

الدكتور أ. د. و. غالى الديبى
نائب رئيس قضايا الحكومة
والاستاذ المتدرب بجامعة القاهرة

إعادة النظر فى الأحكام الجنائية

الطبعة الثانية
(مزيدة ومعدلة)

١٩٨٦

المسند المفتح والمبشر
دار الفكر العربى



الدكتور أدوار غالى الديبى

نائب رئيس قضايا الحكومة
والاستاذ المنتدب بجامعة القاهرة

إعادة النظر فى الأحكام الجنائية

الطبعة الثانية

(مزيده ومعدله)

١٩٨٦

وزارة الثقافة والفنون العامة
لعمامة: محمد عبد الرزاق
والكتبة الأخرى من الكتب
تاريخية: ٩٨٠ ٩٢٠

تقديم الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب في سنة ١٩٧٠ . وعلى الرغم من انها نفذت منذ زمن طويل ، وما لمسته من زيادة الطلب لاقتنائها ، فان مشاغل الحياة وابعاء العمل قد صرفتني عن اعداد الطبعة الثانية في الوقت المناسب .

وما من شك في ان مرور هذا الزمن الطويل على صدور الطبعة الاولى، جعلها بحاجة ماسة الى مراجعة وتنقيح وازضافة ، لتعكس تطور التشريع واحكام القضاء .

لذلك يسرني ان اقدم الطبعة الثانية الى المشتغلين بالقانون في مصر وكافة الاقطار العربية ، وسيلمس القارئ الكريم انني بذلت غاية جهدي في ادخال التعديلات الواجبة ، وازضافة الكثير من الموضوعات التي فلتني تناولها في الطبعة الاولى ، كما زودتها باحدث احكام القضاء المصري والاجنبي . وكل املى ان يجد الباحث بقيته التي يريدها .

ولايفوتني ان اتوجه بالشكر الى كافة الاخوة والزلاء الذين شجعوني على اعداد هذه الطبعة واهدوني بافكارهم القيمة .

وما توفيقى الا بالله ، عليه توكلت ، واليه انيب .

مصر الجديدة في ٥ يناير سنة ١٩٨٦ .

المؤلف

مقدمة .

١ - تطور حالات اعادة النظر :

الخطأ القضائي محتمل الوجود دائما في عدالة البشر؛ على الرغم من طرق الطعن التي اجازها القانون للمحكوم عليه الى ان يصبح الحكم باتا (١).
والذلك اجاز المشرع طلب اعادة النظر في الحكم الصادر بالعقوبة — بعد صيرورته باتا — لاصلاح ما شابه من خطأ موضوعي .»

وعلى الرغم من اهمية هذا الطريق من طرق الطعن ، فإنه لم يزل ما هو جدير به من عنية البلطيين في مصر ، ولعل مرجع ذلك الى ان قانون تحقيق الجنيات الملقى كان يقصر طلب اعادة النظر على حالات ثلاث ندر ان تعرض في العمل ، حتى انه منذ انشاء المحاكم في سنة ١٨٨٣ حتى إلغاء قانون تحقيق الجنيات لم تصدر سوى بضعة احكام قليلة بناء على هذا الطعن .

اما قانون الاجراءات الجنائية فقد رأى — تجديدا مع الزوح السائدة في التشريعات الحديثة وخصوصا التعديلات التي أدخلت على قانون تحقيق الجنيات الفرنسي — التوسع في الحالات التي تجيز اعادة النظر ، فنص في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ على الحالة التي ادخلها المشرع الفرنسي بقتون ٨ ينيية سنة ١٨٩٥ والتي تسمى بحالة «الواقعة الجديدة» وهي من السوء والشمول بحيث تتسع لاحتواء جميع الحالات الاخرى التي نص عليها القانون . فضلا عن ذلك فقد اضاف المشرع المصري حالة جديدة لم ترد في القانون الفرنسي ولكنها وردت في بعض القوانين الاخرى كالقانون الألماني والقانون الايطالي ، وهي حالة ما اذا كان الحكم الجنائي مبني على حكم صادر من محكمة مدنية او من احدى محاكم الاحوال الشخصية والنفي بهذا الحكم (مادة ٤٤١/٤) .

(١) انظر بعض الامثلة الطريفة لاختفاء القضاء الانجليزي في كتاب الاستاذ حسن الجداوي — من اخطاء القضاء — سلسلة «اقراء» رقم ٣٥١. مارس ١٩٧٢ .

وقد ظهر أثر هذه التعديلات الجوهرية في بعض العلوم بطلب إعادة النظر التي عرضت على محكمة النقض في السنين الأخيرة والتي أثيرت بشأنها عدة بحوث قانونية لم تكن لتعرض في ظل قانون تحقيق الجنايات للنفس .

٢ — خطة البحث :

رأينا تتسيم هذه الدراسة الى أربعة أبواب هي :

الباب الأول — في تاريخ طلب إعادة النظر وتبنيه عن النظر المشيئة به .

الباب الثاني — في شروط طلب إعادة النظر .

الباب الثالث — في إجراءات طلب إعادة النظر .

الباب الرابع — في آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه .

أما خاتمة البحث فمستبين بها الأساس القانوني لطلب إعادة النظر وأهم التعديلات الواجب ادخلها على تشريعنا الحالي .

الباب الأول

تاريخ طلب إعادة النظر

وتمييزه عن النظم الشيئية به

٣ - تمهيد :

يقول أوجست كونت Auguste Comte
انه أى نظام لا يمكن
فهو جيدا إلا من خلال تاريخه (١) une conception quelconque ne peut
être bien connue que par son histoire
ونضيف ان النظرية
الناشئة للأمور تكشف عن مدى امتداد جذور أى تشريع الى الماضي ، وبالتالي
لا يمكن تطبيق نصوصه على الوجه السليم دون الرجوع الى الماضي لدراسة
التطور التاريخي لهذه النصوص .

لذلك فإننا سنبدأ دراستنا والتطور التاريخي لطلب إعادة النظر ،
ثم نوضح الفرق بينه وبين النظم الشبيهة به .

الفصل الأول

التطور التاريخي لطبب إعادة النظر

٤ - تقسيم :

نبدأ بدراسة القانون الروماني ، ثم القانون الفرنسي القديم ، ثم
تغييرات الثورة الفرنسية ، ثم قانون تحقيق الجنايات الفرنسي والتعديلات
التي أدخلت عليه في هذا الصدد وكذلك قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي
الجديد ، ثم نوضح إلى أي حد أخذ تشريعنا المصري بما أدخله المشرع الفرنسي
من تعديلات .

٥ - أولاً : القانون الروماني :

لم ينظم القانون الروماني طريق الطعن بإعادة النظر في الأحكام
الجنائية بالشكل المعروف لدينا الآن (١) . ولكن وجدت به بعض النظم
أنتى تسمح — إلى حد معين — بإصلاح الأخطاء القضائية في الأحكام وهذه
النظم كانت في حقيقتها طرق طعن في الأحكام الجنائية الصادرة بالإدانة .

وقيل أن نوضح هذه الطرق نرى من المناسب إلقاء نظرة سريعة على
مكونات القانون الجنائي الروماني .

على روما — كما في سائر المجتمعات البدائية — كان القانون الجنائي
يقوم أساساً على فكرة الانتقام الشخصي أو الخاص *vengeance privée*
فلم أخذت هذه الفكرة تتطور مع الزمن ، معرفت الرومانيون — منذ عهد
قانون الألواح الاثني عشر — أن بعض الجرائم تضر بالشعب بأكمله
وبالتالي يجب أن يكون العقاب عنها باسم الدولة ، ومن هذا ظهرت التفرقة

Léon Lemoine, De la révision des procès criminels et correctionnels, thèse pour le doctorat, Paris, 1896, P. 23. (١) .

بين نوعين من الجرائم : الجرائم الخاصة *delicta privata* وكانت الدعوى بها ترفع بنفس اجراءات الدعاوى المدنية وتنتهى بالحكم بغرامة مالية ، والجرائم العامة *delicta publica* وكلفت الدعوى بها ترفع بإجراءات مختلفة عن إجراءات القتلون المدني وكانت تنتهى بالحكم بمقتوبة جنائية (١) .

ولا تعنينا في هذا الصدد جرائم القتلون الخاص ، لانها كانت ننظر طبقا للإجراءات المدنية ، ويتم الطعن في الحكم الصادر فيها طبقا للإجراءات

(١) André Sevestre, De la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes d'erreurs judiciaires, thèse pour le doctorat, Paris, 1899, p. 14; Charles-Antoine René Martz, Des juridictions criminelles à Rome et Du pourvoi en cassation en matière criminelle, thèse pour le doctorat présenté à la Faculté de Droit de Nancy, 1878, P. 4.

وكانت الجرائم الخاصة أربعة هي : السرقة *furtum* والنصب *rapina* والاضرار بمال الغير *damnum iniuria* . أما الجرائم العامة فكانت حتى القرن السابع لإنشاء روما تنوع إلى فرعين : الفرع الأول يتعلق بالجرائم التي تمس الحياة البشرية *parricidium* والفرع الثاني يتعلق بالجرائم التي تمس أمن الدولة *perduellio* .
 - وأبداء من القرن السابع لإنشاء روما أخذت الجرائم العامة في الازدياد بحيث أمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول جرائم ذات طبيعة سياسية ، والثاني جرائم القتلون العلم . والجرائم ذات الطبيعة السياسية كانت تشمل : ١ - جريمة *perduellio* بمعناها القديم وظلت موددة حتى نهاية الجمهورية . ٢ - جريمة *crimen majestatis minutae* وكانت تشمل جميع الإنعزال التي من شأنها الاضرار بسيادة ورعة الشعب الروماني أو مثليه الشرعيين ، ثم اتسع نطاقها في عهد أغسطس قيصر لتقبل للتعدي ولو بالقول على شخص الامبراطور . ٣ - جريمة *crimen repetundarum* وكانت تشمل كل اساءة لاستعمال السلطة من احدى الحكام الرومانيين لمصلحته الشخصية . ٤ - جريمة *peculat* وتشمل اختلاس الاموال العامة أو الاموال المخصصة لاثمة الشعبان الدينية . ٥ - جريمة *crimen ambitus* وهي المتعلقة بالرشوة في

المدنية أيضا (١) . أما الجرائم العلية ، وهى ما يمكن أن نسميه بحق : «قانون العقوبات الرومانى» فكانت الاحكام الصادرة بالمعاقبة عليها يجوز الطعن فيها بالطرق الآتية :

١ - التظلم الى الشعب : provocatio ad populum :

وكان يرفع هذا التظلم الى مجلس الشعب المسمى Comitia centuriata .
بتصد تعديل الحكم الصادر بالادانة (٢) وطبقا لنصوص قانون Valeria
de provocazione الصادر في بداية عهد الجمهورية (سنة ٢٤٥) لانشاء

الانتخابات . أما جرائم القانون العلم فكانت : ١ - القتل ٢ - جريمة العنف ٣ - جريمة التزوير ٤ - جريمة السلب ٥ - جريمة التعدى على الآداب العامة (Lemoine, P. 24)

(١) Lemoine, P. 25 وكان يجوز الطعن في الحكم بدعوى البطلان المسماه revocatio in duplum ودعوى ابطال الحكم بواسطة البريتور وتؤدي الى اعادة الشيء لاصطه وتسمى in integrum restitutio
(٢) Lemoine, p. 26

وقد اختلف شراح القانون الرومانى حول ما اذا كان هذا التظلم يعد طريقا يلجأ اليه حقيقى في حكم جنائى صادر بالمعقوبة أم لا ، فذهب Eisenlohr الى ان هذا التظلم كان يرفع بشان حكم حقيقى صادر من قاض جنائى وذهب Rubino الى ان دور القاضى الجنائى كان مقصورا فقط على احالة المتهم الى مجلس الشعب دون اصدار حكم ، فهو كان يقوم بدور غرفة الاتهام او مستشار الاحالة في القوانين المعاصرة . ويؤيد ليونان السراى الاول لان التظلم كان مسموحا به بشأن احكام معينة ، كما ان النصوص التى وصلت الينا بشأن هذا التظلم تفيد ان سلطة توقيع العقاب كانت من اختصاص القاضى . (Lemoine, P. 27) وقد ظهر هذا الطريق من طرق الطعن في العصر الجمهورى ، أما في العصر الملكى فكانت السلطة المطلقة للملك تحول دون ذلك ، اذ كان الملك يختار العضاه كما يختار متبائلا جيشه . وكانت المحاكم تمارس وظيفتها باسم الملك ، ومع ذلك فان وجود هذا الطريق من طرق الطعن في العصر الملكى اكدته كثير من النصوص ، وانكار اليه شيشيرون Cicéron وسنيكا Sénèque والحقيقة ان الطعن كان منصبا على الاحكام التى يصدرها مندوبو الملك دون الاحكام الصادرة من الملك نفسه . (Martz, pp. 14-17 ; Lemoine, p. 27)

روما ؟ فان التظلم كان جزاء ضد كل حكم يصدر من التاضى . ومع ذلك فان هذا التظلم لا يمتد الى السلطة المطلقة للتناصل التى ظلت بلا حدود خارج روما (١) . ومن ناحية أخرى فان احكام الدكتاتور (٢) *dictateur* لم تكن من الجائز التظلم منها (٣) .

وكان حق التظلم مفتوحا لجميع المواطنين دون غيرهم ، فلم يكن يملكه الاجانب او العبيد او ابن الاسرة ، كما انه فى بداية الامر كان مقصورا على الجرائم الهامة وبشأن العقوبات البدنية ، ثم اتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل العقوبات المالية ايضا (٤) .

اما الاجراءات فكان يباشرها نواب الفصل وهم :

duumviri perduellionis و *quaestores parricidii*

نبما لما اذا كان التظلم متعلقا بجريمة من جرائم القانون العلم أو يلهدى الجرائم السياسية (٥) . وكان يجوز مباشرة هذه الاجراءات ايضا من حكم العلة وحكم الاسواق والحرز الاعظم .

ولكن هذا التظلم فقد كثيرا من أهميته بعد انشاء مجلس *quaestiones perpetuae* (٦) *commissions permanentes* التى كانت تصدر احكاما غير قابلة للاستئناف ، اذ كان الامتداد المسند ان احكام هذه

(١) اى على بعد ميل من روما حيث كانت للتناصل سلطة مطلقة

فصل الى حد احياء او املة جميع المواطنين *Martz, P. 21*

(٢) والدكتاتور هو قاض غير عاى ذو درجة كبيرة يجمع فى يديه سلطات واسعة فى المسائل القضائية والسلمية والعسكرية والادارية . وقد انشئت هذه الوظيفة بعد قليل من صدور قانون *Valéria* وكان مقصودا به فى بادى الامر الحد من حق التظلم *(Martz, P. 49)* *provocatio*

Lemoine, p. 29; Martz P. 17.

(٣)

Lemoine, P. 30.

(٤)

Lemoine, P. 30.

(٥)

(٦) وقد انشئت اول محكمة من هذا النوع *quastio perpetua* فى سنة

للمحاكم تعتبر صادرة من الشعب عن طريق نوابه (١) .

٢. — التوسط أو الإشفاعة : *intercessio*

وهذا الطريق من طرق الطعن كان يخول كل قاض روماني حقاً وقتاً
الاحكام الصادرة من زميل له أو شخص اقل منه درجة (٢) .
ولم يظهر هذا الطريق الا في عهد الجمهورية ، ولم يكن من الممكن
ظهوره في عهد الملكية حيث كانت السلطات مركزة في يد الملك (٣) .

١٢٥

١٢٥.١. لانشاء روما أي في سنة ١٤٩. قبل الميلاد وهذه المحاكم تقوم اساساً
على نظيم المحلفين *jurés* ويتضمن مبدئين جديدين هما : ١. — حلول
مجلس مكون من عدد قليل من الاعضاء محل المجالس الشعبية .
٢. — حلول المحلفين محل الشعب . ومنذ انشاء هذه المحاكم بدأ القضاء
المباشر للشعب يفقد أهميته ، ومع ذلك فقد ظل الشعب — من حيث
المبدأ — هو القاضي الاعلى ، ففي قضية *Verrès* نجد شيشرون *Cicéron*
يهدد القضاة عدة مرات بالالتجاء الى الشعب اذا لم يؤديوا واجبهم . ولم
يكن عدد المحلفين ثلثاً في جميع الحالات ، فطبقاً لقانون *Servilia* يجب
أن يكون عدد المحلفين مائة ، أما سيلا *Sylla* فقد ذكر أن عدد المحلفين
يكون عادة ٣٢ عضواً من مجلس الشيوخ . وبعد ذلك وطبقاً لقانون
Aurélia زاد عدد المحلفين ، فقد حوكم *Milon* بواسطة ٥١ محلفاً
(١٨٠ من مجلس الشيوخ و ١٧٠ فارساً و ١٦٠ من نواب الشعب) وحوكم
كلوديوس *Claudius* في جريمة الفسق بالمحرم بواسطة ٤٥ محلفاً ،
وحوكم جليبيوس *Gabinus* في جريمة خيانة الملك بواسطة سبعين
محلفاً ، وحوكم بيسون *Pison* بواسطة خمسة وسبعين محلفاً (انظر
في تفصيل نشأة هذه المحاكم واختصاصها وتطورها وإجراءات التقاضي
أمامها) (*Martz, pp. 58-100*)

(١) ولذلك يكن الشعب وحده يستطيع بقتل أو إصدار نوع من رد
الاعتبار للمحكوم عليه (*Martz, P. 100*) .

Lemoine, P. 31.

(٢)

ويرى مارتز أن محاكم الشعب *les tribunes* وحدها هي التي كانت
تملك تعديل الحكم أو وقف تنفيذه ، ومن ثم فلم يكن للمحكوم عليه سوى
أمل في صدور فتوى جديده بالقضاء الحكم وبالتالي فإن هذا الاجراء لم يكن
طريقاً من طرق الطعن وانما نوعاً من رد الاعتبار (*Martz, P. 55*) .

Lemoine, P. 31.

(٣)

وكان يلزم لسلوك هذا الطريق تقديم شكوى الى القاضي مدعنة
بأسباب قوية ومقدمة من مواطن روماني مقيم في روما او على بعد ميل منها .
واخيرا فان هذا الطريق من طرق الطعن لم يكن جائزا ضد احكام محاكم
quaestiones perpetuae (١) .

٣ — الاستئناف : appel

ثم يظهر في القانون الروماني طريق الطعن بالاستئناف الا في عهد
الامبراطورية (٢) . ففي بداية هذا العهد كان الامبراطور هو قاضي الاستئناف ،
ثم فوض حكاه العاصمة وغيرهم هذا الحق . وترتب على ذلك وجود درجات
من القضاء على راسها الامبراطور ، وهو قاضي الاستئناف الاعلى . ومن
ناحية اخرى كان يمكن دائما اللجوء الى الامبراطور لالغاء احكام الادانة
الصادرة من مندوبيه حتى بالنسبة للاحكام التي لم تكن تقبل الاستئناف (٣)
ويرجع ذلك الى ان هذه الاحكام صدرت باسم الامبراطور ومن ثم يستطيع
الامبراطور نفسه الغاؤها بناء على التماس supplicatio من المحكوم عليه
واذن فاعادة النظر في الاحكام الجنائية كانت دائما من سلطة الامبراطورين
وترجع لارادته المطلقة (٤) .

٦ — ثانيا : القانون الفرنسي القديم :

بينما نرى سابق كيف كان من الممكن — في روما — الطعن في الاحكام
الجنائية لاصلاح ما بها من اخطاء . وسنبين الآن كيف امكن اصلاح هذه
الاططاء في ظل القانون الفرنسي القديم . ولكن يهنا بادى ذى بدء ان
نبدي الملاحظتين الاتيتين :

Lemoine, P. 32.

(١)

(٢) وتقرر هذا الحق بصفة نهائية في عهد ديقلديانوس
وكانت اجراءاته تتفق مع اجراءات الاستئناف المدني (Martz, P. 123)

(٣) كلفت هناك بعض الاحكام التي لا يجوز استئنافها في بعض الجرائم
الجسيمة اذا وجد اعتراف كامل من المتهم او اذا كان الدليل واضحا
اي اذا كان المتهم *convictus et confessus* وهذه الجرائم كانت بصفة
خاصة : القتل والزنا والتسميم والايذاء (Martz, p. 123).

Sevestre, p. 18 : Lemoine, p. 33.

(٤)

١ — حتى سنة ١٦٦٧ كانت طرق الطعن فى الأحكام موحدة بالنسبة للمواد الجنائية والمواد المدنية (١) .

٢ — حتى سنة ١٦٧٠ لم يكن طلب إعادة النظر متميزاً عن طريق الطعن بالاستئناف ، ولم تكن قد تمت التفرقة بين طرق الطعن العادية وطرق الطعن غير العادية ، ولا بين طرق الطعن بسبب الخطأ فى الوقائع وطرق الطعن بسبب الخطأ فى القانون . وقد اختفى هذا الخلط بصدور أمر سنة ١٦٧٠ بليجاد طريق الطعن بإعادة النظر بمعناه الحقيقي (٢) .

وبعد هاتين الملاحظتين ننقل الى دراسة القانون الفرنسى القديم فى ثلاثة عهود هى : عهد البربر والمهد الاتطامى والمهد الملكى .

٧ — (١) عهد البربر :

هذا المهد يبدأ من القرن الخامس الى القرن العاشر الميلادى ، وكان التشريع الجنائى فى هذا المهد خليطاً من القانون الرومانى والاعراف الجرمانية . وكان يوجد لدى القبائل الجرمانية نظم الانتقام الشخصى ، فالجريمة الواقعة على احد الانفراد تؤدى الى حرب خاصة *guerre privée* بين عائلة المجرى عليه وعائلة الجانى . ثم وجد نظام الصلح المالى الذى كان يطلق عليه اسم *Wehrgeld* هذا بالافسلفة الى ما كان يدفعه الجانى الى السلطة الاجتماعية وهو ما كان يطلق عليه اسم *fredum* (٣)

ويلاحظ انه لم يكن يوجد أى طريق من طرق الطعن فيما يتعلق بالصلح المالى المسمى *Wehrgeld* لانه يعد فى الحقيقة بمثابة تعاقب أو صفقة ، وبالتالي فان الحكم يعد بمثابة لا يجوز الطعن فيه (٤) .

اما بالنسبة للمعقوبات الاخرى فالراجع لدى الشراح انه كان يجوز

Lemoine, P. 34.

(١)

Lemoine, P. 34.

(٢)

(٣) وهذه هى *fredum* هى الاصل التاريخى للمفردة والمصيرفة القضائية (Lemoine, P. 40)

Lemoine, P. 40

(٤)

الطعن منى الحكم الصادر بها بطريق الاستئناف ، ولكن كانت للملك وحده سلطة قبوله . فمستور Clotarii الصادر سنة ١٠٦٠ خون الملك — والرئيس الدينى فى حلة غيايه — سلطة اصلاح الخطا القضائى . وظل الحال كذلك حتى سنة ٨١٩ حيث حل بعض موظفى الملك محله فى نظره الاستئناف (١) .

وكان يجب على المستأنف ان يحضر اى الملك أو موظفيه ويقيم الدليل على انه قد حكم عليه ظلما ، فإذا عجز عن اثبات ذلك قضى عليه بدفع غرامة ، أما اذا نجح فى اثبات ان القاضى قد حكم عليه ظلما فعندئذ يحكم على القاضى بدفع غرامة (٢) .

٨ — (ب) العهد الاقطاعى :

بدأ هذا العهد من القرن الحادى عشر واستمر حتى القرن الخامس عشر . وكان القانون الجنائى فى ذلك العهد مكونا من الاسيرات المتسبة والقانون الرومائى والقانون الكنسى .

وقد استمر فى خلال ذلك العهد تحول الجرائم الخاصة الى جرائم عملة ، وكانت بعض الجرائم الهامة يعاقب عليها بعقوبات بدنية .

وبقى فى هذا العهد الطعن «بالاستئناف» الذى كان موجودا فى عهد البربر كطريق لاصلاح الخطا القضائى ، ولكن أدخلت عليه تعديلات جوهرية بحيث يمكن القول ان « الاستئناف » كان يرفع بأحد الاشكال الآتية :

du faussement du jugement

١ — تكذيب الحكم

l'amendement de jugement

٢ — اصلاح الحكم

la supplication

٣. — التوسل أو الالتجاء

(١) وهذا هو رأى Louandre, Laferrière
(انظر Huishoff, Meyer (Lemoine, P. 43) ويرى سفستر
انه قد ساد الاعتقاد فى عهد البربر بأن الحكم لله
وبناء عليه فلم يكن الحكم قابلا لاي طعن (Sevestre, P. 22)
Lemoine, P. 43.
(٢)

ويلاحظ أن الطعن في الحكم بالشككين الأولين كان يرفع إلى منكمم
الأمر ، أما الطعن بالشكك الثالث فكان يرفع إلى الملك نفسه (١) .
وفيما يلي كلمة موجزة عن كل شكل من هذه الأشكال :

١ - تكليب الحكم :

استثناة الحكم بسبب كنيه أو تزويره كان يرفع ضد الأحكام الصادرة
من محكمة الإقطاع ، وكان هذا الشكل من أشكال الطعن عبارة عن مخلصه
بشعة ، إذ كان المحكوم عليه للذي يدمى أنه قد حكم عليه ظلما يعلن أن
الحكم كاتب أو مزور ، وبالتالي كان يطلب من كل أو بعض القضاة الذين
اصدروا الحكم إجراء مباراة قضائية *duo¹ judiciaire* وحسب النتيجة التي
تصدر عنها المباراة كان الحكم يؤيد أو يلغى . وكان الطرف المزعوم يلزم
بدفع قرامة ، وأحيانا كانت توقع عليه عقوبة قاسية (٢) .

وهذا الشكل من أشكال الطعن في الحكم كان مقصورا ، فقط على
أشخاص النبلاء ، أما الأشخاص العاديين والارقاء فكفوا محرومين من
هذا الحق (٣) .

وكان الطعن ينظر أمام محكمة أعلى من المحكمة التي أصدرت الحكم (٤)
ولذلك قيل أن هذا الطعن كان يتضمن جميع العناصر التحقيقية للاستئناف
بمعناه المعروف في الوقت الحاضر ، إذ كان يوجد حكم صادر من محكمة أول
درجة ثم يطعن فيه بالكذب أمام محكمة أعلى تفصل في الطعن حسب النتيجة
التي تصدر عنها المباراة (٥) .

Lemoine, P. 44.

(١)

Sevestre, P. 22; Lemoine, P. 45.

(٢)

Lemoine, P. 45.

(٣)

(٤) ولكن يلاحظ أن الأحكام الصادرة من محكمة الملك لم يكن من
الجائز الطعن فيها بهذا الطريق . كما أن دور المباراة في إجراءات الطعن
كان مقصورا على الأسماء (Lemoine, P. 46)

Lemoine, P. 46.

(٥)

وبمضى الأيام جرى البحث من وسيلة لتفادي مضاطر المبارزة القضائية، فوجدت التفرقة بين الطعن المشتبه على اهانة القضاة ، والطعن الخالص من أية اهانة . وكانت المبارزة القضائية تجري بشأن الطعن الاول دون الثاني (١) .

وبموجب الامر الصادر سنة ١٢٦٠ . حلت شهادة الشهود محل المبارزة القضائية في البلاد الخاضعة لسلطان الملك (٢) .

٢ — اصلاح الحكم

ظهر هذا الطريق من طرق الطعن في مطلع القرن الثالث عشر . وكان يرجع الى محاكم الامراء بقصد تفادي المبارزة القضائية . ولم يكن هناك فرق يذكر بين هذا الطريق من طرق الطعن وبين التوسل او الالتباس — الذي سيمر ذكره حالا — الا انى أن الطعن بهذا الطريق كان يرجع الى محكمة الانقطاع ، أما للطعن بطريق التوسل او الالتباس فكان يرجع الى الملك (٣) .

٣ — التوسل او الالتباس :

من اشد الميوب التي كانت تؤخذ على الطعن بطريق تكذيب الحكم ، ان من كان يرغب في تكذيب حكم من محكمة الامراء كان يتعين عليه ان يتخلص اولاً من جميع روابط الاخلاص والولاء لهم ، وبالتالي فان هذا الطريق من طرق لطعن لم يكن من الممكن سلوكه ضد الموظفين الملكيين ، واصبح من الواجب للبحث عن طريق طعن آخر ، وهذا الطريق هو التوسل

(١) ومثال الطعن المشتبه على اهانة ان يقول الطامن للقضاة في طعنه لقد اصدرتم حكماً كاذباً مثلكم . أما الطعن الخالي من الاهانة كان يقول هذا الحكم كاذب والتمس الفاء من المحكمة العليا (Lemoine, P. 48)
(٢) Jean Pinatel, le fait nouveau en matière de révision, thèse pour le doctorat, Paris, 1935; n. 7.

وعلى الرغم من صدور هذا الامر فقد ظلت المبارزة القضائية مطبقة في كثير من محاكم الانقطاع (Lemoine, P. 51)
(٣) Sevestre, P. 24; Lemoine, P. 52.

أو الاعتراض (١١)

وكان التوسل أو الاعتراض يرفع إلى الموظفين الملكيين إلى محكمة الملك . ولكنه أصبح مقصورا بصفة خاصة على الاعتراضات المقدمة إلى الملك شخصيا .

ويظهر هذا الطريق من طرق الطعن بدأ التدخل الفعلي للسلطة الملكية في العمل القضائي . وقد عين فيليب أوجيست Philippe Auguste في سنة ١١٩٠ بعض الموظفين الذين كانت مهمتهم الذهاب — باسم الملك — إلى المقاطعات لمراقبة سير العدالة ، وكانت لهم — من بين اختصاصاتهم العديدة — سلطة إلغاء أو تعديل بعض الأحكام . ومن هنا نشأت بالتدريج فكرة درجتها للتفاضل (٢) .

وباتساع سلطات الملك في هذا الصدد استلزم الأمر وجود تنظيم قضائي ، فنشأت المحاكم التي كان يطلق عليها اسم « البرلمانات » (٣) .

(١) ويرى سفستر أن هذا الطريق يرجع إلى الغائون للرومان وكان يطلق عليه اسم *supplicatio* وقد استخلص ذلك من اللاتونين برقي ٣٣ و ٣٥ *De Re iudicata* . الواردين بالديجست ويتقضاها كان يمكن الحصول على رد الشيء لامله *in integrum restitutio* بناء على خطابات مرسلة إلى الإمبراطور ضد الأحكام المشوبة بالخطأ إذا كان ذلك بناء على طرق احتيالية ارتكبتها الخصم (Sevestre, P. 19)

Sevestre, P. 23; Lemoine, P. 35.

(٢)

(٣) وبالنسبة لباريس نقد تحول المجلس المسمى *curia regis* إلى برلمان . وكان هذا المجلس مكونا من أعضاء فصلهم من رجال الدين والنصف الآخر من العلمانيين . وكان يقوم في بادئ الأمر بدور مستشار الملك ثم تحول بالتدريج إلى سلطة قضائية . وأبتداء من سنة ١٢٤٤ أصبح برلمان باريس مكونا من رجال دائمين يتفاوضون مرتبات ، ومع ذلك فقد ظل البرلمان مكونا من مستشارين ديمقليين وآخرين علمانيين . وفي سنة ١٣٠٢ تحول للعرف القديم — الذي كان يقضى بموجبه للبرلمان — إلى قانون . وتم تقسيم البرلمان إلى دوائر هي الدائرة العليا *la Grand'Chambre* ودائرة التحقيق *la chambre des requêtes* ودائرة المرافض *la chambre des enquêtes* والدائرة اللجنائية *la Chambre de la Tourneelle* (Lemoine, P. 55).

ولكن هذه البرلمانات لم تنقطع صلتها بالملك ، ففى أغلب الحالات كان الملك يرأس البرلمان ويتم تحت رئاسته تعديل الأحكام . وبالتدريج أصبح حضور الملك نادرا .

وفى بعض الأحيان كان الملك يفصل فى مجلس البلاط فى الاستثنائات المرفوعة بشأن الأحكام الصادرة من البرلمان ، ولكنه فى أغلب الأحيان كان يرسل الحكم المطعون فيه الى محكمة أعلى لاعادة النظر فيه اذا كان لذلك وجه ، ومن ثم فقد أصبح الطعن المرفوع الى الملك مجرد وسيلة لمراجعة الحكم (١) .

وفى عهد Philippe le Long أصبح التوسل أو الالتباس المرفوع الى الملك يعطى للحق فى تجريخ الحكم lettres de grâce de dire contre les arrêts وفى عهد Philippe de Valois تقرر فى سنة ١٣٤٠ الزام الخصم الذى يطعن فى الحكم بدفع مصاريف الطعن . وفى حالة عجزه عن اثبات الخطأ للقضائى يلتزم بدفع غرامة ، وأصبح يطلق على الطعن اسم خطابات عرض الخطأ Lettres de proposition d'erreur (٢) . وقد امتاز الطعن بخطابات عرض للخطأ بما يأتى تا

١. — أن كل خطأ فى الوقائع — دون تحديد لماهيته — كان يجيز الطعن فى الحكم بهذا الطريق .

٢. — أن خطاب عرض للخطأ كان يمنح من الملك أو الأمير بناء على سلطته المطلقة ، ولذلك كان هذا الطعن نوعا من القضاء المحجور la justice retenue (٣) .

٣. — كان لا يسمح بهذا الطعن الا مرة واحدة (٤) .

Lemoine, P. 56.

(١)

J. - A. Roux, Cours de droit criminel français, 2ème éd.,

(٢)

Tome II, procédure pénale, 1927. n. 122; Pinatel, n. 9.

Pinatel, n. 11.

(٣)

(٤) ولم يكن يترتب عليه وثقة تنفيذ الحكم المطعون فيه (Pinatel, n. 12).

وفى عهد لويس الحادى عشر صدر أمر سنة ١٤٧٩ بتحديد مدة سنتين يتم فى خلالها لطمن فى الحكم (١) .

٩. — (ج) العهد الملكى (١٤٨٣ — ١٧٨٩) :

انتهى عهد الاقطاع على اثر الضربة القضائية التى وجهها اليه لويس الحادى عشر (٢) . وفيما يتعلق بدراسة طرق الطعن فى الاحكام فى العهد الملكى يتمين التمييز بين مرحلتين : المرحلة الاولى تبدأ من سنة ١٤٨٣ الى سنة ١٦٦٧ والثانية تبدأ من سنة ١٦٦٧ الى سنة ١٧٨٩ .

١. — المرحلة الاولى (١٤٨٣ — ١٦٦٧) :

فى هذا العهد ظل باقيا نظام الطعن فى الاحكام الذى كان قائما فى نهاية عهد الاقطاع والمعروف باسم خطابات عرض الخطأ *les lettres de proposition d'erreur* ولكن أدخلت عليه بعض التعديلات ، وفى سنة ١٥٣٩ جعل فرانسوا الاول مدة الطعن سنة واحدة بعد أن كانت سنتين ، كما أنه عرض غرامة توقع على من يخسر للطعن .

ولكن لى جانب هذا الطعن الذى يرفع الى الملك يقصد اثبات الخطأ القضائى ، ظهر فى العهد طريق آخر للطعن فى الحكم ، بدلا من رفع الطعن

Sevestre, P. 28; Lemoine, P. 57.

(١)

Lemoine, P. 58.

(٢)

وفى العهد الملكى اختفت الجرائم الخاصة ، وان كان اسمها ظل موجودا بمعنى مغير للمعنى البدائى الذى عرفت به . وفى هذا الصدد يقول لابورد *Laborde* ان كل جريمة تقع على الافراد يجب توقيع العقاب عليها ، وهذا العقاب من اختصاص قانون العقوبات ، ولكنه يتوقف على لائحة الجنى عليه او ورثته ، فهو الذى يملك مباشرة أو تجريك الدعوى ، كما ان لانتقام مع الجانى يحول دون معاقبة هذا الآخر . اما للجسائر العامة المعينة على المعكس من ذلك يباشرها أعضاء النيابة العامة من تلقاء أنفسهم ، ولا تتوقف الدعوى على شكوى من الجنى عليه ، كما أن اللجوء بشأنها لا يحول دون معاقبة الجانى .

الى الملك ، كان يرفع التماس الى المحكمة التى أصدرت الحكم اذا كان للخطأ التفضائى راجعا الى فعل الخصوم وليس الى فعل القاضى . وهذا هو التماس اعادة النظر المدنى *La requête civile* (١) .

وبى تهلية القرن السادس عشر ظهرت التفرقة بين الخطأ فى القانون والخطأ فى الوقائع ، وكان الطعن بخطابات عرض الخطأ بمنصبها — كتقاعده عامة — على الخطأ فى الوقائع (٢) .

٢ — المرحلة الثانية (١٦٦٧ — ١٧٨٩) :

حتى سنة ١٦٦٧ كانت طرق الطعن موحدة فى المواد الجنائية والمواد المدنية على السواء ، فكان الطعن بخطابات عرض الخطأ *les lettres de proposition d'erreur* والتماس اعادة النظر فى المواد المدنية يتمان باجراءات واحدة . ثم صدر أمر فى سنة ١٦٦٧ الذى للطعن بخطابات عرض الخطأ ، وقد لاحظ بعض الشراح أن الطعن بهذا الطريق كان قد اختفى تماما قبل صدور هذا الأمر بحوالى ثلاثين أو أربعين عاما ، بحيث اعتبر هذا الأمر تقريرا للواقع وليس الغاء لهذا الطريق من طرق الطعن (٣) . ومن ناحية أخرى فإن أمر

Sèvestre, P. 33; Lemoine, P. 59.

(١)

وكان يشترط فى هذا التماس أن يقدم بعريضة *requête* يستخدم فيها الطالب أسلوبا فى غاية الادب وخاليا من أى طعن فى القضية وهذا هو المقصود بكون العريضة مدنية *civile* . ويرجع ذلك الى اسباب تاريخية أيام كان الطعن يتكذيب الحكم *faussetment du jugement* يجب أن يكون خاليا من أية اهانة للقضاة حتى يتحدى الطاعن المبالزة للفسادية (أنظر ما سبق — بند ٨) . أنظر ايضا : أحمد منيب — التماس الاحكام المدنية النهائية علما وعملا بالمحكم الفرنسية والمختلة والاهلية — الطبعة الاولى سنة ١٩٢٨ — للقاهرة — بند ٢ ، رمزي سيف — الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية — الطبعة الثامنة سنة ١٩٦٩ — هامش ص ٨٥٧ (٢) وقد لاحظ رو Roux أن للطعن بطريق خطابات عرض الخطأ كان للهدف منه مقصورا على اعادة فحص أوراق الدعوى دون تقديم مستندات جديدة من شأنها أن تؤدى الى براءة المحكوم عليه . (Roux, n. 122)

Lemoine, P. 60; Sèvestre, P. 38.

(٣)

سنة ١٦٦٧ قد استبقى للنفس اعادة النظر على المواد المدفئة وحدها ومنعها
مراحة في المواد الجنائية (١) .

وفي سنة ١٦٧٠ صدر أمر ملكي مستخدما عبارة « خطابات اعادة
النظر » lettres de révision بدلا من عبارة خطابات عرض للخطأ
lettres de proposition d'erreur وبذلك يكون هذا الأمر قد
أنشأ اعادة النظر في الاحكام الجنائية بالمعنى المعروف لدينا الآن (٢) . وفي
هذا الصدد يقول جوس Jousse ان خطابات اعادة النظر عبارة عن
خطابات يمنحها الملك لاعادة فحص الخصومة الجنائية من جديد بقصد إلغاء
الحكم بالنسبة لشخص قضى عليه حثوريا بموجب حكم صادر من آخر
درجة (٣) .

ويلاحظ ان أمر سنة ١٦٧٠ وكذلك لائحة سنة ١٧٣٨ لم يضعما أية قيود
على حق منح اعادة النظر ، وكان مجلس الملك يستطيع أن يرفض أو يقبل
الطلب بكامل حريته (٤) . ومن ناحية أخرى فان اعادة النظر كان جائزا ضد
جميع الاخطاء الواردة بالاحكام الجنائية بصرف النظر عن التفرقة بين الخطأ

(١) ومع ذلك فقد ظلت بعض المقاطعات تتبع العادات السائدة في
ذلك الوقت الى ان قضى عليها بموجب التشريعات اللاحقة على أمر سنة
١٦٦٧. وخصوصا أمر سنة ١٦٧٠ واللائحة الصادرة في ٢٨ يونيو سنة
١٧٣٨. (Lemoine, P. 61).

Roger Merle et André Vitu, *Traité de droit criminel*, (٢)
Paris, 1967, n. 1294; Roux, n. 122; Sevestre, P. 40; Lemoine, P. 61.
Jousse, *Traité de la justice criminelle de France*. Paris 1771, (٣)
t. II, Part. III, Liv. II, P. 777

انظر في هذا المعنى أيضا

Muyart de Vouglans, *Instruction criminelle suivant les lois et ordonnances du royaume*, 1762, P. 570 et suiv.
Garraud (René et Pierre), *Traité théorique et pratique* (٤)
d' instruction criminelle et de procédure pénale. T. 5, Paris, 1928,
n. 1766; Merle et Vitu, n. 1294; Lemoine, P. 62.

فى الوقائع والخطأ فى القانون (١) .

وقد لاحظ الأستاذ بيناتل Pinatel أن شراح القانون الفرنسى القديم أمثال Jousse و Muryart de Vouglans كانوا يفسرون « الواقعة الجديدة » *le fait nouveau* التى تجيز إعادة النظر تفسيرا واسعا جدا ، اذ كانت تعنى فى نظرهم مجرد الشك المعقول *un doute raisonnable* (٢) .
ولذلك أجازوا — فى إعادة النظر — الالتجاء الى كافة الأسباب التى من شأنها أن تؤدى الى براءة المحكوم عليه ، سواء اكتفت هذه الأسباب بمعلقة بالوقائع — كما نعرفها فى الوقت الحاضر — أو بالقانون . وفى هذا الصدد قال جوس Jousse ان الخطأ فى الوقائع ولو انه السبب الرئيسى لاعادة النظر وهو الذى يلجأ اليه المحكوم عليه عادة الا ان هذا لا يعنى أنه السبب الوحيد الذى يبنى عليه طلب إعادة النظر ، اذ يجوز للمحكوم عليه ان يتسكك بكافة الأسباب التى تؤدى الى براءته ، ذلك لان مصلحة البريء تحت دائما الطعن فى الحكم غير العادل . ومن الصعب القول بأن البريء الذى حكم عليه بمعقوبة لا يستحقها لا يملك اية وسيلة لاثبات براءته حتى ولو كان الحكم خاطيا من أى خطأ فى الوقائع (٣) .

ولم تكن هناك حالات محددة لطلب إعادة النظر كما هى الحال فى التشريعات الحديثة (٤) ، وانما كان المحكوم عليه الذى يطلب من الملك اصدار

(١) وقد ذكر Tolozan بعض امثلة لحالات الخطأ فى القانون كما لو تضى على ورثة المتهم بالمعقوبة ولم يقتصر الحكم على الزامهم بالتغويض ، وكما لو تضى على المتهم بمعقوبة غير مقررة للجريمة المسندة اليه كمعقوبة الاعدام فى جريمة ضرب بسيط (Létiolne, P. 62) . وقد لاحظ سفستر أن Muryart de Vouglans قد خلط فى تعريفه لخطابات إعادة النظر بينها وبين الطعن بالنقض اذ قال انها جائزة سواء كان الحكم مشويا بطلان فى الاجراءات او خطأ فى الموضوع . وهذا أيضا ما ذكره Serpillon (Sevestre, P. 417) أحد المعلقين على أمر سنة ١٦٧٠ .

Pinatel, n. 16.

(٢)

Jousse, P. 780

(٣)

ولا شك فى ان الرغبة فى الوصول الى العدالة على هذا النحو قد خرجت بطلب إعادة النظر عن حدوده القانونية

Pinatel, n. 16)

Sevestre, P. 43.

(٤)

خطابات إعادة النظر، يتعين عليه أن يقدم غريضة أو *requête* إلى مجلس الملك *Conseil* وكانت هذه الغريضة تتحضر بواسطة مكتب المرائض *Le Maître des requêtes* والمجلس أيضا ، وإذا كان هناك محل لإعادة النظر ، فإن خطاب إعادة النظر يرسل إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين أو إلى محكمة أعلى (١) مرفقا به قرار المجلس ورأى مكتب المرائض .

أما إذا لم يكن هناك محل لإعادة النظر ، فإن الطالب يلتزم بدفع غرامة للملك وأخرى لخصمه ، وعلى للعكس من ذلك فإن لائحة سنة ١٧٢٨ قدس لغت الحكم بالغرامة بالنسبة لإعادة النظر في المواد الجنائية (٢) .

وكان يجوز طلب إعادة النظر حتى بعد وفاة المحكوم عليه ، كما كان يجوز في أي وقت حتى بعد أكثر من ثلاثين عاما على صدور الحكم فلم تكن توجد مدة لتقادم هذا للطلب (٣) .

وبناء عليه يمكن القول — دون الوقوع في خطأ كبير — أن إعادة النظر تكن في الفترة من ١٦٧٠ حتى سنة ١٧٨٩، معتبرا طريقا طعن في الأحكام القضائية الصادرة بصفة نهائية بقصد اصلاح الخطأ القضائي بالمعنى المعروف في التشريعات الحديثة (٤) .

١٠ — ثالثا : نظريعات الثورة الفرنسية :

راينا كيف منح القانون الفرنسي التقديم البلب على مراعيه امام المحكوم

(١) وفي هذا الصدد يقول *Rousseaud de la Combe* ان المادة ٩ من امر سنة ١٦٧٠ التي تنص على أن إعادة نظر الخصومة ينظر أمام القضاة الذين أصدروا الحكم ، لم تكن مطبقة في جميع الحالات وإنما كانت للدعوى تحال في العادة إلى قضاة آخرين غير الذين أصدروا الحكم (Sevestre, P. 49).

Sevestre, P. 49.

(٢)

Sevestre, P. 46; Lemoine, P. 63.

(٣)

وهذا بخلافه خطابات عرض الخطأ السابق بيانها إذا كان يجب طلبها في خلال سنتين أو سنة حسب العصر (انظر ما سبق بند ٩٤٨)

Sevestre, P. 53.

(٤)

عليه لتطلب إعادة النظر في الحكم ، ولكن التدخل المستمر لمجلس الملك قد جرد إعادة النظر من خصائصه المميزة له . وعلى الرغم من ثبوت العديد من الأخطاء القضائية خلال القرن الثامن عشر ، فإن تشريعات الثورة الفرنسية قد أختار هذا الطريق من طرق الطعن ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

١ — رأى مشرعو الثورة أن كثرة الأخطاء القضائية خلال القرن الثامن عشر مرجعها إلى فساد الإجراءات الجنائية في ذلك الوقت ، أما وقد تم إصلاح هذه الإجراءات بإلغاء القبض على المتهم إلا في حالات محددة ، والنص على وجوب علانية المحاكمة ، وتحديد حالات الحبس الاحتياطي ، وإلغاء تعذيب المتهم ، وغير ذلك من الإصلاحات ، كل ذلك جعل مشرعي الثورة يعتقدون أن حالات الخطأ القضائي قد اختفت إلى الأبد (١) .

٢ — أن إعادة النظر بالشكل الذي كان عليه في القانون الفرنسي القديم يعد نوعاً من القضاء المحجوز *la justice retenue* لأن خطابات إعادة النظر كانت معتبرة ضمن خطابات للعفو *lettres de grâce* فهي جميعها تصدر حسب مشيئة صاحب السلطان. وقد اتضحت أهمية رجال الثورة في عيوب القضاء المحجوز وأهمها أن المحكمة كانت مقيدة في مباشرة عملها بمشيئة الملك ، ولذلك رأت الجمعية التأسيسية أن القضاء لم يعد امتيازاً ملكياً (٢) .

٣ — أخذت الجمعية التأسيسية ببدا شفوية المرافعة ، وقد ساد الاعتقاد بأن هذا المبدأ الجديد لا يتفق مع فكرة إعادة النظر ، لأن أسباب الحكم لا يلزم أن يكون مردها إلى ما هو ثابت بالإجراءات ، وبالتالي فإنه يستحيل معرفة الخطأ القضائي (٣) .

(١) Faustin Hélie, Traité de l'instruction criminelle ou théorie du code d'instruction criminelle, 2ème éd, Tome Huitième, Paris 1867, n. 4035 Lemome, P. 65, Garraud, n. 1768; Sevestre, P. 65; Roux, n. 122, Pinat, n. 20.

Lemoine, P. 65; Sevestre, P. 65.

(٢):

(٣) وقد انتقد بعض أعضاء الجمعية هذا المسلك ، وفي هذا الصدد يقول جوبيل Goupil أن الحكم الجنائي يصبح في هذه الحالة كحكم القدر الذي يلزم به الإلهة والبشر ، حتى جوبيتر Jupiter نفسه يتعين عليه الخضوع له (Lemoine, P. 67) .

ومن أجل هذه الأسباب لم ينص القانون الصادر في ١٦ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٧٩١ على أية حالة من حالات إعادة النظر ، كما أن الجمعية التأسيسية قد الفت الطعن بإعادة للنظر بالنسبة للمستقبل ، واحتراما لمبدأ عدم رجعية القوانين فقد نص المرسوم الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ على اختصاص محكمة النقض بالنقض في طلبات إعادة النظر المرفوعة قبل العمل بمرسوم ٨ و ٩ أكتوبر و ٣ نوفمبر سنة ١٧٨٩ ، وهو المرسوم الذي لزم ضمنا لأطعن بطلب إعادة النظر . كما نص هذا المرسوم على جواز رفع طلب إعادة النظر في خلال ثلاثة أشهر بشأن الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة قبل مرسوم ٩ أكتوبر سنة ١٧٨٩ . وفيها عدا هاتين الصفتين — أي حالة للطلبات المرفوعة من قبل والطلبات التي ترفع خلال ثلاثة أشهر — تبدأ من العمل بمرسوم ١٩ أغسطس سنة ١٧٩٢ — فإنه لم يكن من الجائز قبول أي طلب لإعادة للنظر . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ٧ Thermidor سنة ٨ المرفوعة برفض طلب إعادة النظر بشأن حكم صادر من « برلمان » تولوز في ١٣ فبراير سنة ١٧٩٠ (١) .

وعلى أثر عرض إحدى القضايا التي ثبت منها وجود حكيم جنائين متناقضين ، صدر مرسوم ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ ونصت المادة الأولى منه على أنه إذا صدر حكم بادانة متهم في جريمة ، ثم صدر حكم بادانة متهم آخر بوصف كونه ناعلا لنفس الجريمة ، بحيث لا يمكن للتوفيق بين الحكيم ويرتب على ذلك ثبوت براءة أحد المحكوم عليهما ، فإنه يجب وقف تنفيذ الحكيم والطعن فيهما أمام محكمة للنقض (٢) .

(١) مشار اليه في ليونان ص ٧٠ .

(٢) ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه إذا كان الحكيمان صادرين من محكمة واحدة فإن محكمة النقض تقضي بإحالة المتهمين — بناء على طلبهما أو طلب النيابة العامة — إلى أقرب محكمة جنائية لإعادة المحاكمة . ونصت المادة الثالثة على أنه إذا كان للحكيمان صادرين من محكمتين مختلفتين فإن وزير العدل يرفع الأمر إلى محكمة النقض لتتقضى — إذا كان هناك تناقض بين الحكيمين — بإحالة المتهمين إلى إحدى المحكمتين الأقرب إلى محل وقوع الجريمة — ويلاحظ أنه قد صدر في ٢٢ فبراير Frimaire سنة ٣ للثورة مرسوم بمنع قبول أي طلب لإعادة للنظر في أحكام مصادرة الأموال التي قضت بها محاكم الثورة .

ولما صدرت تقنين الجرائم والعقوبات في ٣ برومير سنة ٤ للثورة لم يتضمن أية إشارة إلى الطعن بطريق إعادة النظر ، بل ولم ينص على حالة تناقض الأحكام التي وردت ببرسوم ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ ، وبغلا عن ذلك يمكن أن يقال أن هذه الحالة قد ألغيت بالمادة ٥٩٤ من هذا للتقنين التي كانت تنص على أنه بالنسبة للمستقبل لا توجد قواعد ولا إجراءات جنائية يجب اتباعها خلاف الواردة بهذا للتقنين (١) .

١١. — رابعا : قانون تحقيق الجنائيات وقانون الإجراءات الجنائية :

رأينا فيما سبق أنه فيما عدا حالة التناقض بين الأحكام ، لم تنص تشريعات الثورة الفرنسية على إعادة النظر كطريق للطعن في الأحكام الجنائية .

وكان هذا المسلك من المشرع للثوري بالغ القسوة ، خصوصا إذا علمنا أن المادة ١٣ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٧٩١ قد ألغت حق العفو ، فقلبه مع سيادة القانون (٢) .

وبتوالي ظهور حالات مجمعة من الخطأ القضائي الذي لا توجد وسيلة لإصلاحه ، غدت الحاجة ملحة إلى النص على إعادة النظر كطريق لإصلاح هذا الخطأ . فلما صدر قانون تحقيق الجنائيات في سنة ١٨٠٧ نص في المواد ٤٢ : وما بعدها على إعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الأحكام . وقد أخذ القانون بحالة تناقض الأحكام التي نص عليها مرسوم سنة ١٧٩٣ وأضاف إليها حالتين جديتين هما : حالة وجود المدمى قتله حيا ، وحالة الحكم بإدانة أحد شهود الأنبيات في تهمة شهادة الزور .

(١) Garraud, n. 1768; Lemoine, P. 71; Sevestre, P. 69

ومع ذلك قضت محكمة النقض في ٩ فيفيمير Vendémiaire سنة ٩ للثورة بأن المادة ٥٩٤ من تقنين ٣ برومير سنة ٤ لا تحول دون تطبيق أحكام المرسومين الصادرين سنة ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، أشار إليه في ليهوان ص (٧) ، يجارو — بند ١٧٦٨ ، سفستر ص ٦٩) .

Lemoine, P. 72.

(٢)

ولم تتم إعادة حق العفو للسلطة التنفيذية إلا في السنة العاشرة للثورة .

ويمكن القول ان قانون تحقيق الجنايات الفرنسي قد حاول التوفيق بين مزعتين متطرفتين بشأن طلب اعادة النظر : الاولى نزع القانون الفرنسي التقديم التي فتحت بلب اعادة النظر على مبراهيمه واجازته في جميع الحالات ، والثانية نزع تشريعات الثورة التي ألغت هذا الطريق من طرق الطعن (١) .

ويلاحظ ان اعادة النظر كانت — طبقا لنص المادة ٤٤٣ — من هذا القانون — مقصورة على الجنايات فقط (٢) .

وقد كشف للتطبيق عن وجود كثير من جوانب للنقص في نصوص قانون تحقيق الجنايات التي عالجت طلب اعادة النظر . ولذلك صدر قانون ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٧ بتعديل نصوص المواد ٤٤٣ — ٤٤٧ من قانون تحقيق الجنايات (٣) وتظلم أهم التعديلات التي ادخلت على هذه النصوص فيما يلي :

١) — أصبح من الجائز طلب اعادة النظر بعد وفاة واحد أو أكثر من المحكوم عليهم ، وذلك بدون قيد ولا شرط (٤) .

Garraud, n. 2005.

(١)

(٢) وقيل تبريرا لذلك انه في مواد الجنب والمخالفات توجد درجتان للتقاضى ، وفي هذا ضمان لتفادي الوقوع في الخطأ ، بعكس الحال في الجنايات التي تنظر امام درجة واحدة (Sevestre, P. 76) — ويقول الاستاذان جيارو انه حتى قبل تعديل سنة ١٨٦٧ فقد ذهبت بعض الاحكام الى قبول طلب اعادة النظر في مواد الجنب (Garraud, n. 2005).

(٣) وكان ذلك في اعقاب الضجة التي اثارها للرأي العام بعد اعدام Lesurges تنفيذاً للحكم الصادر عليه في السنة الرابعة للثورة لاتهامه في جناية قتل بوسطجي ليون ، وقد عرمت هذه التفضية لدى الرأي العام باسم « قضية بوسطجي ليون » .
l'affaire du courrier de Lyon

ولكن طلب اعادة النظر المرفوع من ابنة المحكوم عليه قد حكم برفضه تأسيسا على عدم وجود حكيم متناقضين ، وانما كان التناقض المدمى به قائما بين أحد الحكيم والمستندات المقامة في الدعوى الاخرى (نقض جنائي في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٨ سري ١٨٦٨ — ١ — ٤٥٧) وسنعود الى هذه الحالة عند الكلام على تناقض الاحكام — بند ٥٩ .

S. Mayer, La question de la révision des procès criminels (٤)

et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes des erreurs judiciaires devant la Chambre et le Sénat, Paris, 1894, P. 33.

٢ — أضاف قانون سنة ١٨٦٧ الى الاحكام الصادرة فى الجنايات الاحكام الصادرة فى الجنح بالحبس ، والاحكام التى تقتضى بالحرمان من مباشرة كل او بعض الحقوق السياسية او المدنية او العائلية (١) .

٣ — نص التمديل مراعاة على جواز الطعن فى الاحكام الجنائية لى كانت الجهة القضائية التى أصدرتها . وقد رغب الشراح على ذلك جواز الطعن فى احكام المحاكم الاستئنائية (٢) .

٤ — على الرغم من أن قانون تحقيق الجنايات لم يتضمن أى ميعاد لتقديم طلب إعادة النظر ، فإن تعديل سنة ١٨٦٧ قد نص على أنه فى حالئى طلب إعادة النظر لتعارض الاحكام أو صدور حكم بإدانة أحد شهود الاثبات ، فإنه يجب لقبول الطلب أن يتم تقديمه لوزارة العدل فى خلال السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى المتعارض مع الحكم الاول أو السنتين التاليتين لصدور الحكم بإدانة الشاهد (٣)

وقد كشف العمل مرة أخرى عن عدم كفاية هذه التعديلات لاصلاح الخطأ القضائى ، لأن حالات طلب إعادة النظر كانت محصورة فى نطاق ضيق ونادرا ما تعرض فى العمل . وقد ظهرت حالات هامة ثبت فيها جليا وقوع خطأ قضائى ولكنها لا تندرج تحت نصوص قانون تحقيق الجنايات (٤)

Mayer, P. 33.

(١)

Lemoine, P. 85; Garraud, n. 2014; Faustin Hélie, n. 4040. (٢)

(٣) وقد ورد بالقانون نص انتقالى بشأن الحالات السابقة على صدور هذا القانون يجعل مدة السنتين يبدأ سريانها من تاريخ صدور القانون .

(٤) مثال ذلك قضية Vaux الذى قضى عليه فى سنة ١٨٥٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة فى تهمة الحريق العمد ، ثم تبين ان هذا المحكوم عليه برىء وأن مرتكب الجريمة شخص آخر تبنى عليه وانتحر داخل السجن ، وبالتالي اصبح من المستحيل إعادة النظر فى الحكم الصادر ضد Vaux حسب نصوص القانون المطبقة فى ذلك الوقت . وسنعود الى هذه القضية بالتفصيل فيما بعد بند ٨٦ — وكذلك قضية Borrás الذى حكم عليه فى سنة ١٨٨٧ بالاعدام لانه فى جنسية قتل ، وخفف الحكم

ولذلك صدر قانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ بتعديل المواد ٤٤٣ — ٤٤٧ من قانون تطبيق الجنايات . وأهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون اضافة حالة رابعة الى حالات طلب اعادة النظر ، وهي حالة حدوث أو ظهور واقعة جديدة أو تقديم أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه . وجعل القانون طلب اعادة النظر في هذه الحالة من حق وزير العدل وحده (١) .

ولما صدر قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٥٩ ، نظم حالات واجراءات اعادة النظر في المواد ٦٢٢ — ٦٢٦ تحت عنوان « طلبات اعادة النظر »
Des demandes en revision ولم يصف قانون الاجراءات الجنائية جديدا الى حالات اعادة النظر التي تضمنها قانون تحقيق الجنايات طبقا لآخر التعديلات . كما أن الاجراءات لا تخرج — بصفة عامة — عن الاجراءات التي كانت متبعة في ظل القانون الملقى .

الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ثم ثبتت براءة المحكوم عليه مصادفة نتيجة وقوع جريمة مشابهة في اسبانيا ارتكبها شخص يدعى Rosell واعترف بأنه مرتكب الجريمة الاولى ، وقد ثبت من التحقيق بصفة قاطعة براءة بورا ، ومع ذلك فقد استحال اعادة النظر في الحكم الصادر ضده لان التحقيق لم ينته مع روسل ولم يكن من الجائز طلب تسليبه لانه مواطن اسباني . ولذلك فقد أصدر رئيس الجمهورية في سنة ١٨٩٠ أمرا بالعمو عن المحكوم عليه . ومن أمثلة ذلك أيضا قضية للشابط درينوس وسياتي ذكرها بالتفصيل فيما بعد بند ٨٨ .

(١) وقد جعل القانون مدة طلب اعادة النظر في هذه الحالة سنة واحدة تبدأ من تاريخ العلم بالواقعة الجديدة ، وقد تم إلغاء هذا القيد في سنة ١٩٤٩ وسنعود الى ذلك فيما بعد بند ١٠٣ — وقد أجاز هذا القانون طلب اعادة النظر في جميع الاحكام الصادرة بالمعقوبة — أيا كان نوعها — في مواد الجنابات والجنج ، كما أجاز القانون للمحكوم عليه ولورثته من بعده حق مطالبة الدولة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به من جراء الحكم عليه ، ونشر حكم البراءة في الجريدة الرسمية وخمس جرائد أخرى يختارها صاحب الشأن . ويرى بيناتل أن التوسع في حالات اعادة النظر للذي نص عليه قانون سنة ١٨٩٥ ما هو الا عودة الى ما كان عليه القانون الفرنسي للقانون

١٢. - خامسا : القانون المصرى :

أخذ قانون تحقيق الجنايات المصرى الصادر فى ١٣ نونبر سنة ١٨٨٣، وكذلك قانون تحقيق الجنايات الصادر فى ١٣ مبرابر سنة ١٩٠١ بأحكام قانون تحقيق الجنايات الفرنسى فيما يتعلق بطلب اعادة النظر .

ولكن يلاحظ أن المشرع المصرى قد حصر حالات اعادة النظر فى اخصيص الحدود ، مقصرها على ثلاث حالات ندر أن تعرض فى العمل (١) ولم يأخذ بالتعديل الذى أدخله المشرع الفرنسى بقانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ وبذلك فلم يكن من الجائز - فى ظل قانون تحقيق الجنايات المصرى - طلب اعادة النظر بناء على حدوث أو ظهور واقعة جديدة أو تقديم أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة .

كذلك نجد المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على قبول طلب اعادة النظر اذا حكم على متهم « بجناية » قتل ثم وجد المدعى قتله حيا « أى أنها كانت نشترط صدور حكم فى « جناية » قتل .

ولما صدر قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠

(١) نصت المادة ٢٣٣ من قانون تحقيق الجنايات المصرى الملقى على أن « اذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر اسند فيها لكل شخص من الفعل المسند للآخر ، جاز لكل من اعضاء النيابة العمومية واولى الشان فى الحكمين المذكورين أن يطلب فى أى وقت كان الفاءهما من محكمة التفتش والابرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من احدهما دليل على براءة المحكوم عليه الآخر . وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ . واذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها فى حكمها واذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة التفتش والابرام بناء على طلب يقدم لها (قانون ٩ مبرابر سنة ١٩٢٦) » - ونصت المادة ٢٣٤ من نفس القانون على أن « يجوز ايضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجساية قتل ثم وجد للذى قتله حيا . أو اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير فى شهادة بشرط أن يرى فى هذه الحالة الأخيرة لمحكمة التفتش والابرام أن شهادة الزور قد اثرت على فكر القضاة ٢ .

رأى للتوسع فى الحالات التى تجيز إعادة النظر تبشها مع الروح السائدة على التشريعات الحديثة ، فأضاف حالة « الواقعة الجديدة » التى أخذ بها المشرع الفرنسى . كذلك أضاف حالة جديدة لم ينص عليها القانون الفرنسى ، ولكنها وردت فى بعض التشريعات الأجنبية كالقانون الالمانى والقانون الايطالى ، وهى حالة « إذا كان الحكم مبنيها على حكم صادر من محكمة مدنية لها من احدى محاكم الاحوال الشخصية والنفى هذا الحكم » .

وعلى الرغم من هذا التوسع فى حالات طلب إعادة النظر فما يزال تشريعا المبرى مشوبا بنقص معيب اذ أنه لم ينص على حق المحكوم عليه فى مطالبة الدولة بتعويض ما أصابه من ضرر من جراء الحكم عليه . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد .

١٢) — إعادة النظر حق للمحكوم عليه وليس للتماس :

يتضح من العرض التاريخى للطعن فى الحكم الجنائى بطريق إعادة النظر ، أن هذا الطعن كان عبارة عن « منحة » من الملك بناء على « التماس » يتقدم به المحكوم عليه الى الملك شخصيا ثم الى مجلس الملك . أما الآن فقد تغير هذا المفهوم ، وأصبح الطعن بطريق إعادة النظر « حقا » للمحكوم عليه تترتب عليه حقوق أخرى أهمها حقه فى التعويض الأدبى والمادى . ولذلك فائنا نرى استبعاد تعبير « التماس إعادة النظر » الذى ما يزال بعض الشراح يرددونه (١) متأثرين بالمسائل التاريخية وبمسئلة قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد نطن المشرع المصرى الى أن إعادة النظر فى الحكم الجنائى أصبح حقا للمحكوم عليه وليس للتماس ، ولذلك نجد نصوص قانون الإجراءات الجنائية (م ٤٤١ وما بعدها) قد استبعدت تماما عبارة « التماس » إعادة النظر واستخدمت بدلا منها عبارة « طلب إعادة النظر » .

(١) أحمد فتحى سرور — أصول قانون الإجراءات الجنائية — سنة ١٩٦٩ . — بند ٦٥٠ ، مأمون محمد سلامة — قانون الإجراءات الجنائية معنا عليه — الطبعة الأولى — سنة ١٩٨٠ . — ص ١١٨٦ ، عمر السعيد رمضان — مبادئ قانون الإجراءات الجنائية — قواعد المحاكمة — الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤ . — بند ١٩٨ .

الفصل الثاني

تمييز إعادة النظر عن غيره من النظم

١٤ - تمهيد :

أول ما يتبادر الى الذهن هو تمييز إعادة النظر من غيره من طرق الطعن في الأحكام ، ثم تالي بعد ذلك للترتبة بين هذا الطريق من طرق الطعن والنظم الأخرى التي قد تتشابه معه . وفيما يلي نوضح هذه المسائل بالتفصيل .

١٥ - إعادة النظر وطرق الطعن الأخرى :

تنقسم طرق الطعن في الأحكام الى قسمين : طرق عادية وطرق غير عادية . والطرق العادية هي المعارضة والاستئناف ، والطرق غير العادية هي النقض وإعادة النظر (١) .

وتتميز الطرق العادية بأنها تقبل من المحكوم عليه في الميعاد القانوني بلا قيد ولا شرط وتترتب عليها حتما إعادة المحاكمة لمجرد ادعاء المحكوم عليه أن للحكم غير صحيح (٢) . أما الطرق غير العادية فهي لا تقبل من المحكوم

(١) وقد ذهب رأي في الفقه الإيطالي الى أن طلب إعادة النظر ليس طريقاً للطعن في الحكم ، وإنما هو وسيلة قانونية لاقبات الانعدام القانوني لقرار قضائي يأخذ من الناحية الشكلية صورة حكم صحيح (مشار اليه في: مأمون محمد سلامة - هامش ص ١١٨٦) . وهذا أيضاً ما ذهب اليه رأي في الفقه المصري يقول أن طلب إعادة النظر عبارة عن التماس من المحكوم عليه برفعه الى المحكمة لإعادة للنظر في الحكم تأسيساً على واقعة جديدة لم تكن تحت نظر المحكمة عند فحص الدعوى (السيد حسن البغال - طرق الطعن في التشريع الجنائي والمسكوكات للتنفيذ مفتحة وقضاء - الطبعة الثانية - سنة ١٩٦٣ ص ١٠) .

(٢) على زكي المصري - المبادئ الأساسية للأجراءات الجنائية

تخلية إلا إذا توافرت حالات معينة ورنّت في القانون على سبيل الحصر (١).

ولا يجوز الخلط بين طلب إعادة النظر والطمع بالنقض ، فهما وإن كانا طريقين غير عاديين للطمع في الأحكام ويرفعان إلى محكمة النقض ، إلا أن الفرق بينهما لا يزال واضحا بالنسبة للأسباب التي يبنى عليها كل منهما ، فالطمع بالنقض يكون لخطأ في القانون أو في الإجراءات ، أما طلب إعادة النظر فلا يكون إلا لخطأ في الوقائع ولا شأن له بالقانون (٢) . كذلك يرفع النقض في الميعاد الذي حدده القانون بشأن الأحكام الصادرة من آخر درجة ، أما إعادة النظر فلم يحدد له المشرع أي ميعاد ، كما لم يشترط أن يكون الحكم صادرا من آخر درجة ، وأخيرا فإن للنقض جائز ضد أحكام الأدانة والبراءة على السواء ، أما إعادة النظر فلا يجوز إلا بشأن أحكام الأدانة فقط (٣) .

كذلك لا يجوز الخلط بين إعادة النظر والاستئناف ، فمضلا عما قلناه من أن الاستئناف طريق طعن عادي يقبل بلا قيد ولا شرط لمجرد عدم رضا

— ج ٢ سنة ١٩٥٢ — بند ١٦٦ ، محمود محمود مصطفى — شرح قانون الإجراءات الجنائية — الطبعة الحادية عشرة سنة ١٩٧٦ — بند ٣٧٥ ، رعوف عبيد — مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري — الطبعة السادسة عشرة سنة ١٩٨٥ ص ٨٦١ ، محمد محي الدين عوض — القانون الجنائي — إجراءاته — في التشريع المصري والسوداني — ج ٢ سنة ١٩٦٤ — ص ٢٩١ .

(١) المرابي — بند ١٦٧ .

(٢) Garraud, n. 1998; Martz, P. 127; Faustin Hélie, n. 4037; Georges Vidal et Joseph Magnol, Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, 6e éd 1926, n. 885; le Chevalier Breaux, Précis de procédure pénale, 3e éd. T. II 1951, Bruxelles, n. 1468 bis; E. De Huits, Du pourvoi en cassation et de la révision en droit pénal égyptien, n. 329.

انظر أيضا تعريف هذا الكتاب الأخير للاستئناف في كتابي لسنة ١٩٠٠.

(٣) محمود نجيب حسني — شرح قانون الإجراءات الجنائية — سنة ١٩٨٤ ، بند ١٣٩٩ ، عمر السعدي ورفعتان — بند ١٨٩ .

المتهم بالحكم ، فانه توجد نوارق أخرى تميزه من طلب إعادة النظر وهي :

١. - الاستئناف يرفع بشأن الأحكام التي لم تحز حجية الامر المقضي ،
أما طلب إعادة النظر فلا يجوز الا اذا كان للحكم حائزا لهذه الحجية .

٢. - الاستئناف يجوز في جميع الاحكام سواء كانت صادرة بالبراءة
أو بالإدانة ؛ أما طلب إعادة النظر فلا يجوز الا في الاحكام الصادرة
بالمعقوبة .

٣. - يجوز استئناف الأحكام الصادرة في جميع الجرائم أيا كان نوعها ،
أي حتى ولو كانت للجريمة مخالفة (مادة ٢٠٤) من قانون الإجراءات الجنائية
المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) . أما طلب إعادة النظر فلا يجوز
إلا في الأحكام الصادرة بالمعقوبة في مواد الجنايات والجنح ، فهو غير جائز
في المخالفات (١)

٤ - لا يقبل طلب إعادة النظر الا اذا بنى على خطأ في الوقائع ؛ أما
الاستئناف فيجوز أن يبنى على خطأ في الوقائع أو خطأ في القانون (٢) .

٥ - لا يجوز اطلاقا اعتبار طلب إعادة النظر استئنافا جديدا يرفع
الى درجة ثالثة من درجات التقاضي ، ذلك لانه لا يجوز قبوله الا اذا بنى
على « واقعة جديدة » أي واقعة لم تكن معلومة للمحكمة التي أصدرت
الحكم ، أما الاستئناف فيجوز أن يبنى على نفس الوقائع التي كانت مطروحة
أمام محكمة أول درجة والتي يعتقد المستأنف أن المحكمة قد أخطأت في
استخلاص الدليل المستمد منها ، كما يجوز له إضافة وقائع وأدلة جديدة

(١) محمود نجيب حسنى - بند ١٤٠٠ .

Garraud, n. 1999.

(٢)

وأحيانا ينص المشرع على عدم جواز استئناف الحكم الا اذا كان مبنيا
على خطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ،
مثال ذلك المادة ١/٤٠ من قانون الأحداث ، فقد نصت على انه « يجوز
استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر
بالتوبيخ ويتسلم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها
الا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه » .

لم تكن مطروحة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف (١) .

١٦٦. — إعادة النظر والعفو ورد الاعقبان :

يجب التمييز بين إعادة النظر والعفو عن العقوبة ، فعلى الرغم من أن هذا العفو كثيراً ما استخدم كوسيلة لاصلاح الخطأ القضائي ، إلا أن طلب إعادة النظر يختلف منه من النواحي الآتية :

١. — إعادة النظر طريق طعن في الحكم يرفع الى السلطة القضائية : أما العفو من العقوبة فهو حق تملكه السلطة التنفيذية (٢) .

٢. — إعادة النظر يقوم على معرفة للخطأ القضائي ، ويترتب على ذلك إلغاء الحكم وبحو آثاره في الماضي والمستقبل ، أما للعفو من العقوبة فهو نوع من الرحمة بالحكوم عليه واعفاء له من كل أو بعض العقوبة أيا كانت الأسباب الدافعة الى ذلك (٣) .

٣. — العفو من العقوبة لا يحو الحكم ولا يؤثر في الصفة الجنائية للفعل ، أما طلب إعادة النظر فيترتب على قبوله إلغاء حكم الإدانة والحكم ببراءة المتهم . ومع ذلك فقد يكون العفو من العقوبة وسيلة لتخفيف حدة للخطأ القضائي الى أن تقول محكمة النقض كلمتها في طلب إعادة النظر (٤) .

أما للعفو من الجريمة فهو عمل تشريعي وليس عملاً قضائياً ، وهو وأن كان يحو من الفعل صفته الجنائية ويعطل أحكام قانون العقوبات على الفعل المسند الى المتهم ، إلا أنه لا يفيد أن للحكم الصالح بإدانة المتهم كان

Garrand, n. 1999; Pinatel, n. 2.

(١)

Yves Maunoir, La révision pénale en droit Suisse et Genevois, thèse pour le doctorat, Genève, 1950, P. 26.

(٢)

Garrand, n. 2000; Vidal et Magnol, n. 885.

(٣)

Merle et Vitu, n. 1294.

(٤)

قانون نقض مصري (الدائرة الجنائية) في ٧ مارس سنة ١٩٦٧
مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٦٨ ص ٣٣٤. وسنعود الى هذا الحكم
فيها بعد بند ٣٨ .

نتيجة خطأ قضائي (١) : فالعفو عن الجريمة يقوم على حيلة قانونية *fiction juridique* مردها الى اعتبارات سياسية او اجتماعية تقتضى اسدال الستار على الجريمة او للرحمة بالمتهم ، ولذلك فهو يكون اجراء إجتماعيا وعملا تشريعيًا ، أما طلب اعادة النظر فهو اجراء فردي وعملئ قضائئ (٢) .

ورد الاعتبار — سواء كان قضائيا او قانونيا — يخلف من طلب اعادة النظر من النواحي الآتية :

١ — رد الاعتبار لا يحو الحكم بالنسبة للماضى : واثما يرغس آثاره بالنسبة للمستقبل فقط (٣) . أما طلب اعادة النظر فيترتب على قبوله إلغاء الحكم بإثر رجعى .

٢ — رد الاعتبار يختلف عن اعادة النظر فى الأساس الذى يقوم عليه كل منهما . فرد الاعتبار مبناه ثبوت اعتداء المحكوم عليه وحسن سيرته مدة معينة ، أما طلب اعادة النظر فيقوم على ثبوت الخطأ القضائئ (٤) .

وخلاصة القول ان العفو بنوعيه ورد الاعتبار يستفيد منهما الشخص الذى صدر بادانته حكم صحيح وعادل . أما اعادة النظر فيطلبه للشخص الذى صدر بادانته حكم صحيح وغير عادل (٥) .

Garraud, n. 2001.

(١)

E. Gargon, Des effets de la révision des procès criminels, (٢) ..
extrait du journal des parquets, Paris, 1903, P. 10; Garraud, n. 2001.
Merle et Vitu, n. 1294 .

وسنبين فيما بعد ما اذا كان من للجائز طلب اعادة النظر على الرغم من صدور عفو عن الجريمة أم لا — بند ٣٩ .

Garraud, n. 2000; Merle et Vitu, n. 1294.

(٣)

(٤) ويمتاز رد الاعتبار عن العفو بأنه حق للمحكوم عليه بينما العفو منجبة .

Le Bertre, De l'admissibilité de la révision et de la matérialité du fait nouveau en matière de révision, thèse pour le doctorat, Paris, 1901, P. 8.

(٥)

١٧. — إعادة النظر وسلطة قاضي التنفيذ :

تأخذ بعض التشريعات الأجنبية بنظام قاضي التنفيذ ، وهو القاضي الذي يتولى الاشراف على تنفيذ العقوبة ، وقد يخوله المشرع سلطات واسعية في هذا الصدد تبصل في بعض الأحيان إلى الإبر بالإنفراج من المحكوم عليه (١) .

وقد ثار البحث عما إذا كان تدخل القاضي في التنفيذ يتعلو على مساس ببدا حجية الشيء المحكوم فيه أم لا ؟ . وقد ذهب الرأي السائد إلى أن هذا التدخل لا يعد اعتثانا على هذا المبدأ ، لأن تنفيذ العقوبة يعتبر عملا اداريا وليس عملا قضائيا ، هذا بالإضافة إلى أن تدخل القاضي يتطل في ملاحظة المعاملة العقابية واحترام ما استهدفه قاضي الحكم ، مما لا يمكن أن يعد مساسا بحجية الأمر المقضى (٢) . وأذن فاختصاص قاضي التنفيذ

ويوجد نوع ثالث من العفو يسمى بالعفو القضائي ومقتضاه ان المحكمة تمتنع عن للحكم بتوقيع الجزاء الجنائي على المتهم اذا ما قدرت ان هذا المتهم سوف يتمتع في المستقبل من ارتكاب جرائم جديدة . وقد اخذ بهذا النظام قانون العقوبات الايطالي (مادة ١٦٩) ومشروع قانون العقوبات المصري (مادة ١٤٢) . وواضح ان العفو القضائي لا يقوم على فكرة اثبات الخطأ القضائي كما هي الحال في طلب إعادة النظر ، وانما يقوم على فكرة البعد بالجريم عن الزج به في السجن حماية له مع انذاره بمقدم العودة مستقبلا إلى الجريمة ، نالعفو القضائي ليس طعنا في حكم بالعقوبة وانما هو امتناع عن إصدار حكم بالعقوبة .

(١) انظر المادة ٧٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي والمادة ٦٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الايطالي والمادتين ٣٩٠ و ٣٩١ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصري . انظر أيضا :

P. Vengeon et M. Darmon, Aspects caractéristiques de l'exécution des peines et des mesures de sûreté en Italie, rev. sc. crim. 1969, P. 99 et suiv .

أحمد فتحي سرور — الاختيار القضائي — طبعة ثانية سنة ١٩٦٦ —
بدا ١٣٣٣ وبأ بعده .

Chavanne (A.), Les problèmes posés par l'institution du juge à l'application des peines, rev. sc. crim. 1962, p. 802.

مقتصور على المسائل التى يثيرها تنفيذ الجزاء الجنائى ، وكل قرار يصدره القاضى فى هذا الصدد لا يمس مبدأ الادانة ولا قدر الجزاء المحكوم به . ولو اقتضى الامر الانعراج عن المحكوم عليه ، لان هذا الانعراج يمس القوة التنفيذية للحكم دون ان يتعدى الى مضمون الحكم نفسه (١) . وفى هذا يخلط دور قاضى التنفيذ من دور القاضى الذى ينتظر طلب اعادة النظر فى الحكم . فقد سبق أن بينا أن اعادة النظر يعد طعنا فى الحكم يهدف الى كشف الأخطاء الموضوعية التى وقعت فيها المحكمة عند نظرها واقعاته بالدعوى . وإذا ما ثبتت صحة هذا الطعن فانه يؤدى الى إلغاء حكم الادانة وازوال جميع آثاره بأثر رجعى ، وهذا كله ليس من سلطة قاضى التنفيذ الذى يمتنع عليه للبحث عن الأخطاء الموضوعية فى حكم الادانة وكذلك كافة المسائل التى مرست قبل صدور الحكم البات .

١٨ - اعادة النظر فى التدابير الصادرة ضد الأحداث :

سنبين فيما بعد (٢) أن الاحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية يجوز الطعن فيها باعادة النظر .

وانما الذى نبحثه الآن هو اعادة النظر فى مدة التدبير المقضى به على الصغير ، أو انهائه أو تعديل نظامه أو ابداله بغيره ، فقد نصت المادة (٤) من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أنه : « اذا خالف الحدث حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى احدى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون للمحكمة أن تأمر بعد سماع اقوال الحدث باطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالواد المشار اليها أو أن تستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته » . ونصت المادة ١٥ على أن : « للمحكمة فيها عدا التدبير المنصوص عليه فى المادة ٨ أن تأمر بعد اطلاعها على التقارير المقدمة اليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو للحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم اليه ، بانتهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله

(١) أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - بتد ١٤٢/١٠ .

(٢) أنظر ما يلى بتد ٣٠ .

جمع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون — وإذا رفض الطلب المشنار
إليه في الفقرة السابقة فلا يجوز تجديده الا بعد مرور ثلاثة أشهر على
الأقل من تاريخ رفضه — ويكون للحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل
للطعن » .

وبناء عليه فإن السلطة التي خولها الشارع للقضاء في الاشراف على
تنفيذ التدبير طبقا لنصوص المادتين سالفتي الذكر ، تختلف عن اعادة النظر
كطريق من طرق الطعن في الأحكام من ناحيتين :

١ — طلب اعادة النظر في التدبير الصادر ضد الحدث مقصور على
البحث في ملاءمة التدبير المقضى به لشخصية المحكوم عليه ، فهو نوع من
تفريد التدبير ولا شأن له باعادة النظر في موضوع الادعوى والبحث من
الخطأ للقضائي الذي تردى فيه الحكم .

٢ — وينترتب على ما تقدم أن خير محكمة يعرض عليها طلب اعادة
النظر في الحكم بالتدبير هي نفس المحكمة التي أصدرت الحكم إذ أنها هي
الأقدر من غيرها على البحث في ملاءمة التدبير المقضى به لشخصية الحدث ،
لما طلب اعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الحكم فإنه يعرض على
محكمة النقض للبحث عن مواطن للخطأ الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه .

١٩ — اعادة النظر للخطأ في سن المحكوم عليه :

تنص المادة ٤١ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، على أنه
« إذا حكم على متهم بمقوبة باعتبار أن سنه تجاوزت الخامسة عشرة ثم
ثبت باوراق رسمية أنه لا يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة
التي أصدرت الحكم لاعادة النظر فيه وفقا للقانون — وإذا حكم على متهم
باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ثم ثبت باوراق رسمية أنه لم
يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لاعادة
النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وحالة الاوراق الى النيابة العامة للتصرف

فيها — وفى الجاليتين السابقتين يوقت تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٢٦ من هذا القانون — وإذا حكم على المتهم باعتباره حدثاً ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتمديد النظر فيه على النحو المبين فى الفقرتين السابقتين * .

رواشرح من هذا النص أن طلب إعادة النظر يجب أن يبنى على الخطأ فى تقدير سن المحكوم عليه ، فلذا بنى على أي سبب آخر تعين الحكم بعدم جوازها .

ويلاحظ أن للخطأ فى تقدير سن المحكوم عليه • إذا كان قد ترتب عليه تسوؤ مركزه ، كما لو حكم عليه على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة أو أكثر من ثمانى عشرة سنة ثم تبين أنها دون ذلك • فى هذه الحالة يكون طلب إعادة النظر واجباً على رئيس النيابة (١) • أما إذا تعلق الخطأ فى تقدير سن المتهم قد أدى إلى تحسين مركزه • بأن قضى عليه بأحد التدابير الخاصة بالأحداث ، وهى بلا شك أخف من العقوبات المقررة للباقين (٢) فى هذه الحالة « يجوز » لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى

(١) أنظر فيما يتعلق بشرح المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية الملفاء : محمود إبراهيم اسماعيل — شرح الأحكام العامة فى قانون العقوبات — الطبعة الثانية — سنة ١٩٥٩ — بند ٣٤٩ • وأنظر فيما يتعلق بشرح المادة ٤١ من قانون الأحداث : محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — للطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧ بند ١٠٦٩ •

(٢) محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — طبعة سادسة سنة ١٩٦٤ بند ٣٤٩ : محمود إبراهيم اسماعيل — المرجع السابق — بند ٣٥٠ — وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة أول درجة قد وقعت عقوبة الإرسال للإصلاحية خطأ لأن المتهم قد تجاوز وقت ارتكاب الجريمة سن الخامسة عشر ، فإن المتهم إذا استأنف وحده يكون مقبلاً أن تقضى المحكمة الاستئنافية ببرأته طبقاً لقاعدة أن الاستئناف لا يسوؤ مركزه فى هذه الحالة ، ولأن الإرسال للإصلاحية كوسيلة توعيمية لا يصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة فى القانون لا نقض جنائى فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية بـ ٣ رقم ١٩٣ ص ٢٦١ •

المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر في حكمها على النحو الآتي:
بالمادة ٤١^{١٠}.

ويختلف طلب إعادة النظر عملاً بالمادة ٤١ سالفه الذكر عن طلب إعادة النظر كطريق من طرق الطعن في الأحكام ، فطلب إعادة النظر طبقاً للنص المذكور لا يتعلق بآثار المتهمة ، فهذه مسألة تذاثت فعلاً بموجب الحكم الصادر ضده ، ولا تملك المحكمة أن تعيد النظر في أركان المسؤولية الجنائية وإنما يقتصر بحثها على ملامة الجزاء بعد أن تبين أن سن المحكوم عليه لا تتناسب معه ، وبعبارة أخرى نقول أن طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصور على توقيع الجزاء الملائم لسن المحكوم عليه ، ولا شأن له بإتومات الدموى ولا بالأدلة المقدمة فيها ، وبذلك نستطيع أن نقول أن المادة ٤١ تتحدث عن طلب إعادة النظر في « العقوبة أو التدبير » نقلاً وليس في الحكم الصادر بالادانة توصلنا إلى إثبات براءة المحكوم عليه (١) ١٠

ويلاحظ بشأن هذا النص ما يأتي :

١ — طلب إعادة النظر مقصور على رئيس النيابة ، فلا يجوز طلبه من المجتلى عليه أو أى شخص آخر له مصلحة في ذلك ١٠

٢ — طلب إعادة النظر يجوز في هذه الحالة ولو كان الحكم صادراً في مخالفة ، فمثلاً إذا قضت محكمة الأحداث في مخالفة بأحد التدابير المقررة للأحداث ، ثم تبين أن سن المحكوم عليه تزيد على ثمانى عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة أن يطلب إعادة النظر في الحكم عملاً بنص المادة ٤١ ١٠

(١) ومع ذلك فتطبيق المادة ٤١ يؤدي الى توقيع إحدى العقوبات المقررة للبالغين بدلاً من التدابير المقررة للأحداث ، وفي هذا تسوى المركز المحكوم عليه ١٠

الباب الثاني :

شروط طلب اعادة النظر

٢٠ - تقسيم ٢

مستناول من هذا الباب بينان الاحكام التي يجوز الطعن فيها بطلب اعادة النظر ، ثم حالات اعادة النظر ، واخيرا الاشخاص الذين يجوز لهم طلب اعادة النظر .: ولذلك سنقسم هذا الباب الى الفصول الآتية :

الفصل الاول - الاحكام التي يجوز طلب اعادة نظرها .:

الفصل الثاني - حالات اعادة النظر .:

الفصل الثالث - من يجوز لهم طلب اعادة النظر .:

الفصل الأول

الأحكام التي يجوز طلب إعادة نظرها

٢٧١ - تقسيم :

نص المادة {٤١} من قانون الإجراءات الجنائية على انه :
« يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة في مواد
الجنايات والجنح . . . » .

وواضح من هذا النص ان الحكم يجب أن يكون صادرا بالمعقوبة ونهائيا
ومى جريمة تعد جنائية أو جنحة ، كما يشترط قبل ذلك كله أن يكون الحكم
جنائيا . ولذلك فاننا سنقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول - الحكم الجنائي .

المبحث الثاني - الحكم بالمعقوبة .

المبحث الثالث - الحكم النهائي .

المبحث الرابع - الحكم مى جنائية أو جنحة .

المبحث الأول

الحكم الجنائي

٢٢. — تعريف الحكم الجنائي :

يذهب جمهور الشراح الى تعريف الحكم بصفة عامة بأنه القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصوصياتها رفعت اليها وفقا للقانون (١) .

والحكم الجنائي هو القرار الصادر من سلطة الحكم للاعلان عن ارادته في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة ، أو سابقا على النص في الموضوع كالحكم بالانزاع المؤقت أو بتعيين خبير أو بالانتقال الى محسنة الواقعة .

والذي يعني في هذا الصدد هو الحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية ، ويجب ان يؤخذ بمعيار مادي *materiel* بمعنى ان الحكم يعتبر جنائيا مادام صادرا بشأن الدعوى الجنائية ، دون التفت الى طبيعة الجهة القضائية التي اصدرته ، فالحكم يعتبر جنائيا ولو كان صادرا من:

(١) انظر في فقه الإجراءات الجنائية : العرابي — ج ١ بند ١٤٥٢ ، محمود مصطفى — الإجراءات — بند ٣٤٥ ، روف عبيد — ص ٧٥٠ ، محي الدين عوض — ص ٢٥٠ ، عدلى عبد الباقي — شرح قانون الإجراءات الجنائية — ج ٢ سنة ١٩٥٣ ص ٣٢٦ . وانظر في فقه المرافعات المدنية والتجارية : محمد حامد فهمي — المرافعات المدنية والتجارية — سنة ١٩٤٠ — بند ٦١٠ ، محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي — قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن — ج ٢ سنة ١٩٥٨ بند ١٠٢٨ ، رمزي سيف — المرجع السابق — بند ٤٩٤ .

وواضح ان هذا التعريف يجمع بين المعيارين الشكلي والموضوعي ، وقد انتقد بعض الشراح هذا التعريف بأنه غير كامل لانه لم يحدد جوهر الحكم ولم يستخلص طبيعته ولم يبين اثره ، ولذلك نهم يعرفونه بأنه اعلان القاضي عن ارادة القانون ان تتحقق في واقعة معينة نتيجة قانونية يلتزم بها اطراف الدعوى (محمود نجيب حسني — قوة الحكم الجنائي في انهاء الدعوى الجنائية — مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣ ص ٤٥٤) .

محكمة مدنية مادام أنه بشأن الدعوى الجنائية المطروحة أمامها ، وعلى العكس من ذلك ، لا يعتبر الحكم جنائيا ، ولو كان صادرا من محكمة جنائية ؛ مادام أنه غير متعلق بالدعوى الجنائية ، مثال ذلك الحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية ، فهذا حكم مدني بلا شبهة على الرغم من صدوره من المحكمة الجنائية (١) .

٢٣. — المحاكم المدنية :

يجب للظن في الحكم الجنائي بإعادة النظر أن يكون صادرا من إحدى المحاكم المدنية ، سواء كانت محكمة مدنية أو محكمة جنائية ، فالمحكم يعتبر جنائيا إذا كان صادرا من المحكمة المدنية بشأن جريمة لها ولاية الفصل فيها مثال ذلك ما نص عليه المادة ١٠٧ من قانون المرافعات من أنه : « مع مراعاة أحكام قانون المصالحة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو للعاملين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالمعقوبة — والمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالمعقوبة المقررة لشهادة الزور — ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نهذا ولو حصل استئنائه » . كذلك تنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاكم على أن : « يعاقب كل من تعدى على محام أو أمانته بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالمعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة » .

٢٤. — الأمر الجنائي :

أخذ المشرع المصري بنظام الامن الجنائي في المواد ٣٢٢ — ٣٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فأجاز لقاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى إصدار هذا الأمر (مادة ٣٢٣) ، كما خول النيابة العامة تمسك من قضاء الحكم فأجاز لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة إصدار الأمر الجنائي في حدود معينة (مادة ٣٢٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٢٨٠ :

(١) انظر رسالتنا في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٠ — بند ٩٧ — والطبعة الثانية سنة ١٩٨١ بند ٧٠ .
(٤ — أعلاه النظر)

لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون رقم ١١٧٠ لسنة (١٩٨١) .

ويهمنا الآن تحديد طبيعة الامر الجنائي لمعرفة ما اذا كان يعتبر حكما جنائيا يجوز للطعن فيه بطلب اعادة للنظر أم لا .

ذهب رأى الى ان الامر الجنائي ليس حكما يلزم الخصوم ولكنه تسوية يقررها القاضي لتعرض على الخصوم لفصل النزاع بطريق الصلح ، فاذا تبين المتهم هذا للمعرض وجب عليه دفع المبلغ المقرر وترتب على ذلك سقوط الدعوى ، فهذا في الواقع التزام تعاقدى مبنى على ايجاب وقبول وليس الزام ناشئا عن حكم (١) .

وواضح ان هذا للرأى يقحم الالتزامات التعاقدية — وهى من قواعد القانون الخاص — فى مجال ممارسة الدولة لحقها فى العقاب ، وبالتالي فمن غير المستساغ أن يفسر عدم اعتراض المتهم على الامر الجنائى بأنه قبول للالتزام تعاقدى يدفع مبلغ الغرامة (٢) .

وذهب رأى آخر الى التفرقة بين الامر الجنائى الصادر من القاضي

(١) المراكبى ج — ٢ بند ٥٦ — ٥٧ ، عدلى عبد الباقى — ص ٢٨٢ — ويرى استاذنا الدكتور محمود مصلحى ان الامر الجنائى ببثابة صلح يعرض على المتهم فاما ان يقبله وتنتهى الدعوى أو يرفضه ويحكم بالطريقة العادية (الاجراءات — بند ٣٦٨) ويرى للدكتور احمد فتحى سرور ان الامر الجنائى قرار تضامى من طبيعة قانونية خاصة تتلاءم مع التنظيم المبسط للخصومة الجنائية بهذا الامر ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية . الا انه لا يتمنع بما للاحكام من حجية وخصوصا امام القضاء المدنى (الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية — الجزء الثانى — سنة ١٩٨٠ — بند ٣٠٤) ومع ذلك فقد ذهب فى مقاله عن المركز القانونى للنائب العامة الى القول بان الامر الجنائى يعتبر « حكما » من طبيعة قانونية خاصة ، ومتى أصبح نهائيا فانه « يجوز قوه الامر المفضى شأنه فى ذلك شأن الاحكام الصادرة فى الخصومات العادية » (احمد فتحى سرور — المركز القانونى للنائب العامة — مجلة القضاء — السنة الاولى — العدد الثالث ص ١٠١) .

(٢) سهر الجزورى — الغرامة الجنائية — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٦٧ . — بند ٢٢٢ .

والامر الجنائى الصادر من عضو النيابة العامة ، فاعتبر الاول حكما جنائيا حقيقيا كالحكم الجنائى الصادر بناء على محاكمة عادية ، اما الثانى فلا يعتبر حكما جنائيا وانما هو اقرب الى القرارات الادارية . وحجة هذا الراى ان الامر الجنائى الصادر من القاضى يتوافر فيه للشروط الشكلية والموضوعية التى يقوم عليها الحكم الجنائى ، اما الامر الجنائى الصادر من عضو النيابة العامة فهو من الناحية الشكلية صادر من شخص ليس عضوا فى السلطة القضائية ، اما من الناحية الموضوعية فلا توجد فى هذه الحالة محاكمة جنائية بالمعنى الصحيح لان النيابة العامة هى الخصم وهى الحكم فى نفس الوقت ، وبالتالي فلا يتوافر فى هذه الحالة اى ضمان للمتهم (١) .

والصحيح عندنا ان الامر الجنائى — سواء كان صادرا من القاضى او من عضو النيابة العامة — يعتبر — متى أصبح نهائيا — حكما جنائيا حائزا لحجية الامر المقضى ، ويجوز بالتالى للطعن فيه بطلب اعادة النظر . فالامر الجنائى — فى كلتا الحالتين — يعتبر عملا قضائيا متعلقا بدعوى يتوقف الفصل فيها على تطبيق حكم القانون (٢) .

ومما يؤيد هذا للنظر ان المشرع قد نظم الاوامر الجنائية فى الفصل الحادى عشر من الباب الثانى من الكتاب الاول الذى عنوانه « فى محاكم المخالفات والجنح » وليس فى فصل « انقضاء الدعوى الجنائية » كما كان الحال بالنسبة للصلح فى المخالفات قبل الفائه (مادة ١٩ و ٢٠ وقد الغيتا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣) . كما ان النصوص المنظمة للاوامر الجنائية قد استخدمت فى اكثر من موضع كلمة « يقضى » مما يؤكد ان الامر الجنائى حكم يفصل فى الدعوى الجنائية ، فنجد المادة ٣٢٤ تقول : « لا يقضى فى

(١) ميمر الجزورى — ٢٢٣ .

(٢) انظر رسالتنا سالفة الذكر بند ١٠٢ ، والطبعة الثانية — بند ٧٤ ومن هذا الراى ايضا : يسر انور على — الامر الجنائى — دراسة مقارنة فى نظرية الاجراءات الجنائية الاجازية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية — س ١٦ عدد ٢ (يولية سنة ١٩٧٤) ص ٥٦٧ ، محمد عيد الفريب — المركز القانونى للنيابة العامة — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٧٩ ص ٥٦١ .

الامر الجنائى ٠٠٠ ، « والمادة ٣٢٦ تقول « يجب ان يعين فى الامر نفسلا
هما قضى به ٠٠٠ » والمادة ٢/٣٢٨ تقول « وللمحكمة ان تحكم فى حدود
المعقوبة المقررة بمعقوبة اشد من العقوبة التى قضى بها الامر الجنائى » —
كل هذا يؤكد ان الامر الجنائى « يقضى » فى الادعوى الجنائية شأنه فى ذلك
شأن الحكم الجنائى سواء بسواء .»

ولا وجه لتحدى بان النيابة العامة جزء من السلطة التنفيذية وبالتالي
لا تسلم من تأثيرها . فهذا القول مردود بان النيابة العامة شعبة من شعب
السلطة القضائية ، وهذا ما اكدته محكمة النقض (١) كما ان قانون السلطة
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نظم جهاز النيابة العامة اسوة بجهاز
القضاء . كما ان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ قد اسبغ على النيابة العامة
جميع السمات والحصانات التى يتمتع بها القضاة (٢) . ومن ناحية اخرى
فان الامر الجنائى الصادر من عضو النيابة العامة — شأنه شأن الامر
الجنائى الصادر من القاضى — هو عمل قضائى صادر فى دعوى بدور مرادفة
يتوقف الفصل فيها على تطبيق حكم القانون ، واذن فالنيابة العامة تصدر
الامر الجنائى بوصفها جهة قضاء Jurisdiction وليس بوصفها جهة ادارية .
ومما لا شك فيه ان المشرع — فى بعض الاحيان — يخول النيابة العامة
اختصاصا قضائيا ، كما انه — من ناحية اخرى — يجعل لبعض الجهات
القضائية سلطة ادارية كسلطة القاضى حين يصدر امرا ولائيا على عريضة (٣).

وقد ذهب بعض السراح الى اعتبار نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٥
مكرر من قانون الاجراءات الجنائية حاسما فى نفي صفة الحكم الجنائى عن
الامر الصادر من عضو النيابة العامة ، اذ طبقا لهذا النص يكون للمحامى

(١) نقض جنائى فى ٩ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض س ١١٢
رقم ٧ ص ٥٨ .
ف (٢) انظر تفصيل ذلك فى مقال الدكتور محمد عيد الغريب — سمات
النيابة العامة فى ضوء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل بعض
احكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
مجلة ادارة قضايا الحكومة — س ٢٩ عدد ٤ ص ٦١ وما بعدها .
(٣) فتحى عبد الصبور — التمييز بين القرار القضائى والقرار
الادارى — المجموعة الرسمية س ٦٢ ص ٢٨٦ .»

للعلم ولرئيس النيابة حسب الاحوال حق إلغاء الامر الجنائى الصادر من عضو النيابة خطأ فى تطبيق القانون (١) . وهذا الرأى مردود بان المحامى العام او رئيس النيابة — عندما يقوم بإلغاء الامر الجنائى — يمارس عملا قضائيا وليس مجرد رئاسة ادارية ، ويمكن التشبيه فى هذا الصدد بقيام رئيس الجمهورية بالتصديق على احكام المحاكم الاستثنائية ، فهذا التصديق لا ينفى عن الحكم كونه عملا قضائيا .

كذلك لا وجه للتحدى بان الاوامر الجنائية تصدر دون تسبيب ، اى دون أن ينتزم مصدر الامر بوضع اسباب له ، وبالتالي يتعذر معرفة مواطن الخطأ للقضائى فى هذه الاوامر . وقد أثرت هذه المسألة فى فرنسا بشأن الاحكام التى تتبع نظام المحلفين ، كما توثقت على نطاق واسع فى الجمعية التأسيسية أثناء وضع تشريعات الثورة الفرنسية ، وكان هذا الرأى من بين الاسباب التى دعت مشرع الثورة الفرنسية الى إلغاء الطعن بطلب اعادة النظر (٢) . ولكن الرأى مستقر الآن على جواز طلب اعادة النظر فى كافة الاحكام ، سواء كانت المحكمة ملزمة بوضع اسباب لها أم لا . فالخطأ للقضائى يمكن أن يظهر دون الخوض فى خسر القاضى ودون معرفة اسباب للحكم ، وهذا واضح فى الحالتين الاولى والثانية من حالات طلب اعادة النظر ، وهما حالة ظهور المدعى قتله حيا وحالة التعارض بين الحكمين (٣) .

كذلك استقر قضاء محكمة النقض الايطالية على ان جوهر الامس الجنائى لا يختلف عن الاحكام ، ولذلك يطبق بالنسبة له الطعن بطريق اعادة النظر اذا كان الامر صادرا فى جنحة (٤) .

وقد عرض الجدل حول طبيعة الامر الجنائى على محكمتنا الدستورية العليا فقضت بان الامر الجنائى الذى يصدر بتوقيع العقوبة من وكيل النائب العلم فى الاحوال التى ينص عليها للقانون ، يدخل فى مفهوم عبارة « حكم قضائى »

(١) سمر الجنزورى — بند ٢٢٣ .

(٢) انظر ما سبق بند ١٠ .

(٣)

Roux, n. 123

(٤) انظر الاحكام المشار اليها فى : مامون سلامة — هامش من ١٨٨ ل.ج.

الواردة في نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور (١) .

(١) المحكمة الدستورية العليا أول إبريل سنة ١٩٧٨ — الجريدة الرسمية — العدد ١٨، في ٤ مايو سنة ١٩٧٨ ، ومجلة إدارة قضايا الحكومة س ٢٣ عدد ٢ ص ١٨٣ .

وتخلص واقتعلت الدعوى في أن وزير العدل طلب إلى رئيس المحكمة العليا إصدار قرار بتفسير نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أن : « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنسب على قانون ، ولا توقيع العقوبة إلا بحكم قضائي ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » . وذلك ليبين المقصود بعبارة « بحكم قضائي » الواردة في هذا النص . وجاء بالطلب والمذكرة المرافقة له أن المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » ، وأن المادة ٣٢٥ مكررا من القانون المذكور إجازت لوكيل النائب العام — بالمحكمة التي تختص بنظر للدعوى — إصدار أمر جنائي بعقوبة للفرامة في الحدود التي وردت بالنص المذكور ، ثم جاء دستور سنة ١٩٧١ متضمنا النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٦ على أن « . . . ولا توقع للعقوبة إلا بحكم قضائي » ، وقد أثار نص هذه الفقرة خلافا في الرأي حول المقصود بعبارة « حكم قضائي » الواردة فيه ، فذهب رأي إلى أن المقصود بهذه العبارة الحكم بمعناه الخاص أي للقرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا في خصومة تختص بنظرها وطرحت عليها وفقا للقانون . في حين ذهب رأي آخر إلى أن المقصود بعبارة « حكم قضائي » المشار إليها هو الحكم بمعناه العام إلى القرار الصادر من أية جهة أسبغ عليها القانون ولاية القضاء .

وقد ثار هذا الخلاف بمناسبة مشروع قانون أعدته وزارة العدل ينص على تعديل المواد ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية بهدف التوسع في نظام الأوامر الجنائية ، وانتهى تسمم التشريع بمجلس الدولة — بجلساته المعقودة بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ — إلى أن الأمن الجنائي الصادر من وكيل النائب العام لا يمكن اعتباره حكما قضائيا لأنه صادر من غير قاض ، وبالتالي فإن تعديل المادة ٣٢٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية بما يتضمن التوسع في السلطة المخولة لوكيل النائب العام في إصدار الأوامر الجنائية ، يعد مخالفا للدستور .

وقد حسبت المحكمة العليا هذا الخلاف بقولها أن الأمن الجنائي الذي يصدر بتوقيع العقوبة من وكيل النائب العام يخل في مفهوم عبارة « حكم قضائي » الواردة بنفس المادة ٦٦ من الدستور .

انظر في نقد هذا الحكم والردي على الحجج الواردة به : أحمد فتحي ، ميرور — الأوسط — ٢ بند ٣٠٥ .

٢٥ - المحاكم الاستثنائية :

حرص المشرع في معظم القوانين والقرارات التي أنشأ بها نوعاً من الغضاء غير العادي ، على النص على عدم جواز الطعن في أحكام هذه المحاكم . وفي حالات نادرة نجده يسمح بالطعن في بعض هذه الأحكام بطريق طعن خاص ويقبض مشددة .

فبالنسبة لمحكمة الثورة المشكلة بقرار مجلس قيادة الثورة في ١٣-١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ نجد المادة الثامنة من هذا القرار تقول : « أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأي طريقة من الطرق ، أو أمام أي جهة من الجهات ، وكذلك لا يجوز الطعن في إجراءات المحاكمة أو التنفيذ » .

وبالنسبة لأمر مجلس قيادة الثورة الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بشأن تشكيل « محكمة مخصصة » والتي عرفت باسم محكمة الشعب ، نجد المادة الثامنة من هذا الأمر مطابقة تماماً لنص المادة الثامنة من القرار الصادر بتشكيل محكمة للثورة آنفة الذكر .

أما بالنسبة للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ (المسمى) بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء فقد نصت المادة ١٨ على أن : « يصدر الحكم من المحكمة العليا بالإدانة بأغلبية الثلثين ويكون للحكم نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن — على أنه تجوز إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثلهم قانوناً أو أقاربه أو زوجته بعد وفاته » . ويقتضي الطلب مبيهاً به الأسباب أو العناصر التي جرت بعد صدور الحكم والتي يبنى عليها طلب إعادة النظر إلى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض ماذا قضت بقوله أعيدت المحاكمة أمام المحكمة العليا التي يعاد تشكيلها وفقاً لأحكام هذا القانون » (١) . وواضح من هذا النص أن الطريق الوحيد الذي تمتح

(١) ونصت للفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون على أن : « تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضواً ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من

المشروع للظعن في هذه الاحكام هو طريق اعادة النظر . ولما كان النص لم يوضح حالات طلب اعادة النظر فيجب الرجوع الى احكام قانون الاجراءات الجنائية . وبالتالي يجوز طلب اعادة للنظر استنادا الى احدى الحالات الواردة بالمادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية (١) .

وبالنسبة لمحكمة الثورة المنشأة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ . فقد نصت المادة ٧ من هذا القانون على أن : « احكام محكمة الثورة نهائية ، ولا يجوز الظعن فيها بأي وجه من الوجوه » . وتعرض الاحكام على رئيس الجمهورية للتصديق عليها ، وله ان يخفف للعقوبات المحكوم بها او ان يلغى الحكم ويحفظ الدعوى او يحيلها الى المحاكمة من جديد » .

مستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف يختارون بطريق القرعة ايضا من بين مستشاري محكمة النقض واقدام ثلاثين مستشارا من محاكم الاستئناف » .

(١) ويلاحظ أن محاكمة رئيس الجمهورية قد نصت عليها المادة ٨٥ من دستور سنة ١٩٧١ بقولها : « تكون محاكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها ويحدد العقاب » . ولم يصدر بعد القانون المشار اليه في هذه المادة . اما فيما يتعلق بمحاكمة الوزراء ، فقد اختلف للراى حول بقاء او الفاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ . بشأن محاكمة الوزراء الصادر ابان للوحدة بين مصر وسوريا . فقد ذهب راى الى ان هذا القانون مازال باقيا مع شيء من التعديل . وذهب راى آخر الى انه قد الفى ضمنا بانفصال الاقليمين المصرى والسورى . « انظر تفصيل هذين الرأين والاحكام اتى اخذت بهما في رسالتنا — الطبعة الثانية — هامش ص (١٣١) » .

اما محكمة النقض فقد اخذت برأى وسط ، اذ قضت بأنه لما كانت المادة الاولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قضت بأن « تنولى محاكمة الوزراء محكمة عليا » . وكان هذا القانون او أى تشريع آخر قد جاء خلوا من أى نص بامفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا فنظر الجرائم التى يرتكبها الوزراء اثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، ومن ثم فان محاكمة للوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التى يحرمها القانون العام أم تلك التى نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تخصص بها اسلا المحاكم العادية بحسبانها صلاحية الولاية العامة ، اما المحكمة الخاصة التى

أما قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥ ، ٧ لسنة ١٩٦٨ فقد نصت المادة ١١٣ منه على أنه : « لا يقبل التمسك اعادة النظر الا اذا أسس على أحد السببين الآتيين (١) ان يكون الحكم مبنيًا على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله (٢) أن يكون هناك خلل جوهري فى الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم » . ونصت المادة ١١٧ على أنه « لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون » . كذلك نصت المادة ١١١ على أن « يختص مكتب الطعون العسكرية بالنظر فى التماسات اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية على الوجه المبين فى هذا القانون » . ولم يبين القانون طريقة معينة لتنظيم مكتب للطعون العسكرية وكيفية تشكيله ، وما اذا كان يعتمد أساسا فى تكوينه على عنصر قضائى عسكرى أو قضائى مدنى أو الاثنين معاً . كما أن المادة ١١٤ المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يقدم التمسك اعادة النظر كتابة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالحكم المصدق عليه قانونا أو من تاريخ حضور المتهم اذا صدر الحكم فى غيبته ، ويكون تقديم التماس بالنسبة للمعسكبين الى قاعدتهم ، ويحال التماس الى مكتب الطعون العسكرية فى جميع الاحوال » . ونصت المادة ١١٥ على أن « تكون مهمة مكتب الطعون العسكرية فحص تظلمات ذوى الشأن والتثبت من صحة الإجراءات وإبداء الراى . ويودع فى كل قضية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق على الوجه المبين فى هذا القانون » . والسلطة الاعلى من الضابط المصدق هى رئيس الجمهورية أو من يفوضه (مادة ١١٢) . ونصت المادة ١١٦ على أنه : « يجوز للسلطة الاعلى من الضابط المصدق عند نظر التماس أن تأمر بإلغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية أو أن تأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى . ويجوز لها أن تخفف

نص عليها القانون سالف الذكر غائبا تشاركها فى اختصاصها دون أن تسلبها إياه : نقض جنائى ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ مجسومة أحكام النقض س ٣٠ . رقم ١٥٣ ص ٧٢٢) . انظر أيضا : نقض جنائى ١٠ يونية سنة ١٩٨١ : مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١١١ ص ٦٣٦ .

العقوبة المحكوم بها أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة أو أن تخفف
مثل العقوبتين أو بعضها أيا كان نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها ،
كما يكون لها كافة سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في هذا القانون » .

ومن استعراض هذه النصوص نستطيع أن نستخلص النتائج التالية :

١ — أن ما أسماه قانون الاحكام العسكرية بالتماس إعادة النظر ليس
طريقا قضائيا للطعن في الحكم بالمعنى المفهوم في قانون الإجراءات الجنائية ،
لان هذا « التماس » يقدم الى مكتب الطعون العسكرية ، وهذا المكتب ليس
جهة قضائية أو درجة ثانية من درجات التقاضي مهمتها النظر في الطعون
المقدمة ضد الاحكام العسكرية ، وانما تقتصر مهمته على دراسة الحكم المتظلم
منه ، ورفع رأى المكتب الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق على الاحكام
أو من يفوضه ، ويكون رأى المكتب استشاريا ، ولذلك ذهب بعض الشراح
الى القول بأن مكتب الطعون العسكرية هو مكتب فني ملحق برئاسة القضاء
العسكري وليس جهة قضائية تنظر الطعن في الحكم : اي انه مكتب تظلمات
وليس محكمة (١) .

٢ — ما أطلق عليه قانون الاحكام العسكرية اسم « التماس إعادة
النظر » يختلف من نظيره في قانون الإجراءات الجنائية من جميع الوجوه
ولا يتحددان الا في الاسم فقط ، فمن ناحية نجد أن طلب إعادة النظر في
قانون الإجراءات الجنائية يبنى على أسباب محددة وردت على سبيل الحصر
في المادة {٤١} وهي تختلف جميعها عن أسباب التماس إعادة النظر في قانون
الاحكام العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن طلب إعادة النظر طبقا لقانون
الإجراءات الجنائية يرفع الى محكمة النقض عن طريق النائب العام أو اللجنة
الثلاثية المنصوص عليها في المادة {٤٣} ، أما التماس إعادة النظر في الاحكام
العسكرية فيقدم الى مكتب الطعون العسكرية . كذلك يلاحظ أن طلب إعادة
النظر طبقا لقانون الإجراءات الجنائية يجوز تقديمه في أي وقت ابتداء من

(١) عبد الاحد محمد جمال الدين — بعض سمات قانون الاحكام
العسكرية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية س ١١ العدد الاول
(يناير سنة ١٩٦٩) ص ٢٠٥ .

صيرورة الحكم بنا ، أما التماس إعادة النظر في الأحكام العسكرية فيجب أن يقدم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم أو من تاريخ حضور المتهم إذا صدر للحكم في غيبته (مادة ١١٤) .

٣. — الأوجه التي حددها قانون الأحكام العسكرية لالتماس إعادة النظر تنطبق إلى حد كبير مع أوجه الطعن بالنقض الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ، فهي مسائل قانونية وليست مسائل موضوعية ، أي أنها تتعلق بالخطأ في القانون وبإعلان الإجراءات ولا شأن لها بالخطأ في واقعات الدعوى (١) . وإلى هذا المعنى اشترت المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها : « . . ينص القانون على حق المتهم في تقديم التماس بإعادة النظر في الحكم الصادر عليه إلى سلطة أعلى من السلطة التي صدقت على الحكم مؤسسا التماسه على الأسباب القانونية التي تؤثر في الحكم ، محققا بذلك الضمانات التي كفلها القانون العلم للمتهم بالطعن في الحكم الصادر عليه بالنقض ولذا تأسس الأسباب التي ينص عليها القانون العلم » .

وبناء عليه فليس لمكتب لاطعون العسكرية أن يبحث وقائع الدعوى أو ينزع المحاكم العسكرية في سلطاتها التقديرية طالما كانت في حدود القانون . ومن ناحية أخرى يلاحظ الفرق بين ولاية محكمة النقض عند نظر الطعن بالنقض ، وسلطة المستوى الأعلى من الضابط المصدق ، فمحكمة النقض إذا رأت محلا للنقض يجب عليها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا تنقيد محكمة إعادة المحاكمة برأي محكمة للنقض عليها أن تخالفه وتقضى بما ترى أنه الصواب (٢) ، فإذا طعن في الحكم بالنقض للمرة الثانية تحولت محكمة النقض إلى محكمة موضوع وتنتظر في موضوع الدعوى ، أما السلطة الأعلى من الضابط المصدق فغير مقيدة بالقواعد السابقة ، إذ نصت المادة ١١٦ ، على حقها في إلغاء الحكم وتخفيض المتهم من جميع آثاره القانونية ، أو أن تأخر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى ،

(١) محمد عوض الأحول — الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — مجلة إدارة قضايا الحكومة س ٤ عدد ٢ ص ٤٥ ، عبد الاحد جمال الدين — المقاتل السابق — ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٢) مع مراعاة نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة ، أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها ، أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها ، كما يكون لها كافة سلطات الضابط المصدق .

٤ - رأى مكتب الطعون العسكرية ليس ملزما ، ولذلك فمن المتصور ألا تلغى السلطة الأعلى من الضابط المصدق الحكم المتظلم منه على الرغم من مخالفته للقانون . والعكس صحيح أيضا (١) .

وخلاصة القول أن التماس إعادة النظر المنصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية ليس طريق طعن غير عادي في الحكم ، وإنما هو تظلم من الحكم يرفع إلى مكتب الطعون العسكرية الذي يرفعه بدوره إلى السلطة الأعلى من الضابط المصدق بمذكرة مسببة برأيه ، مع ملاحظة أن رأى المكتب غير ملزم للسلطة الأعلى من الضابط المصدق .

وإن أحكام المحاكم الخاصة أو الاستثنائية لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه إلا إذا نص للقانون على طريق معين من طرق الطعن فيجوز سلوكه في الحدود التي رسمها القانون .

وفي فرنسا قضت محكمة النقض بأن طلب إعادة النظر طريق طعن غير عادي لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك ، وإذا كانت المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن طلب إعادة النظر في الحالات التي وردت بها على سبيل الحصر يجوز « أيا كانت جهة للقضاء التي أصدرت الحكم » *quelle que soit la juridiction qui ait statué* .
٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة عسكرية عليا *Haut Tribunal Militaire* .
قد نص في المادة الثامنة منه على عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة بأي طريق من طرق انطعن *aucun recours ne peut être reçu contre une décision quelconque* وبالتالي فإن طلب إعادة النظر في أحكام

هذه المحكمة يكون غير جائز القبول (١) ١٠

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن النصوص التي تحول دون الطعن في أحكام المحاكم الخاصة أو الاستثنائية محل نقد الفقه (٢) خصوصاً وإن الإجراءات السريعة التي يتسم بها هذا القضاء قد لا تمكن المحكمة — في بعض الحالات — من تحرى وجه الصواب في الدعوى . ومن ناحية أخرى فإذا كان من المستساغ منع المحكوم عليه من الطعن في الحكم بطريق طعن اعدي من شأنه اعادة محاكمته من جديد ل مجرد أنه لا يقبل الحكم (٣) ، فإن الذي لا يمكن استصافته بأي حال من الأحوال أن نمنع المحكوم عليه من طلب اعادة النظر في الحكم بعد أن ظهرت وقائع أو أوراق من شأنها تبين براءته ١١

(١) نقض جنائي ٤ يونية سنة ١٩٦٢ ، بليان ١٩٦٢ — ٢١٦ — ٤٤٥
— وعلى العكس من ذلك نصت المواد ٢٥٢ — ٢٥٥ من قانون الاحكام العسكرية الفرنسي على جواز الطعن في الاحكام العسكرية بطلب اعادة النظر . وكذلك نصت المادة ٤٦ من قانون ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ بإنشاء محكمة أمن الدولة على جواز طلب اعادة النظر في هذه الاحكام . انظر في تشكيل واختصاصات هذه المحكمة :

A. Vitu, Une nouvelle juridiction d'exception : la Cour de sûreté de l'Etat, rev. sc. crim. 1964. P. 1٤

(٢) محمد عصفور — استقلال السلطة القضائية — مجلة القضاء س ١ عدد ٣ ، ص ٣٠٥ ، مأمون محمد سلامة — علائمة القضاء العسكري بالقضاء العادي في ظل قانون الاحكام العسكرية — مجلة القضاء س ١ عدد ١ ص ٦٥ ، عبد الاحد جمال الدين — المقال السابق ص ٢١٤ وهو يقول في هذا الصدد : اذا كانت طرق الطعن في الاحكام قد شرعت مع العدالة الجنائية العادية (أو العدالة البطيئة كما يمكن أن يطلق عليها) فإنها تكون حيوية بالنسبة لاحكام القضاء العسكري بالنظر الى السرعة في الإجراءات التي يتميز بها هذا القضاء .

(٣) استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن قصر التقاضي على درجة واحدة هو من الملامات التي يستقل بتقديرها المشرع ولا مخالفة في ذلك لاحكام الدستور (المحكمة الدستورية العليا ٦ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام المحكمة العليا ج ١ رقم ٣٢ ص ٣٨٣ ، ١٦ مايو سنة ١٩٨٢ مجموعة احكام المحكمة الدستورية العليا — ج ٢ رقم ١٠ ص ٥٠) .

لذلك فائنا نهيب بالمشرع أن يبادر الى فتح باب الطعن بطلب اعادة النظر فى جميع احكام المحاكم الخاصة او الاستثنائية اذا توافرت احدى الحالات الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية .

٢٦ — قرارات سلطات التحقيق :

لا يجوز الطعن بطلب اعادة النظر فى قرارات سلطات التحقيق ، لان ما تصدره من قرارات لا تعد « احكاما » وانما هى « اوامر » (١) لا تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او الادانة ، وانما تفصل فى توامر او عدم توافر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لاحتلتها الى المحكمة للصل فى موضوعها (٢) .

وبناء عليه فاذا اصدرت سلطة التحقيق ابرا بعدم وجود وجه لاثامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية او لاي سبب آخر ، فلا يجوز للمتهم طلب اعادة النظر فى هذا الامر بحجة انه — لى الامر — قد تضمن فى اسبيله تاكيدا بان المتهم قد ارتكب الجريمة .

• • •

(١) وهذا ما اصبحت عنه محكمة النقض اذ قضت بان غرفة الاتهام لا تعدو أن تكون سلطة من سلطات التحقيق اذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها اوامر وليست احكاما ، كما اورد نصوصها فى الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها احكام المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالاحكام « نقض » جنائى فى ١٩ يونية سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س ٨ رقم ١٨٦. هـ ٦٨٩ .

(٢) انظر رسالتنا سالفة الذكر — الطبعة الثانية — بند ٩١ . وانظر ايضا نقض مدنى ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ١٣٠ هـ ٩٤٨ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٢٣٦ هـ ١٥٠٧ ، ٦ يناير سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٨ هـ ٤٠ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٦٩ هـ ٣٠٧ ، ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٥٥ هـ ٨٠٤ ، ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ٣٧٣ عدد ٣ هـ ١٨١ .

المبحث الثالث

الحكم بالمعقوبة

٢٧ - إعادة النظر لمصلحة المحكوم عليه :

لا يجوز طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي الا اذا كان صادرا بالمعقوبة، فالمشرع قد اجاز إعادة النظر في الحكم لمصلحة المحكوم عليه ، اى لهدم حكم بالادانة مخالف للمدالة . أما اذا كان الحكم صادرا بالبراءة فلا يجوز الطعن فيه باعادة النظر بها ثبت بأدلة قاطعة خطأ هذا الحكم . وبعبارة أخرى نقول ان الشارع قد جعل الحكم بالبراءة عنوان حقيقة هي اقوى من الحقيقة نفسها . أما اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة ففي هذه الحالة يعبر الحكم من حقيقة شككية او مفترضة جعل لها المشرع حجية الامر المقضي لامتبارات تتعلق بالاستقرار القانوني ، ولكن اذا ما ثبت لدى القضاء الحقيقة الواقعية او الموضوعية فمن الواجب في هذه الحالة اعمال هذه الحقيقة وتغليبها على الحقيقة للشككية او المفترضة ، وفي هذه الحدود فقط شرع طريق الطعن باعادة النظر ، فتشريعنا المصري — شأن التشريع الفرنسي والبلجيكي والاسباني والايطالي وغيرها — لا يعرف نظام طلب إعادة النظر في أحكام البراءة .

وعلى العكس من ذلك ذهبت بعض التشريعات الى اجرة إعادة النظر في الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالادانة لتشديد العقاب على المحكوم عليه . فمثلا نصت المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية السويسري الفدرالى على انه يجوز طلب إعادة النظر ضد المتهم المحكوم ببراءته والمتهم المحكوم عليه بالمعقوبة اذا ظهرت وقائع أو أدلة قاطعة لم تكن معلومة للمحكمة من شأنها ثبوت ادانة المتهم أو التدليل على ان الجريمة التى ارتكبها المحكوم عليه اشدد من تلك التى ادين من أجلها (١) .

(١) ومن هذه القوانين أيضا قانون المانيا الغربية (سنة ١٨٧٧ المعدل سنة ١٩٦٠ م ٤٠٢) وقانون المانيا الشرقية (سنة ١٩٥٢ م ٢١٧) .
والقانون النمساوى (سنة ١٩٦٠ م ٣٥٥) والقانون النرويجي (سنة

ويلاحظ أن التشريعات التي تجيز إعادة النظر ضد مصلحة المتهم موضع نقد الفقه ، إذ أن مساواة هذا النظام تفوق بكثير الفوائد التي يمكن الحصول عليها منه . حقيقة أن إعادة النظر ضد مصلحة المتهم مشروطة بالألا تكون الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم ، ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن المتهم الذي حصل على حكم نهائي ببراءته من حقه أن يستغفر وضعه بسنة نهائية لا رجوع فيها (١) . والقول بغير ذلك يجعل حكم البراءة عديم الجدوى طالما أن من بيده هذا الحكم يظل في وضع قلق غير مستقر مهدد بزوال سند براءته إلى أن تسقط الدعوى العمومية بغضو المدة .

وقد لاحظ — بحق — ايف مونوار Yves Maunoir أن منطق هذه التشريعات يؤدي إلى القول بضرورة إلغاء النصوص المتعلقة بالتقادم ؛ ذلك لأنه إذا كانت العدالة — في منطق هذه التشريعات — تستلزم ضرورة

١٨٨٧ م ٤١٥) والقانون البرتغالي (سنة ١٩٢٩ م ٦٧٣) والقانون السويسري (سنة ١٩٦٠ م ٣٧٣ و ٣٨٠) والقانون اليوغوسلافي (سنة ١٩٥٤ م ٣٧٩) . وكذلك قوانين بعض المقاطعات السويسرية التي من أصل ألماني كمقاطعة زيورخ Zurich ومقاطعة سان جال Saint-Gall ومقاطعة لوسرن Lucerne ومقاطعة أبزل Appenzell ومقاطعة Schaffouse ومقاطعة Zug ومقاطعة Bâle ومقاطعة Glaris وعلى العكس من ذلك توجد بعض المقاطعات السويسرية التي لا تجيز طلب إعادة النظر ضد مصلحة المتهم وهي مقاطعة Nidwald ومقاطعة Valais ومقاطعة Vaud ومقاطعة Genève انظر : Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, T. II par Pierre Bouzat, 2e ed. Paris 1970, n. 1515 ; Merle et Vitu, n. 1294 ; Vidal et Magnol, n. 892/3 ; Michel Fridieff, Le Code de procédure pénale soviétique du 27 octobre 1960, rev. sc. crim. 1963, p. 71

وتقوم فلسفة التشريعات التي تجيز إعادة النظر ضد مصلحة المتهم على أن الدعوى للجنائية تقوم أساسا على البحث عن الحقيقة الموضوعية وفي سبيل ذلك يمكن التضحية بمبدأ حجية الشيء المحكوم فيه كلما تبين بوجه قاطع أو محتمل أن هذه الحقيقة لم تتكشف في المحاكمة الأولى ؛ وبالتالي يتعين إعادة المحاكمة (Pinatel, n. 107)

إعادة محاكمة المتهم المحكوم ببراءته ، فان هذا المنطق نفسه يستلزم محاكمة من ارتكب جريمة سقط حق الدولة في معاقبته عليها بمعنى المدة ، اذا ان العدالة تتأذى من رؤية شخص قد اعترف بارتكاب جريمته وفي نفس الوقت تعجز للدولة من معاقبته لمجرد فوات مدة معينة (١) . وبعبارة أخرى فان للعدالة التي توجب إعادة محاكمة المحكوم ببراءته ، توجب أيضا — ومن باب أولى — محاكمة من اعترف بارتكاب جريمة معينة مهما كانت المدة التي انقضت على ارتكابه هذه الجريمة . ومن ناحية أخرى فان إعادة النظر ضد مصلحة المتهم قد تكون سلاحا خطيرا في يد الحاكم قد يستخدمه ليشن استخدام في فترات الصراع السياسى أو المذهبى (٢) .

٢٨ — لا يكفى تقرير مسئولية المتهم :

يجب — طبقا لتشرينا المضى — ان يكون الحكم الجنائى صادرا بالمعقوبة فلا يكفى ان يقرر الحكم ان المتهم قد ارتكب الفعل المسند اليه ثم ينتهى الى القضاء ببراءته لوجود مانع من موانع المسئولية أو مانع من موانع العقاب (٣) فلا يجوز للمحكوم ببراءته ان يطلب إعادة النظر فيها .
قرره الحكم بشأن اسناد الواقعة اليه .

وقد اثرت هذه المسألة في فرنسا — فى ظل قانون تحقيق الجنابات الملقى — بشأن الاحكام التى تقرر ان المتهم غير معاقب — طبقا للقانون — على الرغم من ارتكابه للفعل من الناحية المادية *arrêts d'absolution* فذهبت محكمة النقض الى انه لا يلزم لطلب إعادة النظر — فى حالة تناقض الحكيم — ان يكون كل منهما صادرا بالمعقوبة ، بل يقبل الطعن ولو كان أحد الحكيم مع صدوره بالادانة قد اعفى المتهم من المعقوبة لوجود مانع من موانع العقاب (٤) :

Maunoir, P. 179

(١)

Maunoir, P. 180

(٢)

(٣) للمرابى ج ٢ بند ٧٠٦ .

(٤) نقض جنائى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ سرى ١٩٢١ — ١ — ١٩٠ و(٤) *وللوز* ١٩٢٢ — ١ — ١٠٥ وقضى هذا الحكم بالبراءة لعدم التمييز —

==

(٥ — إعادة النظر)

وقد انتقد Roux هذا الرأي بقوله انه يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات التي لا تتحدث عن تقرير التائيم *déclaration de culpabilité* وانما تتحدث عن الادانة *condamnation* وبالتالي يجب أن يوجد محكوم عليه *condamné* حتى يمكن طلب اعادة للنظر (١) .

وقد انتهى هذا بخلاف بصور قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد ، اذ اخذت المادة ٢٢٢ بالرأي الذي ذهبت اليه محكمة النقض . فتمست على جواز طلب اعادة النظر لمصلحة كل شخص اعتبر مرتكباً لجناية أو جنحة *au bénéfice de toute personne reconnue auteur d'un crime ou d'un délit*

وبناء عليه فلا يلزم أن يكون طالب اعادة للنظر محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو جنحة كما كانت تشترط المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الملغى . وانما يكفى أن تكون المحكمة قد اعتبرته مرتكباً لجناية أو جنحة حتى ولو لم توقع عليه أية عقوبة . وانسح ان المتهم في هذه الحالة له — كما ذهبت محكمة النقض — مصلحة في طلب اعادة النظر حتى يدرا عن كاهله الواقعة المسندة اليه (٣) .

اما طبقاً لتشريعنا المبرى فالمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في وجوب أن يكون الحكم صادراً « بالعقوبة » وبالتالي لا يجوز طلب اعادة للنظر في احكام البراءة حتى ولو كانت قد أسندت الى المتهم ارتكاب الواقعة الإجرامية .

انظر أيضاً نقض جنائي ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ سيري ١٨٧٧ — ١ — ١٤٤ وقضى بامتناع للعقاب *absolution* وجاء بأسبغ هذا الحكم :
Attendu que le demandeur a intérêt à faire tomber toutes les conséquences légales et morales d'une déclaration de culpabilité
Roux, n. 123 (١)

(٢) انظر Stefani (Gaston) et Levasséur (Georges), *Droit pénal général et procédure pénale*, T. 2, *procédure pénale*, 9^{ème} ed. précis Dalloz, 1975 n. 681.

وعندنا إن مسلك المشرع الفرنسى فيه تحقيقاً للعدالة ، وكما نود أن يأخذ مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصرى بها ذهب إليه القانون الفرنسى فى هذا الصدد ، ولكن المادة ٣٦٩ من المبرور اشترطت لطلب إعادة النظر أن يكون الحكم صادراً « بالعقوبة أو التدبير » .

٢٩ - العقوبة الجنائية :

يجب أن تكون العقوبة التى وقعها الحكم الجنائى على المحكوم عليه عقوبة جنائية ، أى أن تكون جزاء جنائياً يهدف أساساً الى إيلام الجانى ، وفى رأينا أن الجزاء يعتبر جنائياً إذا كان صادراً بشأن فعل أو امتناع يجرمه القانون ، فالطبيعة الجنائية للجزاء يجب أن تؤخذ بمعيار مادى أو موضوعى ، لا بمعيار شكلى ، فالمعبرة إذن بطبيعة الواقعة المحكوم فيها. *la nature du fait jugé* بغض النظر من طبيعة الجهة القضائية التى أصدرت الحكم (١) . وليس صحيحاً ما يقوله أصحاب المعيار الشكلى من أن الجزاء يكون جنائياً إذا استلزم تطبيقه تدخل المحكمة الجنائية وذلك عملاً بقاعدة « لا عقوبة بغير حكم » (٢) *pas de peine sans jugement* اذ يؤخذ على هذا الرأى أن نوع المحكمة لا يخلع على القاعدة القانونية طبيعتها ، وبالتالي لا يخلع على الجزاء صفته ، ولكن الجزاء نفسه هو

-
- (١) انظر تفصيل ذلك فى رسالتنا سالفة الذكر - الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ بند ٧٠ ، تارن محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية ج ١ : سنة ١٩٦٣ بند ٨٩ اذ يقول ان المرجع فى التفرقة بين الجزاء الإدارى والعقوبة الجنائية هو طبيعة الجزاء نفسه .
- (٢) انظر فى هذا المعنى :

Tullio Delogu, La loi pénale et son application, cours de doctorat. 1956, n. 37

ويقول تأييداً لهذا الرأى ان المادة ٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى تنيد ذلك اذ تنص بان « لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك » - وبهذا المعنى أيضاً احمد فتحى سرور - قانون العقوبات الخاص فى الجرائم الضريبية والنقدية - طبعة أولى سنة ١٩٦٠. بند ١٦ ص

الذى يحدد الاختصاص القضائى (١) . ومن ناحية أخرى فان الجزاء الجنائى قد يصدر من محكمة مدنية كما هى الحال فى جرائم الجلسات وقد سبق بيان ذلك (٢). كما ان المحكمة الجنائية قد تصدر الحكم بغرامات مدنية وهذا ما سنبينه فيها بعد (٣) . واخيرا فان المشرع قد خول بعض اللجان الادارية سلطة الحكم ببعض الجزاءات الجنائية (٤) .

وواضح ان المعيار الموضوعى يقوم على طبيعة الواقعة المحكوم فيها وهذا يستلزم للفرقة بين الفعل الذى يعد « جريمة » والفعل الذى لا يصلح الى درجة التجريم . وقد نادى انصار هذا المعيار الموضوعى بعدة نظريات تهدف الى تحديد « الجريمة » . ولا يتسع المجال هنا لسرد هذه النظريات (٥) ويكفى ان نقول ان هذه النظريات ليست حاسمة فى تحديد الفعل الذى يعد « جريمة » والفعل الذى لا يعد كذلك ، ويرجع ذلك الى انه لا يوجد ثمة اختلاف يرجع الى طبيعة الاعمال نفسها ، وانما الخلاف مرده الى ارادة المشرع نفسه ، الذى يختار بعض المصالح فيسبغ عليها الحماية الجنائية وبالتالي يصبح الاعتداء على هذه المصالح من قبيل الجرائم (٦) . ويختلف

(١) سمر الجزورى — بند ٢١ .

(٢) انظر ما سبق بند ٢٣ .

(٣) انظر ماسيلى بند ٣٦ .

(٤) انظر تفصيل ذلك فى رسالتنا سالفة الذكر بند ٧٦ .

(٥) انظر فى تفصيل ذلك : سمر الجزورى — بند ٣٣ — ٣٩ .

(٦) سمر الجزورى — بند ٤٠ ويرى بعض الشراح ان هناك ثلاثة محاور اساسية تؤثر فى سياسة الشارع فى التجريم وهى : محور المثالية الاجتماعية ومحور الحرية السياسية ومحور الحرية الاقتصادية ، فمن الناحية الاجتماعية قد يتخذ المشرع اتجاها مثاليا فيتأثر فى سياسة التجريم بالقيم الدينية والخلقية ، وقد يتخذ اتجاها ماديا فلا يقيم وزنا لهذه الاعتبارات المثالية ، ومن الناحية السياسية فان تأثر المشرع الجنائى بفلسفة حرية الفرد او على العكس تأثره بمبدأ تسلط الدولة يؤثر تأثيرا كبيرا فى سياسته فى التجريم خصوصا بتأسيسه لجرائم الرأى وأمن الدولة . ومن الناحية الاقتصادية تترك الفلسفة التحررية للنشأ الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية لحض تصرف الافراد بغير تدخل من قبل الدولة ، اما فى ظل فلسفة الاقتصاد الموجه فان الدولة تعدد قائدا

مسلك المشرع في هذا الصدد باختلاف الزمان والمكان ومن دولة الى اخرى تبعا لاختلاف النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (١). فالمشرع في

الحياة الاقتصادية بحيث تسمح لنفسها بالتدخل كما تشاء في سير الاقتصاد واداره شئونه (٢) احمد محمد خليفة — النظرية العامة للتجريم — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٥٩ ص ١٤٤ — انظر ايضا في اختلاف سياسة التجريم تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية : محمود مصطفى — الجرائم الاقتصادية — ج ١ بند ٤٨ ، على حسن فهمي — للدولة والقانون والعقاب — المجلة الجنائية القومية — مارس سنة ١٩٦٦ ص ٤٩ وما بعدها ، السيد يس — حركة الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي المعاصر — مجلة مصر المعاصرة س ٦٠ عدد ٣٣٥ يناير سنة ١٩٦٩ ص ١٣١ وما بعدها ، ثروت انيس الاسيوطي — فلسفة التاريخ العقابي — مجلة مصر المعاصرة س ٦٠ عدد ٣٣٥ — يناير سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٩ وما بعدها .

(١) مثلا كان قانون العقوبات الفرنسي يرتكز — قبل الثورة الفرنسية — على محور ثلاثة للتجريم هي : جرائم الذات الالهية لنصرة الدين والله تدعيا لمركز الملك ، ثم جرائم الذات الملكية لحفظ شخص الملك وحماية حكمته وادارته ، ثم جرائم الاشخاص والاموال لصيانة الارواح والاملاك ومن ورائها طبقة الملاك . ولما قامت الثورة الفرنسية بفعل البورجوازية قوضت دوجما الحق الالهي واستت المجتمع على طبيعته الذاتية ، وراحت البورجوازية تروج للافكار المادية حتى غدا القرن الثامن عشر عصر المادية في أوروبا ، وتحت تأثير هذه المادية افلنت الثورة الفرنسية مبدأ حرية العقيدة والفت جرائم الذات الالهية فانقلبت اشنع الجرائم وابشعها الى افعال مباحة مشروعة . ونهاء على الطبيعة الذاتية للمجتمع طالبت البورجوازية بالمساواة امام القانون للقضاء على الامتيازات السابقة للنبلاء ، فاعلنت الجمعية التأسيسية في تشريع ٢١ يناير سنة ١٧٩٠ ثم في دستور ٣ سبتمبر سنة ١٧٩١ أن الجرائم من نفس النوع تعاقب بنفس نوع العقوبات مهما يكن مركزا الجاني وحالته "Les délits du même genre seront punis par le même genre de peines quels que soient le rang et l'état du coupable".

وفي المجتمع البورجوازي في العصر الحديث نلاحظ سيطرة المصلح الرأسمالية وتحكمها في جوهر النظام العقابي ، فنجد مثلا الاقتراض بربا محاضن للمحتاجين وصغار الفلاحين معاقبا عليه اذا اتخذ مظهرا علنيا :

كل دولة يمارس سلطانا مطلقا في أن يضفى على الاخطاء التى يقتربها الأفراد الوصف الذى يراه ملائها في نظره ، فقد يضفى عليها الوصف الجنائى ، وقد يكتفى بالوصف التأديبى ، وقد يتركها خاضعة للقاعدة العامة في القانون المدنى بشأن المسئولية عن تعويض الانفعال الخسارة (١) .

ومما يؤيد هذا للنظر ما فعله المشرع المصرى بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، فالمعروف ان الاخلال بالالتزامات التعاقدية يرتب المسئولية المدنية التى تعطى المضبور الحق في التعويض ، وقد يرتب هذا الاخلال مسئولية ادارية اذا كانت جهة الادارة طرفا في العقد ، ولكن المشرع المصرى رأى تجريم هذا الاخلال بالالتزام التعاقدى فاضاف مادة جديدة الى قانون العقوبات برقم ١١٦ مكرر ج (منسلفة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ومعدله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥) وتنص على أن « كل من اخل بمبادى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله او نقل او توريد او التزام او اشغال عامة ارتبط به مع احدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ (١) .

ولكن لا جزاء له اذا استقر في شكل شركة ربوية او عقد مزارعة ، ونجد ايضا ان سرقة بضعة قروش من الغير فعل مجرمه القانون : في حين ان ابتزاز أموال ملايين الناس عن طريق المضاربة في البورصات لا عقاب عليه ونجد ايضا أن من يدخل عنوة في منزل للغير ويأخذ شيئا من أمواله يعاقب بعتوبة السرقة أما من يختزن البضاعة ثم يبيعها بأضعاف قيمتها فهو تاجر شريف (ثروت الاسيوطى — المقال السابق — ص ٢٥٢ و ٢٦٦) أما في الدول الاشتراكية وللشيوعية فيمكن حصر التجريم في الأنواع الآتية : ١ — تجريم يقصد به ضمان تموين السكان واعادة البنيان الاقتصادى للدولة . ٢ — تجريم يقصد به حماية سياسة الدولة في تمكين وسائل الانتاج . ٣ — تجريم يقصد به المحافظة على أموال الدولة . ٤ — تجريم يراد به ضمان حسن سير الادارة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية . ومن للطبعي أن تضع هذه الدول عقوبات شديدة للجرائم الاقتصادية نظرا لان الجريمة الاقتصادية لا تهدد النظام الاقتصادى في الدول للشيوعية فحسب ، بل تهدد نظامها السياسى أيضا (محمود مصطفى — المرجع السابق — بند ٤٩ — ص ٥١) .

(١) محمد مصفون — طبيعة الخطأ التأديبى — مجلة ادارة تشاكيا للحكومة ص ٢٢ — عدد ١ ص ٨٠ .

أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكبت
أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن وتكون للعقوبة الاشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها
أضرار بمرکز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها . — وكل من استعمل
أو ورد بضاعة أو مواد مفشوشة أو فاسدة تنفيذا لى من العقود سالفة
الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس
والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم
يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجانى
بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفة
الذكر على حسب الأحوال المتعادون من اللابطن والوكلاء والوسطاء إذا كان
الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا الى تعلمهم » .

كذلك حول المشرع جريمة تأديبية الى جريمة جنائية بحض ارادته «
وذلك بالمعاقبة على أعمال الإهمال التى يرتكبها موظف عام ، ولتى تستوجب
— بحسب الأصل — مسئوليته التأديبية فقط . وهذا ما نصت عليه المادة ١١٦
مكررا (١) من مائون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

وخلاصة القول أن المشرع يملك فى يده زمام تجريم الأخطاء التى
يرتكبها الافراد ، وهو فى هذا الصدد يتأثر بالاعتبارات الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية ، وبالتالي فانه يتمتع بوضع معيار مسبق وحاسم
لتحديد الفعل الذى يعد جريمة ، ولكن يمكن القول بصفة عامة — مع انصاف
المعيار الموضوعى — أن الجزاء يعتبر جنائيا اذا كان صادرا بشأن واقعة تعد
جريمة فى نظر المشرع .

وقد ثار الخلاف بشأن طبيعة بعض الجزاءات التى يضعها المشرع
لأفعال معينة ، وسوف نتناولها فيما يلى :

٣٠ — أولا : التقاضي الاحترازية :

ليس هنا مجال الخوض فى الآراء التى قيلت للفرقة بين العقوبة

والتدبير الاحترازي ، فلم يتوصل الفقه إلى معيار حاسم منضبط للفرقة بينهما وهذا ما دعا البعض إلى القول بأنه لا يوجد فرق بين العقوبة والتدبير (١).

أما الذين يفرقون بينهما فيتولون أن العقوبة جزاء جنائي يتمثل أساسا في صورة تدخل الالام على نفسية المحكوم عليه ، أما التدبير الاحترازي فهو جزاء جنائي يأخذ — على العكس من ذلك — صورة إخضاع المحكوم عليه لعلاج طبي أو نفسي أو لتقيد تحفظي (٢) .

والذي يعني في هذا الصدد أنه إذا حكمت المحكمة بالعقوبة والتدبير الاحترازي معا ، فإن الطعن في الحكم يطلب إعادة للنظر يشمل أيضا التدبير الاحترازي الملقى به .

وإذا كان الحكم الجنائي صادرا بتوقيع تدبير احترازي فقط : فعلى الرغم من أن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استخدمت تعبير « العقوبة » إلا أن الراجح لدينا هو جواز للطعن بإعادة النظر في الحكم الصادر بالتدبير الاحترازي لأن الشارع المصري يعطى تعبير العقوبة مכלولا واسما يشمل التدبير الاحترازي ، ومن ناحية أخرى فإن التدبير يغلب أن يتفق مع العقوبة في الالام النفسي الذي يلحق المحكوم عليه مع اختلافه نسبته في كليهما ، فالالام النفسي المصاحب للإيداع في السجن : وهو عقوبة ، يوجد له مثل : ولو بقدر أقل ، في إيداع المدمن بمصحة علاجية .

-
- (١) محمود مصطفى — الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات —
المجلة الجنائية للقومية — المجلد الحادي عشر — العدد الثالث (نوفمبر سنة ١٩٦٨) ص ٤٣٧ وخصوصا ص ٤٥٦ .
- (٢) رمسيس بهنام — العقوبة والتدابير الاحترازية — المجلة الجنائية للقومية — المجلد الحادي عشر — العدد الأول (مارس سنة ١٩٦٨) ص ١٢ وما بعدها . ويلاحظ أن هذا العدد من المجلة قد خصص لنشر الأبحاث التي قدمت في الندوة التي عقدها المركز بشأن العقوبة والتدابير الاحترازية — انظر أيضا : محمود نجيب حسنى — النظرية العامة للتدبير الاحترازي — مجلة إدارة قضايا الحكومة ص ١١ ص ٥ وما بعدها ، محمد إبراهيم زيد — التدابير الاحترازية القضائية — مستخرج من المجلة الجنائية للقومية — المجلد السابع — العدد الأول — ص ١٤ .

وهو تدبير احترازی ، ولذلك فاذا انطوى الحكم بالتدبير الاحترازی على خطأ واقفى جاز للمحكوم عليه اللطع فيه بطلب اعادة النظر (١) .

وقد اخذ مشروع قانون الاجراءات الجنائية المصری بهذا الراء ، فنصت المادة ٣٦٩ على أنه « يجوز طلب اعادة النظر فى الاحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة او التدبير . . . » (٢) .

٣٩ — استثناء نوعين من التدابير :

يلاحظ فى هذا الصدد انه يجب قصر اعادة النظر على التدابير الاحترازية القضائية التى يحكم بها على مرتكب الجريمة بعد توافر مسئوليته الجنائية بحيث يعتبر الحكم بالتدبير منهيًا للدعوى الجنائية . وبناء عليه يتعين استبعاد نوعين من التدابير .

١ — التدابير الاحترازية التى يخولها للقانون لجهة الادارة لمواجهة اخطورة بعض الاشخاص سواء بعد وقوع الجريمة أو قبلها . ومثال ذلك سحب رخصة مزاولة المهنة اداريا ، وغلق المحل اداريا ، واعتقال بعض الاشخاص الخطرين أو ابعادهم . فى كل هذه الاحوال لا تتخذ هذه التدابير بوصفها اجزاء جنائية صادرا فى دعوى جنائية ، وانما تفرض فى حدود سلطة الضبط الادارى التى تملكها جهة الادارة (٣) .

٢ — التدابير الاحترازية القضائية غير المنطوية على جزاء جنائى % .
مثال ذلك التدابير التى تفرض على المجرم المجنون ، سواء كان الجنون

(١) محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٤٠٦ ، عمر السعيد ورمضان — بند ٢٠١ .

(٢) وفى بلجيكا تجيز المادة ٣٠ من قانون ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ طلب اعادة النظر فى الاحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية (Braas, n. 1470) فانظر فيها يتعلق باجراءات الحكم بالتدبير الاحترازی : محمد ابراهيم زيد — دعوى التدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية — المجلد ١١ عدد ١١ (مارس سنة ١٩٦٨) ص ١٥٧ وما بعدها .

(٣) أحمد فتحي سرون — نظرية الخطورة الإجرامية — مجلة القانون والاقتصاد — سن ٣٤ عدد ٢ ص ٥٥٠ .

معاصرا للجريمة او لاحقا عليها ، وفى الحالة الاولى لا تتوافر لدى المتهم الاهلية الجنائية ويتعين الحكم ببراءته . وفى الحالة الثانية يكون التدبير الاحترازى اجراء وقتيا لا ينهى الدعوى ولا يتضمن ادانة المتهم من الجريمة (١) .

٣٢ — ثانيا : الجرائم الاقتصادية :

نص التشريعات الاقتصادية على بعض الجزاءات المالية . وقد اثنى تحديد الطبيعة القانونية لهذه الجزاءات خلافا كبيرا فى الفقه والقضاء . ولا يتسع المجال هنا لمرس هذا الخلاف بالتفصيل ، وانما سنكتفى بالإشارة الى اهم الآراء التى قيلت فى هذا الصدد : ثم ننتهى الى بيان رأينا فى الموضوع .

ذهب رأى الى أن هذه الجزاءات نوع من التعويض المدنى للخرانة عما اسبابها من اضرار نتيجة الجريمة ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم بذلك المبالغ لانها ليست عقوبة . ولا يجوز التنفيذ بها على المسر بطريق الاكراه البدنى ، ولا يغير من هذا النظر كون المحاكم الجنائية هى المختصة بالقضاء بهذه المبالغ ، فليس فى هذا مخالفة لقواعد الاختصاص لان المحاكم الجنائية هى المختصة بالفصل فى للدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، كما لا يؤثر على هذا النظر عدم تدخل الخزانة العامة للبطالبة بهذه المبالغ ، لان النيابة العامة تعتبر ممثلة لها ، ويضاف الى كل ما تقدم أن حصيلة هذه المبالغ تذهب الى المصلحة المعنية . اما الغرامة الجنائية تذهب الى خزانة الدولة دون تخصيص (٢) .

(١) أحمد نحى سرور — المقاتل السابق — ص ٥٥٠ — انظر ايضا فى نقض جنائى ٢٤ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٥٠ ص ٧٤٨ .

(٢) رمسيس بهنام — النظرية العامة للقانون الجنائى — اسكندرية سنة ١٩٦٥ . — هامش ص ٩٣١ و ٩٣٢ ، حسن صادق المرصاوى — التجريم فى تشريعات الضرائب — اسكندرية سنة ١٩٦٣ ص ١٧٠ — ١٧٢ .

وذهب الرأي السائد فقها وقضاء الى أن هذه الجزاءات المالية تجمع بين صفتى العقوبة والتعويض فى وقت واحد ، فهى عقوبة توقع على مرتكب الجريمة وهى أيضا تعويض للادارة الضريبية عما لحقها من ضرر من جراء هذه الجريمة . ويعتبر للقضاء الفرنسى صاحب الفضل فى ابتداع هذه النظرية ، وقد نقلها عنه تضاؤلنا المصرى (١) . ولكن يلاحظ على هذا

(١) انظر فيما يتعلق بالقضاء الفرنسى Bouzat, T. I, n. 566 وقضت محكمة النقض المصرية بأن التعويضات فى معنى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩. بقرار رسم الدفعة ليست مجرد تضمينات مدنية صرفة بل هى أيضا جزاء له خصائص العقوبات من جهة أنها تلحق الجسلى مع عقوبة الغرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها فى الردع والزجر ، فهى مزيج من الغرامات والتضمينات ملحوظ فيها فرضان : تأديب الإجائى على ما وقع منه مخالفا للقانون وتعويض الضرر الذى تسبب فى حصوله برد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التفصيل (نقض جنائى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة التواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧٩ ، ص ٢٣٦) . وقضت أيضا بان الزيادة المنصوص عليها فى الفترة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ فى شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى لا تخرج فى طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار اليه فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزائنة أو تدخل منها فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للادارة الضريبية الإدعاء مدنيا بطلب توقيمها ، لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهى التى تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزائنة الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن فى الحكم وأنه لا يجوز الحكم بوقت تنفيذها لأن فكرة وقت التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المخططة للغرامة الضريبية — فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه — مؤسسا عليه قضاءه — من تكليف تلك الزيادة فى الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها المطالبة به أمام المحكمة المدنية — يكون غير صحيح فى القانون (نقض جنائى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣)

. للقضاء أنه في بعض الأحيان يغلب معنى العقوبة على معنى التعمييض ، وفي أحيان أخرى يغلب معنى التعمييض على معنى العقوبة . وأخيراً عرض

مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٥١ ص ٢١٩) . وقضت أيضاً بأن ما يثبته للطاعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ : من رفع الدعوى والصالح في التعمييضات أو طريقة التنفيذ بها ، إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزاء ، وإن كان قد تضمن التعمييض من ناحية إرفاق جنائي ١١ مارس سنة ١٩٥٢ . مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣٠٤ ص ٥٤٣) .

كذلك جرى قضاء محكمة النقض فيما يتعلق بالفراغة التي يحكم فيها في حالة الدخان المشوش على أنها عقوبة يخالفها عنصر التعمييض من الضرر ، فقضت بأن الفراغة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩١٨ (حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ) تغلب عليها صفة العقوبة ويخالفها عنصر التعمييض من الضرر الذي يصيب الخزائنة العامة من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احرار الدخان المشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جبركياً . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة يعد منهيّاً للخصومة على خلافه ظاهره ، ما دام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها (نقض جنائي ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٢٤ ص ٦٤٢) . أنظر أيضاً نقض جنائي ١٧ مايو سنة ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١١٥ ص ٦٣٩ ، نقض جنائي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٧٩ ص ٩٣٧ ، قارن نقض مدني أول فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٣٠ ص ١٨٩ . — عكس ذلك نقض جنائي ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ١٥٨ ص ٧٩٩ ويلاحظ أن البندا الذي ورد بهذا الحكم الأخير قد تم العدول عنه .

وفيما يتعلق بالمبلغ التي يحكم بها للخزائنة العامة بموجب القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول

الأمر على الهيئة العامة للمواد الجنائية. نقضت بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ بأن هذه الجزاءات المالية لها طبيعة مختلطة « وهذه الصفة المختلطة تجمع من التعمين أن يطبق في شأنها — باعتبارها عقوبة — للقواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من

(الذي حل محل مرسوم ٧ يولية سنة ١٩٤٧. وقد تم إلغاء قانون سنة ١٩٥٦ وحل محله القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١) . نجد محكمة النقض تقول : « جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج للمصادر به مرسوم ٧ يولية سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية مضملة عن كونها جزاءات تأديبية تكفل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الاحوال بلا ضرورة لحصول الخزانة في الدموى . وللخزانة العامة التدخل في الدماوى امام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . ولما كان الثابت أن وزير الخزانة تدخل مدميا بالحقوق المخفية امام محكمة الدرجة الاولى طالبا القضاء له على المطعون ضده بالتعويض ، ولما لم يقضى له بطليته استأنف هذا الحكم امعالا للمادة ٤٠٣ إجراءات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه (نقض جنائي ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٣٣ ص ٧٢١ ، نقض جنائي ٢٠ يونية سنة ١٩٦٦. الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٣٦ قضائية والمشار اليه مع نفس الطعن السابق) . انظر أيضا نقض جنائي ١٤ يونية سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٥٠ ص ٧٨٦) .

انظر أيضا : نقض جنائي أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٢٤ ص ١٠٣ ، ٩ أبريل سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ١٢٢ ص ٥٥٤ ، ١٢ مارس سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٧٠ ص ٣٢٤ ، أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ١٦٨ ص ٨٠٨ ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٦٠ ص ٧٤٠ ، ٩ مارس سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ٥٠ ص ٢٢٣ ، ٢١ مارس سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٦٨ ص ٣٢٦ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ٦٨ ص ٣٦٨ ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٥٧ ص ٨١٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ٧٢ ص ٤٠٤ ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ١٥١ ص ٨٧٥ .

المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وإن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزائنة العامة ، ولا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين او شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها بالحدود التى رسمها القانون ، ولاتها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية : فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضا بمعنى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى مى شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه . هذا ومن جهة أخرى ، ونظرا لما يخالط هذه العقوبة من صفة التسويش المترتب على الجريمة ، فانه يجوز للجهة الممثلة للخزائنة العامة صاحبة الصفة والمصلحة فى طلب الحكم بهذه التعويضات ان تتدخل امام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها ، وذلك اعمالا للاصل العام المقرر فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « لن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية » ولا يغير من هذا النظر ان المحكمة تنقضى بهذا التعويض دون ما حاجة الى بحث الضرر او تقدير التعويض عنه ذلك ان المشرع قد افترض وقوعه وقدر التعويض عنه تقديرا تحكيميا . لما كان ما تقدم ، فان المبدأ القانونى الذى تررته الاحكام السابقة باجازه تدخل مصلحة الجهارك وطعننا على الحكم الصادر فى خصوص الدعوى المدنية يكون فى محله ولا ترى الهيئة العدول عنه « (١) » .

ويرى البعض ان الغرامات الضريبية هى جزاءات ضريبية فرضتها ذاتية القانون الضريبى ، حتى يحقق الغرض الرئيسى منه وهو مد الخزائنة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب : ولذلك قامت هذه الجزاءات على أسس ضريبية بحتة لتحقيق الهدف الذى يبتغيه القانون الضريبى من رعاية دين الضريبة بتصد حامية حقوق الخزائنة . اما الخلاف حول الطبيعة القانونية للغرامات للضريبة فمردده الى عدم الاعتراف بذاتية

(١) الهيئة العامة للبلاد الجنائية ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ . لأطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ قضائية — لم ينشر بعد .

القانون الضريبي ، ولذلك نجد القضاء يطبق على هذه الجزاءات احكام القانون الخاص او احكام القانون العام او كلا القانونين معا ، فـى حين ان الذاتية الخاصة للقانون الضريبي هي — عند هذا الرأى — الضبط الذى يجب الاهتداء به فـى تحديد احكام الجزاءات الضريبية (١) .

والصحيح عندنا هو ان الاحكام الصادرة بالفرامة فى الجرائم الاقتصادية — وأحيانا تطلق عليها بعض التشريعات كلمة « زيادة » او كلمة « تعويض » — تعد احكاما جنائية ، فهذه المبالغ المحكوم بها ليست من قبيل التعويضات ، لان التعويض هو — كما تقول محكمة النقض — جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه (٢) اما اذا زاد مقدار المبلغ المحكوم به على الضرر الناشئ عن الفعل ، فان التعويض ينتقل الى عقوبة . يضاف الى ذلك ان هذه المبالغ يقضى بها بناء على رفع دعوى جنائية الى المحكمة المختصة بشأن فعل او امتناع يجرمه القانون ، كما ان هذه الجزاءات لا توقع الا على المتهم ، فلا يمكن الحكم بها على ورثته (٣) وتقضى بها — كما قالت محكمة النقض — المحكمة الجنائية ، بحيث اذا اُحالت الطلب الخاص بهذه الجزاءات الى المحكمة المدنية تعين على هذه الأخيرة ان تقضى بعدم اختصاصها (٤) . و أخيرا فان هذه المبالغ تقضى بها المحكمة دون حاجة الى اثبات الضرر الذى أصاب الخزنة ، بل ودون حاجة الى دخول الخزنة فى الدعوى الجنائية للمطالبة بها (٥) .

(١) قدرى نقولا عطية — ذاتية القانون الضريبي — رسالة دكتوراه — سنة ١٩٦٥ ، ص ٢٠١ — ٢٠٣ .

(٢) نقض مدنى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ . مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ٦٢ ص ٣٩٦ .

(٣) نقض جنائى أول اكتوبر سنة ١٩٧٣ سبقت الاشارة اليه . و وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الطعن فى الحكم يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات ولحكم بانقضاء الدعوى الجنائية (نقض جنائى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ سبقت الاشارة اليه) .

(٤) نقض جنائى ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ . سبقت الاشارة اليه .

(٥) نقض جنائى ٩ ابريل سنة ١٩٧٢ ، ١٢ مارس سنة ١٩٧٣ . سبقت الاشارة اليهما ، نقض جنائى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ . سبقت الاشارة اليه ، وجاء بأسباب هذا الحكم الاخيرى : « لا ولا يفهم من هذا »

وخلاصة القول أن هذه الجزاءات المالية أيا كانت التسمية التي يطلقها عليها المشرع هي في حقيقتها عقوبات جنائية خالصة . وبالتالي فإن الحكم الصادر بها يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر . وتبدو أهمية ذلك بالنسبة لتطبيق نص المادة {٥١} من قانون الإجراءات الجنائية التي تقول « يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون اخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة » . فالقول بأن هذه الجزاءات عقوبات جنائية يترتب عليه أن قبول طلب إعادة النظر يؤدي إلى إلغاء الحكم بها مهما كان تاريخ هذا الحكم . وبالتالي يسترد المحكوم عليه هذه المبالغ مهما طال الزمن على دفعها ، شأنه شأن أي حكم صادر بمعقوبة جنائية . أما القول بأن هذه الجزاءات هي تعويضات مدنية ، فيؤدي إلى أن إلغاء الحكم الجنائي لا يترتب عليه استرداد المحكوم عليه لهذه المبالغ إلا إذا كان الحق في استردادها لم يستطع بمضى المدة طبقا لأحكام تقادم الالتزام بالاعتذار بالاعتذار المدني .

أما إذا كشفت النصوص عن اتجاه نية المشرع إلى عدم اعتبار الفعل أو الامتناع جريمة ، فإن الحكم بهذه الجزاءات لا يعد عقوبة جنائية وإنما هو من قبيل التعويضات المدنية ، فمثلا لم تكن أعمال التهريب في نظر اللائحة الجزائية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ (الفيت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك) أمعالا جنائية ، لأن نصوص

النظر أنه أجاز في العمل — على سبيل الاستثناء — لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيها يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقائق المدنية لا يفر من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة وللواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجرمي ذاتها ، رأى المشرع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والجزع ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية » .

بهذه اللائحة كانت تؤكد استبعاد الشارع لفكرة العقوبة الجنائية . فمثلاً كانت المادة ٣٦ من اللائحة تنص على تحصيل الغرامة التي يحكم بها من « للفاعلين والشركاء وكذا من أصحاب البضائع وقباطين السفن » وتكون البضائع والسفن ضامنة بحسب الظروف لتسديد الرسوم والغرامات « . وكذلك كانت المادة ٣٤ تنص على أن « العقوبات في مواد التهريب يلتزم فيها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن » وقررت المادة ٣٣ حق صاحب البضاعة في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجبركية . هذا فضلاً عن أن الدعوى في مواد التهريب لم تكن « دعوى جنائية » ، بل كانت دعوى مدنية ، بل إن النيابة العامة ثم تكن تباشرها ، وإنما كانت تتولاها وتصلح فيها للجان الجبركية ، ويجرى الطعن في قرار هذه اللجان أمام المحاكم التجارية .

ربنا عليه فقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي كانت تقضى بهما اللجان الجبركية في مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، بل هما من قبيل التعويضات المدنية لمصلحة الخزنة العامة ، وأن أفعال التهريب لا تخرج من كونها من الأفعال التي ترتب المساطة المدنية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجبركية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجبركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن « العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن » — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطلوب به باعتباره يمثل للرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق الخزنة العامة — ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية — فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية (١) .

(١) نقض جنائي ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمجموعة أحكام النقض

٢٢ — ثالثاً — الغرامة النسبية :

وقد يحدد المشرع مقدار الغرامة بطريقة تتناسب مع مقدار للكسب الذي اراد للجاني تحقيقه فعلا من جريمته ، او مع مقدار الضرر الناشئ من الجريمة ، كان ينص على ان الغرامة تكون نصف او ثلث او مثل او ضعف المبلغ الذي حصل عليه الجاني .

وقد ذهب بعض الشراح الى ان الغرامة النسبية ليست ذات صبغة عقابية بحتة . وانما تختلط فيها فكرة التعويض بفكرة الجزاء . وان كان معنى العقوبة فيها غالبا (١) .

س ١٨. رقم ٢٢٤ من ١٠٨٤ . نقض مدني ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ٩٥ من ٦٢٩ .
وجاء بهذا الحكم ان دعوى التهريب لا تستقط بالمدد المقررة في المواد الجنائية ، وانما ينطبق عليها افعال تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني — كذلك نرى ان للغرامات المنصوص عليها في المواد ١١٤ — ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك هي في الواقع تعويضات مدنية للخرانة العامة ، وهذا واضح من نص المادة ١١٩ التي تقول :
« تفرض الغرامات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ويجب اداؤها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول ما لم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمرك خلال الخمسة عشر يوما المذكورة ، وللمدير العام في هذه الحالة ان يؤيد الغرامة او يعدلها او يلغونها وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الناعلين والشركاء . وذلك بطريق الحجز الاداري . وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك للغرامات — ويجوز الطعن في قرارات المدير العام للجمرك خلال خمسة عشر يوما من اعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك امام المحكمة المختصة ويكون حكم المحكمة نهائيا وغير قابل للطعن فيه » — والمحكمة المختصة المشار اليها في هذا النص هي محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة (نقض مدني ٢٣ يناير سنة ١٩٧٣ مجموعة احكام النقض س ٢٤ رقم ١٦ من ٨٣) .

(١) محمود مصطفى — للتسم العام — بند ٤١٥ : احمد فتحي سرور — الجرائم الضريبية — ط ١ سنة ١٩٦٠ بند ٦٦ — وقضاء محكمة النقض غير مستقر في هذا الصدد ، اذ قضت بان « الرد والغرامة المأمون

والصحيح عندنا هو ما يذهب اليه جمهور الفلاح من أن الغرامة النسبية شأنها شأن الغرامة المادية ، تعتبر عقوبة جنائية بحتة % لأن تحديد الغرامة بطريقة نسبية لا يغير من طبيعتها في كونها عقوبة . ولا يجعلها من قبيل التعويضات (١) . ومن ناحية أخرى فإن الغرامة النسبية — في بعض الأحوال — لا يتصور أن يكون لها معنى التعويض ، لأن للضرر الناشئ عن الجريمة لا يكون قابلاً للتعويض بمبلغ من النقود ، مثال ذلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٩ من قانون العقوبات ، «التعامل مع الأعداء في زمن الحرب يترتب عليه أضراراً بأمن الدولة من جهة الخارج ، ولا يتصور أن يكون التعويض عنه بمبلغ من النقود لأن أمن الدولة مصلحة غير قابلة للتقويم بالنقود . وحتى في الحالات التي تصاب فيها

بهما تكبيلها أساسهما في الواقع الصحيح فكرة التعويض المسدنى الذي لا يملك القاضي الجنائي الأساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية ما هو أشد من العقوبة الأصلية للجريمة التي تقتضيهما » و « أن الغرامة المأبوز بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض للحكومة عن إجرام موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء » (نقض جنائي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤٠ من ٢٧٩) — ولكنها عادت بعد ذلك وقضت بأن الغرامة كمعقوبة تكبيلية في جريمة الاختلاس « عقاب مالي وضع خصيصاً للمختلس جزاء وماذا على اختلاس مال غيره ، وفي ترتيب الشارع لها معنى خاص هو للتأديب بشيء من جنس العمل » (نقض جنائي ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٨٩ ص ١٨) — ثم قضت بأن الغرامة النسبية « أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء » (نقض جنائي ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٧٣ ص ٢٢٨) — انظر أيضاً : نقض جنائي ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٨٦ ص ٣٨٦ .

وفيما يتعلق بالعقوبات غير السالبة للحرية بوجه عام ، انظر :

Les peines non privatives de liberté, première Rencontre juridique franco-soviétique, Paris, 3 et 4 mars 1967, rev. sc. crim 1968, P. 585.

(١) البعبيذ مصطفى السعيد — الأحكام العامة في شرح قانون العقوبات — سنة ١٩٦٢ من ٦٧٤ ، رعوف عبيد — القسم العام — الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ ص ٨٦١ ، رمسيس بهنام — النظرية العامة — ص ١٢٨ ، سمير، الجزوري — بند ١٠٦ .

للدولة بغير مادي يمكن تقويمه ، كما في جرائم اختلاس الأموال الاميرية والغدر ، فان تعويض الدولة يمثل في الحكم بالرد — وهو وجوبى (مادة ١١٨ ، عقوبات) ، وبناء عليه فليس للقرابة النسبية أية صفة تعويضية (١) .

٢٤ — رابعا : المصادرة :

المصادرة عقوبة مالية ، وهى عبارة عن نزع ملكية المال جبرا عن صاحبه بغير مقابل واضافته لى ملك الدولة . وهى لا تكون ابدا عقوبة أصلية ، بل تكون عقوبة تكملية يحكم بها بالاضافة الى عقوبة أصلية (٢) . والمصادرة قد تكون عقوبة ، وقد تكون تدبيرا وقائيا . وقد تكون تعويضا .

هى عقوبة اذا كانت ترد على أشياء يباح حيازتها وتداولها قانونا . ويكون الغرض منها هو الايلاء والزجر بحرمان المحكوم عليه من شيء يملكه . وللمطعن فى الحكم بطلب اعادة النظر يشمل الحكم بعقوبة المصادرة ، وفى حلة قبول الطعن والحكم ببراءة المحكوم عليه يجب رد المال المصادر اليه اذا كان موجودا ، اما اذا كان قد تم التصرف فيه فيجب رد قيمته .

أما المصادرة كتدبير وقائى فهى ليست لها صفات العقوبة ، ولا يقصد بها ايلام المحكوم عليه ، وانما المقصود بها سحب الاثليات المنوع تداولها قانونا ، ولذلك فهى ترد على أشياء محرمة فى ذاتها كالمخدرات أو الاسلحة غير المرخصة أو الدخان المغشوش (٣) . وتسمى فى هذه الحالة بالمصادرة

(١) سيمر الجتزورى — بند ١٠١ .

(٢) انظر فى تفصيل هذا الموضوع : على فاضل حسن — نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٧٢ . ص ١٦٠ وما بعدها .

(٣) قضت محكمة النقض بأن الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . بتنظيم صناعة الدخان المعطلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط

العينية ، لأن المقصود بها ليس إيلام شخص الجاني وإنما المقصود بها الشيء نفسه لخروجه بطبيعته عن دائرة التعامل . ولذلك فالمصادرة — فى هذه الحالة — ترد على الشيء حتى ولو لم يكن مملوكا للمتهم ، ويجب للحكم بها حتى فى حالة الحكم بالبراءة أو بسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وبناء عليه فإن للطعن فى الحكم بطلب إعادة النظر لا يشمل الحكم بالمصادرة فى هذه الحالة ، لأن الشيء المصادر يخرج بطبيعته عن دائرة التعامل بغض النظر عن شخص مالكه أو حائزه .

وقد تكون المصادرة تعويضا مدينيا للمضرون إذا كانت بشأن واقعة لا تعد جريمة ، مثال ذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ : بشأن العلامات والبيانات التجارية ، التى تنص على أنه « يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تم حجزها فيها بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . . . » . ونظرا لهذه الصفة المدنية فلا يلزم للحكم بالمصادرة ادانة المتهم فى الجريمة ، بل يجوز للحكم بها على الرغم من الحكم ببراءته ، وهذا ما ورد صراحة فى مجز المادة ٣٦ ، سالف الذكر اذ تقول : « ولها — أى للمحكمة — أن تأمر بكل ما سبق حتى فى

جريمة فى ذاته ، وإن المصادرة فيها وجوبية ، فهى من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار اجراء « بوليسى » لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكلفة . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها يستوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط (نقض جزئيا ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ . مجموعة أحكام النقض س ١٧ . رقم ١١٢ ص ٢٢٨) .

حالة الحكم بالبراءة » . كذلك يمكن الحكم بها بعد وفاة المتهم (١) .
كذلك تعتبر من قبيل التعويضات المدنية « المصادرة » التى كانت
تتخذ بها اللجان الجرمية فى مصاد التهريب الجرمى . وتطبقا لذلك
قضت محكمة النقض بأن هذه المصادرة لا تعتبر « عقوبة جنائية » بالمعنى
المقصود فى قانون العقوبات ، بل هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح
الخزانة (٢) .

وأخيرا نود أن نشير الى أنه تعتبر عقوبة جنائية ما تسمى « بغرامة
المصادرة » وهى الغرامة التى تعتبر بدلا عن المصادرة وتقدر بقيمة
الاشياء التى لم تصدر ، ولا يجوز الحكم بهذه الغرامة الا اذا لم نضد
المواد موضوع الجريمة لاي سبب كان ، أى اذا تعذر الحكم بالمصادرة
لانعدام المحل الذى ترد عليه وذلك حتى لا يفلت المتهم من عقوبة المصادرة
بنطه . وهذه العقوبة ليست جزاء اختياريًا للقاضي ، بمعنى أنه لا يجوز
له عند ضبط الاشياء موضوع الجريمة ان يحكم بالغرامة بدلا من المصادرة (٣) .

٣٥ — الخلاصة :

وخلاصة ما تقدم أن تشيرنا الحال يتسع لقبول طلب اعادة النظر
فى الحكم بالتدابير الاحترازية ، والغرامات فى الجرائم الاقتصادية والغرامات
الانسيبية والمصادرة فكلها تعتبر عقوبات جنائية على التفصيل سالف
الذكر ، وبالتالي يجوز طلب اعادة النظر فى الحكم الصادر بها .

ونرى استكمالًا للبحث أن نشير الى نوعين من الجزاءات لا يعتبران
من قبيل العقوبات الجنائية ، وهما الغرامات الإجرائية والجزاءات التأديبية .

(١) سمر الجنزورى — بند ٩٧ .

(٢) نقض مدنى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض
س ١٣ رقم ١٧٦ ص ١١٢٠ ، انظر ايضا ما سبق — بند ٣٢ .

(٣) أحمد فتحى سرور — الجرائم الضريبية — بند ٦٧ مكرر . ومن
امثلة هذا النوع من الغرامة فى التشريع المصرى ما تنص عليه المادتان
٧٩ و ٧٩١ من قانون العقوبات ، والمادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٣ بشأن الجمارك .

٣٢ - أولا : الغرامات الإجرائية :

تقع على عاتق الأفراد مجموعة من الواجبات فيما يتعلق باستخدام مرفق القضاء ، بحيث ترتب على الإخلال بهذه الواجبات جزاءات أغلبها من طبيعة مالية . وهذه الواجبات نوعان :

- (أ) واجبات سلبية ، كواجب عدم رفع خصومة كيدية ، وواجب مراعاة الجدية في الطعن في الأحكام وواجب عدم إطالة أمد النزاع بغير مقتضى وغير ذلك . وينص القانون على توقيع « غرامة » على من يخل بهذه الواجبات ، والأمثلة على ذلك عديدة في التشريع الجاري (١) .
- (ب) واجبات إيجابية ، وهي تتعلق بواجب الأفراد في معاونته للقضاء في تحقيق العدالة ، كواجب المحامين والمحكمين في أداء واجبهم « وواجب للشهود والخبراء والمترجمين وغيرهم في أداء الخدمات الضرورية لحسن سير العدالة » (٢) .

(١) ففي قانون المرافعات تنص المادة ١٤ على أن « تحكم المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها على طالب الاعلان اذا تعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن اليه بقصد عدم وصول الاعلان اليه » — انظر أيضا المواد ٢/٦٨ و ١٧ و ١٩ و ١١٠ و ١٥٩ و ١٨٨/٢ و ٢٤٦ و ٢٥٧ و ٣١٥ و ٣٢٤ و ٣٩٧ و ٤٩٩ من قانون المرافعات ، والمادة ٥٦ من قانون الاتيأت .

كذلك توجد نصوص مماثلة في قانون مجلس التولية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، انظر على سبيل المثال المواد ٢٨ و ٣١ و ٥١ .

وقد يصدر الحكم بهذه الغرامات من المحكمة الجنائية ، فتنص المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « في حالة اعتقال المدعى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها » — وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على جواز الحكم على رافع الاستئناف بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات اذا قضى بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جواز أو برفضه . انظر أيضا المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(٢) ومن أمثلة ذلك في قانون الإجراءات الجنائية نص المادة ٣٧٥ التي

فجميع هذه الغرامات ، سواء قضت بها محكمة جنائية أو مدنية ، تعتبر غرامات مدنية وليست عقوبات جنائية . لان العمل الذى تربت عليه لا يعد جريمة ، وانما هو فعل ضار أصاب للدولة من سلوك المحكوم عليه أو أصاب أحد الأفراد وتعدى الى الدولة (١) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بان غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، اذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم عن التحدى فى الإنكار وتأخير الفصل فى الدعوى ، وليست عقابا على جريمة ، لان الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس عملا مجرما (٢) .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن المشرع — وهو وحده الذى يملك فى يده كما بينا زمام التجريم — قد يرفع الإخلال ببعض هذه الواجبات الى مرتبة التجريم ، وفى هذه الحالة تكون « الغرامة » عقوبة جنائية بلا شبهة ، وبالتالي يجوز الطعن فى الحكم الصادر بها بطلب إعادة النظر . والامثلة على ذلك عديدة فى قانون الاجراءات الجنائية . فمثلا عدم حضور الشاهد أو امتناعه عن حلف اليمين أو أداء الشهادة المنصوص عليها فى المواد ١١٧ و ١١٩ و ١٢١ و ٢٠٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٤ تعد جرائم

تقضى بالحكم على المالحى الذى يتولى الدفاع عن المتهم بجنائية بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا إذا أضل بواجبه . ومن أمثلة ذلك فى قانون الإثبات المادة ٧٨ التى تنص على الحكم بغرامة قدرها مائتا قرش على الشاهد الذى يتخلف عن الحضور ، والمادة ٨٠ التى تنص على الحكم على الشاهد بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات إذا امتنع بغير مبرر قانونى من أداء اليمين أو الإجابة .

(١) محمود مصطفى — القسم العلم — بند ٤٢٠ — ويرى بعض الشراح أن هذه الغرامات تعد جزاءات إدارية وأن كل تطبيقها متروكا لهيئات قضائية (سمر الجزورى — بند ١٥٦) .

(٢) نقض جنائى ١٢ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض بس ٢٥ رقم ١٠٠ ص ٤٧٠ .

والغرامات الصادرة بشأنها تعد عقوبات جنائية ، على الرغم من أن النصوص المقابلة لها في قانون الاتبات لا تعتبر هذه الاعمال جرائم ، والحكمة في ذلك واضحة . إذ أن الاتبات في المواد المخنية أمر يعنى أساسا طرفي الخصومة ، أما الاتبات في المواد الجنائية فهو يعنى في المقام الاول العدالة والنظام الاجتماعي الذي يضره الحكم ظلما على برى .

ومما يؤكد اتجاه الشارع في اعتبار الغرامات سلفة الذكر عقوبات جنائية ما يأتي :

١ — أنه يتطلب قبل الحكم بها من المحكمة سماع اقوال النيابة العامة ، وهذا يوضح أننا بصدد دعوى جنائية أحد طرفيها النيابة العامة .

٢ — أجاز الشارع الطعن في هذه الاحكام مع مراعاة القواعد والاضاع المقررة في القانون (مادة ١٢٠ . إجراءات)

٣٧ — ثانيا : الجزاءات التأديبية :

من المسلمات أن الجريمة الجنائية تختلف اختلافا تاما عن الجريمة التأديبية ، وقد استقر القضاء — العادي والإداري — على ذلك . وتكتفى هنا بالإشارة الى ما قضت به محكمة النقض من أنه لا تنافر إطلاقا بين المسئولية الادارية والمسئولية الجنائية ، فكل يجري في ملكه وله جهة اختصاصه غير متقيد بالأخرى . ومن المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه ، لا يحول أيها دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام من كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية (١) .

(١) نقض جنائي في ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ . مجموعة أحكام النقض س ١٨ ، رقم ١٦٠ ص ٧٩٢ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ س ٢٢ رقم ٢٠٢ ص ١١٣١ . — المحكمة الادارية العليا في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحمد سمير أبو شادي — رقم ٢٥٧ ص ٢٧١ ، ٢٧ ديسمبر

وبناء عليه فالجزاءات التأديبية لا تعد عقوبات جنائية ، حتى ولو أطلق عليها المشرع اسم « غرامات » فهي في هذه الحالة غرامات تأديبية وليست عقوبات جنائية . ومن أمثلة ذلك : للغرامات التأديبية التي يوقعها صاحب العمل على العامل (انظر المادة ٦٠ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) ، والغرامات التأديبية التي توقع على العبد أو الشيوخ (المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨) .

كذلك قد يصدر للجزاء التأديبي من محكمة جنائية . وفي هذه الحالة أيضا لا يعتبر الجزاء عقوبة جنائية ، وبالتالي لا يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر ، ومثال ذلك ما نص عليه المادة ٢٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا وقع الاخلال بنظام الجلسة ممن يؤدي وظيفة في المحكمة ، كان لها ان توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيمه من الجزاءات التأديبية (١) .

ومع ذلك فقد يجيز المشرع الطعن في القرارات التأديبية بطلب إعادة النظر مثال ذلك ما تنص عليه المادة ١١٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ،

سنة ١٩٥٨ و ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ و ١١ فبراير سنة ١٩٦١ و ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ و ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ و ٩ يونية سنة ١٩٦٢ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة أبو شادي — رقم ٢٩٦ وما بعدها . — انظر أيضا رسالتنا — بند ٨٧ ، عادل يونس — الدعوى التأديبية وصلتها بالدعوى الجنائية — مجلة ادارة قضايا الحكومة س ١ عدد ٣ ص ٤٩ ، محمد جودت اللط — المسؤولية التأديبية للموظف العام — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٧ (١) وقد استقر للقضاء الفرنسي على عدم جواز طلب إعادة النظر في الاحكام التأديبية ، انظر محكمة Rennes في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ ، دالوز ١٩٢٧ — ٢ — ١٢١ ، محكمة Angers في ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ ، دالوز ١٩٢٧ — ٢ — ١٢١ . ويرى بعض الشراح في مصر أنه اذا صدر حكم جنائي بالبراءة بعد صدور حكم تأديبي بالادانة ، جاز للمحكوم عليه تأديبيا أن يطعن في الحكم بطلب إعادة النظر (انظر تفصيل هذا الرأي في كتاب الدكتور محمد عصفور — جريمة الموظف العام — سنة ١٩٦٣ — ص ١٩٦) .

الخاص بالمحامي ، اذ تقول : « اذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة ان يطمئن نيم للقرار الصادر بحو اسمه بطريق التماس اعادة النظر أمام مجلس تاديب المحامين بمحكمة النقض ، فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها — ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة — ويرفع التماس بعريضة تقدم الى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا » .

٣٨ — العفو عن العقوبة ورد الاعتبار :

صدر عفو عن العقوبة لا يحو الجريمة ولا للحكم الصادر فيها (١) ، ومن ثم يجوز طلب اعادة النظر في الحكم على الرغم من صدور هذا العفو (٢) ، بل أن العفو عن العقوبة يستوى مع تنفيذها من حيث جواز طلب اعادة النظر (٣) .

J. Grandmoulin, La procédure pénale égyptienne, tome (١)
second, Le Caire, 1910, n. 967.

وقضت محكمة النقض بان أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها ، وإن شملت العفو عن العقوبات التبعية والأكثار الجنائية المترتبة عليها ، فله على أي حال لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل معلقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيها نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا (نقض جنائي — نقابات — ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١ ص ١) .

Garraud, n. 2013; Sevestre, P. 204; Roux, n. 123; Bouzat, (٢)
n. 1517.

أنظر أيضا إعرابي بند ٧٠٩ .
وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على ذلك : نقض جنائي في ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٢٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢ سري ١٩٠٤ — ١ — ٣٧٧ ، أول يونيو سنة ١٩٠٦ جازيت دي بئليه ١٩٠٧ — ١ — ٧٩٠ ، ١٢ يولية سنة ١٩٠٦ سري ١٩٠٧ — ١ — ٤٩ .
وهذا الحكم الأخير خاص بالطلب الثاني لامادة للنظر في قضية فزيغوس التي سيرد للكلام عنها بالتفصيل في بند ٨٨ .

F. Crouillac, De la cassation sans renvoi après révision (٣)
des procès criminels et correctionnels, thèse pour le doctorat, Paris,
1910, P. 56.

ومع ذلك قضت محكمة النقض بشأن طعن بالنقض مطروح عليها بيان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتنظيم من العقوبة الصادرة عليه ، والتباس اغفانه منها كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف منها . وصدر العفو عن العقوبة ايا كان قدر العفو منها يخرج الامر من يد القضاء ، لما هو مقرر من ان العفو عن العقوبة في معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من اعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به او التعقيب عليه فيها مصدر العفو عنه (١) .

كذلك لا يحول رد الاعتبار دون طلب اعادة النظر في الحكم ، لان رد الاعتبار لا يحو الحكم بالنسبة للماضي ، وانما يرفع اثره بالنسبة للمستقبل فقط (٢) .

٣٩ - العفو عن الجريمة :

وعلى العكس من ذلك اذا صدر عفو من الجريمة نفسها . فانه يجمل الجريمة كان لم تكن ، اى يحو من الفعل الذى وقع صفته الجنائية . وكذلك يزول الحكم الصادر في الدعوى ، وبالتالي لا يجوز الطعن فيه بطلب اعادة للنظر (٣) .

(١) نقض جنائى في ٧ مارس سنة ١٩٦٧. مجموعة احكام النقض سن ١٨٠ رقم ٦٨. ص ٢٣٤ - وكان قد صدر في ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٦ بالعفو عن باقى عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم البير زكى ليشع من محكمة الجناح المستأنفة بالقاهرة بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٦٥. في القضية رقم ٨٤٠٢ لسنة ١٩٦٤ جناح مصر الجديدة (١٠٥٠ سنة ١٩٦٥ م مصر) وهى القضية محل الطعن ، وقد انتهت محكمة النقض الى أن للطعن المقدم من المحكوم عليه المذكور أو من النيابة العامة ضده يمتنع على القضاء نظره .

(٢) Garraud, n. 2013.

(٣)

انظر ايضا ما سبق بند ١٦

Roux, n. 123; Crouzillac, P. 55; Garraud, n. 2013; Merle (٣) et Vitu, n. 1295.

انظر ايضا العربى - بند ٧٠٩ ، عمر السعيد رمضان - بند ٢٠١ .

ولكن المصلحة الادبية للمحكوم عليه قد تفرض على المشرع أن يجيز
في قانون العفو للمحكوم عليه طلب إعادة النظر في الحكم (١) .

ويلاحظ أن قانون العفو من دريفوس الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠، قد نص في مادته الاولى على أن العفو لا يشمل أى حكم صادر نهائياً قبل صدور هذا القانون ، ومعنى هذا أن حكم الادانة الصادر ضد دريفوس من مجلس الحرب بمدينة رن لم يشمل هذا العفو ، ومن أجل هذا كان مقبولا للطلب الثاني لاعادة النظر بشأن هذه القضية التى سببتهما بالتفصيل . . . Garraud, n. 2013; Crouzillac, P. 56.

(١) وهذا ما فعله المشرع الفرنسى فى قوانين عديدة ، منها على سبيل المثال قانون ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١ ، (مادة ١٩) وقانون ٣ يناير سنة ١٩٢٥ (مادة ١٥) وقانون ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ . (مادة ٣٥) وقانون ٥ يناير سنة ١٩٥١ (مادة ١٩) وقانون ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ . (مادة ٤٣) وقانون ٣١ يولية سنة ١٩٥٩ (مادة ٢٢) وقانون ١٧ يونية سنة ١٩٦٦ (مادة ١٤) وقانون ١٨ يونية سنة ١٩٦٦ (مادة ٢٤) — انظر أيضا : Merle et Vitu, n. 1295.

المبحث الثالث

الحكم النهائي

٤٠٠ — معنى الحكم النهائي :

لا يكفى لطلب اعادة النظر أن يكون الحكم جنائيا وصادرا بالمعقوبة بل يجب أيضا أن يكون نهائيا ، وهذا ما أكدته صراحة المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولكن ما المقصود بالحكم النهائي ؟ المقصود بذلك الحكم غير القابل للظمن inattaquable او الحكم البات irrevocable وهو الحكم الذى لا يمكن للظمن فيه بطريق من طرق للظمن التى حدد المشرع لها موعدا معلوما بحيث يجب سلوكها فى خلاله ، ونعنى بذلك المعارضة والاستئناف والنقض ، وذلك لان طلب اعادة النظر شرع للظمن فى الاحكام الحائزة لحيجية الامر المقضى ، ولتى يترتب عليها انتضاء الدعوى الجنائية بحيث لا يجوز طرحها على القضاء من جديد الا اذا توافرت حالة او أكثر من حالات اعادة النظر : وادن فالحكم النهائى الجائز طلب اعادة النظر فيه يجب ان يكون حكما باتا ، وعلى هذا اجماع الفقه (١) والقضاء (٢) .

(١) Garraud, n. 2013; Vidal et Magnol, n. 887; Merle et Vitu, (١)

n. 1295; Stefani et Levasseur, n. 681; Braas, n. 1473; De Hults, n. 332.

العراقى — بند ٧٠٩ ، محمود مصطفى — الإجراءات — بند ١٧٢ ،
رغوف عبيد — الإجراءات — ص ١٠٢٧ ، محيي الدين عوض — ج ٢ — ص
٤٢٦ ، المصفاوى — اصول الإجراءات الجنائية — اسكندرية سنة ١٩٦٤ ،
بند ٣٨١ — محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤٠٨ ، عمر السعيد
رمضان — بند ٢٠٠ — احمد فتحى سرور — الإجراءات — ج ٣ سنة ١٩٨٠
بند ٢٢٢ ، السيد البنال — بند ٥٣٤ .

(٢) وهذا واضح من أحكام محكمة النقض : انظر على سبيل المثال
نقض جنائى فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٧.
ص ١٤٢ ، ومن الاحكام الفرنسية : نقض جنائى فى ٢١ يولية سنة ١٩٦٦
دالوز وسيرى sorum. ١٩٦٦ ١١٩ . ونقض جنائى فى ٢٣ ابريل سنة
١٩٥٣ بليتان ١٩٥٢ — ١٢٥ .

وبناء عليه لماذا تؤمى المحكوم عليه قبل صيرورة الحكم باتا على هذا

وقد شد من هذا الاجماع رأى مهجور يقول ان طلب اعادة النظر يجوز فى الاحكام غير القابلة للطعن بطريق طعن عادى ، أما اذا كان الحكم قابلا للطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل ، فان ذلك لا يحول دون الطعن فى الحكم باعادة النظر . وحجة هذا للرأى أن المشرع استخدم فى المادة {٤١} من قانون الاجراءات الجنائية عبارة « الاحكام النهائية » ولم يستخدم عبارة « الاحكام الباتة » والمعروف ان للحكم النهائى هو غير القابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف . ومن ناحية أخرى فان اعادة النظر طريق طعن موضوعى استثنائى ومن المحظور قانونا اثاره أسباب موضوعية فى الطعن بالنقض . (ناروق صفاق — مذكرة مطبوعة بالالة الكتبية فى طلب اعادة النظر فى الحكم الصادر فى الجنائية رقم ٣٦٤٦ سنة ١٩٦٠ جنائيت سنورس — ص ٩٥) ومن هذا الرأى أيضا : محمد زكى أبوعاصم — شائبة الخطأ فى الحكم الجنائى — رسالة دكتوراه — جامعة الاسكندرية — سنة ١٩٧٤ — بند ٨٦ هامش ص ٤٠١ اذ يقول « اما اشتراط ان يكون الحكم ، أو أن يصبح ، غير قابل للطعن بالنقض ، فهو تزييد غير مفهوم ، لاسيما اذا ادركنا ان للحكم يمكن أن يتضمن « خطأ فى اللوائح » مع سلامته الكاملة من ناحية التطبيق المجرى » . وهذا الرأى مردود بما يأتى :

١. — لم يستخدم المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية تعبير الحكم البات وإنما استخدم فقط عبارة الحكم النهائى ، أما عبارة الحكم البات فهي تخصيص اصحلاحي من ابداع الفقه للتفرقة بين الاحكام القابلة للطعن بالنقض وتلك التى لا تقبل الطعن بهذا الطريق . ومن ناحية أخرى مان المشرع كثيرا ما يقصد « بالحكم النهائى » الحكم غير القابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو للنقض ، مثال ذلك المواد ٢٢٦ و ٢٦٥ و ٥٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الخامسة من قانون العقوبات « انظر فى تفصيل ذلك مثالنا بعنوان « الحكم النهائى فى مفع الاجراءات الجنائية » مجلة مصر المعاصره س ٥٣ — يولية سنة ١٩٦٢ ص ٥٣) .

٢. — لا وجه للتحدى بأن طلب اعادة النظر طريق طعن موضوعى لاصلاح أخطاء القضاء الموضوعية بينما الطعن بالنقض لا يجوز الا لخطأ فى تطبيق القانون أو بطلان فى الاجراءات ، فهذا النعى مردود بأن طلب اعادة النظر لا يجوز الا بشأن الاحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه والتي لا سبيل الى اثنائها بطريقة أخرى . ومن غير المستساغ عقلا ولا قانونا أن يفتح المشرع فى آن واحد طريقين للطعن فى الحكم امام نفس المحكمة ،

النحو ، فان الدموى الجنائية تنقضى بالوفاة . وقد لاحظ الأستاذ موريس باتان Maurice Patin انه تد بترتب على ذلك امتناع اصلاح الضرر الادى الحاصل للمحكوم عليه الذى يتوفى قبل صيرورة الحكم نهائيا (١) .

٤١. — لا يشترط صدور الحكم من آخر درجة :

ما دام الحكم قد اسبح باتا على النحو سالف الذكر . فلا يشترط ان يكون قد صدر من آخر درجة ، او أن يكون جائزا استثنائه . فيجوز طلب اعادة النظر فى حكم صار باتا بسبب انتقضاء مواعيد الطعن دون استعمال ، او فى حكم اسبح باتا بعد مسدوره من المحكمة الجزئية . وفى هذا يختلف طلب اعادة النظر عن طريق الطعن بالنقض ، فانقض لا يجوز الا فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة (مادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

والعبارة فى نهائية الحكم بحقيقة الواقع فى الدعوى ، لا بها تذكره . المحكمة عنه ، وعلى هذا استقرت احكام محكمة النقض (٢) .

احدهما طريق النقض والثانى طريق اعادة النظر . وانها الصحيح ان يقال ان احتمال الغاء الحكم عن طريق الطعن بالنقض يقتضى الانتظار حتى يزول هذا الاحتمال اما بطوات ميعاد الطعن واما بالفصل فيه .

M. Patin, rev. sc. crim., 1950, P. 214.

(١)

(٢) نقض جنائى فى ٦ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام بالنقض س ١١٩ رقم ١٠٢ س ٥٢٦ ، نقض جنائى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٥ س ٤٤٩ ، نقض جنائى فى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٦٨ س ٣٤٢ ، نقض جنائى فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٣٩ س ٦٢٢ ، نقض جنائى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١٧٧ س ٨٠٧ ، نقض جنائى فى ٢٨ يناير سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ٢٨ س ١٤٢ ، نقض جنائى فى ١٥ يونية سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٤٨ س ٧٦٦ ، نقض جنائى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ٢٢٣ س ١٢٣٩ .

٤٢ — يجب ألا يوجد طريق قانوني آخر لاصلاح الخطأ القضائي :

لا يكفى لطلب اعادة النظر أن يكون الحكم الجنائي قد أصبح باتاً ، بل يلزم — فضلاً عن ذلك — ألا يوجد طريق قانوني آخر يمكن بواسطته اصلاح للخطأ القضائي . وهذا ما أكدته محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٦٦ وتخلص واقعات الدعوى في أن أحد رجال القوات المسلحة ويدعى (ر .) قد دأته المحكمة الدائمة للقوات المسلحة في جريمة الهرب من الجندية ، وبعد أن أمضى مدة العقوبة المقررة بها ، أعلن أنه لم يتطوع إطلاقاً في الفرقة الأجنبية ، وإن مرتكب الجريمة هو شخص آخر يدعى (ب) وقد انتحل اسم (ر .) . وثبت من تحقيق هذه الواقعة أن شخصاً باسم (ر .) قد تطوع في الفرقة الأجنبية ، ولكن ثبت من مضاهاة بصمات أصابعه أنها تختلف عن بصمات أصابع الشخص الحقيقي الذي يحمل اسم (ر .) ، والذي نفذ العقوبة المحكوم بها . وبعبارة أخرى فإن للشخص المدعو (ب) قد ادّين على اعتبار أن اسمه (ر .) . وقد تم تنفيذ العقوبة في هذا الأخير بدلا من الجاني الحقيقي . ولما عرّض الأمر على محكمة للنقض قضت بأنه لا محل لسلوك طريق طلب اعادة النظر ، إذاً يجب أولاً استنفاد الطريق الذي رسمته المادة ٧٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو الطريق الذي يؤدي الى تحويل حكم الإدانة والقائه على ملأق من انتحل شخصية غيره ، وبالتالي فلا توجد ثمة حاجة الى سلوك طريق طلب اعادة النظر (١) .

٤٣ — أنواع الاحكام الباتة :

قد يكون الحكم باتاً في جميع أجزائه وبلفسبة لجميع أطراف الدعوى وهذا هو الوضع العادي للاحكام الباتة . ولكن الصفة الباتة للحكم قد

(١) نقض جنائي ٢١ يولية سنة ١٩٦٦ دالوز وسيرى ١٩٦٦ somm. ١١٩ وبلتيان ١٩٦٦ — ٢٠٩ — وانظر تعليق الأستاذ جان روبير Jean Robert على هذا الحكم في مجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٧ ص ١٩٠ — قارن الحكم الصادر في قضية شنايب بن مزار Chaieb-ben-Amar والتي سيرد ذكرها بالتفصيل في بند ٧٩ ، ١٠ (٢) — اعاده النظر .

تكون انسبقاً نطابقاً من ذلك ، فقد يكون الحكم باتاً بالنسبة لجزء من الحكم دون الجزء الآخر ، كذلك قد يكون الحكم باتاً في مواجهة بعض أطراف الدعوى دون البعض ، وفي الحالة الأولى تكون الصفة الباتة جزئية وفي الحالة الثانية تكون نسبية (١) . ومثال الحالة الأولى ان يقتصر الطعن على جانب مما قضى به الحكم كما اذا قضى بادانة المتهم في التهمتين المستندتين اليه فطعن بالاستئناف في التهمة الأولى دون الثانية ، فان شق الحكم الصادر بادانته في التهمة الثانية يحسب باتاً بعدم الطعن فيه . والقاعدة ان المحكمة التي يطعن أمامها تتقيد بنطاق الطعن ، فالمحكمة الاستئنافية مقيدة بماورد في تقرير الاستئناف (٢) ومحكمة النقض لا تنقض من الحكم الا ما كان متعلقاً بالاوجه التي بنى عليها للنقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة (مادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) . ومعنى ذلك ان اجزاء الحكم التي لم يطعن فيها تصير باتة بعكس الاجزاء الأخرى التي انصب الطعن عليها ، فهي لا تصير باتة الا بعد الفصل في الطعن ولم يكن جلثا الطعن فيه بعد ذلك . ومثال الحالة الثانية . اى حالة الحكم البات نسبياً ، ان يطعن في الحكم أحد أطراف الدعوى في حين يترك الآخرون ميماد الطعن ينقضى دون استعمال ، والقاعدة ان المحكمة التي يطعن أمامها مقيدة بحسبة الخصم الطاعن ، فالمحكمة الاستئنافية تتقيد بالنظر فيها قضى به الحكم المطعون فيه بالنسبة للمستأنف (٣) ، ومحكمة النقض لا تنقض الحكم الا بالنسبة لمن قدم الطعن ما لم تكن الاوجه التي بنى عليها متصلة بغيره من المتهمين معه . او نكأن الطعن مقبلاً من النيابة العامة (مادة ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩) ومعنى هذا ان الحكم يصير باتاً بالنسبة لمن فوت مزايد الطعن فيه دون استعمال في

(١) محمود نجيب حسنى — قوة الحكم الجنائى في انتهاء الدعوى الجنائى — ص ٤٨٧ .

(٢) للعرابى بند ٣٦٠ ، محمود مصطفى — بند ٢٢٣ . رءوف عبيد ص ٩٢٧ ، نقض جنائى في ١٤ أبريل سنة ١٩٥٢ . مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣١٢ ص ٨٣٣ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٢٤ ص ٥٨٦ .

(٣) للعرابى — بند ٣٦٣ ، محمود مصطفى — بند ٢٢٤ .

حين لا تكون للحكم هذه الصفة بالنسبة لمن طعن فيه (١) ٥.

والشئ من الحكم الذى صار باننا بعدم الطعن فيه ، يجوز طلب إعادة النظر فيه ، حتى ولو كان الشئ الآخر الذى طعن فيه بالاستئناف أو النقض ما يزال مطروحا على محكمة الطعن .

كذلك اذا ترك أحد المحكوم عليهم مهلة الطعن ينتفى دون استعمال وصار الحكم بانا بالنسبة اليه ، بينما طعن فيه المحكوم عليهم الآخرون ، فيجوز له طلب إعادة النظر فى هذا الحكم ، طالما أن الإوجه التى بنى عليها الطعن بالنقض المرفوع من باقى المتهمين غير متصلة بطلب إعادة النظر .
(مادة ٤٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، (٢) ٥ .

٤٤ — الحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة فى جنائية من محكمة الجنائيات :

تتميز محاكمة الغائب امام محكمة الجنائيات بإجراءات تختلف اختلافا جوهريا عن إجراءات محاكمة الغائب امام محكمة الجناح والمخلفات (مادة ٢٨٦ و ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية) . ولهذا الاختلاف تأثيره على الحكم الصادر بالمعقوبة ، فالحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة فى جنائية من محكمة الجنائيات يسقط بقوة القانون بحضور المتهم أو القبض عليه ، وليس لإرادة المحكوم عليه شأن فى مصير الحكم ، إذ يتعلق سقوطه بالنظام العام . فلا يملك المحكوم عليه للرضاء بالحكم ، كما هى الحال فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجناح والمخلفات (٣) واذن فيجبر حضور المتهم

٢

(١) محمود نجيب حسنى — المقال السابق — ص ٤٨٨ .

(٢) قارن محمود نجيب حسنى — المقال السابق ص ٤٨٨ إذ يقول : لا يحوز قوة إنهاء الدعوى الجنائية فى حكم بات فى جميع أجزائه وبالنسبة لكل أطراف الخصومة ، إذ هو وحده الذى يحول دون استمرار إجراءات الدعوى أمام القضاء ، أما الأنواع الأخرى من الأحكام الباتة فتبقى السبيل إلى استمرار هذه الإجراءات بالنسبة إلى جانب من موضوع الدعوى أو سببها أو بالنسبة إلى بعض أطرافها .

(٣) انظر نقض جنائى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٠٦ ص ١٠٩٨ ، ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٢٠ ، ص ٦٢١ ، ١١ مارس سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ٤٠ ص ٢٤١ .

أو القبض عليه بزول الحكم من الوجود بأثر رجعى ويعتبر كأنه لم يحدث على الإطلاق (١).

وعلى الرغم من أن هذا الحكم مهدد بالزوال إذا حضر المتهم أو قبض عليه ، فقد بين القائلون سببين لصيرورة هذا الحكم — الصادر بالمعقوبة — باتا وهما :

١. — أن تنقضى منذ صدور الحكم المدة المقررة لسقوط العقوبة بالتقادم. وهذا ما صرحت به المادة ٣٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : « لا يسقط للحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات فى جنائية بمضى المدة » ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها « . ويلاحظ أن الحكم يصير باتا فى نفس الوقت الذى تكتمل فيه مدة التقادم المسقط للعقوبة ، ويعنى ذلك أنها لن تنفذ على الرغم من صيرورة الحكم باتا ، وهذا على خلاف القاعدة العامة التى تقضى بأن الأحكام الباتة واجبة التنفيذ (٢) .

٢. — أن يتوفى المحكوم عليه فى خلال المدة المقررة لتستوط العقوبة وقبل القبض عليه أو حضوره ، فى هذه الحالة يصبح الحكم الفياضى نهائيا ، لأنه لا يسقط إلا بالقبض على المتهم أو حضوره ، والوفاء تمنع من ذلك (٣) .

(١) أما للحكم الغيابى الصادر بالبراءة فلا يبطل ولا تعاد محاكمة المتهم عند حضوره ، وتخرج الدعوى نهائيا من يد محكمة الجنائيات ولا يكون هذا الحكم قابلا للطعن الا بطريق النقض من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها إذا قضى ضده بشيء رغم الحكم بالبراءة (مادة ٣٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

Garraud, T. IV, n. 1481.

(٢)

Garraud, n. 1481; Grandmoulin, 977.

(٣)

للعرايى — بند ١٢٨ — وهذا مستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بأنه : « إذا توفى من حكم عليه فى غيبته يعاد الحكم فى التضمينات فى مواجهة الورثة » — ويلاحظ أنه إذا تعددت جرائم المتهم وصدر الحكم الغيابى مقررًا ببراءته من بعضها :

ففي هاتين الحالتين يجوز طلب إعادة النظر في الحكم على الرغم من عدم قابلية العقوبة للتنفيذ ، أذا لا يلزم لقيول طلب إعادة النظر أن يكون للحكم واجب التنفيذ (١) .

٥٠ — الحكم الغيابي الصادر بالعقوبة في جنحة من محكمة الجنائيات .

تنص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « اذا غاب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنائيات ، تتبع في شأنه الاجراءات المعمول بها امام محكمة الجنح ، ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة » . وهذه القاعدة عامة تسرى على جميع الاحكام الغيابية التي تصدرها محاكم الجنائيات في جنح . ولكن تنقذ من نطاق هذه القاعدة ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن « العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضمها القانون لاجراءات المحاكمة وحق الطعن في الاحكام هي طبيعتها للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى ، لا بما تقضي به المحكمة في موضوعها » (٢) .

وإدانته في البعض الآخر ، خضع الحكم في شقه الأول للقواعد الخاصة بأحكام البراءة ، وفي شقه الثاني للقواعد الخاصة بأحكام الادانة . وتعليل ذلك أن اثر الحكم البات ينصرف الى الدعوى الجنائية ، وكل جريمة تنشأ عنها دعوى قائمة بذاتها ، وبذلك تتمدد اثار الحكم بتمدد الدعوى التي ينصل فيها ، ويكون لكل اثر القواعد الخاصة التي تحكمه (محمود نجيب حسنى — ص ٤٩١) .

Garraud, T. V, n. 2013.

(١)

انظر في جواز طلب إعادة النظر بعد وفاة المحكوم عليه غيابيا في جنائية وصيرورة الحكم نهائيا — نقض جنائي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بلتين ١٩٢٠ — ٤٥٦ — ٧٢٣ .

(٢) نقض جنائي ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١١ ص ٣٩٩ ، ٩ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض بس ١ رقم ٢٠٦ ص ٦٢٩ ، ٩ يولية سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٨٩ ص ١١٦٠ ، ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٢٠ ص ٤١٣ ، ١٢ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١١٧ ص ٥٣١ وتعليلنا على هذا الحكم بمجلة

وبناء عليه فإذا أحيلت الجريمة الى محكمة الجنايات باعتبارها جنائية، ولكن المحكمة قضت فيها بمقتوية الجنحة . فيمثل لها على الرغم من ذلك حكم الجنائية بالنسبة للطعن في الحكم الصادر فيها : فلا تجوز المعارضة فيه ، وانما يسقط عنها بحضور المتهم او القبض عليه . ولا تنقض العقوبة التي يقضى بها الا اذا مضت المدة المقررة لسقوط عقوبات الجنايات بالتقادم (١) . وهذه المدة هي نفسها التي يصبح الحكم بانتزاعها بانها فلا يسقط اذا حضر المتهم او قبض عليه (٢) . كما ان وفاة المحكوم عليه خلال هذه المدة يترتب عليها صيرورة الحكم بلتا .

٤٦. — لا يشترط تنفيذ الحكم :

ما دام الحكم قد أصبح بانا فان طلب اعادة النظر فيه يكون مقبولا :

ادارة تضايا الحكومة س ٣، عدد ٤ ص ١٦٦ . نقض جنائي ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ . مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ٧٦ ص ٣٧٥ - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ . س ١٢، رقم ٢١٤ ص ١٠١٤ . ١٩٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ . س ١٧، رقم ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٠٤ ص ٥٣٨ ، ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٢٣ ص ٥٧٨ ، ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ١٠٦ ص ٦٠٣ .

(١) نقض جنائي ٩ يولية سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض س ٤ رقم ٣٨٩ ص ١١٦٠ وجاء بهذا الحكم انه « ما دامت الدعوى قد رنعت امام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية . فان الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة » وذلك بفرض التلذر عما اذا كانت العقوبة المفضى بها هي عقوبة جنائية او عقوبة جنحة « — قارن نقض جنائي ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام النقض س ١٩ رقم ١٧٧ ص ٨٩٦ وجاء بهذا الحكم أن العبرة في تكييف الواقعة بانها جنائية او جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي اليه المحكمة التي نفلرت الدعوى دون التقييد بالوصف الذي رنعت به تلك الدعوى أو براه الاتهام ، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسري وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة .

(٢) محمود نجيب حسنى — ص ٤٩٧ . ١٠

ينقض النظر عنها إذا كان قد تم تنفيذه أم لا (١) . وقد رأينا فيما سبق (٢) أن الحكم الصادر بالعقوبة في جنابة من محكمة الجنايات يصير باطلا بمضوئ المادة المقررة لسقوط العقوبة أو بوفاء المحكوم عليه خلال هذه المدة ، وعلى الرغم من امتناع تنفيذ العقوبة في هاتين الحالتين ، فمن طلب إعادة النظر في الحكم يكون مقبولا (٣) .

كذلك يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالعقوبة مع وقف تنفيذها (٤) .

٤٧ — الحكم الباطل والحكم المنعّم :

إن الحق في طلب إعادة النظر في الحكم مرتبط وجودا . وعندما بحجية للشيء المحكوم فيه ، فالحكم الجنائي — حتى ولو كان باطلا — يحوز حجية للشيء المحكوم فيه متى صار باطلا ، إذ تطهره الصفة الباتة من عيوبه وتنحه قوة ترقى به — في نظر القانون — إلى مرتبة الحكم الصحيح (٥) . وبناء عليه يجوز الطعن في الحكم الباطل بطلب إعادة النظر .

أما الحكم المنعّم — مع التجاوز في هذا التعبير لأنه في حقيقته ليس حكما على الإطلاق — فلا يحوز حجية للشيء المحكوم فيه ، حتى ولو أصبح غير قابل للطعن ، لأن للصفة الباتة لا تلحق غير الحكم الموجود — سواء كان صحيحا أو باطلا — أما في حالة الحكم المنعّم فهو لا وجود له ، ويصبح

Bouzat, n. 1517.

(١)

(٢) انظر ما سبق — بند ٤٤ .

(٣) يقتصر أثر سقوط العقوبة على منع تنفيذ الحكم مع بقاء الحكم قائما . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن أثر هذا السقوط يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ، ويظل الحكم معتبرا يصح اتخاذ أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون . نقض جنائي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٢ ص ١٢٦٤ .

(٤) العرابي — بند ٧٠٩ ، الرصاوي — بند ٣٨١ .

(٥) محمود نجيب حسني — المجلد السابق — ص ٥٠٤ . انظر رسالته مسلفة الذكر — الطبعة الثانية — بند ١٠١ والأحكام المشار إليها .

هو والعدم سواء ، وليس من المنطق ان يقال ان « الحكم » غير الموجود يصبح له وجود بمجرد ان احدا لم يجادل فيه خلال فترة معينة .

وليس هنا مجال البحث في الحكم المنعدم . وانما الذى يعنينا في هذا الصدد ان الحكم المنعدم اذا كان قابلا للطعن فيه بالمعارضة او الاستئناف او النقض ، فيجب على المحكوم عليه الطعن في الحكم باى من هذه الطرق (١) . ولا وجه للتحدى بان طرق الطعن مقررة مقدرا للاحكام التى لها وجود ، اما الحكم المنعدم فغير موجود ، ذلك ان انعدام الحكم . قبل ان يقرر القضاء ذلك ، مسألة محل شك . فضلا عن ان الحكم المنعدم له وجود شكلى يتخذ مظهر الحكم ، وقد تتوافر له بعض عناصره . وبهذا المظهر تتعلق ثقة الجمهور (٢) .

ولكن الصعوبة تظهر في حالة ما اذا كان الحكم المنعدم غير قابل للطعن فيه بالمعارضة او الاستئناف او النقض . وفي رأينا انه يجوز رفع دعوى بطلان اصلية لتقرير هذا الانعدام . دون حاجة الى النجاء المحكوم عليه بطلن بطريق اعادة النظر . ولا وجه للاحتجاج بان الثانون لم يسمح بهذه الدعوى ، فهذا القول مردود بان الانعدام ايضا لم ينظمه القانون . فهو امر منطقي لا يحتاج الى تنظيم . والحكمة المختصة بتفسير

(١) ويلاحظ انه اذا كانت المحكمة المرفوع اليها الطعن هي المحكمة الاستئنافية . ورات ان الحكم المطعون فيه منعدم . فلا يجوز لها في هذه الحالة ان تتصدى لنظر الموضوع عملا بنص المادة ٤١٩ اجراءات .

(٢) محمود نجيب حسنى — المقتل السابق — ص ٥١٢ — ومعرفة بعض الشرائح بين الانعدام المادى والانعدام القانونى . ففي الحالة الاولى لم يصدر حكم اطلاقا ، ومن ثم يكون الطعن واردا على غرأ . فيتعين عدم قبوله ، اما في الحالة الثانية من الحكم بحمل مظهر الوجود القانونى ، ومن المصلحة ازالة هذه الشبهة بتقرير انعدام هذا الحكم (احمد فتحي سرور — الاجراءات — بند ٢٢٨) . ويؤخذ على هذا الراى صعوبة التفرقة — في بعض الاحيان — بين الانعدام المادى والانعدام القانونى . خصوصا وان المشرع قد جعل للحكم وجودا بمجرد النطق به ، اما الكتابة فهي ليست ركنا في الحكم ، وانما هي وسيلة لاثبات وجوده . وهذا ما اشارت اليه المادة ٢١٢ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ انظر في تفصيل ذلك : محمود نجيب حسنى — المقتل السابق هامش ص ٥٤٤ .

الانعدام هي المحكمة التي أصدرت الحكم ، لان ولايتها على الدعوى لم تستنفد بعد طالما أن حكمها منعدم (١) و(٢) .

(١) أحمد فتحي سرور — الاجراءات — بند ٢٢٨ ، رسالتنا سالفه الذكر — بند ١٠٢ . — وقد اقرت الدائرة المدنية بمحكمة النقض مبدأ رفع دعوى بطلان اصلية بشأن حكم تجرد من الاركان الاساسية للاحكام (نقض مدنى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٧٢ ص ٥٢٨ وتعليق المستشار محسن عبد الحافظ على هذا الحكم بمجلة الادارة قضايا الحكومة س ١ ، عدد ١ (سنة ١٩٥٧) ص ١٢٥ — انظر — أيضا : نقض مدنى ٧ مارس سنة ١٩٧٢ . مجموعة احكام النقض س ٢٣ ، رقم ٤٩ ص ٣١١ ، ١٣ أبريل سنة ١٩٧٧ . س ٢٨ رقم ١٦٤ ص ٩٦٢ ، ٢١ أبريل سنة ١٩٨١ مجلة القضاة — يناير — يونية ١٩٨٥ — رقم ٩ ص ٢٤٦ . انظر أيضا : محكمة استئناف المنصورة في ٣ يناير سنة ١٩٦٢ — المجموعة الرسمية س ٦٠ ، رقم ٦٩ ص ٥٨١ وقد فرقت المحكمة في هذا الحكم بين الحكم الباطل والحكم المندوم في حالة انعدام الاهلية ، ثم قالت ان الحكم غير المندوم لا يجوز رفع دعوى مبتدأه ببطلانه بعد فوات مواعيد الطعن التى تقررها القانون للطعن فى الاحكام وذلك لاكتسابه قوة الامر المقضى . انظر أيضا حكم نفس المحكمة ونفس الجلسة : المجموعة الرسمية س ٦٠ ، رقم ٧٠ ص ٥٩٠) وجاء بهذا الحكم : يعتبر معدوما الحكم الذى يصدر من محكمة فى مسائل داخلية فى الاختصاص الولائى لجهة قضاء اخرى . ولا يترتب على الحكم المندوم اى اثر قانونى ، ومن ثم فلا يلزم الطعن فيه للتمسك باتعاده ، وانما يكفى انكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتدأه بطلب انعدامه ، ولا تزول حالة انعدامه يالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحاً أو بالقيام بعمل أو اجراء باعتباره كذلك ، ولا يحتج به امام جهة قضاء اخرى — وقضت محكمة استئناف القاهرة بأنه ان جاز فى بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى البطلان الأصلية ، فانما يكون ذلك من حكم تجرد من الاركان الاساسية للاحكام : استئنافت القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٤ — المجموعة الرسمية س ١٢ ، رقم ٨ ص ٥٦) . وقضت أيضا بأنه اذا كان بعض الفقهاء قد اجاز رفع دعوى البطلان الأصلية فى بعض الحالات فان هذه الحالات تنصب على احكام ليس لها من حقيقة الاحكام لا اسمها ، وهى فى حقيقتها ليست احكاما بالمعنى القانونى اذ لم تتوافر لها الاركان القانونية والشروط الاساسية اللازمة لتوافرها للاحكام ، وبالتالي فهى لا تتحصن بقوة الامر المقضى أو بحجية الشيء المحكوم فيه : استئنافت القاهرة ١٥ مايو سنة ١٩٨٥ .

١٩٦٥ مجلة ادارة القضايا الحكومة س ١١ ص ٨٨٦ • عكس ذلك نقض جنائي في ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ١٧٧ ص ٣٨٠ ويلاحظ أن محكمة النقض كانت تتحدث في هذا الحكم عن بطلان الحكم — وليس عن انعدامه — لعدم صلاحية الهيئة التي اصدرته • ومع ذلك فقد اجازت محكمة النقض في هذا الحكم « القول في بعض الصور بانعدام الاحكام لفقدانها مقوماتها الاساسية » — انظر ايضا محكمة بهذا الابتدائية ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ مجلة المحاماة س ٣٥ رقم ٢٧١ ص ٧٥٨ •

(٢) وذهب رأى آخر الى أن المشرع لم ينظم هذه الدعوى ومن ثم كانت غير ذات سند من نصوص القانون هذا فضلا عما لهذه الدعوى من اثر خطير على المراكز القانونية • ولكن يجوز للمحكوم عليه أن يتقدم بطلب محاكمته من جديد الى النيابة العامة مبينا به أساس انعدام الحكم فإن اقتضت النيابة بذلك حركت الدعوى ضده امام المحكمة المختصة • وللحكمة في جميع الحالات فحص الحكم البات للتحقق من انعدامه أو وجوده • وعلى ضوء ما يسفر عنه البحث تقضي المحكمة بقبول الدعوى أو بعدم قبولها (محوّد نجيب حسنى — المقال السابق — ص ٥٤٣) •

المبحث الرابع

الحكم فى جنسية أو جنحة

٤٨ — استبعاد الاحكام فى المخالفات :

يجب لاعادة النظر فى الحكم الجنائى بالمعتوبة أن يكون صادرا فى جنسية أو جنحة ، فالاحكام الصادرة فى مواد المخلفات لا يجوز طلبه ، اعادة النظر فيها ، لان المخلفات لا تستأهل — فى نظر المشرع — اعادة النظر فيها لقله اهميتها . وفى هذا يتفق طريق اعادة النظر مع طريق النقض (١) .

ويذهب بعض الشراح الى ان المبرة بها حكم به فعلا ، فلو أن الدعوى رفعت باعتبار الواقعة جنحة ، ولكن المحكمة رأت انها مخالفة وحكمت فيها على هذا الاسس بمعتوبة المخلفة ، فلا يقبل طلب اعادة النظر فى هذا الحكم (٢) .

وهذا الراى محل نظر ، فقد سبق أن بينا (٣) أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المبرة فيها يتعلق بتطبيق الضوابط التى يضعها القانون لاجراءات المحاكمة وحق الطعن فى الاحكام هى ، طبقا للقواعد العامة ، بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تنضى به المحكمة فى موضوعها .

(١) محمود مصطفى — الاجراءات — بند ٧٢ ، على عبد الباقي ض ٥٨٨ — وقد أخذت بهذا الراى بعض المقاطعات السويسرية مثل : Campagne & Fribourg, & Vaud & Neuchâtel & Genève, & Bâle وينتقد مونوار هذا الراى بقوله أن طلب اعادة النظر يجب قبوله ايا كان الحكم ، لان اثار الحكم فى المخالفة يمكن أن تكون جسيمة بالنسبة لبعض الاشخاص تماما كالحكم القيد للحرية فى غيرها من الجرائم . (Maunoir, P. 121)

(٢) العرباى — بند ٧١٠ ، روفت مبيد ص ١٠٣٨ ، على عبد الباقي ص ٥٨٩ ، السيد البغال بند ٥٤٠ ، قارن نقض جنائى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقد سبقت الاشارة اليه فى بند ٤٥ .

(٣) انظر ما سبق بند ٤٥ .

إذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هبوا المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بنى عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى .

وبناء عليه نأذا رفعت الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنحة ، ولكن المحكمة اعتبرتها مخالفة وقضت فيها على هذا الأسس ، فلن الحكم الصادر بالعقوبة يجوز طلب إعادة النظر فيه (١) .

ولكن ما الحل إذا حدث العكس ، أي إذا رفعت الدعوى باعتبار الواقعة مخالفة ، ولكن المحكمة رأت أنها جنحة وحكمت فيها بعقوبة الجنحة . فهل يجوز الطعن في الحكم بطلب إعادة النظر ؟ ! يلاحظ أنه يجب للحكم

(١) محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤٠٧ . عمر السعيد
برمضان — بند ٢٠٢ .

وقد طبقت محكمة النقض هذا المبدأ فيما يتعلق بالطعن بالنقض فقضت بأنه إذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للوصفات القانونية مع العلم بذلك . فقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . — فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (نقض جنائي في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦) .
مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٢٠ ص ٤١٣) . وقضت بأنه إذا كانت الدعوى قد اقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتغريم المتهم خمسين قرشا والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فان طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا (نقض جنائي في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٢١٤ ص ١٠١٤) . وقضت بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز ، ذلك أن العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تنقض به المحكمة (نقض جنائي في ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ١٢٣ ص ٥٧٨) .

بعقوبة الجنحة في هذه الحالة أن يتم تغيير وصفة المخالفة الى جنحة ، وهو تغيير يؤدي الى محاكمة المتهم بوصف أشد من الوصف الذي رفعت به : للدعوى ، ولذلك يتعين تنبيه المتهم الى الوصف الجديد ، ومنحه أجل لتحضير دفاعه بناء على الوصف الجديد اذا طلب ذلك (مادة ٣٠٨ إجراءات) ومن ثم تعتبر الدعوى في هذه الحالة مرفوعة بالوصف الجديد - أي وصف الجنحة - ويكون الحكم الصادر بالعقوبة فيها صادرا في جنحة ، وبالتالي يجوز الطعن فيه بطلب إعادة النظر (١) وحتى اذا لم تظن المحكمة الى أن الواقعة المرفوعة اليها بوصف المخالفة هي في حقيقتها جنحة ، ونفسنت فيها على اعتبار أنها مخالفة ، فاننا نرى أن للحكم الصادر فيها بالعقوبة يجوز الطعن فيه بإعادة النظر (٢) .

(١) عكس ذلك : عمر السعيد رمضان - بند ٢٠٢ ، اذ يرى أن الحكم في هذه الحالة لا يجوز للطعن فيه بإعادة النظر .
(٢) وقد أخذت محكمة النقض بهذا النظر فيما يتعلق بالطعن بالنقض . فقضت بأنه لما كانت النيابة العامة اتهمت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٧٨/٤/٢١ وجد في حالة سكر بين في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات (التي كانت قد ألغيت وقت وقوع الفعل) ، وقد طبق الحكم المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتفريم المطعون ضده جنيها واحدا ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذي رفعت به انها يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر وعمل به قبل وقوع الفصل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، مما مفاده انه انفي نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه يعاقب على الواقعة المطروحة في مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته من اسبوعين ولا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تقل من عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه ، وكانت المحكمة ملزمة بان تنزل للحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى فسبب مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقا لاحكامه . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦

١٩٠ — ابدال العقوبة باخف منها :

رأينا فيما سبق أن المفسو من العقوبة لا يحول دون طلب اعادة للنظر في الحكم (١) . ولكن قد لا يتم العفو عن العقوبة كلية ، وانما تبدل بعقوبة اخف منها مقرر قانونا ، ولا يثور اشكال اذا ابدلت بعقوبة الجنائية بعقوبة الجنحة ، ففى كلتا الحالتين يجوز طلب اعادة النظر في الحكم . ولكن السؤال يثور اذا ابدلت بعقوبة الجنحة عقوبة المخالفة ، فهل يجوز طلب اعادة للنظر فى هذه الحالة ؟ فى رأينا ان الجواب بالاجاب ، لان ابدال العقوبة فى هذه الحالة لا يمس الفعل فى ذاته ، ولا يحو الصفة الجنائية التى تظل عالقة به ، ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فى كونه صادرا عن جنحة وليس مخالفة . ومن ناحية أخرى فاذا كان العفو عن العقوبة كلية لا يحول دون اعادة النظر فى الحكم ، فانه يصبح من غير المستساع اعتلا أن يؤدى مجرد ابدال العقوبة الى حرمان المحكوم عليه من حق طلب اعادة للنظر فى الحكم (٢) .

٥٠٠ — ارتباط المخالفة بجنائية او جنحة :

اذا كانت المخالفة مرتبطة بجنائية او جنحة ارتباطا لا يتبل التجزئة

١٩٧٧. قد أوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلا من توقيع عقوبة الجنحة المقررة لهذه الجريمة ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها بوجوب نقضه . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت اسناد جريمة السكر البين فى الطريق العام الى المطعون ضده فانه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات اللطعن امام محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون بتشريع المطعون ضده عشرين جنيتها . نقض جنائى ٣ يونية سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٠٦ . ص ٦٠٣) . انظر ايضا : نقض جنائى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ١٣٠ ص ٧٤٧ .

(١) انظر ما سبق بند ٣٨ .

(٢) تمارن نقض جنائى فى ٧ مارس ١٩٦٧ . وقد سبققت الاشارة اليه

فى بند ٣٨ .

بحيث اعتبرت الجرائم كلها جريمة واحدة (١) وحكم بالعقوبة المترتبة
لأشد تلك الجرائم عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات ، فإن الطعن بطلب إعادة النظر في الحكم يشمل الوثائق المكونة
لجميع الجرائم بما في ذلك المخالفة (٢) .

أما إذا كان الارتباط بسيطاً *Connexité* وهو الارتباط القائم بين
جرائم مستقلة ولكن بينها علاقة تجعل عناصر الإثبات في بعضها ذات
أهمية في للبعض الآخر ، ففي هذه الحالة يكون طلب إعادة النظر مقصوراً
نقط على الجناية أو الجنحة دون المخالفة المرتبطة بهما (٣) .

(١) ويلاحظ أن عبارة « يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة » الواردة
بالمادة ٣٢ عقوبات محل نقد للفقهاء ، لأن كل جريمة تحتفظ بذاتها وكيانها
فئة جرائم متعددة تعدداً حقيقياً لا جريمة واحدة ، كما أن اقتصار
القاضي على النطق بالعقوبة الأشد معيب كذلك لأن أغفال الإشارة في
الحكم إلى العقوبات الأخف قد يحصل على اللذان بأن المتهم لم ينزل به
جزاء من أجل بعض جرائمه (محمود نجيب حسنى - المثال السابق
لهامش ص ٧٧٩) - وقد تلافى مشروع قانون العقوبات هذا العيب منحت
المادة ١١٥ على أنه : « إذا ارتكب شخص جريمتين أو أكثر ولم يكن قد
يحكم عليه لاحداها بحكم بات وجب أن يعين الحكم عقوبة لكل جريمة ، ثم
عقوبة واحدة لجميع الجرائم هي المقررة لأشدها مقترنة بظرفاً متسداً -
وهذه التي ينطق بها وتنفذ دون غيرها »

Garraud, n. 2014.

(٢)

Garraud, n. 2014.

(٣)

انظر أيضاً نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) ٥ مايو سنة ١٨٩٩
سرى ١٩٠١ - ١ - ٢٩٧ - وقد يبدو من النظرة الأولى لهذا الحكم أن
محكمة النقض قد أجازت طلب إعادة النظر في المخالفة المرتبطة ارتباطاً
بسيطاً بجنحة لأنها استخدمت عبارة *contraventions connexes* التي
استخدمها الحكم المطعون فيه . ولكن يتنسخ من فحص واقعات هذا
الحكم أن المخالفة مرتبطة بالجنح ارتباطاً لا يقبل التجزئة *indivisible*
تمى عبارة من جرائم قذف وسب علنيين ومخالفتي سب غير علني ، وقد
تضمنت جميع هذه الوقائع الإجرامية مستندات واحدة عبارة عن خطابات
ونشرات غير موقع عليها . ومن ناحية أخرى فإن محكمة النقض قد
حرصت في أسباب حكمها على الإشارة إلى الارتباط الذي لا يقبل التجزئة
بين المخالفة والجنحة إذ قالت :

ويلاحظ ان محكمة النقض قد أجازت الطعن بالنقض في الحكم الصادر في مخالفة اذا كانت مرتبطة بجنحة ارتباطا لا يقبل التجزئة . فتحت بأنه اذا كانت الجريمة المسندتان الى المتهم قد ارتكبا لغرض واحد وكانت كل منهما مرتبطة بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فان للطعن في هذا الحكم — وان اقتصر على احدى الجريمتين — يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن انزال حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الاشد ، ولا يحول دون ذلك ان تكون احدى هاتين الجريمتين مخالفة ، ذلك بان النص على عدم جواز الطعن بطريق للنقض في احكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، لما اذا كانت المخالفة مرتبطة بجنحة فانها يصح ان تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن جريمة الجنحة معا (١) .

... déclare la demande de revision recevable dans les conditions du al. 4 de l'art. 443, tant en ce qui touche la condamnation de Fétis à des peines correctionnelles qu'en ce qui touche les peines de simple police prononcées par la même décision, et ce à raison de l'indivisibilité des contraventions qui ont motivé ces dernières peines avec le délit poursuivi et réprimé par le même arrêt; ...

عكس ذلك Roux, n. 123 اذ يرى عسدم جواز اعادة النظر في المخالفات في جميع الحالات ، اي سواء كانت مرتبطة بجنحة ارتباطا بسيطا او ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ويرى الفقه البلجيكي جواز اعادة النظر في المخالفات في هذه الحالة تطبيقا لقاعدة ان الفرع يتبع الاصل (Braas, n. 1470) — انظر ايضا نقض بلجيكي ١٨ مارس سنة ١٨٩٥ باسيكريزي ١٨٩٥ — ١ — ١٢٦ . (١) نقض جنائي ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض س ١٨ رقم ٨٠ من ٤٢٥ ، نقض جنائي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٧٥ من ٢٥٠ ، نقض جنائي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ج ٢ رقم ٥٣٨ من ١١٥٩ . انظر ايضا من الاحكام الحديثة : نقض جنائي ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٦ ؛ مجموعة احكام النقض س ٢٧ رقم ٥٧ من ٢٧٣ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ١٧١ من ٨٠٢ .

الفصل الثاني

حالات اعادة النظر

٥١ - - - - - خلاص حالات اعادة النظر

وردت حالات اعادة النظر على سبيل الحصر في المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي :

- ١ - - - - - اذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد الدمى قتله حيا .
- ٢ - - - - - اذا صدر حكم على شخص من اجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من اجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .

٣ - - - - - اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمقوبة لشهادة الزور وفقا لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقوبات ، أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدموى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم .

٤ - - - - - اذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محكم الاحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .

٥ - - - - - اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

ويلاحظ أن هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يشمل مدلولها باقى الحالات الأربع الأخرى السابقة عليها ، ألا أنه لوحظ أن في هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تحتل ما تحتله النقطة الخامسة من لتاويلات ، ومن أجل ذلك نص على هذه الحالات استقلالا وميزت (١ - - - - - اعادة النظر)

باجراءات خاصة (١) .

وسنبين فيما بعد (٢) أن الحالات الأربع الاولى تختلف عن الحالة الخامسة من حيث تحديد من له طلب إعادة النظر . ففي الحالات الأربع الاولى للنائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا ولاقاربه أو زوجته بعد موته تقدم هذا الطلب . أما في الحالة الخامسة فللنائب العام وحده تقديم الطلب . ومن ناحية أخرى فإن النائب العام يقدم الطلب إلى محكمة النقض مباشرة في الحالات الأربع الاولى ؛ أما في الحالة الخامسة فإنه يرفع الطلب إلى لجنة ثلاثية تنظر فيه وتأمر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله أو تقرر عدم قبوله .

وستكلم عن كل حالة من هذه الحالات في بحث مستقل .

(١) المذكورة الايضاحية لقانون الإجراءات الجنائية .
(٢) انظر ما يلي بند ١٤ وما بعده .

المبحث الأول

وجود المدمى قتله حيا

٥٢. — الحكم في جريمة قتل :

تنص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ على جواز طلب اعادة النظر « اذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدمى قتله حيا » . وكانت المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات الملقى تنص على قبول طلب الغناء بالحكم « اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدمى قتله حيا » ، بمنحى ان قانون تحقيق الجنايات كان يستلزم الحكم على المتهم في « جناية » قتل ولم ير المشرع في قانون الاجراءات الجنائية موجبا لهذا الشرط ، واكتفى بأن يكون المتهم قد حكم عليه في « جريمة » قتل أيا كانت . وبناء عليه يجوز أن تكون الجريمة جنسية قتله عمد أو ضرب أفضى إلى موت أو جرحه قتل خطأ (١) .

ولا تتوافر هذه الحالة الا اذا كان المتهم قد حكم عليه في جريمة قتل ، أي أنه يلزم أن يكون القتل تلبا . أما اذا كان مجرد شروخ في قتل فان طلب اعادة النظر لا يكون له محل في هذه الحالة (٢) .

ولا يجوز القياس على هذه الحالة حتى ولو توافرت شروطه ، وبالتالي لا يجوز الاستناد الى الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ في طلب اعادة النظر في الحكم الصادر بالادانة في جريمة اتلاف مال معين اذا وجد هذا المال سليما دون تلف ، أو في جريمة احداث عاهة مستديمة اذا تبين ان المجنى

(١) Garraud, n. 2018; Bouzat, n. 1518; Vidal et Magnol, n. 889;

De Huits, n. 348.

العراقي — بند ٧١٤ ، على عبد الباقي ض ٥٩٠ ، أحمد فتحي ميرزوز — الاجراءات — بند ٦٥٤ ، روف مبيد ص ١٠٣٩ .

Garraud, n. 2018; Vidal et Magnol, n. 889;

(٢)

العراقي — بند ٧١٥ ، على عبد الباقي ض ٥٩٠ .

عليه لم تتخلت لديه تلك العامة (١) . وينطبعة الحال فان مثل هذه الصور يجوز فيها طلب اعادة النظر استنادا الى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ .

وقد ثار الخلاف في لفقه حول ما اذا كان من الواجب وجود المدعى قتل حيا وقت طلب اعادة النظر ، ام انه يكفي إثبات وجوده حيا في وقت لاحق على وقوع الجريمة ، حتى ولو كان قد مات قبل طلب اعادة النظر ؟ .

ذهب بعض الشراح الى أن المحكوم عليه لا يجوز له طلب اعادة النظر استنادا الى هذه الحالة الا اذا اقام الدليل على « الوجود الحال » *l'existence actuelle* للشخص المدعى قتل وقت طلب اعادة النظر (٢) .

وهذا الرأي لا يؤيده أحد من الفقه الفرنسي ، والرأي السائد لديهم انه لا يشترط وجود المدعى قتل حيا وقت طلب اعادة النظر ، وانما يكفي ثبوت حياته في وقت لاحق على وقوع الجريمة ، ولو كان قد مات بعد تاريخ الجريمة بسبب أو بآخر (٣) .

٥٣ — رأي محكمة النقض المصرية :

ذهبت محكمة النقض الى أن القانون المصري أكثر تشددا من القانون الفرنسي ، اذ بينما تنص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتل حيا » لاعتباره وجها لاعادة النظر

(١) محمد زكي أبو عامر — بند ١٠٧ ، سعيد عبد السلام — ظاعرة الخطأ في الحكم الجنائي — مجلة المحاماة س ١٣ ، عدد ١ و ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٣) ص ١٠٨ .

Lemoine, P. 177; Laborde, n. 1240 .

(٢)

ويقول لابورد في هذا الصدد :

“ il fallait, par exemple, prouver que la personne pretendue homicidée existait au moment de la demande en révision.”

(٣) Faustin Hélie, n. 4041; Garraud, n. 2018; Sevestre, P. 184;

Grandmoulin, n. 972.

العراقي — بند ٧١٣ ، محمود مصطفى — بند ٧٣ ، علي عبد الباقي ص ٥٩ ، البقال — بند ٥٤٥ ، محمد زكي أبو عامر — بند ١٠٧ .

يترخص القانون الفرنسى فيكتفى بظهور أوراق من شأنها إثبات الإمارات الكافية على وجوده حيا ، وقد كان النص الفرنسى أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الإجراءات ، ومع ذلك فقد أثر احتراماً لحجة الأحكام الجنائية الا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدمى قتله حيا ، بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل ، بل أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته فى ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على أدانته (١) .

وهذا الذى ذهب اليه محكمة النقض محل نظر ، إذ بالرجوع الى القانون الفرنسى نجد يقول :

Lorsque, après une condamnation pour homicide, des pièces seront représentées propres à faire naître de suffisants indices sur l'existence de la prétendue victime de l'homicide.

ومناد هذا النص أنه يجوز طلب إعادة النظر اذا قدمت بعد الحكم على المتهم فى جريمة قتل « أوراق » سالحة لان تتولد عنها إمارات كافية على وجود المدمى قتله « . وهذا النص لا يختلف — فى رأينا — من نص القانون المصرى الذى يقول : « ... ثم وجد المدمى قتله حيا » . وبعبارة أخرى قتله لا خلاف فى القول بوجود المدمى قتله حيا ، والقول بظهور إماراته كافية على وجود المدمى قتله حيا ، لان وجود المدمى قتله حيا يتم من خلال أدلة الدعوى ، ومن ثم فالمسألة مرجعها فى النهاية الى نظرية الإثبات فى المواد الجنائية (٢) .

(١) نقض جنائى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧. ميجوعة أحكام النقض
س ١٨، رقم ٢٧ ص ١٤٢، ١٠
وبهذا المعنى أيضا نقض جنائى فى ٣ مايو سنة ١٩٦٦. س ١٧، رقم
١٠٠. ص ٥٥٥ .

(٢) أحمد فتحى سرور — الواقعة الجديدة فى التباس إعادة النظر —
مجلة القانون والاقتصاد س ٣٨، عدد ١ ص ٢٥ . وقد أخذ بهذا الراى
أيضا : محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤١٢، هامش ص ١٢٧٠ ،
محمود السعيد رمضان — بند ١٤٠٤ .

ولا يُظن أن حكمة النقض المصرية قد ذهبت في تفسيرها للنص المصري إلى جد استلزام وجود المدعى قتله حيا وقت طلب إعادة النظر أو ظهوره حيا إلهام الحكمة ، إذ أن هذا التفسير فيه تجهيل للنص أكثر مما يحتمل .
والإن يكفى ثبوت أن المدعى قتله وجد بالفعل حيا في وقت لاحق لتوقيع الجريمة ، أي يكفى قيام الدليل على هذه الحياة بأي وسيلة من وسائل الإثبات ، فقد يثبت أن هذا الشخص يقيم في بلد أجنبي ويتمتع بعودته لسماع أقواله ، وقد يثبت أنه وقع باضائه على بعض الأوراق في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة .
واذن فالجبرة هي بتوافر الدليل المؤدى إلى اثبات وجود المدعى قتله حيا ، ومن ثم فلا يوجد خلاف بين القانونين الفرنسي والمصري في هذا الصدد ، ولا يكون منتجا قول محكمة النقض بأن النص المصري « لا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا » بل « أوجب وجوده بالفعل حيا » (١) .

٤٤ — وفاة المدعى قتله في وقت سابق على وقوع الجريمة :

هل يجوز إعادة النظر تأسيسا على نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إذا أقام المحكوم عليه الدليل على أن المجني عليه قد قتل أو توفى في وقت سابق على وقوع الجريمة المستندة إليه ؟
الجواب بالنفي ، لأن النص صريح في ثبوت وجود المدعى قتله حيا ، أي أن الإثبات في هذه الحالة ينصب على وجود المدعى قتله حيا في وقت لاحق لوقوع الجريمة وليس منصبا على « وفاة » المدعى قتله في وقت سابق على وقوع الجريمة .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أنه إذا ثبتت وفاة المجنى عليه في وقت سابق على وقوع الجريمة ، فإن هذه الوفاة تعد واقعة جديدة يجوز من أجلها طلب إعادة النظر عملا بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

المبحث الثاني

تناقض الحكمين

٥٥ - تمهيد :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤١ { من تاتون الإجراءات الجنائية على تجاوز طلب اعادة النظر « اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة » ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما » .

وهذه أقدم حالات طلب اعادة النظر ، وقد بينا فيها سبق كيف أخذ بها المشرع الفرنسي في تاتون ١٥ مايو سنة ١٧٩٣ (١) .

وواضح من هذا النص أنه يلزم لاعماله توافر الشروط الآتية :

- ١ - صدور حكمين .
 - ٢ - على شخصين أو أكثر .
 - ٣ - وحدة الواقعة .
 - ٤ - تناقض الحكمين بحيث يستنتج منهما براءة أحد المحكوم عليهما .
- وسنوضح هذه الشروط فيما يلي :

٥ - أولا : صدور حكمين :

واضح من النص المذكور أنه يلزم صدور حكمين متميزين في دعويين جنائيتين ، فلا يكفي صدور حكم واحد ولو كانت أسبابه متناقضة مع منطوقه ، أو كانت أسبابه يناقض بعضها البعض الآخر ، فذلك يجعل الحكم منطوقيا على بطلان يستوجب نقضه (٢) .

(١) انظر ما سبق بند ١٠ .

Garraud, n. 2020; Sevestre, p. 187.

(٢)

العراقي - بند ٧١٩ ، محمود نجيب حسني - الإجراءات -
بند ١٤١٨ ، روعة عبيد - ص ١٠٣٩ .

كذلك لا يكتفى أن تكون الدعوى الثانية قد رفعت ثم انقضت لاحداً
الاسباب الخاصة بها ك وفاة المتهم أو سقوط الحق في اقامة الدعوى بمضى
الامد ، اذ لا يجوز طلب اعادة النظر في الحكم الاول استنادا الى وجود
تناقض بين هذا الحكم والادلة المتقدمة في الدعوى الثانية (١) .

كذلك لا يجوز طلب اعادة النظر تأسيسا على نص الفقرة الثانية من
المادة ٤٤١ إجراءات ، اذا اعترف شخص آخر غير المحكوم عليه بانه هو مرتكب
الجريمة وليس المحكوم عليه ، فهذا الاعتراف لا يكتفى للطعن في الحكم
بالمصادر بمعاقبة المحكوم عليه ، ما دام لم يؤد الى الحكم بادانة المعترف (٢) .

ولا يشترط أن يصدر الحكمان من محكمتين مختلفتين ، بل يجوز
أن يصدرا من محكمة واحدة (٣) .

ولكن هل يعتبر هذا الشرط متواترا اذا امرت المحكمة بضم دعويين
جنائيتين ، واصنرت فيهما حكما واحدا ؟ . للجواب عندنا بالاجيباب لان
العبارة هي بمصدر حكيم في دعويين جنائيتين متميزتين ، ولو تضمنتهما
ورقة واحدة .

ويجب أن يصبح الحكمان غير جائز الطعن فيهما بأي طريق من طرق
الطعن ، أي أن يكونا قد حازا حجية الامر المقضي ، اما قبل ذلك فانه يكون
من الجائز اصلاح الخطأ للقضائي عن طريق الطعن في الحكم بالطريقة
المقررة قانونا (٤) .

(١) Garraud, n. 2020; Grandmoulin, n. 971.

(٢) العرابي — بند ٧١٨ ، محمود نجيب حسنى — الاجراءات —
بند ١٤١٨ .

(٣) نقض مصري ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ . المجموعة الرسمية س ٢١ .
رقم ٢٩ ص ٥٠ .

(٤) De Hults, n. 344.

(٥) Garraud, n. 2020 ; Bouzat, n. 1518; Vidal et Magnol,

n. 889/1; De Hults, n. 344.

وقد يصدر أحد الحكمين من محكمة عادية والثاني من محكمة استئنائية
أو يصدر احدهما من محكمة جنائية والثاني من محكمة مدنية — وقد سبق بيان
ذلك — انظر ما سبق بند ٢٣ .

وقد يتع التناقض بين حكم نهائى وحكم غيابى صادر فى جنائية من محكمة الجنائيات ، وقد بينا فيما سبق (١) متى يصبح هذا الحكم الاخر نهائيا .
واذن نقبل ضرورة هذا الحكم نهائيا لا يجوز طلب اعادة النظر تاسيسا على وجود تناقض بين الحكيم . ويلاحظ ان هذا للراى قد يكون فيه اجحاف يحق للمحكوم عليه بموجب حكم نهائى ، اذ يتعين عليه الانتظار حتى يصبح بالحكم الثانى نهائيا ، وقد يطول انتظاره مدة عشرين أو ثلاثين عاما (وهى المدة المقررة لسقوط عقوبة الجنائية — مادة ٥٢٨ اجراءات) (٢) ولكن هذا الاجحاف يرتفع ، او على الاقل تخف حذته ، اذا لاحظنا ان المحكوم عليه نهائيا يجوز له طلب اعادة النظر فى هذه الحالة استنادا الى حدوث أو ظهور واقعة جديدة تتمثل فى الحكم الغيابى سالف الذكر (٣) .

وقد ذهبت محكمة النقض المصرية فى حكمها الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ الى انه لا يقبل من النيابة العامة أن تسعى بطلها الى ايجاد حالة تناقض للحكيم ، كان تقيم دعوى جديدة تتفق مع للدعوى التى سبق الحكم فيها من حيث وحدة الفاعل ووحدة الواقعة ، طالبة توقيع العقاب على المتهم الجديد من اجل الواقعة ذاتها بدلا من صدر الحكم بادانته ، تمهيدا لطلب اعادة النظر فى الحكم الاول استنادا الى الفقرة الثانية من

(١) انظر ما سبق — بند ٤٤ .

(٢) ولذلك رأى دى هلنس — فى ظل قانون تحقيق الجنائيات المصرى الملقى — ان العقل والمعدل يستكران أن ينتظر المحكوم عليه نهائيا طوال هذه المدة حتى يصبح الحكم الاخر نهائيا بوقاة المحكوم عليه أو القبض عليه . وبالتالي يجوز للمحكوم عليه نهائيا طلب اعادة النظر لتناقض الحكيم على الرغم من أن الحكم الثانى لم يصبح نهائيا .

(De Hults, n. 344)

وذعب فستان هيلى الى التفرقة بين حالتين : حالة ما اذا كان الحكم الغيابى من شأنه اثبات براءة المحكوم عليه حضوريا ، وحالة ما اذا كان الحكم الحضورى من شأنه اثبات براءة المحكوم عليه غيابيا ، وفى الحالة الاولى يجب قبول طلب اعادة النظر ، بعكس الثانية .

(Faustin Hélie, n. 4044) وبهذا المعنى ايضا Grandmoulin, n. 971

(٣) انظر نقض فرنسى (للدائرة الجنائية) فى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ .

بلتيان ١٩١٣ . ٤٨ — ٨٨ وسرد ذكر هذا الحكم فى بند ١٢٠ .

المادة ٤٤١ ، « نفى هذه الحالة يمنع عليها تحريك الدعوى الجديدة » ، ما دامت الدعوى الجنائية قد انتقضت بصور حكم نهائي فيها ، ما يزال قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وانما يجب على النيابة العامة ان تطلب — في هذه الحالة — اعادة النظر في الحكم استنادا الى الفترة الخامسة من المادة ٤٤١ تأسيسا على حدوث أو ظهور وقائع جديدة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه . « وقالت محكمة النقض في اسباب هذا الحكم ان : « مقتضيات الحفاظ على قوة الاحكام واحترامها — التي تبليها المصلحة العامة — تفرض قيدا على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالادانة ، نهى وان كان لها ان ترفع للدعوى الجنائية على متهم آخر بوسفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها حكم بادانته — سواء كان فاعلا منضما او شريكا — الا انه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه اذا اقامت الدعويين على اساس وحدة الفاعل بنى اتجهت في دعواها الاخرة الى اسناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بادانته ، اذ يتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة » طالما بقي الحكم الاول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وقد هيأت للفترة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية سبعة ابيان للنسبة العامة ان تطلب — عن طريق التماس اعادة النظر — الفساد الحكم الاول متى تدرت ان الوقائع الجديدة قد حسبت الامر وقطعت بتبرهين اثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك . استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق للفترة الثانية من المادة المشار اليها مقصورا على حالاته الاخطاء الاجرائية التي لا ينكشف امرها الا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل الى تداركها الا من هذا الطريق . لما ما اشارت اليه للطاعة (النيابة) في طعنها من انها كانت تسعى ابتداء الى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرهما ، وكذلك شهادى الزور حسب تصويرها ، بفريق الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص للفترة الثانية من المادة ٤٤١ سائلة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد ان استحدثت للفترة الخامسة من المادة المشار اليها التي لم يكن لها ما يقابلها في قديم قانون تحقيق الجنائيات الملقى ، ففساد

أما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلية لتناقضها وبخسيسة لثبوتها وهيتها:
التي يحرص القانون دائما على صونها مقررًا لها في سبيل ذلك من الضمانات
والتيود ما يكفل تحقيق غرضه تفليها له عما عداه من اعتبارات أخرى .
ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن
المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم ، وإنما هو
مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه
الحالة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه وتصحيحه
على مقتضى القانون — لمصلحة المتهمين — مملا بالفقرة الثانية من المادة
٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض لتعلق الأمر ببطالان أضلّ شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى .
والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني ، وذلك
بما تضمنته من تهم لا وجه لالزام قضاء الاحالة بالاجتزاء بأياها ما دامت قسداً
سمعت إليه جينة — باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض — بإجراءات بطالبة
بطلاناً أصلياً (١) .

(١) نقض جنائي في ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض.
س ٢٠ رقم ٨٧ ص ٤٠١ .

وتخلص واتجهت الدعوى في أن النيابة العامة قد اتهمت المطعون
ضندهم بانهم في خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢ نوفمبر سنة
١٩٦٦ بدائرة مركز تلا مجازة المنوفية ، المتهم الأول : قتل مفتاح هليل
العربي عبداً بأن أطلق عليه عدة أميرة نارية من بنقيته قاصداً من ذلك
قتله فاصابته احدى بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
والتي اودت بحياته ، كما أصاب المتهم الثالث سليمان محمد سليمان
سيف الدين بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد افترقت
هذه الجنائية جناية أخرى هي أن المتهم في نفس الزمان والمكان شرع في
قتل ابراهيم عبد الرؤوف الشيخ وسليمان محمد سليمان سيف الدين
(وهما المتهمان الثاني والثالث) عبداً بأن أطلق عليها عدة أميرة نارية
قاصداً من ذلك قتلها وجاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه
وهو عدم أحكام الرماية . . . والمتهم الثاني والثالث شهدوا زوراً على المتهم
في جنائية وترتب على هذه الشهادة الحكم عليه وذلك بأن شهدا أمام محكمة

وقد أيننا هذا الحكم في الطبعة الاولى من هذا المؤلف تاسيسه
على أن كل جريمة تغليبها دعوى جنائية واحدة تبارس بواسطتها الدولة

جنايات شبين الكوم على خلاف الحقيقة بما يفيد أن محمد تطلب أبو عوف
نجم وآخر هما اللذان قتلوا مفتاح خليل العسري وشربنا في قتلها وترتيب
على هذه الشهادة صدور الحكم على المذكور بالاشغال الشاقة المؤبدة .
والمتهمين الاول والرابع : أولا — احزا. سلاحا ناريا « بنوعية مششخنة »
يدون ترخيص . ثانيا — احزا ذخائر « طلقات » مما تستعمل في السلاح
الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهما في حيازته أو احرازه .
وطلبت من مستشار الاحالة بمحكمة شبين الكوم الابتدائية احالة المتهمين
الى محكمة الجنايات ... ولدى نظر الدعوى امام مستشار الاحالة دفرغ
الحاضر من المتهمين : أولا — بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى
ثانيا — عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة جنايات
شبين الكوم في ٤ مايو سنة ١٩٦٠ . ثالثا — عدم قبول الدعوى لرسمها
بغير الطريق القانوني . رابعا — بطلان اجراءات تقديم الدعوى الى
المحكمة .

وبجلسة ١٨ يناير ١٩٦٨ قضى مستشار الاحالة برفض كل هذه
الدعوى ، وفي الموضوع بان لا وجه لاقالة الدعوى قبل المتهمين الاربعة
لانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وسقوط الاتهام تبعا لذلك ، وكان
مبنى هذا القرار أن الجريمة قد وقعت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم
توجه اجراءات الاتهام الا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

طعن المحامي العام ادى محكمة استئناف طنطا في هذا القرار بطريق
النقض وكان مبنى للطعن وجود اجراءات قاطعة لتتقدم الدعوى الجنائية
وقد قبلت محكمة النقض هذا النظر وقالت في اسباب حكمها : « لما كان
مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ — ١٨ — من قانون الاجراءات الجنائية ان
المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنتقطع باى اجراء من اجراءات التحقيق
أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها انقيام بها
سواء اجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وان هذا الانتقطاع عيني يمتد
اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات ...
وكانت اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي تمت في جريمة القتل
المكتنن المسندة الى المطعون ضده الاول والتي اتخذت في مواجهة المحكوم

حقها في العقاب ، فإذا مارست الدولة هذا الحق وصنرت حكم بإدانة المتهم *
فلا تجوز العودة مرة أخرى الى ممارسة نفس الحق ، اذ كانت الدعوى
الجديدة تتفق مع الدعوى السابقة من حيث وحدة الفاعل ووحدة
الواقعة (١) .

ولكن بامعان النظر في ذلك الحكم اتضح لنا ان الحظر المفروض على
النيابة العامة في اقامة الدعوى الجنائية من اجل الواقعة التي سبق الحكم
فيها بالادانة مشروط بان يكون المتهم في الدعوى الثانية هو نفس المحكوم عليه
في الدعوى الاولى ، اما اذا تعدد الخصوم فيسمح بتعدد الدعاوى المرفوعة
ضدهم ولو توافر شرط وحدة الواقعة (٢) . وقد سبق لمحكمة النقض ان قضت ،
بان الحكم بإدانة متهم من واقعة جنائية لا يكون مانعا من محاكمة متهم

عليه محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه تقطع مدة التقادم في حق المطعون.
ضده الاول ولم تنقض عليها عشر سنوات ، وكانت جنائية الشهادة الزور
المسندة الى المطعون ضدها الثاني والثالث قد وقعت بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩٦٠ . — وهو تاريخ جلسة محكمة الجنايات التي شهدوا فيها ضد
محمد قطب أبو عوف نجم وشقيقه — كما أن جريمة احرار السلاح
الناري المششخن والفضرة بغير ترخيص المسندة الى المطعون ضده ،
الرابع هي من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية فيها بمضي المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ، وكان
البين من الاوراق أن تاريخ ضبط السلاح وخبرته هو ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٦٦ وتلت ذلك اجراءات التحقيق ، وكان مؤدى ما تقدم ان التقادم لم
يلحق تلك الوقائع ، فان الامر المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك يكون
قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص . . .
ولكن محكمة النقض انتهت الى الحكم بعدم قبول الدعوى لرغمها بنسبة
الطريق القانوني تأسيسا على الاسباب الواردة بالملف .

(١) انظر الطبعة الاولى من هذا المؤلف سنة ١٩٧٠ بند ٥٦ .

(٢) أحمد نتحي سرور — الاجراءات — ج ٣ بند ٢٢٥ ، محمود نجيب

حصني — الاجراءات — بند ١٤٢١ .

آخر من ذات الواقعة (١) . ومن ناحية أخرى لا يبرر قضاء محكمة النقض قرار الحكم المذكور قولها ان « المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلّف شرط وحدة الخصوم ، وانما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة » ذلك لان رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بنفس الواقعة التي صدر فيها الحكم الاول ، يتم باجراءات صحيحة اذ لا يوجد في القانون سبب لعدم قبول الدعوى في هذه الحالة (٢) .

وبناء عليه فان طلب اعادة النظر في حالة صدور حكمين متناقضين ، بالادانة يكون مقبولا ايا كانت الظروف التي أدت الى صدور الحكمين ، هذا مع مراعاة توافر باقي الشروط التي يطلبها القانون في هذه الحالة .

٥٧ - ثانيا : صدور الحكمين على شخصين أو أكثر :

يجب ان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين أو أكثر ، ناذا كانا صادرين ضد شخص واحد ، فان للحكم الثاني يكون قد اخل بحجية الامر المقضي بما يستوجب نقضه (٣) .

وتطبقا لذلك قضت محكمة النقض بان الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط - فضلا من صدور حكمين نهائين متناقضين من واقعة واحدة - ان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين . اما اذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثبوت متناقض في تقدير الوقائع يوغر التماس اعادة النظر ، وان شاب الحكم التالي بفتنؤ خطأ في تطبيق القانون لاخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . واذا ما كان الحكمان موضوع دعوى التماس الطروحة

(١) نقض جنائي ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية
 بـ ٦ رقم ٥٤٥ ص ٦٨٢ . وجاء بهذا الحكم أن : « الحكم بادانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة عن محاكمة هذا المتهم مرة أخرى من ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة الى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة » .
 (٢) أحمد فتحي برون - الإجراءات - بند ٢٢٥ ، محمود نجيب حسنى - الإجراءات - بند ١٤٢١ .

Garraud, n. 2020.

(٣)

المعراي - بند ٧١٩ ، محمود نجيب حسنى - الإجراءات بند ١٤٦٨ ،

صادرين في حق الطالب وحده فان التناقض بينهما — بفرغ. وقومه —
لا يصلح سببا لاعادة النظر (١) .

ويجب ان يكون الحكمان صادرين « على » شخصين او اكثر طبقا
لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ . اما اذا صدر احدهما بالبراءة
والآخر بالادانة فلا يكون مبررا لطلب اعادة النظر في حكم الادانة . وتطبيقا
لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن اذا كان أحد الحكمين صادرا
بالمعقوبة والآخر بالبراءة للشك في وقوع نفس الجريمة . فاذا حكم غيابيا
بالنسبة لاحد المتهمين وحضوريا بالنسبة للباقيين بالمعقوبة ، وعند اعادة
محكمة الغائب حكم ببرامته للشك في وقوع الجريمة ، فلا يكون ذلك سببا
للطعن بناء على المادة ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات (مادة ٤٤١ اجراءات) .
لان الحكمين لم يقضيا بالعقاب مما على شخصين بحيث ينتج من احدهما
دليل على براءة المحكوم عليه الآخر وعدم اشتراكه في الجريمة التي تعذر
ثبوتها عليه ، بل كل ما جاء في الحكم الثاني من مخالفة للاول انه رتب
بعد نظر التهمة الموجهة لمن كان غائبا عدم المكان للجزم بحقيقتها والشك
فيها ، فيكون كل من الحكمين نهائيا واجب الاحترام (٢) .

(١) نقض جنائي في ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض
مس ١٨ رقم ٢٧ هي ١٤٢ .

(٢) نقض في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — القضاء الجنائي — جمع وتلخيص
وترتيب على زكي للعرابي — سنة ١٩٢٦ . — ج ٢ مادة ٢٣٣ بند ٢ .
ويلاحظ أنه طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ — التي اضيفت في
قانون الاجراءات الجنائية ولم تكن قائمة في قانون تحقيق الجنايات وقت
صدور هذا الحكم — يجوز طلب اعادة النظر في حكم الادانة .
وذهب بعض الشراح الى أنه اذا صدر حكم بالادانة من اجل واقعة ، ثم
صدر حكم ببراءة شخص آخر على أساس عدم وقوع الجريمة اصلا ،
فان طلب اعادة النظر يكون جائزا في حكم الادانة طبقا لنص المادة ٢/٤٤١ .
من قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك من قبيل التماس وهو جائز في المواد
الاجرائية فيها ورد لمصلحة الخصوم ، وعلى محكمة النقض في هذه الحالة
ان تعيد فحص الواقعة في ضوء حكم البراءة ، دون أن تمس هذا الحكم
الآخر (احمد فتحي سرور — الاجراءات — بند ٦٥٤) . ويؤخذ على
هذا الرأي انه يتعارض مع صريح نص المادة ٢/٤٤١ التي اشترطت أن

وقد بينا فيما سبق (١) كيف ذهبت محكمة النقض الفرنسية — في ظل قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الملقى — الى قبول طلب اعادة النظر — تأسيسا على تناقض الحكمين — في حالة ما اذا كان أحد الحكمين قد اسند الى المتهم ارتكاب الفعل ولكنه انتهى الى عدم معاقبته *arrêt d'absolution* وعلى الرغم من أن هذا للقضاء لا يتفق مع حرفية نص المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، إلا أن بعض الشراح قد ذهبوا الى أنه قضاء عادل ومبرر عقلا (٢) . ولكن تشريعنا المصري لا يسمح بنصومه بالأخذ بهذا الحل رغم عدالته . ولذلك نرى من الواجب أن ينص المشرع على جواز طلب اعادة النظر لمصلحة كل شخص اعتبر مرتكبا لجناية أو جنحة ، أسوة بما فعله المشرع الفرنسي في قانون الاجراءات الجنائية (مادة ٦٢٢) . وقد سبق بيان ذلك (٣) .

٥٨ — ثالثا : وحدة الواقعة :

يجب أن يكون الحكمان صادرين عن فعل واحد ، أي أن يكونا قد صدرتا بشأن نفس الجناية أو الجنحة (٤) ، حتى ولو كانت النيابة العامة قد قيدت التهمة ضد المتهمين بوصفين مختلفين ، أو كان الحكمان قد اعطيا الواقعة الواحدة وصفا مختلفا (٥) كما لو اعطاها أحد الحكمين وصفا

يكون الحكمان صادرين بالادانة . وعلى كل حال فقد تم العدول عن هذا الرأي وقرر صاحبه بأن هذه الحالة يمكن معالجتها بموجب الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ . بناء على أن أسباب البراءة تنطوي على وقائع جديدة تلبيح حتما براءة المحكوم بادانته . (أحمد مفتي سرور — الوسيط — ج ٣ بند ٢٢٥) (١) أنظر ما سبق بند ٢٨ .

Garraud, n. 2020.

(٢)

وقد رأى دى هلتس — في ظل قانون تحقيق الجنايات المصري الملقى — أنه إذا امتنع عقاب أحد الأشخاص ولكن الحكم أسند إليه ارتكاب الفعل ؛ فإنه يجوز طلب اعادة النظر في الحكم الآخر للتناقض ، فالبراءة هنا تقويم مقام الادانة في تسويغ طلب اعادة النظر (De Hulls, n. 345)

(٣) أنظر ما سبق بند ٢٨ .

Lemoine, p. 178; Garraud, n. 2020; Scvestre, p. 187. (٤)

(٥) العرابي — بند ٧١٦ .

القتل الخطأ ، واعطاهما الحكم الثاني وصف القتل العمد . وطبقا للقواعد العامة اذا صدر الحكمان من أجل واقعة واحدة ضد شخصين ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت ضد احدهما على أساس ان الواقعة جنة . ورفعت الدعوى للجناية ضد الآخر على أساس ان الواقعة مخالفة . فالمعبرة — كما سلف القول — بالوصف الحقيقي للواقعة كما رفعت بهما الدعوى اصلا ، وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة (١) .

٥٩ — رابعا : تناقض الحكيم :

يجب ان يكون الحكمان متناقضين بحيث يستنتج منهما براءة أحد المحكوم عليهما . أي أن سند ادانة كل من المحكوم عليهما لا يتفق مع سند ادانة الآخر ، بحيث يهدم كل منهما الآخر ، وبحيث لو اجتمع منطقا الحكيم في حكم واحد لكان معيا بما يبرر نقضه . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بوجود تناقض بين حكيم يستوجب اعادة النظر فيهما ، في حالة ما اذا ثبت أن للجريمة وقعت من شخصين فقط ، ومع ذلك فقد حكم بادانة ثلاثة أشخاص من نفس الجريمة بهوجب حكيم مختلفين (٢) . وقضت ايضا بقيام التناقض في حالة الحكم بادانة اثنين من المتهمين في جريمة سرقة ، في حين قد ثبت من رأى المظنين بالنسبة لأحد المتهمين ان الجريمة لم تكن قد وقعت الا من شخص واحد (٣) . وقضت أيضا بوجود التناقض بين حكيم مختلفين قضيا بادانة شخصين من أجل واقعة

(١) انظر ما سبق بند ٤٨ .

(٢) نقض جنائي ٢٤ يونية سنة ١٨٣٠ بولتان ١٨٣٠ — ١٧٨ — ٣٩٦ . انظر أيضا نقض جنائي ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٤ سرى ١٨٧٥ — ١ — ١٨٩ ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ دالوز ١٨٧٦ — ١ — ٢٨٤ ، ٧ يولية سنة ١٨٨٢ سرى ١٨٨٣ — ١ — ٤٢٩ ، ٧ فبراير سنة ١٩١٩ سرى ١٩٢١ — ١ — ٩٠ .

(٣) نقض جنائي ٢٠ يناير سنة ١٨٣١ ، سرى ١٨٣١ — ١ — ٢٨٧ . انظر أيضا نقض بلجيكي في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٧ باسيكريزي ١٩٠٧ — ١ — ١٧٥ ، ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ باسيكريزي ١٩٢٢ — ١ — ٤١٧ . (٩ — اعادة النظر)

إطلاق عيار ناري واحد على المجنى عليه والشروع في قتله (١) . وقضت بوجود التناقض بين حكمين صنرا بالإدانة في جريمة سرقة ، وقد جاء بالحكم الاول ان السرقة وقعت من عدة اشخاص بطريق الكسر ، في حين ان الحكم الثاني قد قرر ان السرقة وقعت من شخص واحد بطريق القسور (٢) . وقضت بوجود التناقض بين حكمين صدر أولهما بإدانة المتهم في جريمة قتل المجنى عليه هذا واشعال النار في منزله لاختفاء جريمته ، في حين صدر الحكم الثاني بإدانة المتهم آخر في جريمة ضرب نفس المجنى عليه تخريبيا : فنقض الى موته ، دون أن توجد أية مساهمة بين هذا المتهم والمتهم المحكوم بإدانته في الحكم الاول (٣) .

وعلى العكس من ذلك قضى بأنه لا يوجد تناقض بين حكم قضى بإدانة شخصين من أجل سرقة وقعت من « شخصين أو أكثر » والحكم الذي صدر بعد ذلك بإدانة شخص ثالث في نفس جريمة السرقة (٤) .

ويجب أن يقع التناقض بين الحكمين ، أي بين منطوقى الحكمين أو بين أساليبها الضرورية لفهم المنطوق . أما إذا وقع التناقض بين أحد الحكمين والمستندات المقدمة في الدعوى الأخرى ، فلا يجوز قبول طلب

(١) نقض جنائي ٢٢ يناير سنة ١٨٣٥ بليتات ١٨٣٥ — ٢٨ — ٣٣ .
انظر أيضا نقض جنائي ٧ مارس سنة ١٩٠٣ داللو ١٩٠٦ — ١ — ٤٨٥ .
نقض جنائي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بليتات ١٩٢٣ — ٤٤٦ .

(٢) نقض جنائي ١١ يناير سنة ١٨٤٤ سيري ١٨٤٤ — ١ — ١٥٦ .

(٣) نقض جنائي ٢ يونيو سنة ١٨٥٧ مشار اليه في ليوان ص ١٧٩ ،
انظر أيضا : نقض جنائي ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥ داللو ١٩٧٥ — ١٢١ .

(٤) نقض (الدوائر المقتمة) ١٥ يناير سنة ١٩٠٢ داللو ١٩٠٢ — ١ — ١١٣ وقضى أيضا بعدم وجود تناقض بين حكمين حكما بإدانة شخصين أو أكثر بوصفهم فاعلين لنفس الجريمة ، دون أن ترد بأسباب أي من الحكمين ما ينفي إمكان ارتكاب الجريمة من عدة فاعلين (نقض جنائي ٢٨ يناير سنة ١٩٠٤ بليتات ١٩٠٤ — ٥٦ — ٨٩ ، نقض جنائي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سيري ١٩٢٥ — ١ — ٤٠) وقضى بعدم وجود تناقض بين حكمين قضيا بإدانة أربعة اشخاص في جريمة سرقة ، طالما أنه

إعادة النظر تأسيساً على تناقض الحكين (١) . ولكن قد يكون الطالب مقبولا تأسيساً على الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ التي سيرد بيانها .

ثم يرد بأى من الحكين ما يثبت أن الجريمة وقعت من ثلاثة فقط (نقض ٩ فنديمير Vendémiaire سنة ٩ للثورة مثار اليه في سفستر ص ١٨٩ وغستان هيلي — بند ٤٠٤٢) .

Merle et Vitu, n. 1296; Garraud, n. 2020.

(١)

ولذلك قضى برفض طلب إعادة النظر المرفوع من ابنة Lesucques في قضية بوسلجي ليون (نقض جنائي ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٨ سيري ١٨٦٨ — ١ — ٤٥٧ — أنظر ما سبق — بند ١١٣)

المبحث الثالث

الحكم على أحد الشهود أو الخبراء

أو الحكم بتزوير ورقة

٦٠ - تمهيد :

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على جواز طلب إعادة النظر « إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم » .

وكانت المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات الملقى تقصر طلب إعادة النظر على حالة ما « إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في الشهادة » وقد حذف قانون تحقيق الجنايات المبرى حذو قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في هذا الصدد (مادة ٤٢٣) تحقيق جنایات فرنسی (١) (وكذلك المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (٢)) أما قانون الإجراءات الجنائية المبرى فقد توسع في هذه الحالة بإضافة الحكم بإدانة الخبير والحكم بتزوير ورقة . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية أنه : أضاف إلى حالة الحكم على بعض شهود الإثبات من أجل شهادة الزور ، حالة الحكم على الخبير من أجل التزوير في رأيه ، وحالة الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وذلك لأنه

(١) وكان النص المبرى محل نقد الفقه لمحمد التسوية بين ادانة الشاهد وتزوير الورقة .

Grandmoulin, n. 973 ; De Huls n. 352

انظر

(٢) ويلاحظ أن المادة ٣/٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي قد نصت فقط على أدانة شاهد الإثبات ، فهي لم تسو بين أدانة الشاهد والحكم بتزوير ورقة ومع ذلك يجوز طلب إعادة النظر استناداً إلى أن الحكم بتزوير ورقة يعتبر واقعة جديدة ١٠

(Bouzat, n. 1518; Sevestre, p. 194).

لا معنى للتفرقة بين حلة شهادة الزور وهاتين الحالتين ، بل ان اثر الوردية الزور أو رأى الخبر في عقيدة القاضى الجنائى غالبا اشد من اثر الشهادة للشفوية .

ويشترط لقبول طلب اعادة النظر في هذه الحالة :

٦١١. — أولا : صدور حكم بالادانة أو التزوير :

يجب أن يكون قد صدر « حكم » على أحد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة الزور وفقا لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعقوبات ، أو حكم بتزوير ورقة .

وواضح من هذا الشرط أنه يجب أن يكون قد صدر حكم فعلا ، كما يجب أن يكون الحكم حائزا لحجية الامر المعضى وقت طلب اعادة النظر ، فلا يكفى مجرد رفع دعوى على الشاهد أو رفع دعوى بتزوير ورقة (١) .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بلن المبرة في قبول طلب اعادة النظر انها يكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه . فاذا كان الثابت من مطالعة الاوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا الى النائب العام باعادة النظر وأسساه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مما استندا اليه فيه الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ، ولما أصدر النائب العام قرارا برفض الطلب طعنا في قراره امام غرفة الاتهام ثم طعنا في قرار الغرفة امام محكمة النقض ، وقبل ان تفصل المحكمة في ذلك الطعن مهذا الى تقديم طلب جديد أسساه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا الى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا من هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم أن حكما لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ . ومن ثم فإن الطلب المطروح يكون — في حقيقته — لا زال في حدوده التى عرضت على النائب العام من قبل ،

(١) Garraud, n. 2022 ; Sevestre, p. 191 ; Maunoir, p. 56 ;

Grandmoulin, n. 973.

وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العام وجهها نذلك على ان تكون الاحالة عن طريق اللجنة المشار اليها في المادة ١٣٣ ، ١٠ ، وهذا الذى أقدم عليه الطالبان لا يعدو ان يكون محاولة لاثهار الطلب في اطلاق جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهى بعد محاولة يراد بها — افتثانا على الاوضاع المقررة في القانون — ان يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى ، واذ كلفت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فثاته يتعين القضاء بعدم قبوله (١) .

ويستوى ان يكون الحكم بادانة الشاهد في تهمة الشهادة الزور قد صدر بناء على تحريك الدعوى العمومية ضده من النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية (٢) .

ويستوى أيضا ان يكون الحكم بتزوير الورقة صادرا من محكمة جنائية او محكمة مدنية ، كما يستوى ان يكون الادعاء بالتزوير قد رفع بدعوى اصلية او بدعوى فرعية ، اذ ان نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ لم يشترط شيئا من ذلك ، وانما اكتفى بأن يصدر حكم بتزوير التقرير او الورقة .

واذا تعدد الشهود او الخبراء في الدعوى او تعددت الاوراق التى قدمت فيها ، فيكفى لقبول طلب اعادة النظر في الحكم ان يحكم بالادانة على شاهد أو خبير واحد او ان يحكم بتزوير ورقة واحدة (٣) .

ويجب ان يكون للحكم بادانة الشاهد قد حاز حجية الامر المقضى وقت طلب اعادة النظر . وبناء عليه ماذا كان الحكم مطعون فيه ولم يتم الفصل في الطعن ، فلا يجوز طلب اعادة النظر في هذه الحالة (٤) .

(١) نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض
س ١٣ رقم ١٦ ص ٦٣ — انظر نقد هذا الحكم فيما يلى بند ١٠٧ .

(٢) Sevestre, p. 192 : Faustin Hélie, n. 4045.

(٣) محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٤٢٤ .

(٤) Faustin Hélie, n. 4045; Vidal et Magnol, n. 889;

Sevestre, p. 194.

وإذا تعذر رفع الدعوى الجنائية على الشاهد لاقتضائها قبله بالزعم أو المفو أو سقوط الحق في أهلتها بمضى المدة ، فلا يجوز طلب إعادة النظر استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ مهما ثبت بطريق آخر عدم صحة الشهادة (١) .

كذلك إذا أوقف رفع الدعوى الجنائية على الشاهد بسبب عاهة في عقله ، فإن طلب إعادة النظر لا يجوز تأسيسه على الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ .

وإذا كان الشاهد قد سمع على سبيل الاستدلال دون حلف يمين ، فلا يجوز إقامة الدعوى الجنائية ضده مهما ثبت أنه كان كاذبا في أقواله .

ويلاحظ أن طلب إعادة النظر يكون مقبولا طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ حتى ولو كان الحكم الصادر بإدانة للشاهد حكما باطلا ، كما لو كانت شهادة الشاهد باطلة لأنه لم يحلف اليمين (مادة ٨٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ، أو أن أقواله قد سمعت على سبيل الاستدلال ، ومع ذلك لم تتبھ المحكمة الجنائية إلى ذلك وقضت بإدانة

وإذا توفي الشاهد قبل الفصل في الطعن بالانقض المرفوع عن الحكم الصادر بإدانته فإن الدعوى العمومية تنقضي قبله ولا يكون هناك حكم صادر بإدانته . وقد ذهب Legraverend أحد الشراح القدامى إلى أنه إذا فصلت محكمة النقض في الطعن المرفوع بشأن الحكم الصادر ضد شاهد الزور دون أن تنبھ إلى وفاة هذا الأخير ، فإن الحكم في هذه الحالة يعتبر نهائيا ويجوز الاستناد إليه في طلب إعادة النظر . (Sevestre, p. 194).

(١) Faustin Hélie, n. 4046; Garraud, n. 2022; Bouzat, n. 1518.
انظر نقض فرنسي (الدوائر المتبعة) ١٥ مارس سنة ١٩٠٠ سيري
١٩٠٢ ، ١ — ٤٧٦ ، نقض جنائي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ دالوز
١٩٦٩ ، ٢١٩ .

ويلاحظ أنه يجوز في هذه الحالة طلب إعادة النظر استنادا إلى ظهور أو حدوث واقعة جديدة . (Garraud, n. 2022).

الشاهد ، وحلًا حكم الادانة حجية الامن المتقضى ، نفى هذه الحالات يجوز
للن حكم عليه بالمعقوبة استنادا الى هذه الشهادة طلب اعادة النظر فى الحكم
اعلا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ .

وخلاصة القول انه يجب صدور « حكم » بادانة الشاهد ، حتى ولو كان
نحكما بطلا ، انا مجرد عدول الشاهد عن اقراره او اعترافه بانه لم يكن
صادقا فيها شهد به ، فلا يكفى لقبول طلب اعادة النظر استنادا الى هذه
الوجه من اوجه الطعن (١) .

وقد انتقد بعض الشراح الشرط الخاص بوجوب صدور « حكم » بادانة
الشاهد ، لانه فى حالات كثيرة يتعذر صدور مثل هذا الحكم : كحالة وفاة
الشاهد او العفو عنه او انقضاء الحق فى اقامة الدعوى الجنائية ضده بمضى
المدة او اسبغته بعامة عقلية ، ولا يجوز ان نجعل شرف المحكوم عليه ظلما
وحقه فى اثبات براءته رهنا بامور لا يد له فيها . ولا يجوز القول — ردا
على هذا النقد — ان المحكوم عليه يستطيع ان يطلب اعادة النظر فى الحكم .
حتى ولو لم يصدر حكم بادانة الشاهد ، اذا لجأ الى نص الفقرة الخامسة
من المادة ٤٤١ . (تقابلها الفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ من القانون الفرنسى)

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بان المادة ٢٣٤ تحقيق
جنايات امانت انه لا يصح التمسك بها لالغاء الحكم الا اذا كان الشاهد
قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره فى الشهادة ، فما دام الشاهد لم يحكم
عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لالغاء الحكم . كما انه لا يجوز ان
تطالب محكمة النقض بارجاء الفصل فى طعن املها حتى يقول القضاء
الموضوعى كلمته فى شأن صحة شهادة هذا الشاهد او كذبه فيها (نقض
بجنائى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٦٠
ص ٤٩٧) وقضت ايضا بان اقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير
يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانونى حتى يصح القول بان ما يجزئ
على الشهادة بجرى عليها ، فاذا اعترف المتهم بعد ان اخذت المحكمة
باقواله فى ادانة متهم آخر بان اقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء
على ذلك طلب الغاء حكم الادانة بحجة ان القانون قد اجزئ لغاء الحكم
عن طريق التمسك اعادة النظر اذا حكم على شاهد الاثبات بانه شهد زور
فى الدعوى (نقض جنائى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد
القانونية ج ٥ رقم ١٦٣ ص ٢٩٧) .

«الخاصة بالوقائع الجديدة ، لذ أن هذا القول مردود بأن المشرع قد وقّـع الإجراءات مشددة فيما يتعلق بهذه الحالة أهمها أن حق طلب إعادة النظر يملكه النائب العلم وحده . (أو وزير العدل في فرنسا) دون أصحاب الشأن (١) » .

ولم يرد بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ شيء من المترجم ، ومع ذلك نفى رأينا أن المترجم يأخذ حكم الخبر ، وقد سوت المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات بين المترجم والخبر في العقوبة المقررة لشهادة الزور . وبناء عليه يجوز طلب إعادة النظر ، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ إذا حكم بإدانة المترجم في جريمة شهادة الزور ، إذا كان لترجمته — غير الصادقة — تأثير في حكم الإدانة الصادر ضد المتهم .

٦٢ — ثانياً : أن يكون للشهادة أو التقرير أو الورقة تأثير في الحكم :

يجب أن يكون للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة المقدمة تأثير في الحكم الصادر بإدانة المتهم ، بمعنى أن يكون الحكم قد بنى عليها . أما إذا تبين من الأحكام أن المحكمة قد طرحت جانباً شهادة الشاهد أو تقرير الخبر أو الورقة المقدمة ، ولم تؤسس عليها حكمها بالإدانة ، وإنما أسسته على أدلة أخرى فلا وجه لإعادة النظر في الحكم (٢) .

ويترتب على ذلك بطريق اللزوم العكلى أن يكون الحكم على الشاهد أو الخبر أو الحكم بتزوير الورقة المقدمة ، قد صدر بعد الحكم المطلوب إعادة النظر فيه . أما إذا حكم بإدانة الشاهد أو الخبر أو بتزوير الورقة أثناء نظر الدعوى فمعنى ذلك أن حكم الإدانة لم يكن مبنياً على شيء من ذلك (٣) .

Lemoine, p. 182.

(١)

Garraud, n. 2022; Faustin Hélie, n. 4045; Maunoir, p. 56;

(٢)

Grandmoulin, n. 973.

انظر أيضاً : نقض فرنسي (الدائرة الجنائية) ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ :

دالوز ١٩٦٩ — ٢١٩ .

العرايى — بند ٧٢١ ، أحمد فتحي سرور — الإجراءات — بند ٦٥٤

Lemoine, p. 180; Garraud, n. 2022; Vidal et Magnol,

(٣)

ويكفى لقبول طلب إعادة النظر استناداً الى هذا الوجه من أوجه الطعن. ان يكون الحكم قد استند الى الشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة المقدمة حتى ولو كان قد استند معها الى أدلة أخرى (١) . ذلك لان الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة (٢) .

ص

n. 889/2, Bouzat, n. 1518; Grandmoulin, n. 973.

ويرى بعض الشراح انه اذا صدر الحكم بتزوير الشهادة أو الضربة أو الورقة قبل الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الموضوع . فانه يجوز التمسك به لطلب إعادة النظر في هذا الحكم ، لان الطعن بالنقض لا يسحب المحكمة النقض باعادة تحقيق الدعوى وبالتالي فما كان يجوز التمسك أمامها بصدر حكم بتزوير أحد أدلة الدعوى (أحمد فتحى سرور — الاجراءات — بند ٦٥٤ انظر أيضاً مؤلفه في الوسيط — ج ٣ بند ٢٢٦) ويؤخذ على هذا للراى انه يخلط مع القول بعدم قبول إعادة النظر في الحكم متى كان يجوز الطعن فيه بأى طريق آخر من طرق الطعن بما في ذلك الطعن بالنقض نفسه .

Faustin Hélie, n. 4045.

(١)

(٢) انظر من أحكام النقض في هذا الصدد : نقض جنائى في ١٥ مايو سنة ١٩٦٧. مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ١٢٧ من ٦٥١ ، ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ١٦١ من ٧٩٧ ، ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من ١١٨ رقم ٢٦٥ من ١٢٥٠ ، ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ٢٧١ من ١٧٢٣. ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٤٧ من ٧٢٩ ، ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٦٠ من ٨١٧ ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٧١ من ٨٩١ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ من ١٩ رقم ١٩٦ من ٩٧٤ . ومن الاحكام الحديثة في هذا الصدد : نقض جنائى ١٤ فبراير سنة ١٩٨٠. مجموعة أحكام النقض من ٣١ رقم ٤٥ من ٢٣١ ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ من ٣١ رقم ١٧٧ من ٩١١ ، ١٩ أبريل سنة ١٩٨١ من ٣٢ رقم ٦٦ من ٤٣٦٦. أول نوفمبر سنة ١٩٨١ من ٣٢ رقم ١٣٧ و ١٢٨ من ٧٩٥ و ٨٠١ .

المبحث الرابع

الفناء الحكم الصلدر من محكمة مدنية

٦٣. — تهديد :

تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على
جواز طلب اعادة النظر « اذا كان الحكم مبنيا على حكم صلدر من محكمة
مدنية او من احدى محاكم الاحوال الشخصية والى هذا الحكم ».

وليس نهذه الحالة متقابل في التشريع الفرنسى ، ولكنها مأخوذة من
القانونين الالماني والايطالى (١) :

وجاء بالمفكرة الايضاحية من الفقرة الرابعة من المادة ٤٦٩ من مشروع
الحكومة المقابلة للمادة ٤٤١ أن هذه المادة ترمى الى حالة ما اذا كان الحكم
مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية في الاحوال التى يتعين على المحكمة
الجنائية الاخذ بحكم صادر من جهة القضاء المدنى أو الشرعى ثم يلغى هذا
الحكم فيها بعد ، كما لو طعن فيه بطريق التماس اعادة النظر بعد أن صدر
الحكم الجنائى .

وهذه الحالة مشابهة للحالة السابقة ، اذ في كليهما تبنى المحكمة الجنائية
حكمها بالادانة على دليل ثم يلغى هذا الدليل بحكم قضائى (٢) .

٦٤. — محاكم الاحوال الشخصية :

الامر واضح بالنسبة للاحكام الصادرة من محاكم الاحوال الشخصية :
فهى تحوز حجية الامر المقضى امام القضاء الجنائى ، عملا بنص المادة ٥٨ من
قانون الإجراءات الجنائية ، التى تقول : « تكون للاحكام الصادرة من محاكم
الاحوال الشخصية فى حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم.

(١) انظر المادة ٤/٣٩٩ من القانون الالماني الصادر سنة ١٨٧٧ والمعدل
سنة ١٩٢٤ ، والمادة ٢/٥٥٤ من القانون الايطالى الصادر سنة ١٩٢١ ،
(٢) العربى — بند ٧٢٢ .

الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » . وبناء عليه اذا صدر حكم بادانة المتهم في جريمة الزنا تأسيسا على صدور حكم من محكمة الاحوال الشخصية بصحة زواجها ، ثم ألغى هذا الحكم بأن قضى ببطالان زواجها او باعتبارها مطلقة وقت وقوع الفعل المكون للزنا ، جاز للمحكوم عليها طلب اعادة النظر في الحكم عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة {٤١} سالف الذكر (١) .

٦٥- المحاكم المدنية :

أما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية فقد نصت المادة ٥٧، من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » . ومعنى ذلك أن كل ما تقررته المحكمة المدنية بشأن وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها لا يقيد القاضي الجنائي ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على ما انتهت اليه المحكمة المدنية . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن القاضون أوجب في كل حكم بالادانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ انتقاله مع سائر الأدلة التي أقرها . ولما كانت المادة ٥٧، من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بالادانة أشلر الى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت في الحكم القاضي برد وبطالان السند مثار الاتهام ، مستدلا بذلك على أنه مزور ، وعلى ثبوت جريمتي تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذه دليلا ضد الطاعن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتحييص عناصر الدعوى وأجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين المسندتين الى الطاعن ، اجتراء منها بمجرد سرد وقلع للدعوى المدنية نقلا عن الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون

فيه يكون معييا متعين النقض مع الاحالة (١) .

وقضت أيضا بأن الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقتضى ائلم المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها اليه . فاعلا . فاذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعليها أن تقوم هي يبحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى . أما اذا هي اكتنت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تحرى بنفسها أدلة الادانة ، فان ذلك يجعل حكمها كانه غير مسبب (٢) .

وما من شك في أن الحكم الجنائي اذا ائلم لقضاه بالادانة على ما انتهت اليه المحكمة المدنية دون أن يتحرى أدلة الادانة ، فان الحكم الجنائي يكون باطلا في هذه الحالة ، ويتمين الغلوه عند الطعن فيه بالاستئناف أم النقض .

ولكن ما الحل اذا لم يطعن المتهم في الحكم الجنائي آنف الذكر ، وأصبح بالتالي حائزا لجبية الامن المقتضى ، ثم أئلم الحكم المدني الذي كان اسلسا للحكم الجنائي البطلان ؟ . من رأينا أن المحكوم عليه في هذه الحالة يجوز له طلب اعادة النظر في الحكم الجنائي . ولا يفض من سلامة هذا للنظر ما يمكن أن يقال من أن الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني الذي ينظر الطعن في الحكم المدني بحيث يتعذر الغاء هذا الحكم الاخير . فهذا النفي .

(١) نقض جنائي ٦ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١١٨ رقم ٦٥ ص ٣٢٢ .

(٢) نقض جنائي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٣٦ ص ١١٣٠ ، انظر أيضا نقض في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٩٥ ص ٩٣ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٤٣٤ ص ٥٦٨ ، وقضت كذلك بأن الحكم من المحكمة المدنية بصحة الديون المأى بأنها تستل على فوائد ربوية لا تأثير له على الدعوى الجنائية بشأن جريمة الاعتيل على الاتراض بالربا الفاحش (نقض جنائي في ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٩١ ص ١٦٥) . انظر أيضا الأحكام المشار اليها في البند التالي .

— اذا اثبت — مردود بان الحكم الجنائي قد التزم بالحكم المدني وجعله حجة
عليه وسلم بما انتهى اليه دون بحث ادلة الادانة ، ومن غير المستساغ
اعتقلا ولا قانونا ان يكون الحكم الجنائي — الذى جعل اسباب الحكم المدني
اسبابا له — حجة امام القضاء المدني الذى ينظر الطعن فى الحكم المدني (١) .

٦٦٦ — تقيد القضاء الجنائي بالحكم فى المسائل العارضة :

فى كثير من الحالات تكون المحكمة الجنائية مسرعا لعدد من المشكلات
غير الجنائية التى يتعين بحثها للفصل فى الدعوى الجنائية . فمثلا قد تثير
جريمة خيانة الامانة بحثا حول تكييف العقد الذى بموجبه تسلم المتهم المال
موضوع الجريمة ، وقد يدفع فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد بان الورقة
كبيالة وليست شيكا ، وقد يثار البحث حول صفة التاجر بالنسبة لجريمة
الاغلاس وقد يدفع المتهم فى جريمة تبديد المحجوزات بعدم تسليم الحجز وهكذا . .

والقاعدة العامة ان المحكمة الجنائية يجب عليها الفصل فى كافة المسائل
غير الجنائية (٢) . وذلك طبقا لنص المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية
الذى تنص على ان : « تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل
التي يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة امامها ، ما لم ينص
القانون على خلاف ذلك » وقد استثنى المشرع مسائل الاحوال الشخصية
فأجلاز وقف الدعوى الجنائية وتحديد اجل لنفى الشأن لرفع المسألة الى
الجهة ذات الاختصاص ، اذ تنص المادة ١/٢٢٣ من قانون الاجراءات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على انه : « اذا كان
الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الاحوال
الشخصية جاز للمحكمة الجنائية ان توقف الدعوى وتحدد للمتهم او للمدعى
بالحقوق المدنية او لمجنى عليه حسب الاحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة
الى الجهة ذات الاختصاص » .

(١) قارن : احمد فتحى سرور — الوسيط — ج ٣ — بند ٢٢٧ اذ يرى
ان وسيلة علاج الحكم فى هذه الحالة هى الطعن بالنقض فقط .
(٢) اما المسائل الجنائية فقد نصت المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات
الجنائية على انه : « اذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة
الفصل فى دعوى جنائية اخرى ، وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل فى
الثانية » .

والسؤال الآن هو : هل يتقيد القضاء الجنائي بالحكم الصادر من القضاء المدني في هذه المسائل ، أم يتعين عليه إعادة بحثها والفصل فيها ؟

جاء قضاء محكمة النقض على أن المحكمة الجنائية المختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أهلها — ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاؤها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة (١) . وقضت أيضا بأن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والاسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الاسانيد والدلائل بكل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا (٢) .

والصحيح عندنا أن القضاء الجنائي يتقيد بالحكم الصادر من المحكمة المختصة بصدد هذه المسائل ، والدليل على ذلك ما يأتي :

١ — واضح من نص المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم

(١) نقض جنائي ٤ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٩٤١ ص ٥٧١ .

(٢) نقض جنائي ٣٠ مارس سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٦٦ ص ٢٨٥ .

انظر أيضا : نقض جنائي ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢١١ ص ٦٤٤ ، ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٢٢٨ ص ٨٢٤ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٣٦ ص ١١٣٠ ، ١٨ يناير سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٩ ص ٧٨ ، ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ١٧٠ ص ٨١٨ ، ١١ يناير سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ٩ ص ٦٠ ، ١١ مارس سنة ١٩٧٩ س ٣٠ رقم ٦٩ ص ٣٣٣ .

ويلاحظ أن عدم تقيد القاضي الجنائي بالحكم المدني لا يمنعه من أن يستند في حكمه إلى نفس الأدلة التي استند إليها الحكم المدني ما دام قد تحقق منها بنفسه واقتنع بها (نقض جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٤ ص ٦١) .

الجنائية ، فيما يتعلق « بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » وبمفهوم المخالفة من هذا النص يمكن القول بأن الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية تصور قوة الشيء المحكوم فيه امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بجميع المسائل غير المتعلقة « بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها » (١) .

٢ — كلا القضاعين الجنائي والمدني مختص بالفصل في هذه المسائل : فاذا سبق الفصل فيها نهائيا من القضاء المدني — وهو المختص اصلا بالفصل فيها — وجب بداها ان تلتزم المحكمة الجنائية بالحكم المدني في هذا الصدد ، خصوصا وان طرق اثبات هذه المسائل واحدة امام القضاعين الجنائي والمدني اذ تنص المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية على ان « تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تنصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل » (٢) .

٣. — يستنتج من نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم المدني — في بعض الصور — يقيد المحاكم الجنائية ، بحيث يكون الحكم الجنائي « مبني على حكم صادر من محكمة مدنية » . ويرى البعض ان نطاق هذه الحالة يتسع ليشمل جميع الحالات التي تبني فيها المحكمة الجنائية حكمها على حكم صادر من محكمة مدنية ، وان كانت غير ملزمة بذلك قانونا ، اذ يعني ذلك انها اعتسدت في الادانة على عنصر ، ثم زال هذا العنصر (٣) .

٦٧ — الحكم المدني بمعناه للواسع :

يجب ان تفهم عبارة « حكم صادر من محكمة مدنية » الواردة بالفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على انها تشمل كلمة الاحكام الصادرة من المحاكم غير الجنائية في الدملوى غير الجنائية ، ويستوى

(١) بهذا المعنى محمود مصطفى — الاجراءات — بند ١٥٣ : اُحد فتحي سرور — الاجراءات — بند ١١٨ ، محمود نجيب حسني — الاجراءات — بند ١٤٢٨ ، من السعيد رمضان — بند ٢٠٧ .

عكس ذلك : العربي — بند ٨٠٤ ، عدلي عبد الباقي ص ٦٢٦ .

(٢) محمود مصطفى — بند ١٥٣ .

(٣) محمود نجيب حسني — الاجراءات — بند ١٤٢٨ .

بعد ذلك أن يكون موضوعها مسألة من مسائل القانون المدني أو القانون التجاري أو قانون المرافعة أو القانون الإداري ، فالمشرع يستعمل في قانون الإجراءات الجنائية عبارة « المحاكم المدنية » للدلالة على « المحاكم غير الجنائية » بصفة عامة ، وهو يقصد التفرقة بين القضاء الجنائي وغيره إما كان نوعه (١) . فنجد قد جعل الفصل للثاني من الباب الأول من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية بعنوان : « في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » . والملاحظ أن المشرع قد أورد في هذا الفصل كافة المسائل غير الجنائية ، ولم يكف بالمسائل المدنية البحتة كما هو عنوان الفصل ، فنجد في المادة ٢٢٠ يتكلم عن دعوى التعويض المدني ، وفي المادة ٢٢١ يخول المحكمة الجنائية الاختصاص بجميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في للدعوى الجنائية ، أعز سواء كانت هذه المسائل مدنية أو تجارية أو متعلقة بقانون المرافعات أو غير ذلك من القوانين ، وفي المادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ يتكلم من اختصاص المحكمة الجنائية بمسائل الأحوال الشخصية ، وأخيرا نراه في المادة ٢٢٥ يتكلم من اختصاص المحاكم الجنائية بالمسائل غير الجنائية . وهذا يؤكد أن المشرع يقصد بعبارة « المسائل المدنية » الواردة بعنوان الفصل كافة المسائل غير الجنائية (٢) .

وبناء عليه إذا قضت المحكمة الجنائية بإدانة متهم بجريمة رشوة

(١) وهذا ما ذهبت إليه محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الاحوال الشخصية لغير المسلمين) فقضت بتاريخ ٢٣ يونية سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٥٧ بأن حجية الحكم الجنائي ليست قاصرة على الدعاوى المدنية البحتة ، بل تمتد هذه الحجية الى الدعاوى المختلفة سواء كانت دعوى مدنية بحتة أو دعوى أحوال شخصية أو غيرها . . . وأن المشرع حينما عبر بلفظ المحاكم المدنية فقد قصد تفرقة القضاء الجنائي من غيره إما كان نوعه (الحكم غير منشور) .

(٢) ويلاحظ أن القانون الإيطالي قد نص صراحة على جواز إعادة النظر في الحكم الجنائي إذا كان مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو إدارية ثم ألغى هذا الحكم (مادة ٢/٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي ٢) .

استنادا الى حكم صادر من القضاء الادارى بتوافر صفة الموظف العام فيه ؟
ثم الغى هذا الحكم ، جاز طلب اعادة النظر فى الحكم الجنائى .

٦٨ - القضاء المدنى العادى والاستثنائى :

يستوى ان يكون الحكم المدنى صادرا من المحاكم المدنية العادية او من المحاكم الاستثنائية كتضاء التحكيم ، وسواء كان التحكيم اختياريا طبقا لاحكام المواد ٥٠١ وما بعدها من قانون المرافعات ، او كان التحكيم وجوبيا طبقا لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العالية وشركات القطاع العام .

٦٩ - التعارض بين حكمين مدنيين :

قد بينى الحكم الجنائى على حكم صادر من القضاء المدنى ، ثم يصدر بعد ذلك حكم مدنى آخر مناقض او متعارض مع الحكم المدنى الاول . فهل يجوز طلب اعادة النظر فى الحكم الجنائى تأسيسا على هذا التناقض ؟ او التعارض بين الحكمين المدنيين ؟ .
الجواب بالنفى لان نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ صريح فى ان طلب اعادة النظر لا يجوز فى هذه الحالة الا اذا « الغى » الحكم المدنى الذى بنى عليه الحكم الجنائى ، وفى هذه الحالة لم يتم الغاء الحكم المدنى ، بل صدر حكم مدنى آخر مناقض او متعارض له ، ولا يجوز القول بان الحكم المدنى اللاحق قد الغى الحكم المدنى السابق عليه ، اذ ان هذا القول اذا صح فى مجال التشريع نانه لا يصح فى مجال الاحكام ، فالاحكام تبقى قائمة وحائزة لحجية الامر المقضى الى ان يتم إلغاؤها .

ولكن يمكن أن نقول ان الحكم المدنى الاخير المتناقض مع الحكم المدنى الاول ، يعد بمثابة ورقة جديدة تميز طلب اعادة النظر عملا بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ .

المبحث الخامس

الواقعة الجديدة

٧٠ - تهديد :

تنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على جواز طلب إعادة النظر « إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق ثم تكن معلومة وقت المحاكمة » ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه « (١) » .

وهذه الحالة هي أهم وأخطر حالات طلب إعادة النظر ، وهي من العموم بحيث تشمل الحالات الأربع السابقة عليها ، فتمتص هذه الحالات تطبيقات محددة *applications spécifiques* للحالة الخامسة (٢) ، حتى أن بعض الشراح ذهب إلى القول بأنه مع وجود هذا الوجه من أوجه الطعن لا محل في الحقيقة للوجه الأخرى (٣) .

وإذا كان المشرع قد فتح الباب على مصراعيه لكل دليل جديد يثبت براءة المحكوم عليه دون التقيد بوقائع معينة ، إلا أنه من ناحية أخرى قد وضع قيوداً مشددة يستهدف بها منع إساءة استعمال هذه الحالة وللعبث بحجية الأحكام .

ونظراً لأهمية هذه الحالة فإننا سنتكلم عنها بكثير من التفصيل .

(١) ادخلت هذه الحالة في التشريع الفرنسي لأول مرة بقانون ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ ولم ينقلها عنه الشارع المصري إلا في قانون الإجراءات الجنائية الحالي . انظر ما سبق بند ١١ .

(٢) *Stefani et Levasseur, n. 682 ; Garraud, n. 2008 ; Pinatel, n. 26* .

(٣) العربابي — بند ٧٢٥ ، ونجاء بالذاكرة الإيضاحية في هذا الضدد أنه إذا كانت الحالة الأخيرة يمكن أن تشمل مملولها بلقن الحالات الأربع الأخرى التي وردت بالمادة ، إلا أنه لوحظ أن في هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تحتل ما تحتله هذه الحالة من التأويلات ومن أجل ذلك نص على هذه الحالات استقلالاً وبميزت إجراءات خاصة بها .

وواضح من النص المذكور أنه يلزم لتطبيقه توافر الشروط الآتية :-

- ١ - وجود واقعة أو ورقة .
 - ٢ - أن تكون الواقعة أو الورقة غير معلومة وقت الحكم بالادانة .
 - ٣ - أن يكون من شأن الواقعة أو الورقة ثبوت براءة المحكوم عليه .
- والشرط الاول يتعلق بطبيعة الواقعة الجديدة وسنتكلم عنه في المطلب الاول ، أما الشرطان الثانى والثالث فيمتثلان بصفات الواقعة وهما صفة الجدة والبسطة وسنتكلم عنهما في المطلبين الثانى والثالث على التوالى .

المطلب الاول

طبيعة الواقعة

٧١ - تمهيد :

لم يحدد القانون طبيعة الواقعة الجديدة ، بل اقتضت المادة ٤٤١/هـ من قانون الإجراءات الجنائية على ذكر كلمتى « وقائع » و « أوراق » . أما المذكرة الايضاحية لمشروع القانون فقد ضربت الأمثلة الآتية : إذا ثبت بعد الحكم على المتهم أنه كان مصابا بعمالة في عهده وقت ارتكاب الجريمة ، أو أنه كان محبوبسا في هذا الوقت ، أو إذا عثر على الشيء المسروق لدى الجنى عليه أو عثر على إيصال برد الامانة .

وسوف نبين فيما يلى كيف تطوّر مفهوم الواقعة الجديدة في الفقه والتضام الفرنسيين .

٧٢ - الوقائع المادية والمرضى العقلى :

ذهب الفقه الفرنسى في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالى الى أن الواقعة التى تجيز طلب إعادة النظر يجب أن تكون واقعة مادية *un fait matériel* يقول لوبوايفان Le Poittevin ان حالات طلب إعادة النظر وأن أبسط نطاقها ، إلا أنها با تزال محصورة في النظرة المادية « كان يثبت أن الجريمة ارتكبتها شخص آخر أو أن الفعل لم يقع أصلا ، وجميع

قوانيننا واعملنا التشريعية تتسم بهذه الفكرة ، وبناء عليه نقى لا اجرق على القول بان عدم مسئولية المتهم بسبب مرضه العقلى تدخل فى نطاق الواقعة الجديدة التى تجيز طلب اعادة النظر (١). وفى هذا الصدد ايضا يقول Le Bertre ان الواقعة المادية الجديدة هى التى نجد لها أساسا جميع حالات طلب اعادة النظر (٢). ويقول ايضا Mongibeaux ان القانون استلزم ان تكون الواقعة المادية مؤدية الى التعارض مع حكم الادانة ، ولم يقصد المشرع مجرد تقدير جديد للوقائع (٣) .

وخلاصة القول ان جلبنا من الفقه الفرنسى قد ذهب الى ان الواقعة الجديدة التى تجيز طلب اعادة النظر يجب ان تكون واقعة مادية un fait matériel وهى ما يمكن الاحساس بها ، اما كل ما لا يمكن ادراكه بالحوس ويكون موضع خلاف فى التقدير وهو ما يطلق عليه الفرنسيون بمبرة jugement de valeur ومثاله التقليدى المرض العقلى غير الظاهر وقت الجريمة ، فان فقهاء القرن المضى لم يعتبروا هذه الواقعة سببا لطلب اعادة النظر ، اذ ان ماديكت الدعوى الجنائية تبقى — رغم ذلك — دون أى تغيير ، والمرضى العقلى مسألة تقديرية تقاس بمعيار شخصى متغير الى ما لا نهاية وخاضع لكافة المجادلات (٤) .

ولعل ما دفع الفقه الفرنسى الى للتشدد فى هذا الصدد ، ان الحقائق العلمية فيما يتعلق بالامراض العقلية لم تكن قد استقرت بعد فى ذلك الوقت ، وهذا ما دعا محكمة النقض الفرنسية الى رفض كثير من طلبات اعادة النظر بحجة ان المرض العقلى المدمى به لم يثبت بصفة قاطعة ، نقضت بيان العيب الوراثى المدمى به من طبيعته الكثف من الاستعداد الفطرى للمرض ، ولكن ليس من شأنه تقيام حالة للاجنون وقت ارتكاب الجريمة ، وبالتالي لا تتوافر

Le Poittevin, Rapport à la Société Générale des Prisons. (١)
revue pénitentiaire, 1895, p. 978, et suiv.

Le Bertre, p. 156.

(٢)

Paul Mongibeaux, Des solutions apportées en droit pénal (٣)

français au problème de l'erreur judiciaire, thèse, Poitiers, 1906: P. 149:

(٤) انظر عرض هذا الرأى فى : Pinatel, n. 38

الواقعة الجديدة كما تم عليها القانون ، ويتعين عدم قبول طلب
امادة النظر (١).

وقضت بأنه اذا كان الثابت من النتيجة التي انتهى اليها تقرير الطب
الشريعى ان المتهم كان في حالة فقدان الذاكرة بحيث لا يمكنه السيطرة على
أفكاره أو تصرفاته ، الا ان هذا التقرير قد رجح احتمال حدوث ذلك ، وليس
كان مجرد الاحتمال غير المؤيد بأى أدلة أخرى معاصرة للجريمة أو مرتبطة
بها ، لا يجوز الاستئثار على حجية الشيء المحكوم فيه للقائمة على تحقيقات
تت بطريقه سليمة ، لذلك يتعين رفض الطلب (٢) .

ومن ناحية أخرى ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى انه اذا ثبت
المرض العقلى على وجه القطع واليقين وقت ارتكب الجريمة ، فان طلب
امادة النظر في الحكم يكون مقبولا . ومن القضايا الهامة التي عرضت على
محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد قضية Eugene Davoust . وكان تد
قبض عليه في حالة تلبس اثناء سيرة دراجة في الطريق العلم ، وأبدى دفاعا
مؤداه أنه ارتكب الفعل تحت تأثير السكر ، ولكن المحكمة قضت بآدائه . وفي
داخل السجن ارتكب أفعالا مماثلة ، وقد اعتقد المبرفون على السجن

(١) نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩٠٩ . بليتان ١٩٠٩ — ٢٥ — ٥٢ :
— وبعد حوالي ربع قرن من صدور هذا الحكم قال الاستاذ بيناتل في
رسالته من الواقعة الجديدة (سنة ١٩٣٥) ان هذا الطلب لو عرض على
محكمة النقض اليوم لقضت بقبوله حسبما يتضح من اتجاهاتها الحديثة
(Pinatel, n. 61)

وقضت أيضا برفض طلب امادة النظر المرفوع من شخص يدعى
Boisville كان قد قبض عليه اثناء عرضه لاعضائه التناسلية ابل
بعض الاطفال ، وقضى بآدائه في جريمة الفعل الفاضح العلنى وأسست
قضاءها بالرفض على انه اتضح من الشهادة المرضية الاولى المقدمة
من المتهم أنه كان في حالة جنون في وقت سلبق على وقوع الجريمة بسبعة
شهور وليس وقت ارتكب الجريمة . ومن ناحية أخرى فان الشهادة
المرضية الثانية لا تجزم بقيام علاقة بين الحالة العقلية للمتهم ومسئوليته
للجنتية وقت ارتكاب الافعال المسندة اليه (نقض جنائى ١٦ يناير
سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ — ٢٦ — ٥٦) .

(٢) نقض جنائى ١٦ يناير سنة ١٩١٩ بليتان ١٩١٩ — ١٢ — ١٦ .

— في بادئ الامر — ان السجين بتصنع ارتكاب هذه الافعال ، ولكن تبين — بعد نقله الى المستشفى — انه مصاب بشلل عام في مرحلته الاخيرة ، وان أعراضه بدأت في الظهور عليه منذ اكثر من سنة ، ولما عرض على محكمة النقض طلب اعادة النظر في الحكم قضت بأن عدم مسئولية المتهم وقت ارتكابه الجريمة تعد واقعة جديدة ، ونقضت الحكم دون احالة (١) .

وخلاصة القول انه لا يشترط في الوقت الحاضر ان تكون الواقعة مادية يدركها الحس ، بل يكفي ان تكون قيمة معنوية غير محسوسة ، طالما انها ثبتت على وجه قاطع لا يترك مجالا للمناقشة واختلاف الراي . وبناء عليه فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على ان المرض العقلي وقت ارتكاب الجريمة بعد واقعة جديدة تجيز طلب اعادة النظر في الحكم (٢) .

(١) نقض جنائي ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ دالوز الدوري ١٩١٢ — ١. — ٤٢١ وجاء باسباب هذا الحكم :

... l'irresponsabilité de Davoust au moment de l'action constitue un fait nouveau ...

(٢) نقض جنائي ١٩ بولية سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ١٦٥ — ٢٨٤ ، ٢ أغسطس سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ١٧٩ — ٣١٦ ، ٢٩ يونية سنة ١٩١٩ بليتان ١٩١٩ — ١٥٠ — ٢٥٣ ، ٣١ يناير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ٦٠ — ٩٢ وجاء باسباب هذا الحكم :

Attendu que la révélation de l'état de démence ainsi constaté chez Demichy depuis sa condamnation, mais existant déjà lorsqu'il a commis les actes pour lesquels il a condamné, constitue un fait nouveau, inconnu des juges, et d'où il résulte, aux termes de l'art. 64 du Code pénal, qu'en ne saurait voir dans ces faits ni crime ni délit, qu'il y a donc lieu d'annuler le jugement de condamnation intervenu;...

نقض جنائي ١٨ يونية سنة ١٩٢١ بليتان ١٩٢١ — ٢٦٢ — ٤٤٥ وجاء باسباب هذا الحكم :

Attendu que la révélation de l'état de démence ainsi constaté chez Portier depuis sa condamnation, mais déjà existant au moment où il a commis l'acte pour lequel il a été condamné, constitue, au sens de l'art. 443 n. 4 du C. inst. crim., un fait nouveau, inconnu des juges, pouvant, aux termes dudit article, donner ouverture à révision;...

وقد ائتمرت المذكرة الأيضالية لقانون الإجراءات الجنائية المصري صراحة الى ان المرض العقلى وقت وقوع الجريمة يعد واقعة جديدة تجيز طلب لاعادة النظر .

٧٣ — الواقعة العلمية :

قد يظهر اكتشاف علمى جديد لا يتفق مع حقيقة علمية كانت مستقرة وقت صدور الحكم الجنائى ، وفى هذه الحالة يمد هذا الكشف العلمى « واقعة جديدة » تبرر اعادة النظر فى الحكم .

ولعل أشهر قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية فى هذا الصدد قضية الصيدلى دانفال Danval الذى اتهم بقتل زوجته بسم الزرنيخ ودانته محكمة جنليات السين فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٨ بالاشغال الشاقة المؤبدة بعد ان ثبت من التحليل الكيميائى لاعضاء الجثة وجود كميات من الزرنيخ بها ، واكد الخبراء قيام الرابطة بين وجود الزرنيخ بجثة مدام دانفال ووفاتها . وكان الراى المجمع عليه فى ذلك الوقت ان الزرنيخ لا يتواجه بطريقة طبيعية فى الجسم البشرى .

وبعد مضى ربع قرن على الحكم بادانة دانفال ثبت علميا وجود الزرنيخ بطريقة طبيعية فى الجسم البشرى ، فتقدم المحكوم عليه بطلب الى محكمة النقض لاعادة النظر فى الحكم تاسيسا على هذه الواقعة العلمية . ولكن محكمة النقض قضت بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٠٦ برفض الطلب . لان الثابت من تقرير الخبراء ، الذين ندبتهم المحكمة ، ان اكل الزرنيخ الموجودة بجثة مدام دانفال لا يمكن أن تكون قد وجدت بطريقة طبيعية ، اذ ان الكمية التى عثر عليها فى جثة المجنى عليها تزيد عن الكمية التى تتواجد عادة فى جسم الانسان (١) .

(١) نقض جنائى ٨ مارس سنة ١٩٠٦ بليتلن ١٩٠٦ — ١١٩ — ٢٠٣ وجاء ياسبب هذا الحكم :

Attendu que les experts ... affirment expressément dans leur rapport que les traces d'arsenic, trouvées dans le cadavre de la dame Danval, ne peuvent résulter de l'existence normal de l'arsenic dans les organes, que

وبعد حوالي سبع عشرة سنة اكتشف العلم مرضاً جديداً هو نقص افرازات الغدة فوق الكلوية insuffisance surrénale aiguë تتسبب به أعراضه مع أمراض التسمم . واستناداً الى هذا الكشف العلمي الجديد طرح لبلره الثانية على محكمة النقض طلب إعادة النظر في الحكم الصادر ضد دانفال . وفي هذه المرة قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بقبول الطلب استناداً الى أن هذه الواقعة تلقى شكاً كبيراً جداً حول الظروف التي ماتت فيها مدام دانفال ، وتتولد عنها قرينة قوية على براءة المتهم تبرر إعادة النظر في الحكم الصادر بدانته (١) .

والأمر الذي يجب التنبيه إليه هو أن الواقعة العلمية يلزم لاعتبارها واقعة جديدة نجيز إعادة النظر في الحكم ، أن تكون قد أصبحت حقيقة علمية مستقرة لا تترك مجالاً للجدال فيها أو التشكيك في صحتها . أما إذا كانت الواقعة في حاجة الى أعمال الرأي فيها ، والدخول في متاهات جدلية حول صحتها ، فانها لا تبرر طلب إعادة النظر في الحكم .

ces quantités d'arsenic sont, en effet, très supérieures aux doses infinitésimales, qui ont fait l'objet des études récentes à propos de l'arsenic normal, et qu'en admettant comme démontrée l'existence de ces doses infinitésimales d'arsenic dans certains organs ou tissus de l'homme et des animaux, ce fait ne saurait être invoqué pour expliquer la présence de quantités de cette substance qui ont été trouvées dans les viscères de la dame Danval, qu'il ressort de ces constatations et déclarations des experts que la découverte dont il s'agit ne constitue pas dans l'espèce un fait nouveau de nature à établir l'innocence du condamné...

(١) نقص جنائى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ دالوز الدورى ١٩٢٤ - ١ -

٦٦ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que des faits nouveaux, ci-dessus énoncés, découlent le doute le plus sérieux sur la circonstance que la mort de la dame Danval, aurait été occasionnée par une intoxication arsénicale, qu'il résulte de ces faits en faveur de Danval, une présomption d'innocence assez grave pour mériter la révision de la condamnation prononcée contre lui, ...

وتطبيقا لذلك 'عرض' على محكمة النقض البلجيكية طلب لاعادة النظر
مبناه أن المتهم قد ثبت جرمه وقت ارتكاب الجريمة من تقارير جديدة تقدمها
الخبراء بعد الحكم . وقد رفضت المحكمة هذا الطلب تاسيسا على أن الادعاء
بالجنون سبق إثارته امام محكمة الموضوع ، ويحثه المحكمة مستعينة برأي
أهل الخبرة الذين انتهوا الى عدم قيام هذه الحالة وأن اختلاف تقارير
الخبراء المقدمة أخيرا مع تقارير الخبراء المقدمة أولا الى محكمة الموضوع ؛
لا يعتبر واقعة جديدة ، إذ لا يوجد ما يقطع بتفضيل للرأي الأخير على الرأي
الأول للخبراء (١) ٢١.

وقضت محكمة النقض الفرنسية برفض طلب اعادة النظر المبني على
شهادة مرضية تليد أن المحكوم عليه كان مريضا عقليا وقت ارتكاب الجريمة .
واسست قضاءها بالرفض على أن الحالة العقلية للمحكوم عليه كانت محل
بحث قبل صدور حكم الادانة من مجلس الحرب ، وبالتالي فإن الخلاف حول
تقدير هذه المسألة بواسطة الشهادة المرضية المقدمة بملف الدعوى لا يعتبر
واقعة جديدة (٢) ٢٢ .

وقضت أيضا بأن حالتي الارهاق والانهيار اللتين يستند اليهما المحكوم
عليه في طلب اعادة النظر قد سبق طرحهما على مجلس الحرب قبل صدور
حكم الادانة (٣) ٢٣ .

(١) نقض بلجيكي ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ بلجيكي ١٩١٢ — ٢ —
٨٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que si les experts només en 1910 ont conclu que, depuis
les rapports médicaux de 1899 et de 1905, une notable aggravation est
survenue dans son état psychique, au point de le faire considerer comme
irresponsable, ce n' est point là un fait nouveau, mais une modification
dans l'opinion des experts de 1910, dont l'un avait rédigé les rapports
précédents ; que rien ne prouve que cette opinion soit préférable à la
premier, ou qu'il ait été mal jugé en 1909 ; que, dès lors, il n'y a pas
lieu, dans l'espèce à application de l'art. 443 n. 3 Code d'inst. crim.

(٢) نقض جنائي ٢٧ يولية سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ١٧٦ —
٣٠٦ .

(٣) نقض جنائي ٢٥ أبريل سنة ١٩١٨ بليتان ١٩١٨ — ٩٨ — ١٦٦ .

وقد استقر القضاء السويسرى — سواء القضاء الفدرالى أو قضائى المقاطعات — على أن تقارير الخبراء تعد واقعة جديدة ، ولكن يلزم أن يتضمن التقرير « عنصرا جديدا » *un élément nouveau* أما إذا كان مجرد تقدير مختلف لنفس الوقائع *une simple appréciation différente des mêmes faits* فلا يعد فى هذه الحالة واقعة جديدة تجيز طلب إعادة النظر (١٠١).

وقد لاحظ — بحق — بعض الشراح أن المشكلة قد انتقلت من بحث حول طبيعة الواقعة الى بحث آخر متعلق بأحد شروط الواقعة وهو مدى جدتها (٢) . وبعبارة أخرى فإن المشكلة لم تعد متعلقة بنوع الواقعة وتكييفها ، وإنما غدت متعلقة بها إذا كثرت واقعة « جديدة » أم أنها مجرد ترديد لنفس الوقائع التى سبق طرحها على محكمة الموضوع .

١٢ — التفسير الجديد لمسألة قانونية *

من المسلم به أن الواقعة الجديدة يجب أن تتصل بلواقيع لا بالقانون . وبالتالي لا يعتبر واقعة جديدة أى رأى أو نظرية قانونية جديدة يخالف الرأى أو النظرية التى اتخذها الحكم الجنائى أساسا لقطعه .

ومن للقضايا الهامة التى عرضت على محكمة النقض الفرنسية فى هذا الصدد قضية القس جاكو *Jacquot* وتخلص واثماتها فى أن محكمة *Monthéliard* قضت بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ بتفريجه مبلغ ٢٥ فرنك فى تهمة تحريض المصلين على مخالفة قرار أصدره العمدة بمنع المواكب فى الشوارع والميادين وسائر الأماكن العامة . وقد دفع المتهم أمام المحكمة بأن قرار العمدة مطعون فى مشروعيته أمام مجلس الدولة ، وطلب من المحكمة وقف الفصل فى الدعوى الجنائية حتى يقول مجلس الدولة كلمته النهائية بشأن مشروعية هذا القرار . ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ، وقررت

(١) انظر فى عرض هذا القضاء .

Robert Vouin, l'arrêt Jaccoud du 29 novembre 1965, rev. sc. crim., 1969, P. 380.

وسيرد عرض هذه القضية بالتفصيل فيما بعد بند ٨٤ .

(٢) أحمد فتحي سروز — المقال السابق — ص ٦٠ .

أن العمة قد مارس حقها القانوني بوصفه رئيسا للبوليس البلدى فى المحافظة على النظام والامن العلم طبقا لنص المادة ٩٧ من القانون الصادر فى ٥ أبريل سنة ١٨٨٤ .

وبعد سبعة اشهر من صدور هذا الحكم الجنائى ، وعلى وجه التحديد فى ٩ يونية سنة ١٩١٤ قضى مجلس الدولة بىطلان قرار العمة لانه يعتبر تمديدا على حرية ممارسة الشعائر الدينية .

واستنادا الى حكم مجلس الدولة قدم الاب جاكو طلبا لاعادة النظر فى الحكم الصادر ضده ، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٩١٥ برفض الطلب تاسيسا على أن التفسير الجديد لمسألة قانونية لا يكون الواقعة الجديدة ، فالتضاء الجنائى يجب أن يفصل بنفسه فى كافة المسائل التى يتوقفت عليها توقيع العقاب الا اذا نص القانون صراحة على خلاف ذلك ، والتقدير المخلف الذى انتهى اليه مجلس الدولة بشأن قرار العمة لا يفتح السبيل لاعادة النظر فى الحكم (١) .

والتفسير التثريعى الجديد الذى لا يتفق مع التفسير الذى انتهت اليه المحكمة لا يعد واقعة جديدة . وسبب ذلك واضح ، اذ الامر فى هذه الحالة يتعلق بسلامة الحكم من حيث تطبيق القانون ، لا من حيث صحته فى استخلاص الوقائع ، ومبنى طلب اعادة النظر هو اصلاح ما شاب

(١) نقض جنائى ٥ اغسطس سنة ١٩١٥ دالوز الدورى ١٩١٦ -
١١ - ١٢٣ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que, l'interprétation nouvelle donnée à une question juridique ne constitue pas le fait nouveau, puisque, sauf dérogation expresse de la loi, la juridiction répressive doit résoudre elle-même toutes les questions d'où dépend l'application des peines, que l'appréciation différente qui a été faite de l'arrêté par le Conseil d'Etat ne saurait donner ouverture à révision.

وقضت أيضا بأن التفسير الجديد الصادر عن القضاء الإدارى للظروية المدنية البقعة لا يعد واقعة جديدة (نقض جنائى) يونية سنة ١٩٧٠ دالوز ١٩٧١ somm (٣١) .

الحكم من خطأ في فهم واستخلاص الوقائع ، وليس تصحيح خطأ المحكم في تطبيق القانون .

كذلك لا يعتبر واقعة جديدة التعديل للتشريع ، ولو كان في مصلحة المتهم ، كما أن إلغاء نص التجريم أو إلغاء النص غير الجنائي الذي يفترضه نص التجريم ، لا يعتبر واقعة جديدة ، ومرد ذلك إلى أن طلب إعادة النظر مقصور على وقائع الدعوى دون جانبها القانوني (١) .

٧٥ — الحكم بالبراءة للشك في ثبوت التهمة ليس واقعة جديدة .

إذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة أحد المتهمين للشك في ثبوت التهمة المسندة إليه ، فلا يعد هذا الحكم واقعة جديدة تجيز لغیره من المحكوم عليهم طلب إعادة النظر في الحكم . وقد عرضت على محكمة النقض الفرنسية قضية تخلص واقعتها في أنه صدر حكم بادانة فاعل أصلي وشريك له في جريمة شروع في إجهاض وقتل باهمال ، نطعن الفاعل الأصلي وحده في هذا الحكم بطريق الاستئناف ، فقضت المحكمة ببراءته تأسيسا على وجود شك في ارتكابه الجريمة . وبعد صدور هذا الحكم تقدم المحكوم عليه الآخر بطلب لإعادة النظر في الحكم الصادر بادانته مبناه ظهور واقعة جديدة تتمثل في الحكم ببراءة الفاعل الأصلي . ولكن محكمة النقض قضت برفض الطلب تأسيسا على أن حكم البراءة لا يعد واقعة جديدة ، كما أن المحكمة الجنائية قضت بادانة هذا الشريك تأسيسا على أفعال اسندت إليه شخصيا من شأنها أن تؤدي إلى ادانته ، فضلا عن ذلك فإن المحكمة الاستئنافية لم تقض ببراءة الفاعل الأصلي بناء على وقائع جديدة طرحت عليها ، وإنما بناء على سلطتها التقديرية في تفسير الوقائع التي كلفت مطروحة أمام محكمة أول درجة (٢) .

٧٦ — توليد عقيدة قانونية أو عقيدة نفسية :

يستوى أن يكون من شأن الواقعة توليد عقيدة قانونية أو عقيدة نفسية أصلى براءة المحكوم عليه . ومثال العقيدة القانونية أن يصدر حكم بادانة

(١) محمود نجيب حسني — الإجراءات — بند ١٤٣٣ . . .

(٢) نقض جنائي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦، سري ١٩٤٧ — ١ — ٥٠

الشخص لمخالفته قرار ابعاده على اعتبار أنه اجنبى ، ثم يقيم الدليل بعد ذلك على أنه متمتع بجنسية الدولة وقت صدور قرار ابعاده . فهذه الواقعة الجديدة مرتبطة ارتباطا قانونيا بالواقع التى أدت الى ادانته ، وتؤدى الى انهيار أحد أركان الجريمة (١) .

وعلى العكس من ذلك ، فان العقيدة النفسية لا تكون مرتبطة بركن مكون من أركان الجريمة ، ومثلها أن تقضى المحكمة بادانة المتهم فى جريمة قتل المجنى عليها بالسهم ، ثم يوضح بعد ذلك أن وفاة المجنى عليها يمكن أن ترجع الى اختناقها بالكسيد الكربون المنبعث من إحدى الاقمار الجارية المجاورة (٢) وواضح من هذا المثل أن هذه الواقعة الجديدة ، تولد عقيدة نفسية — وليست قانونية — على براءة المحكوم عليه .

وسوف تزيد هذه التفرقة بين العقيدة القانونية والعقيدة النفسية وتوضحا عند الكلام على شرط جسيمة الواقعة (٣) .

٧٧ - الورقة :

الورقة هى مجرد سند كتابى على حصول واقعة معينة ، ولا يهم أن تكون الورقة رسمية او عرفية ، محتوية على توقيعات معينة او خلية من التوقيع بحيث تعتبر مبدءا ثبوتى يكتفى طبقا لقواعد الاثبات المدنية (مادة ١٢٢ من قانون الاثبات) .

كذلك يجب أن تنهم كلمة « الورقة » بأوسع معانيها ، لتشمل كتابة الاشياء التى يمكن الكتابة او النقش او الرسم عليها كالانقشة والجلود والاختلاب والاحجار والمعادن وغيرها . وما يؤكد هذا النظر أن النص الفرنسى قد استخدم عبارة pièces ومعناها مستندات . ولا يقتصر معناها على الاوراق بالمعنى الضيق والا لاستعمل المشرع كلمة papiers .

Pinatel, n. 65 .

(١)

(٢) نقض جنفى ٢٦ يونية سنة ١٨٩٦ سبرى ١٨٩٦ - ١ - ١٢٥

وسنفرد الى هذا الحكم مرة أخرى - بند ٨٧ .

(٣) انظر ما على بند ٨٦ و ٨٧ .

المطلب الثاني

جدة الواقعة

٧٨ — حدوث أو ظهور الواقعة :

تكلت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إما اذا « حدثت » او « ظهرت » بعد الحكم وقائع ، وتقبلها في القانون الفرنسى الفقرة الرابعة من المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد استخدمت نفس التعبير وهو اذا « حدثت » *se produire* او « ظهرت » *se révéler* واقعة ... الخ . وكذلك كلفت المادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى الملغى تستخدم نفس العبارتين .

وكلمة « حدثت » كما يقول رينييه جارو René Garraud تنيد ان الواقعة قد نشأت بعد الحكم بالادانة ، ولم يكن لها وجود قبل ذلك الحكم ، فمى اذن واقعة جديدة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . اما كلمة « ظهرت » فمى تعنى حالة الواقعة الموجودة سلفا وقت صدور الحكم بالادانة ، وان كانت غير معلومة من قضاة الموضوع ، وبالتالي فمى الواقعة السابقة او المعاصرة لحكم الادانة . واذن مظهر الواقعة — لا الواقعة ذاتها — هو الذى يجب ان يكون لاحقا على الحكم بالادانة (١) .

وما دام المشرع قد سوى بين حدوث الواقعة وظهورها على النحو مالف الذكر ، نقد اجمع الفقه على انه لا يشترط في الواقعة تواثر شرطى ومضى بالنسبة الى نشوئها ، سواء بالنسبة الى الجريمة المسندة الى المحكوم عليه او الحكم الصادر بادانته ، ولنا يكفى ان تكون الواقعة غير معلومة للمحكمة وقت اصدار الحكم بالادانة حتى ولو كانت موجودة بالفعل في ذلك الوقت (٢) .

(١) R. Garraud, Recueil Dalloz périodique, 1900-1-137.

(٢) Bouzat, n. 1518; Maunoir, p. 46; Pinatel, n. 41.

أحمد فتحي سرور: — المقتول السابق — ص ٧ .

وذهب ايضاً مونوار Yves Maunoir الى حد القول بأن الواقعة تعد جديدة حتى ولو تضمنها ملف الدعوى امام محكمة الموضوع ، طالما ان هذه الواقعة لم تتصل بعلم المحكمة (١) .

٧٩ — العلم بالواقعة :

احتدم الخلاف حول حدود جدة الواقعة ، بمعنى أنه هل يلزم أن تكون الواقعة الجديدة غير معلومة من القاضي والمحكوم عليه معا ، أم يكفي أن تكون غير معلومة من القاضي فقط ، ولو كان المحكوم عليه عالماً بها ؟ !

ذهب رأى الى أنه يشترط أن تكون الواقعة جديدة بالنسبة الى كل من القاضي والمحكوم عليه معاً إبان المحاكمة ، أما اذا كان المحكوم عليه عالماً بهذه الواقعة وقت المحاكمة ولم يقدمها للمحكمة لاعتقاده بعدم أهميتها أو عدم جديدها أو تعمد إخفاءها لاي سبب ، فإنه لا يجوز له أن يعود الى الاستئناس اليها لطلب اعادة للنظر (٢) . ويستند هذا الرأي الى أن عبارة « أوراق لم تكن معلومة » pièces inconnues الواردة بنص المادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق الجنليات الفرنسي قد جاءت مطلقة دون تحديد ، كما أن المادة ٤٤٤/٤ من نفس القانون قد نصت على عدم قبول طلب اعادة النظر اذا لم يقدم الى وزارة العدل في خلال سنة من يوم علم نوى الشان بالواقعة التي تجبر اعادة للنظر (وقد ألغى هذا الشرط بقانون ٧ مايو سنة ١٩٤٩) .

وقد أخذ بهذا الرأي فريق من الفقه المصري (٣) متأثراً بما ورد بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون المصري ، إذ بعد أن جاءت بامثلة لهذه الحالة :

ولذلك نجد المادة ٥/٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية المصري قد اشترطت الجدة في مجرد ظهور الواقعة أو العلم بها ، مما ينبغي أن الجدة ليست شريطة في نشوء الواقعة ، وإنما العبرة هي بظهورها أو كشفها .

Maunoir, p. 58.

(١)

Mayer, p. 1165; Spévestre, p. 196.

(٢)

(٣) محمود مصطفى — بند ٤٧٣ ، رموف عبيد — ص ١٠٤١ .
المصطفى — بند ٣٨٢ ، محي الدين عوض — ص ٤٢٨ .

قالت « والمفهوم من ذلك هو أن تكون هذه الوثائق والاوراق مجهولة من المحكمة ومن المتهم . فلو كان المتهم عالما بها ولم يتقدم بها الى المحكمة فلا يصح له بعد ذلك أن يتقدم بطلب اعادة النظر » .

كذلك أخذ بهذا الرأي النائب العام (١) ، كما أخذت به محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ اذ قالت ان القانون اشترط في الوثائق أو الاوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سبباً للالتباس ، أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا ابلن المحكمة . ولما كان الثابت بالاوراق ان واقعة بطلان اجراءات القبض والتفتيش التي يستند اليها طالب اعادة النظر لم تكن مجهولة منه اثناء محاكمته بجريمتي احرار السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص ، فقد دفع في مخبر التحقيق — قبل محاكمته — ببطلان القبض عليه وتفتيشه ، وطلب محاميه — تحقيقا لهذا الدفع — سؤال شرطي المرور في ساعة ضبط السيارة التي كان يستقلها المتهم ، ومع ذلك فلم يثر اى منهما امر ذلك البطلان بجلسة المحكمة المشان اليها (٢) .

(١) انظر قرار النائب العام الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ برمض طلب اعادة النظر المقدم من الاستاذ فاروق صديق الحلبي عن لبيب أيوب سعيد وعزوز شفيق حنا في الحكم الصادر في الجنالية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية (١٩٩٧ سنة ١٩٥٧ كلى شمال القاهرة) باعدامهما شنقا . وجاء في هذا القرار : « لما كان ذلك وكلفت هذه الواقعة — واقعة التعذيب — معلومة للمطالعين بطبيعة الحال مانها لا تعتبر من قبيل الوثائق الجديدة التي تبرر اعادة النظر في الحكم الصادر عليهما » — وجاء في موضع آخر من هذا القرار : « لما كان ذلك وكانت هاتان الواقعتان — تلغيق التهمة والحكم بتفريم اثنين من افراد قوة المباحث — معلومتين للطالب الثاني اثناء التحقيق والمحاكمة ولا عذر له في عدم اثرتها حينئذ فلهما لا اعتباران من قبيل الوثائق الجديدة التي تبرر اعادة النظر في الحكم » .

وبهذا المعنى أيضا قرار النائب العام الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ برمض طلب اعادة النظر المقدم من محامى المتهمين في نفس القضية سالمة الذكر .

(٢) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض س ١١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢ — وتخلص واقعت الدعوى في أن وكيل مكتب مكافحة المخدرات بالقرناريق استصدر من وكيل نيابة بلبس اثنا بتفتيش طالب

. وقضت أيضا بأنه لما كانت واقعة المرض العقلى (الفصام) مجهولة
من المحكمة والحكوم عليه مما ابلن المحاكمة ، ولا يغير من جهالة المحكوم

إعادة النظر لما ثبت من أنه يتجر فى المواد المخدرة ، وعندما قبض على
المتهم عثر داخل حقيبة يحملها على أربع طرب من الجشيش ، كما عثر
بجيب بنطلونه الخفى على طينجة بها خمس طلقات ، وعندما استجوب
المتهم فى محضر تحقيق النيابة العامة انكر ما اسند اليه ، ودفع الحاضر
معه ببطان القبض والتفتيش وما تلاه من اجراءات ، كما تقدم محاميه
اثناء التحقيق بطلب ضمنه سماع أقوال شرطى مرور نقطة انشاس من
وقت ضبط السسيارة والظروف التى تم فيها القبض على الطالب
وتفتيشه . ويسؤال الشرطى المذكور قرر أنه كان معينا بنقطة مرور
الانشاس يوم الحادث بنا الساعة الثالثة صباحا حتى الساعة السابعة
صباحا حيث تسلم زميله نوبته ، وأنه ليست لديه أية معلومات من واقعة
ضبط المتهم وملابساتها ، وقد قيدت الاوراق برقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦٢
جنايات بلبس من واقعة احرار مخدر ونسخت صورة منها قيدت برقم
٢٧٣٢ سنة ١٩٦٢ جنايات بلبس عن واقعة احرار السلاح النارى
والذخيرة دون ترخيص . ونظرت القضية الاخيرة ابلم محكمة جنايات
الزقازيق وحكم فيها بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بالحبس مع الشغل
للمدة سنة واحدة والمصادرة . اما قضية احرار المخدر فقد حكم فيها
بجلسة ٧ اكتوبر سنة ١٩٦٣ بالاشغل الشاقة مدة سبع سنين وغرامة
٧٠٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض
وقضت محكمة النقض فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٤ بنقض الحكم واحالة القضية
الى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة اخرى . ولما
اعيدت المحاكمة استمعت محكمة الموضوع الى شهادة شرطى مرور نقطة
الانشاس فى ذلك الوقت وشهادة زميله الذى تسلم نوبته ثم قضت فى
٢٠ ابريل سنة ١٩٦٦ ببراءة المتهم ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة
استنادا الى حصول اجراءات الضبط والتفتيش قبل صدور اذن النيابة
العملية وفى غير الاحوال المصرح بها قاتونا ، وعولت فى قضائها على أقوال
شرطى المرور وما شهد به أولهما من رؤيته الضابط يقوم بتفتيش
السيارات قبل الساعة السابعة صباحا وما قرره الثانى من أنه لدى
استلامه العمل بنقطة المرور فى الساعة السابعة صباحا من زميله الشاعد
الاول وجد الضابط بجوار نقطة المرور وصلح بحضوره قبل أن يسلم
نوبته .

عليه بها ما ورد على لسانه عرضا في التحقيقات من اشارة اليها ، فذلك لا ينهض دليلا على علمه اليقيني باصلته بها وقت اقتراف الجريمة خاصة بعد الاذن له بمغادرة دار الاستشفاء قبيل ذلك مما وفر في نفسه براعة من علمته ، فضلا عن ان هذا العلم لا يمكن الاعتماد به ممن كان سبقه العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسأله عن افعاله ، وكثرت تلك العلة تد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقل في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الامر وتقطع بترتيب اثرها في ثبوت عدم تحمل الطلب التبعي الجنائية للجريمة واعفاه من العقاب ، فان طلب اعادة النظر يكون تد

وقد لاحظ بعض الشراح أن الواقعة التي بنى عليها طلب اعادة النظر — وهي واقعة بطلان إجراءات القبض والتفتيش — كانت معلومة من المحكمة اذ واضح من واقعات الدعوى أنه عند استجواب المتهم في محضر تحقيق النيابة العامة دفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من اجراءات . ولا يشنع للمحكوم عليه في هذا المصدد صدور حكم محكمة الجنايات ببطلان هذا القبض والتفتيش في تهمة احراز المخدر الذي ضبط معه في ذات الوقت الذي ضبط فيه معه السلاح والخميرة بدون ترخيص ، فصدور حكم ببطلان القبض والتفتيش لا ينفي أن الواقعة التي يستند اليها هي بطلان هذين الاجرامين ، لا صدور الحكم ببطلانها . فالاحكام التي يجوز بناء على صدورها طلب اعادة النظر قد نص عليها المشرع في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٤٤١ . وليست هذه الحالة من بينها (احمد فتحى سرور — المقال السابق — ص ١٠) — ويلاحظ من ناحية أخرى ان طلب اعادة النظر في هذه الدعوى حاول التمسك بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ولكن المحكمة قضت بعدم قبول هذا الطلب بناء على أن القانون يشترط — فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة — ان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين . أما اذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمة تناقض في تقدير الوقائع يؤثر التماس اعادة النظر . وان شلب الحكم الثاني خطأ في تطبيق القانون لاخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . واذا ما كان الحكم موضوع دعوى الاتهام المطروحة صادريين في حق الطالب وحده ، فان التفتيش بينهما — بفرض وقوعه — لا يصلح سببا لاعادة النظر (انظر ما سبق — بند ٥٧ ١٠)

تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله (١). .

والرأى الراجح الذى يكاد ينعقد عليه إجماع الفقه الفرنسى هو أنه
يكفى أن تكون الواقعة غير معلومة لدى المحكمة حتى صدور حكم الادانة
ولو كانت معلومة من المحكوم عليه (٢) . ويقوم هذا الرأى على الحجج الآتية:

١. — لا يجوز أن يكون المتهم ضحية لإهماله فى الدفاع عن نفسه ؛
وإن التقديرات الخاطئة للمتهم لا أهمية لها فى بحث معنى الواقعة الجديدة .
ومن غير المستساغ أن يكون المشرع قد تجاوز عن حجية الاحكام وأجرا
اعادة النظر فيها رغبة فى الوصول الى الحقيقة الحققة ، ثم يؤاخذ المتهم علم
تقصيره أو إهماله فى تقديم الواقعة المثبتة لبرأته (٣) .

٢. — الحكم خطأ بادانة المتهم له أسوأ الاثر فى مكللة القضاء ، ويجب
العمل على ازالة هذا الخطأ بفض النظر عن خطأ المتهم واسااعته
الدفاع عن نفسه .

٣. — استخلص الاستاذان جارو من المناقشات التشريعية التى دارت
بنسابة وضع المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجنليات الفرنسى ، أن المحكوم
عليه يحق له أن يطلب اعادة النظر استنادا الى وقائع كان يعلمها قبل الحكم
عليه ، وإن كان ذلك يؤثر على حقه فى التعويض ، ولكنه لا يحرمه من حقه
فى طلب اعادة النظر . فقد اظهرت المناقشات التشريعية سالفه الذكر أهمية
النص على أن قبول طلب اعادة النظر الذى يترتب عليه براءة المحكوم عليه .

(١) نقض جنائى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ;
رقم ٧٥ من ٣٥٣ . انظر أيضا : نقض جنائى ٣ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة
أحكام النقض س ٢١ رقم ١٥٣ من ٦٤٦ .

(٢) Garraud (René et Pierre), Traité, T. V, n. 2026 ; Pinatel, (٢),
n. 42 ; Bouzat, n. 1518 ; Fazy, p. 72-73 ; Merle et Vitu, n. 1296 ; Vidal
et Magnol, n. 389/3 ; Stefani et Lévassieur, n. 682.

وهذا أيضا هو رأى الفقه البلجيكي . انظر Braas, n. 1475
ورأى الفقه السويسرى ، انظر : Maunoir, p. 143
(٣) أحمد فحى سرور — المقال السابق ص ٣٠ ، محمود نجيب حسنى .
— الاجراءات — بند ١٤٣٢ ، عز السعيد رمضان — بند ٢٠٨ .

« يجيز » له الحصول على التعويضات . فقد أطلت الأعمال التحضيرية لهذا النص كلمة « يجيز » pourra بدلا من كلمة « يوجب » devra وقصد بذلك إحياء الفش الذى يعبد اليه بعض المتهمين للحكم عليهم خطأ رغبة منهم فى الحصول على تعويض بعمد اعادة النظر فى الحكم والقضاء ببرائتهم .
وخلاصة القول لئلا أجاب المحكوم عليه عن التمسك الواقعة معينة أيلم محكمة الموضوع لا يسلبه حقه فى طلب اعادة النظر استنادا الى هذه الواقعة ولكن بجوز ان يسلبه حقه فى التعويض اذا ثبتت برأته (١) .

٤ — ان طلب اعادة النظر باعتباره طعنا فى الحكم يجب أن ينصب على خطأ المحكمة دون خطأ المحكوم عليه ، فالمعبرة فى الطعن هى تحديد باخطأت فيه المحكمة ، وليس فى المسلك الخطئى للمحكوم عليه ، لموضوع اعادة النظر هو « الحكم » الصادر من المحكمة ، وليس الاجراءات المعيبة التى صدرت من المحكوم عليه (٢) . ولا يجوز ان يحكم على برئ من أجل جريمة لم يرتكبها حتى ولو كان ذلك برأته (٣) .

٥ — ان سكوت المتهم من حقوق الدفاع المقدسة التى لا يمكن ان يضار منها ، ولذلك ايضا اجيز للمتهم ان يكتب فى سبيل الدفاع عن نفسه (٤) ، كما لا يجوز تحليفه باليمين (٥) .

وقد أخذ بهذا الرأى صراحة المشرع السويسرى ، فاشتترطت المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية الفدرالى أن تكون طرق الاثبات والوقائع لم تعرض على المحكمة n'ont pas été soumis au tribunal واشترطت

Garraud, n. 2024 et 2026.

(١)

(٢) أحمد فتحى سرور — المقال السابق — ص ١٠ .

(٣) عدلى عبد الباقى — ٥٩٢ .

Maunoir, p. 143.

(٤)

(٥) أنظر فيما يتعلق بالتائون المقرن .

Cyril D. Robinson et Albin Eser, Le droit du prévenu au silence et son droit à être assisté par un défenseur au cours de la phase préjudiciaire en Allemagne et aux Etats-Unis d'Amérique, rev. sc. crim. 1967, P. 567.

المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات أن تكون الوقائع وطرق الإثبات لم تتصل
بعلم القاضي dont le juge n'avait pas eu connaissance

كذلك أخذ القضاء الفرنسي بهذا الرأي ، فقضت محكمة النقض بأنه
يكتفى في الواقعة المقدمة أن تكون مجهولة من القاضي الذي أصدر حكم الإدانة
بغض النظر عما إذا كانت معنومة للمحكوم عليه أم لا (١) : وقضت أيضا بأن
عدول المحكوم عليه عن اعترائه يجيز طلب إعادة النظر (٢) . كذلك قضت
بقبول طلب إعادة النظر في حالة تقديم مستند يثبت براءة المحكوم عليه بعد
أن كان قد أخفاه عن المحكمة (٣) .

(١) نقض جنائي ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ دالوز الدوري ١٩٠٠ . —
١٠ — ١٣٧ . مع تعليق رينييه جارو R. Garraud ، نقض جنائي ١٩ يونية
سنة ١٨٩٩ بليتان ١٨٩٩ — ١٦٥ — ٢٨٦ .

(٢) نقض جنائي ٧ فبراير سنة ١٩١٨ بليتان ١٩١٨ — ٣٣ — ٨٨
(٣) نقض جنائي ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ سري ١٨٩٩ — ١ — ١٧٣
مع تعليق رو Roux ودالوز ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧ وتخلص واقعت
هذه القضية في أن شخصا يدعى شايب بن عمار Chaieb-ben-Amar
ويعمل جنديا بالبرقة الاولى بالجزائر تحت رقم ٧٨٢٣ قد هرب من
الجندي ، وحكم مجلس الحرب الجزائري بحبسه ثلاث سنوات ، ثم تبين
أن من نفذ الحكم ضده يدعى طيب بن عمار Taieb-ben-Amar وأنه كان
مجندا بالفرقة الثانية الجزائرية تحت رقم ١٨٧٢ وانتهت خدمته العسكرية
في ٢٠ مايو سنة ١٨٩٢ . وبناء عليه تبلت محكمة النقض طلب إعادة النظر
وألغت الحكم دون إحالة وقلت في أسباب حكمها :

Attendu que l'annulation du jugement à l'égard de Taieb-ben-Amar ne
laissera rien subsister qui puisse être qualifier crime ou délit en ce qui
concerne les faits pour lesquels cet individu a été condamné le 30 mars
1893...

وقد لاحظ — بحق — الأستاذ كروزيلاك Crouzillac على هذه القضية
أنه لم يكن هناك محل لإعادة النظر ، إذ لا يوجد خطأ قضائي أدى إلى إدانة
بريء بدلا من المذنب الحقيقي ، وإنما يوجد فقط خطأ في الشخصية :
فالحكم الصادر ضد « شايب » بدانته في جريمة الهرب حكم سليم ،
وهو بعيد تماما عن طلب إعادة النظر المرفوع من « طيب » . وبعبارة
أخرى فله طالبا قد ثبتت شخصية « طيب » بموجب حكم قضائي ، فإن

وهذا أيضاً ما استقر عليه القضاء البلجيكي " فمقتضى محكمة بروكسل
Bruxelles بأنه من غير اللازم في طلب إعادة النظر أن تكون الواقعة الجديدة
مجهولة من المحكوم عليه ، وإنما يلزم — على العكس من ذلك — ألا يكون
التقاضى الذى تصدر الحكم قد علم بهذه الواقعة (١) .

وعندنا أن هذا الرأى الأخير هو الواجب الاتباع ، لأن تغليب المصلحة
الاجتماعية في اظهار الحقيقة المطلقة واصلاح الخطأ القضائى يقتضى ألا يؤخذ
المتهم على تقصيره أو تعمده اساءة الدفاع عن نفسه واثبت براءته .
وما من شك في أن أشد ما يؤذى العدالة أن تظهر الحقيقة الحققة على وجه
يخلف الحقيقة المفترضة من حجية الامر المقضى ، ثم تبقى هذه الحقيقة الأخيرة
ناثية لمجرد أن المتهم قد أهمل في تقديم الواقعة المثبتة لبرأته أو تعمد
اخفاءها لسبب أو لآخر .

حكم الإدانة الصادر ضد « شايب » يوقف تنفيذه من تلقاء نفسه
ipso facto إذ لا يجوز للنسبة العامة أن تقوم بتنفيذ حكم صادر
ضد شخص يدعى « شايب » على شخص آخر ثبت قانوناً أن اسمه
« طيب » . أى أن الحكم الصادر بثبوت شخصية « طيب » قد تضمن
في نفس الوقت ثبوت براءته (Crouzillac, p. 109)

ويلاحظ أن محكمة النقض قد أصدرت حكماً آخر في قضية Delamottes
في نفس اليوم الذى صدر فيه الحكم المشار اليه — أى في يوم ٢٢ يناير
سنة ١٨٩٨ — قضت فيه بعدم قبول طلب إعادة النظر استناداً الى خطأ
المتهم ، إذ كان يعلم بالواقعة مبنى الطلب (سرى ١٨٩٩ — ١ — ٤٧٣)
ودالوز الدورى ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧) وهذا الحكم يعد استثناء من القضاء
المستقر لمحكمة النقض في هذا الصدد .

أما اذا كانت الواقعة معلومة لدى المحكمة التى اصدرت الحكم
فلا يجوز أن ينبى عليها طلب إعادة النظر . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة
النقض الفرنسية بأنه اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب احالة المتهم الى
الطبيب الشرعى لمعرفة مدى سلامة قواه العقلية ، ولكن المحكمة رفضت هذا
الطلب وقضت في الدعوى ، فلا يجوز طلب إعادة النظر في الحكم تأسيساً
على تقديم شهادة طبية تنفي عدم مسئولية المحكوم عليه عن أفعاله وقتئذ
ارتكاب الجريمة (نقض جنفاي ٢٧ يولية سنة ١٩١٧ بلتيان ١٩١٧ —
١٧٦ — ٣٠٦ وقد سبققت الاشارة الى هذا الحكم — بند ٧٣) .

(١) محكمة بروكسل ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ بلسيكريزى ١٩١٨

ولذلك قلنا لا ننتفع مع ما ذهب اليه محكمة النقض من أن « القانون أشتراط في الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سبباً للتأشير أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا إبان المحاكمة » (١) فالقانون لم يرد به هذا الشرط ، ولا يمكن أن يستفاد وجوده من عبارة الفقرة الخمسة من المادة (٤١) من قانون الإجراءات الجنائية ، فعبارة « . . . » لم تكن معلومة وقت المحاكمة » لا تفيد بوجه جازم أنها لم تكن معلومة من المحكمة والمتهم معا . وطالما أن النص لا يقطع بذلك فيجب أن يكون تفسيره في مصلحة المحكوم عليه ، لأن حق الطعن في الأحكام جازم بالشروط والتقيود التي نص عليها القانون صراحة ، ولا يجوز سد طريق الطعن في وجه المحكوم عليه بوضع شرط لم يرد صراحة في القانون . أما ما ورد بالملحظة الإيضاحية في هذا الصدد فهو غير ملزم طالما أن النص لا يحتل هذا التفسير .

وقد أخذ بهذا الرأي صراحة مشروع قانون الإجراءات الجنائية المصري ، فنصت الفقرة الخمسة من المادة ٣٦٩ على جواز طلب إعادة النظر « إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة للمحكمة وقت المحاكمة » ، وكن من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

٨٠ — يجب ألا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة بنية طريقة :

ويلاحظ أنه يجب لتوافر شرط جودة الواقعة اللازم لإعادة النظر :
 ألا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة بأي نمط أو أسلوب مهما كان .
 وبناء عليه لا يتوافر هذا الشرط في الوقائع التي ينقلشها المتهم أمام محكمة الموضوع من باب الجدل أو الانتراض . وبهذا الرأي أخذت محكمة النقض الفدرالية في سويسرا (٢) .

(١) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ سؤقت الإشارة اليه .
 (٢) مشار اليه في تعليق Robert Vouin على حكم محكمة النقض القطعية جنيف في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ في قضية Jaccoud . مجلة العلم الجنائي وتلقون العقوبات المقارن — سنة ١٩٦٩ ص ٢٧٩ وسيرد عرض هذه القضية فيما بعد بند ٨٤ .

المطلب الثالث

جسامة الواقعة

٨٢ — مذاهب التشريعات المختلفة :

توسعت بعض التشريعات الأجنبية ، كالقانون الألماني والقانون السويسري الفدرالي والقانون البلجيكي ، في ماهية الواقعة الجديدة التي تجيز طلب إعادة النظر ، فاعتبرت الواقعة جديدة إذا كان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه ، أو ادانته بموجب قانون أخف من القانون الذي حكم عليه بموجبه (١) . كذلك ساوت هذه التشريعات بين الوقائع الجديدة وطرق الإثبات الجديدة كتقديم شاهد أو تقرير خبير أو مستند جديد (٢) .

أما تشريعنا المصري فقد اشترطت الفقرة الخلسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون « من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » وهذا أيضا ما نصت عليه المادة ٤٢٢/٤ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (٣) . ومناد ذلك أن تكون الواقعة الجديدة على

(١) انظر على سبيل المثال المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية السويسري الفدرالي الصادر في ١٥ بونية سنة ١٩٣٤ ، وكذلك المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات السويسري الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .
(٢) Manoir, p. 58.

(٣) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه إذا كان من شأن الواقعة الجديدة وجود عذر معفى من العقاب *excuse absolutoire* فلا يكون طلب إعادة النظر مقبولا (نقض جنائي ٢ مايو سنة ١٩٤٦ . سري ١٩٤٨ — ١ — ٥٧ مع تعليق *Légal* ٢ — وجاء بأسناب هذا الحكم :
Attendu que ce fait qui était susceptible en l'état de la législation en vigueur, de constituer, non pas une justification, mais une excuse légale permettant d'exempter de peine la prévenu, laisse subsister les éléments constitutifs du délit retenu à sa charge et sa culpabilité, qu'il n'est donc pas de nature à établir son innocence et qu'il ne saurait, dès lors, être considéré comme une cause de révision :...

فقد من الجسلة تبرر التجاوز من حجية الحكم الجنائي واعادة النظر فيه .

كما لا يجوز للمحكوم عليه ان يطلب اعادة النظر في الحكم لتوقيع عقوبة
أخف من العقوبة المحكوم بها عليه .

والسؤال الآن هو ما مقدار الجسامة اللازم توافره في الواقعة الجديدة
التي تجيز اعادة النظر في الحكم ؟ !

ظهر معياران في هذا الصدد ، أحدهما يضيق في مدلول الواقعة الجديدة
والآخر يوسع من هذا المدلول . وقد ترددت محكمة النقض الفرنسية بين
هذين المعيارين ثم استقرت أخيراً على المعيار الواسع . أما محكمة النقض
المصرية فقد أخذت بالمعيار الضيق . وبناء عليه فإننا سنتناول فيما يلي
الموضوعات الآتية :

١ — المعيار الضيق .

٢. — المعيار الواسع .

٣. — اتجاه محكمة النقض الفرنسية .

٤ — اتجاه محكمة النقض المصرية .

٥ — رأينا في معيار الجسلة .

٨٢. — أولاً : المعيار الضيق :

يذهب أصحاب هذا المعيار الى أن الواقعة أو الورقة يجب أن تثبت
براءة المحكوم عليه ، أي يجب أن تكون دالة بوجه قاطع على الخطأ المبرر
لطلب اعادة النظر في الحكم . وأهم الحجج التي يستند اليها أصحاب
هذا المعيار هي :

١ — اشترط نص المادة ٤٤٢/٤ من قانون تحقيق الجنابات الفرنسي
« وكذلك نص المادة ٤٢٢/٤ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي » أن
تكون للواقعة أو للورقة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه .

de nature à établir l'innocence du condamné

وقد استخدم المشرع المصري في المادة ٤٤١/٥ تعبيراً قريباً من التعبير
الذي استخدمه المشرع الفرنسي ، اذ جله بالترجمة الفرنسية لعبارة « . . . وكان

من شأن هذه الوثائق أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه ؟
... de nature à prouver l'innocence du condamné

واذن فالشك الجسيم — عند أصحاب هذا الميعار — ليس من شأنه
ثبوت براءة المحكوم عليه (١) .

٢ — ان الاعمال التحضيرية لنص المادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق
الجنايات الفرنسي تكشف بوضوح من قصد المشرع ، فقد كان النص يكتفي
في الواقعة الجديدة أن تؤدي الى « عدم مسئولية » المتهم *non-culpabilité*
ولكن مجلس الدولة استبعد هذه العبارة وأحل محلها عبارة « براءة » المتهم
innocence ويقول Roux ان هذا التعديل يكشف من قصد المشرع ويجب أن
يكون موضع عنية للفتة عند تفسير النص ، وقد استشهد ببعض العبارات
التي وردت في تقرير مستشار مجلس الدولة مؤداها ان طلب إعادة النظر
لا يمكن قبوله الا اذا كان للخطأ واضحا ومؤديا الى براءة المحكوم عليه (٢) .

كذلك اشار لابورد *Laborde* الى الاعمال التحضيرية للنص الفرنسي ،
وخلص منها الى وجوب أن تكون الواقعة الجديدة مؤدية الى براءة المحكوم
عليه ، ومؤكدة وجود الخطأ القضائي (٣) *la certitude de l'erreur judiciaire*

٣ — اهتم المشرع باحترام حجية الاحكام الجنائية ، ولذا لم يسمح

(١) Roux, Note au Sirey, 1899-1-425 , Sevestre, p. 197 , Vidal
et Magnol, n. 889/3.

(٢) Roux, S. 1899-1-425

ومن العبارات التي وردت في تقرير المستشار *Jacquin* العبارة
الآتية :

La révision doit toujours être possible quelque soit le mode de preuve
de l'innocence, mais elle ne doit être admise que si cette innocence
résulte des preuves, avec une évidence qui condamne la première décision.

كذلك استعرض رويونا مثلثات الجمعية العامة للسجون المتقدمة في
١٩ يونيو ١٨٩٥ وخلص منها الى أن الرأي الذي سلك في هذه الجمعية:
هو أن الواقعة الجديدة يجب أن يكون من شأنها اثبات براءة المحكوم عليه .
Laborde, p. 772.

بحالات غير مخفوفة لطلب اعادة النظر ، اذ أنه - لو فعل ذلك - لانهان
تجلبها مبدأ حجبة الامر المقتضى ، وانهار معه بطلان استقرار وأمن المجتمع .
وبناء عليه فان ترك مسدد خنيل من الاخطاء القضائية دون اصلاح افضل
من التضحية بمبدأ حجبة الامر المقتضى .

٤ - استعان Roux بالامتحانات التاريخية ، فقال ان القلقون
الفرنسي القديم لم يكن يجيز خطابات اعادة النظر في الحكم الا في حالة ثبوت
براءة المحكوم عليه (١) . واستشهد بعبارة تفيد هذا المعنى وردت في كتاب
Jousse واخرى ذكرها Roussand de la Combe وثلاثة ذكرها
Pothier (٢) . واذا كان النص على الواقعة الجديدة قد اضيف بقانون ٨ يوثية
سنة ١٨٩٥ - أي بعد مضي أكثر من قرن على كتابات شراح القانون القديم -
الا أن قانون سنة ١٨٩٥ يجب مع ذلك أن يرتبط بأوثق الصلات باهتمام
المشرع بعدم المساس بحجية الاحكام ، وقد ظهر ذلك في تقنين سنة ١٨٠٨
وهو المشاهد أيضا في قانون سنة ١٨٩٥ .

قد لاحظ الأستاذ جان بيناتل Jean Pinatel أن كافة الحجج التي سألها
أصحاب هذا المعيار مردها إلى تأثيرهم بفكرة الخطر الاجتماعي *danger social*
التي يجب مراعاتها لحسن سير الإجراءات الجنائية . فقد ذهب الفقهاء
التقليديون من أصحاب هذا المعيار إلى تفضيل الحكم غير العادل على الطعن
المواصل في العمل القضائي ، وذهب العقلانيون منهم إلى أن تدمير مبدأ
حجية الاحكام سوف يكون وبالا على المجتمع (٣) .

من ناحية أخرى فإن هذه الفكرة المحددة لحجية الامر المقتضى قد

Roux, Cours de droit..., n. 123.

(١)

(٢) فقد استشهد بما قاله جوس من أن الأدلة يجب أن تؤدي إلى
براءة المتهم (Jousse, p. 780) . وما قاله روسو دي لاكومب من أنه لم
يكن سهلا الحصول على خطابات اعادة النظر ، وانها كلن يلزم وجود أدلة
قوية وفعالة تثبت ما شلب حكم الإدانة من خطأ . وما قاله بوتييه من
أن اعادة النظر كلن جائزا اذا حصل المحكوم عليه على مستندات
أو اكتشافات وقائع يمكن بواسطتها اثبات براءته .

Pinatel, n. 47.

(٣)

حظيت باهتمام زائد من مقسماء القرن التاسع عشر أمثال لاکوست Lacoste وفستان هيلي Faustin Hélie وأرتولان Ortolan وغيرهم . فنجد لاکوست مثلاً يتحمس لبدأ حجية الأمر المقضى إذ يقول أنه يجب أن نهيء للمتهم كافة الضمانات التي تكفل له محاكمة عادلة حتى نتلافى حالات الوقوع في الخطأ القضائي ، ولكن إذا ما صدر حكم فانه يجب أن يكون تعبيراً عن الحقيقة ، comme l'expression de la vérité ان العقاب يضعف شأنه وأمن المجتمع يتعرض للخطر إذا لم نضع حداً للدعوى الجنائية ، وقرينة الصحة المستمدة من الأحكام هي المأخوذ بها في كافة البلاد المتدنية (١) .

٨٣ — ثانياً : المعيار الواسع :

ذهب أصحاب هذا المعيار الى انه يكفى في الواقعة الجديدة التي تبرر طلب إعادة النظر ، أن تولد الشك الكبير في اداة المحكوم عليه ، ولا ينزيم أن تكون مثبتة بوجه تطلع براءة المحكوم عليه . ونقطة البداية عندهم هي أن القانون قد وفق بين فكرة النظام العام التي تقوم عليها حجية الأمر المقضى ، والشعور بالمعدالة المتولد عن الواقعة الجديدة التي تشكل بصفة جدية في اداة المحكوم عليه . وقد ظهر هذا التوفيق بين النظام العام والشعور بالمعدالة في صورة طلب إعادة النظر . وبناء عليه فقد كشف أصحاب هذا المعيار عن أن حجية الأمر المقضى لا تتعرض مع فكرة إعادة النظر (٢) لأن

(١) P. Lacoste, De la chose jugée en matière civile criminelle, disciplinaire et administrative, Paris, 1914, n. 805 ; J. Ortolan, Eléments de droit pénal, 4ème éd. par M.E. Bonnier, Paris 1875, T. II, n. 1775.

وهو يقول أنه في الحالات النادرة التي يقع فيها خطأ قضائي ، يجب تحمله في سبيل المصلحة العامة .

وبهذا المعنى أيضاً : Faustin Hélie, T. II, n. 983

(٢) وقد لاحظ أصحاب هذا المعيار أن حجية الأمر المقضى في المواد الجنائية ، أضعف منها في المواد المدنية ، ويرجع ذلك الى العوامل التاريخية ففي روما كانت قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه في المواد المدنية مرجعة الى انتهاء الدعوى في ظل نظام دعاوى القانون القديم Legis actiones ثم تطور الأمر في ظل نظام برنامج الدعوى formula بفضل البريتون

اختصاصية الخطأ القضائي لا يمس الاحترام الواجب نحو هذه الحجية ، وإنما
هو للخطأ القضائي نفسه ، أو عدم اصلاح هذا الخطأ هو الذى ينال من
هذه الحجية .

الى الدنع بحجية الشيء المحكوم فيه *exceptio rei judicata* وانتقل هذا
الدفع الى فرنسا فى ظل حكم شارلمان ، ودعاه فقهاء القانون الكنسى ،
ثم انتقل الى القانون المدنى الفرنسى .

اما فى المواد الجنائية فالامر كان على خلاف ذلك ، فقاعدة حجية
الشيء المحكوم فيه فى المواد الجنائية لم تنقرر فى روما الا ابتداء من قانون
Julia publicorum ولكن هذه الحجية كانت مقيدة باستثناءات كثيرة
كانت تؤدى الى محو القاعدة تليها . فكانت الجريمة الواحدة معاقبا عليها
بعدة قوانين ، ولكل قانون دعوى ، وبناء عليه فعلى الرغم من حجية الشيء
المحكوم فيه كان من الممكن توجيه الاتهام اكثر من مرة الى نفس المتهم ،
ومن ناحية اخرى كانت أحكام القناصل تصلب بالشلل بسبب تدخل الحكام
intercessio dei tribunus والتظلم فى الاحكام
provocatio ad populum

(انظر ما سبق — بند ٥) .

ثم انتقلت حجية الامر المقضى الى القانون الكنسى ، ثم الى القانون
الفرنسى القديم . ولكن يلاحظ ان أحكام البراءة كانت تعتبر نوعا من
الانتظار لادلة جديدة *un plus ample informé* بحيث اذا نكشفت هذه
الادلة استأنفت الإجراءات سيرها دون أن يكون للمتهم أن يدفع بعدم
جواز اعادة محاكمته . (Lacoste, n. 809) . ومن ناحية اخرى فان طابع
الاستبداد السيلفى الذى اتسم به نظام الحكم الفرنسى السابق على
الثورة ، وما كان يزعمه الملوك من حق مراجعة الدعوى ، كل هذه العوامل
قد أضعفت من شأن حجية الشيء المحكوم فيه فى المواد الجنائية ، حتى
ان بعض الشراح قد لاحظ ان العدالة فى المواد المدنية كانت تؤدى بطريقتة
أفضل منها فى المواد الجنائية (Mongibeaux, p. 16).

ويظهر ضعف قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه فى المواد الجنائية
بمقارنة نصوص القانون المدنى الفرنسى بنصوص قانون تحقيق الجنابات
الفرنسى (الملغى) فنجد القانون المدنى يحتوى على نص عام فى شأن الحجية
هو نص المادة ١٣٥١ التى تقول : « لا تقوم حجية الامر المقضى الا بالنسبة
الى موضوع الدعوى . ويجب ان يكون الشيء المطلوب واحدا ، وان يكون
الطلب مبنيا على السبب نفسه وقائما بين الخصوم أنفسهم ومقابلها منهم

وفي هذا الصدد يقول م. تشار الدولة Jacquin إن ما يعتبر اعتداء
تحتيها على حجية الشيء المحكوم فيه هو الحكم الخاطئ نفسه ، فالخطأ

أو عليهم بالصفة نفسها » . أما قانون تحقيق الجنابات فلم ترد به قاعدة
بماثلة مثل تلك التي وردت بلقانون المسنى ، وإنما نصت المادة ٣٦٠ على
أن : كل شخص برىء على نحو قانوني لا يجوز القبض عليه أو اتهامه من
أجل نفس الواقعة . ونصت المادة ٢٤٦ على أنه إذا قررت محكمة
الاستئناف أنه لا وجه لاحالة المتهم الى محكمة الجنابات فلا تجوز محاكمته
بمن نفس الواقعة إذا لم تظهر أدلة جديدة . (Lacoste, n. 816).

كذلك ظهر ضعف حجية الامر المقضى فيما يتعلق بتطبيق القضاء
لهذه القاعدة ، وذلك على النحو الآتي :

١. — غير القضاء كلمة « الواقعة » الواردة بالمادة ٣٦٠ من قانون
تحقيق الجنابات تفسيراً واسماً . فذهبت محكمة النقض الى أن الواقعة
المقصودة بهذا النص هي « الواقعة القانونية » أي الوصف القانوني ،
عإذا تعددت الاوصاف القانونية للواقعة المادية الواحدة بمعنى ذلك تعدد
الوقائع القانونية ، فإذا صدر الحكم في شأن واقعة مادية مسنداً اليها
وصفاً معيناً جازت المحكمة مرة أخرى من الواقعة المادية نفسها مسنداً اليها
وصف قانوني آخر لأنها تعتبر بذلك واقعة قانونية جديدة لا تنصرف
اليها حجية الحكم ، وبناء عليه فلن المتهم الذي حكم ببراءته من جريمة
القتل العمد يمكن محاكمته مرة أخرى أمام محكمة الجناح في جريمة القتل
الخطأ (الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية ٢٥ نوفمبر سنة
١٨٤١ سبتمبر ١٨٤٢ — ١ — ٩٣ ، نقض جنائي ٦ مارس سنة ١٨٤٥ :
سبتمبر ١٨٤٥ — ١ — ٦١٩ ، محكمة باريس ١١ يناير سنة ١٨٤٢ سبتمبر
١٨٤٣ — ٢ — ٨٨ ، محكمة جرينوبل Grenoble ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ :
سبتمبر ١٨٥٤ — ٢ — ٧٠٨ ، نقض جنائي ٣ أغسطس سنة ١٨٥٥ ،
سبتمبر ١٨٥٦ — ١ — ٨٢) والشخص الذي حكم ببراءته من جريمة
هتك العرض بالقوة أو بدونها ، يمكن محاكمته من جديد في تهمة الفعل
النافع العلني (نقض جنائي ١٢ مارس سنة ١٨٥٣ سبتمبر ١٨٥٣ :
— ١ — ٢٣٢ ، نقض جنائي ٢٣ فبراير سنة ١٨٥٥ سبتمبر ١٨٥٥ :
— ١ — ٣١٥ ، الدوائر المجتمعة ٣ نوفمبر سنة ١٨٥٥ سبتمبر ١٨٥٦ :
— ١ — ٨٣ ، نقض جنائي ٢٣ يولية سنة ١٨٦٣ سبتمبر ١٨٦٤ :
— ١ — ١٩٨ ، نقض جنائي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٣ سبتمبر ١٨٦٤ :
— ١ — ١٩٨ ، نقض جنائي ١٠ فبراير سنة ١٨٧٠ سبتمبر ١٨٧١ :
— ١ — ١٩٨)

الظاهر الواضح أمام عيون الكافة ، والذي لا يمكن تنفيذه ، هو ما يتأذى لئلا
 ضمير الجماعة ويعد افتثا صارخا على مبدأ حجبة الشيء المحكوم فيه ،
 واصلاح الخطأ القضائى هو الوسيلة الوحيدة فى هذه الحالة لتهنئة الانزعاج
 الذى أصاب الشعور العام . وبناء عليه فلن اعاد النظر فى الحكم ليس
 نحسب ضرورة تملئها قواعد الانسانية والعدالة نحو المحكوم عليه ظلما ،
 وانما هى ايضا وسيلة ضرورية لكى يسترد مبدأ حجبة الشيء المحكوم فيه
 كامل قوته التى لا غنى عنها ، والتى تتعرض للنيل منها اذا بقى الحكم الخاطىء
 قائما على الرقم من ظهور خطئه (١) .

ويقول أيضا الاستاذ مونوار Maunoir ان طلب اعادة النظر اذا اجراه
 المشرع بقيود وفى حدود معقولة ، يعتبر بمثابة مصل Vaccin يزيد مبدأ حجبة

١. — (٢٦٤) واذا قضت المحكمة ببراءة المتهم فى تهمة تزوير واستعمال
 محررات مزورة فلا يمنع ذلك من اعادة محاكمته من نفس الواقعة بتهمة
 خيلة الامانة (نقض جنائى ٣٠ يونية سنة ١٨٦٤ سرى ١٨٦٥ — ١ —
 ٢٤٥) أو اعادة محاكمته من نفس الواقعة بتهمة النصب (نقض جنائى
 ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٣ سرى ١٨٧٤ — ١ — ٣٩) .

٢. — ذهبت محكمة النقض الى أن أحكام البراءة الصادرة من محاكم
 الجنج والمخلفات — وهى المحكم التى تلتزم بفحص الواقعة من جميع
 أوصافها القانونية المكث — لا تحول دون المحاكمة مرة أخرى بشرط ظهور
 عنصر فى واقعة جديدة élément de fait nouveau (نقض — الدوائر
 الجمعية — ١٠ يناير سنة ١٨٧٦ سرى ١٨٧٧ — ١ — ٤١ مع تعليق
 Villuy) — أنظر أيضا نقض جنائى أول أغسطس سنة ١٨٦١ سرى
 ١٨٦٢ — ١ — ١٠٠٦ .

٣. — ذهب القضاء الفرنسى فى كثير من أحكامه الى أن حجبة الحكم
 الجنائى أمام القضاء المدنى لا تكون الا بالنسبة لما فصل فيه الحكم الجنائى
 وكان فصله فيه ضروريا ، وما فصل فيه على سبيل التأكيد certainement
 (انظر تفصيل ذلك فى رسالتنا — الطبعة الثانية بند ١٤٨ وما بعده) .
 وخلاصة ما تقدم أن حجبة الامر المقضى فى المواد الجنائية كانت
 — لأسباب تاريخية — أضعف منها فى المواد المدنية .

(١) تقرير Jacquin مشار اليه فى 6 Sevestre

الشيء المحكوم فيه قوة وحصة (١) .

وقد استعان بعض الشراح بنظرية التصور والحقيقة ، فقالوا ان الغاضى يفصل في الدعوى بموجب مجموعة من العوامل التى تقربه — تليلا او كثيرا — من الحقيقة الواقعة ، وكل الوسائل الفنية — التى تسمح له بالاقتراب من الحقيقة ومنها طلب اعادة النظر — لا تتعارض مع حجية الامر المقضى ، بل على العكس من ذلك تدعم هذه الحجة (٢) .

وقد اضاف اصحاب هذا المعيار بعض الحجج المستمدة من نصوص قانون تحقيق الجنايات نفسه ، اهمها :

١ — نصت المادة ٤٤٣/٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى (تقابلها المادة ٣/٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى والمادة ٣/٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى) ، على جواز طلب اعادة النظر اذا حتم بادانة احد الشهود في الدعوى بتهمة شهادة الزور . وادانة الشاهد لا تدل على براءة المحكوم عليه ، وانما تؤدي فقط الى مجرد الشك في ثبوت التهمة المسندة الى المحكوم عليه ، وهذا تكلف — في نظر المشرع نفسه — لطلب اعادة النظر في الحكم (٣) .

٢ — نصت المادة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى الملغى (تقابلها المادة ٦٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى والمادة ٤٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى) على انه اذا لم تكن الدعوى صالحة للفصل فيها ، فالحكمة ان تقوم بنفسها او بواسطة من تنديه لذلك باى تحقيق او مواجهة او استجواب « يصلح لاثبات الحقيقة » propres à mettre la vérité en évidence وهذه العبارة تدل — في نظر اصحاب هذا المعيار — على ان الخطأ القضائى لا يلزم أن يكون ثلثا ثبوتا

Maunoir, p. 34.

(١)

Raymond Guillien, L'acte juridictionnel et l'autorité de la chose jugée, thèse, Bordeaux, 1931, p. 406.

(٢)

Pinatel, n. 55.

(٣)

تأملها ، وانما يكفى أن يكون مثكوكا فيه (١) .

٨٤ — القانون السويسرى :

يعتبر القانون السويسرى من التشريعات التى اخذت صراحة بالمعيار الواسع ، اذ نص المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية الفدرالى على جواز طلب اعادة النظر اذا كانت الوقائع أو طرق الاثبات التى لم يسبق تقديمها للمحكمة من شأنها التشكيك font douter فى ادانة المتهم ، أو اقامة الدليل على أن الجريمة التى ارتكبها أخف من تلك التى ادين من اجلها . وتطبقا لذلك حكم بأنه يجوز اعادة النظر اذا ثبت أن الواقعة التى كُتبت أسلما لحكم الادانة واقعة مزورة أو غير كافية faux ou incomplet (٢) . وحكم أيضا بأن الواقعة تعد جديدة اذا كان من شأنها زعزعة أو اظهار عدم كفاية الأدلة التى اقيم عليها حكم الادانة (٣) .

وتنص المادة ٤٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية لمقاطعة جنيف بسويسرا على أنه يلزم فى الواقعة الجديدة أن يكون من شأنها التشكيك فى مشروعية الادانة de nature à faire douter de la légitimité de la condamnation

وتطبقا لذلك اصدرت محكمة النقض لمقاطعة جنيف حكما بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى قضية نقيب المحامين جاكو Jacoud — وهى القضية التى اثارت ضجة لدى الراى العام الاوروبى حتى قيل عنها انها اثبتت القضايا التى عرضت بعد انتهاء الحرب العالمية لثانية — قضت فيه بقبول مطلب

Pinatel, n. 55.

(١) :

(٢) الحكم فى قضية : Schneberger c/ Zürcher — مشار اليه فى :

Maunoir, p. 129

(٣) حكم Richter — مشار اليه فى : Maunoir, p. 129

وإذا كان سبب اعادة النظر مبنيًا على عدم كفاية حكم الادانةسمى revisio propter nova وإذا كان مبنيًا على عدم صحة الوقائعسمى revisio propter falsa (Maunoir, p. 131)

ويلاحظ أن توسع القضاء السويسرى فى هذا الصدد موضع نقشة بعض الشراح .

انظر فى هذا الصدد : Maunoir, p. 130

إعادة النظر المقدم من المحكوم عليه ، وأمرت بإجراء تحقيقات تكميلية (١) .

٨٥ — ثالثا : اتجاه محكمة النقض الفرنسية :

يتضح من استعراض قضاء محكمة النقض الفرنسية في طلبات إعادة النظر أنها قد اخفت بالعمارة الواسع ، ولكن منطق حكمها يختلف حسب بساطة الواقعة . فإذا كانت الواقعة الجديدة تنفي براءة المحكوم عليه على سبيل اليقين *le fait nouveau-certitude* فإنها تقضى بنقض الحكم دون إحالة . أما إذا كانت الواقعة الجديدة تنفي الشك الجسيم في الإدانة *le fait nouveau doute-sérieux* فهي تقضى بنقض الحكم مع الإحالة .

ويلاحظ أن الحكمين الصادرين في قضية درينوس *Dreyfus* — أشهر قضايا إعادة النظر في التاريخ الفرنسي الحديث — يبرزان بوضوح هذا الاتجاه .

(١) وتخلص واقعات هذه القضية في أن نقيب المحامين بيير جاكود *Pierre Jaccoud* قد اتهم بأنه في يوم أول مايو سنة ١٩٥٨ ، قتل *Charles Zumbach* وشرع في قتل زوجة هذا الأخير واسمها *Marie Zumbach* وعلى الرغم من إصرار المتهم طوال مدة المحاكمة على أنه بريء ، فقد أصدرت محكمة جنائية جنيف بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ : حكما بمعاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات وحرمانه من مباشرة حقوقه المدنية لمدة عشر سنوات . وبعد أن أمضى المحكوم عليه ثلثي مدة العقوبة تم الإفراج عنه في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٣ . مهلا بنصوص المادتين ٣٨ و ٦٩ من قانون العقوبات السويسري . وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ، تقدم المحكوم عليه بطلب إلى محكمة النقض لمقاطعة جنيف لإعادة النظر في الحكم الصادر بإدانته في ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ والقضاء بالغاء هذا الحكم بدون إحالة ، واحتياطيا الأمر بإجراء تحقيقات تهيئية لإثبات صحة الوقائع الموضحة في الطلب تطبيقا لنصوص المصاد ٢/٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمقاطعة جنيف . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ : قضت المحكمة بتبطل الطلب والأمر بإجراء التحقيقات التكميلية بكافة طرق الإثبات المنصوص عليها في الحكم . أنتظر في مرض هذه القضية والأدلة المقدمة فيها بالتفصيل :

Robert Vouin, L'arrêt Jaccoud du 29 novembre 1965, rev. sc. crim., 1969, p. 121 et p. 377.

والى جانب هاتين المجموعتين من الاحكام ، توجد مجموعة ثالثة على
ذات طابع استثنائي خرجت فيها محكمة النقض على قضاها المستقر ، اذ في
هذه الحالات الاستثنائية كانت الواقعة الجديدة تفيد الشك الجسيم في الادانة
ومع ذلك قضت المحكمة بالنقض دون احوالة .

لما اذا لم يكن للواقعة الجديدة اثر في اثبات البراءة او اثره الشك
الجسيم في الادانة ، فقد استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول
طلب اعادة النظر .

ومن هذا العرض السريع لقضاء محكمة النقض الفرنسية يتضح اننا
سنتناوله بالتفصيل على النحو الآتي :

١. — النقض دون احوالة لان الواقعة تفيد البراءة على سبيل اليقين .
٢. — النقض مع الاحالة لان الواقعة تثير الشك الجسيم في الادانة .
٣. — قضية دريفوس .
٤. — بعض الاحكام الاستثنائية .
٥. — عدم قبول طلب اعادة للنظر .

٨٦ — ١ — النقض دون احوالة :

اذا كانت الواقعة الجديدة تفيد على سبيل اليقين براءة المحكوم عليه
le fait nouveau — fin ou le fait nouveau certitude فان محكمة النقض
تقضي بنقض الحكم دون احوالة . ويستوى — كما سبق القول — (١) أن يكون
من شأن الواقعة الجديدة توليد عقيدة نفسية تؤثر في وجدان المحكمة ،
او توليد عقيدة قانونية مبنية على أسس قانونية .

ومن أمثلة توليد العقيدة النفسية قضية pierre Vaux وتخلص واقعاتها
في أن محكمة جنابات Saône-et-Loire قضت بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٥٢

(١) انظر ما سبق بند ٧٧ .

بمعاقبة كل من Pierre Vaux وبيتي Petit بالاشتغال الشاقة المؤبدة
الاشتراكيهما في الشروع في حريق خمسة منازل مسكونة . وقد بنت المحكمة
حكمها بادانة Vaux على الادلة الآتية :

١ — شهادة العامل الذى ابلغ عن الحادث ، وبإل ان هذا المتهم يراس
عصابة تخصصت في تخريب منازل المنطقة عن طريق اشغال الحرائق فيها .
٢ — شهادة عمدة القرية .

٣ — تحريك الادارة التى تفيد نشاطه السياسى وسوء سلوكه .

وبعد الحكم اكتشفت عصابة تعمل على حريق منازل القرية يرأسها
العمدة نفسه ، وليس من بين أفرادها أحد من المجرمون عليهما . ثم تقدم
العامل الذى شهد ضد Vaux واعترف بأنه شهد زورا لان شهادته قد
أملت عليه من عمدة القرية الذى كان حاضرا أثناء التحقيق ، كما أن العمدة
قد اعترف بجريته لرجال الشرطة الذين قبضوا عليه وانتصر داخل السجن ،
وقد ثبت ان العمدة كان على خلاف مع بعض أهل القرية بشأن محل لبيع
الأسجار . ومن هذه الوقائع الجديدة اتضح لمحكمة للنقض ان ادلة الادانة قد
انهارت ولم يبق بملف الدعوى سوى بعض التحريك التى تدل على سوء
سلوك Vaux وتهوره السياسى وبناء عليه قضت بتاريخ ١٦ ديسمبر
سنة ١٨٩٧ بنقض الحكم دون احالة (١) .

ومن امثلة ذلك ايضا قضية Bonnet الذى حكم عليه في جريمة الصيد
بدون ترخيص . وقد بنى حكم الادانة على شهادة اثنين من رجال الشرطة

(١) نقض جنائى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧ سرى ١٨٩٩ — ١ .
٢٢٥: مع تعليق رو Roux ودالوز ١٨٩٨ — ١ — ٢٢٨ وجاء بأسباب
هذا الحكم :

Attendu que les témoignages de Balleant et de Gallemard (le maire), ainsi
écartés, il ne subsiste contre Vaux que des renseignements qui incriminent
son exaltation politique et la passion avec laquelle il avait soutenu la cause
du partage des communaux, mais qui sont dénuées de toute valeur probante au point
de vue de l'accusation qui avait été portée contre lui...

للذين قرأ ان المتهم قد هرب وأنهما تحققتا من اللون الاسود للكلب الذى كان معه . ولكن حدث بعد الحكم ان اعترف أحد الاشخاص بأنه صاحب الكلب الاسود وأنه مرتكب جريمة الصيد بدون ترخيص ، وقد قبلت محكمة النقض المطلب اعلاء النظر وقضت بنقض الحكم دون احالة تاسيسا على ان هذا الاعتراف يعد واقعة من شأنها براءة المحكوم عليه (١) .

اما بالنسبة للعقيدة القانونية — وهى التى تختفى فيها السلطة التقديرية المطلقة للقاضي وتحصل محلها بملادى القانون بحيث تكون البراءة مبنية على قواعد حسابية (٢) — فمن أمثلتها أن يصدر حكم على أحد الاجانب بعقوبة الابعاد ، ثم يثبت بعد الحكم أنه يحمل الجنسية الفرنسية . ففى هذه الحالة يكون من شأن الواقعة الجديدة اختفاء الجريمة تماما ، وبالتالي تكون البراءة ثابتة . ولذلك فان محكمة النقض قضت فى العديد من هذه الحالات بنقض الحكم دون احالة (٣) . وكذلك اذا ثبت ان المحكوم عليه فى جريمة

(١) نقض جنائى ١٥ يولية سنة ١٨٩٩ سبرى ١٩٠١ — ١ .
٥٤١. وجاء بأسباب هذا الحكم :

...cet aveu constitue un fait nouveau de nature à établir l'innocence du condamné...

ومن هذا النوع أيضا قضية *Fétis* التى ثبت فيها من تقارير الخبراء ان الخطابات غير الموقع عليها والمسندة الى المحكوم عليه . هى فى الحقيقة من صنع متهمين آخرين (نقض جنائى ٥ مارس سنة ١٨٩٩ سبرى ١٩٠١ — ١ . ٢٩٧) .

Pinatel, n. 74.

(٢)

(٣) نقض جنائى ٦ يولية سنة ١٨٩٩ سبرى ١٩٠١ — ١ — ٢٩٩ ؛
٢ يناير سنة ١٩٠٤ بليتات ١٩٠٤ — ١ — ١٤ ، ١ ديسمبر سنة ١٩١٢ بليتات ١٩١٢ — ٦٤٣ — ١١٦٨ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ دالوز الاسبورج ١٩٣٠ — ١٣٣ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ جازيت دى بلاليه ١٩٤٠ — ١ .
٣٣٠ ، ١٠ ابريل سنة ١٩٥٩ بليتات ١٩٥٩ — ٢٠٠ — ٢٠٢ وفى هذه القضية تبين ان المحكوم عليه من مواليد مقاطعة الازاسى Alsace التى استردتها فرنسا من المانيا ، واعيد قيد المحكوم عليه — بقوة القانون — فى سجلات الجنسية الفرنسية ، وبالتالي فان هذا القيد — حتى ولو تم بعد الحكم بالابعاد — يعد واقعة جديدة تجيز طلب اعلاء النظر ، باعتبار ان القيد ليس منشئا للجنسية الفرنسية وانما هو كاشف لها

التهرب من التجنيد — وهى لا تقع الا من فرنسى — يحل جنسية
لجينية (١) .

ومن أمثلة ذلك ايضا با اذا تمت اكلة من شأنها انهيار ركن من اركان
الجريمة التى اسندت الى المحكوم عليه ، وبحيث لا تعد ركنًا فى أية جريمة
أخرى . كما اذا ثبت انهيار ركن من اركان جريمة خيانة الاملة بأن اتهم المحكوم
عليه الدليل على رده للاشياء المسلمة اليه فى وقت سلب على الحكم
بادانته (٢) .

(١) نقض جنائى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتات ١٩١٦ — ٢٩٥ —
٥٠٩ .

(٢) نقض جنائى ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦ سىرى ١٨٩٩ — ١ — ٤٢٥
وجاء بأسباب هذا الحكم :

...la restitution des trois montres et la représentation de la boîte à musique,
spontanément effectuées au domicile de Magnin, par le sieur Vuilleminot
dès le 31 déc. 1891, et aujourd'hui définitivement avérés constituent un
fait nouveau dont la révélation survenue depuis le 23 août 1892, date
de la condamnation du sieur Vuilleminot est de nature à établir l'innoc-
ence de ce dernier...

وبهذا المعنى ايضا قضية Cabirol وتخلص فى أن هذا الشخص
كان مكلفا بتحصيل رسم الدخول الى أحد المراقص وقدره فرنك واحد
مقدم اليه أحد الرواد عملة من فئة العشرين فرنكا وقال له : هذه
عشرون فرنك وسأذهب لارقص الفالس ثم اعود اليك لأخذ الباقي .
وعندما انتهت للرقصة وعاد صاحب العملة لأخذ الباقي ، انكر
Cabirol أنه أخذ العملة ، فقدم الى المحكمة الجنائية بتهمة خيانة
الامانة ، وقضت المحكمة بادانته بالسجن ٤٨ ساعة . ثم حدث بعد ذلك
أن حكم بادانة شخص يدعى Maurice عمره ١٩ سنة فى نفس التهمة
التي أدین من أجلها Cabirol وتفصليل ذلك أن Maurice
قدم الى Cabirol عند دخول المرقص عملة من فئة الخمسة
فرنكات وتسلم الباقي وقدره أربعة فرنكات ، ولكن وضعت بينها على
سبيل الخطأ العملة ذات العشرين فرنكا . وقد لاحظ موريس هذه
الخطأ الذى وقع فيه كابيزول ، ولكنه تغاضى عنه ، وقد شهد بصحة هذه
الواقعة اثنان من زملاء موريس . وبناء عليه تقدم Cabirol بطلب

كذلك اذا حكم بـإدانة أحد المسجونين في جريمة الهروب ، ثم ثبت انه كلن قد اُخرج عنه في وقت سبق على الجريمة المسندة اليه (١) او اذا حكم على أحد الأشخاص بالعقوبة لمخالفته الالتزام بعدم الإقامة في مكان معين ثم ثبت ان هذه العقوبة التبعية لم يسبق الحكم عليه بها (٢) . واذا حكم على أحد الأشخاص في جريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة ثم ثبت انه فعل ذلك بأمر العمدة للمحافظة على هذه الأشياء وتسليمها الى السلطة العسكرية (٣) . واذا ثبت من المستخرج الرسمي من سجلات السجن ان المحكوم عليهما في جريمة السرقة كانا محبوسين وقت ارتكاب الجريمة (٤) . واذا حكم بـإدانة أحد الأشخاص لعدم قيد سيارته في الديوان الخاص بذلك قبل اول يناير سنة ١٩٢٥ ثم ثبت انه لم يكن يملك سيارة ، وانما كان يملك فقط دراجة بخارية (موتوسيكل) اعتباراً من ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ وقيدت برقم ٣١٥٥ U.I. (٥) . واذا حكم على أحد الأشخاص في جريمة

لإعادة النظر في الحكم . وبجلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ قضت محكمة النقض بقبول الطلب ونقض الحكم دون إحالة (بليتات ١٩٠٥ — ٤١ — ٦٩) وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que le fait tel qu'il résulte de l'enquête exclut le délit d'abus de confiance qui avait motivé la poursuite et ne contient les éléments constitutifs d'aucun autre délit et que, par suite, aux termes du dernier al. de l'art. 445 c. i. crim. l'annulation du jugement ne laissant rien subsister qui puisse être qualifié crime ou délit, aucun renvoi ne doit être prononcé.

(١) نقض جنائي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بليتات ١٩٠٨ — ٣٨١ —

٧١٠ .

(٢) نقض جنائي ٧ بولية سنة ١٩١١ داللول الدوري ١٩١٢ —

١١٠ — ١١٠ .

(٣) نقض جنائي ٣ فبراير سنة ١٩١٦ داللول الدوري ١٩١٦ —

١٢٣ — ١٢٣ .

(٤) نقض جنائي ٥ مايو سنة ١٩٢٣ بليتات ١٩٢٣ — ١٩٦ — ٣٣٣ .

(٥) نقض جنائي ١٢ بولية سنة ١٩٢٨ بليتات ١٩٢٨ — ٢١٣ —

٤٣٠ —

تبديد المحجوزات ، ثم ثبت أن هذه الأشياء لم يتم الحجز عليها (١) . وإذا حكم على أحد الأشخاص لمخالفته قرار إبعاده ، ثم ثبت أن هذا القرار قد أوقف تنفيذه (٢) . وإذا حكم على أحد الأشخاص بالعقوبة في جريمة الهرب من الجندية ثم ثبت بطلان عقد تجنيده ، فاكشف البطلان بعد واقعة جديدة في معنى الفقرة الرابعة من المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تؤدي إلى نقض الحكم دون إحالة (٣) . وإذا حكم على أحد الأشخاص لقيامته سيره دون التأمين عليها ، ثم قدم بعد الحكم مستندا يفيد أنه كان لديه عقد التأمين وقت الجريمة المسندة إليه (٤) . وإذا كان القانون يشترط بلوغ المتهم سنا معينة لإدانته ، فإن للحكم على المتهم الذي لم يبلغ هذه السن ، يجوز إعادة النظر فيه ، إذا تقدم المحكوم عليه شهادة الميلاد المثبتة لسنه الحقيقية ، والتي تنفي عدم خضوعه للقانون (٥) .

في جميع هذه الحالات تكون البراءة مبنية على سبب قانوني ، فمن الناحية القانونية لا تقوم الجريمة إلا إذا توافرت أركانها المكونة لها ، وإذا

(١) نقض جنائي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بليتان ١٩٢٨ — ٢٦٠ — ٥٢٤ .

(٢) نقض جنائي ٣٠ يولية سنة ١٩٢٧ بليتان ١٩٢٧ — ١٢٠٣ — ٤٠٣ .

(٣) نقض جنائي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ — ٦٢٠ — ١٢١٢ ، ١٥ يولية سنة ١٩٦٠ بليتان ١٩٦٠ — ٣٢٨ — ٦٦٤ ، ١١

فبراير سنة ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٤ — ٥٠٧ مع تعليق Pierre Hugueney ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ مجلة العلم الجنائي سنة ١٩٥١ Chron.

مع تعليق P. Hugueney ص ١٠٩ .

(٤) نقض جنائي ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ دالوز ١٩٦٣ somm. ١٠٣٦ .

(٥) نقض جنائي ٢٥ يولية سنة ١٩٠٧ بليتان ١٩٠٧ — ٢٣٩ — ٥٤٢ ، وكان المتهم في هذه الدعوى قد قدم شهادة ميلاده التي تثبت أنه ولد في ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٦ وليس في ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٤ كما ذهب الحكم المطعون فيه .

ويلاحظ أن قانون الإجراءات الجنائية المصري قد نص على إجراءات معينة لإعادة النظر في الحكم في مثل هذه الحالة بالنسبة للأحداث وقد سبق بيان ذلك — بند ١٨ و ١٩ .

انهار ركن او اكثر من هذه الاركان انهارت الجريمة نفسها (١) .

٨٧ — ٢ — النقض مع الاحالة :

جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية على نقض الحكم مع الاحالة اذا كانت الواقعة الجديدة من شأنها اثره الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه *fait nouveau doute-sérieux* ويستوى هنا أيضا ان تولد الواقعة الجديدة عقيدة نفسية او عقيدة قانونية .

وقضاء محكمة النقض الفرنسية زاحر بالامثلة العديدة للوثائق التي تولدت عقيدة نفسية تثير الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه . فمقتضت في قضية *Druaux* بان واقعة قتل شخصين بلسم ، اذا امكن نسبتها الى الاختناق بلكسيد الكربون المنبعث من احدى الامران الجرية المجاورة ، فان هذه الواقعة تولد انشك في ادانة المحكوم عليه (٢) .

وفي قضية *Rossi* انتهت التحقيقات التكميلية الى اخفاء الواقعة الاولى والاساسية من الواقعتين اللتين اقيم عليهما حكم الادانة ، والى اضعاف الواقعة الثانية . وهذا الوضع الجديد من شأنه اثبت براءة المحكوم عليه (٣) .

Pinatel, n. 75.

(١).

(٢) نقض جنائي ٢٦ يونية ١٨٩٦ سري ١٨٩٩ — ١ — ١٢٥. ومن هذه الامثلة أيضا قضية *Vallé* وتخلص في أنه في خلال شهر مارس سنة ١٨٩٤. تلقى التاجر *Lebrun* عن طريق البريد خطبا يحتوي على سبه وتهديد بالاعتداء عليه ، فتقدم بشكوى الى النيابة العامة ، وكانت الشكوك تحوم حول خصمه السيلبي المدعو *Vallé* رقد حمل. التقرير المقدم من خبير الخطوط على الاعتقاد بان هذا المتهم هو مرتكب الجريمة ، فمقتضت المحكمة بادانته . ثم ظهرت بعد الحكم محررات غير موقع عليها مرسلة من فاعل مجهول الى المحكوم عليه فاعتبرت محكمة النقض هذه الواقعة الجديدة مؤدية الى للشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه (نقض جنائي ١٨ يونية سنة ١٨٩٨ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٧٦) .

(٣) نقض جنائي ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٢٥. ودالوز الدوري ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧ .

كذلك قضت محكمة النقض في أحكام عديدة بأن أقوال الشهود الجدد بعد حكم الإدانة من شأنها القاء ظل كثيف من الشك على مسؤولية المحكوم عليه ، ومن ثم قضت بنقض الحكم مع الإحالة (١) .

وفي أغلب الحالات تنصب أقوال الشهود الجدد على بيان أن المحكوم عليه لم يكن موجودا في مكان الحادث وقت وقوع الجريمة (٢) .

وأحيانا يكون عدول الشاهد عن شهادته التي قام عليها حكم الإدانة واقعة جديدة تلتى شكاً جسيماً على الحكم ، وتؤدي إلى النقض مع الإحالة (٣) .

(١) نقض جنائي ٢٥ يونية سنة ١٨٩٦ سري ١٩٠٠ — ١ — ٢٩٦ ، ١٨ يولية سنة ١٩٠١ بليتان ١٩٠١ — ٢٠٧ — ٣٧٥ ، ١٢ يناير سنة ١٩٠٧ ، بليتان ١٩٠٧ — ٢٦ — ٤٣ ، ٣٠ مارس سنة ١٩١١ ، بليتان ١٩١١ — ١٧٧ — ٣٤٤ ، ١٣ يونية سنة ١٩١٢ ، بليتان ١٩١٢ — ٣١٣ — ٥٧٠ ، ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ، بليتان ١٩١٢ — ٤٥٨ — ٨٤٢ وفي هذه القضية أكد شهود جدد أن شهود الاتبات لم يقولوا الحقيقة أمام محكمة الجنايات . وكثت هذه القضية هي السبب في صدور قانون ١٩ يولية سنة ١٩١٧ وسرد الكلام عنه بالتفصيل فيما بعد — بند ١١٩ .

انظر أيضا نقض جنائي ٢٨ يناير سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ٤٨ — ٨٨ ، ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ دالوز الدورى ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ١٢٤ ، يناير سنة ١٩٢١ بليتان ١٩٢١ — ٢٣ — ٣٤ .

(٢) نقض جنائي ١١ يناير سنة ١٩٠٢ سري ١٩٠٣ — ١ — ٣٧٢ وفي هذه القضية قرر كثير من الشهود أن المحكوم عليه كان موجودا وقت ارتكاب الجريمة في مكان يبعد ثلاثة كيلو مترات من مكان الحادث . انظر أيضا نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ بليتان ١٩٠٦ — ٥٥ — ٨١ وفي هذه القضية تأكدت أقوال الشهود بواقعة أن غطاء الرأس (الكاسكيت) الموجود بمكان الحادث لم يكن من ملابس رأس المتهم .

انظر أيضا نقض جنائي ١٩ يونية سنة ١٩٠٩ بليتان ١٩٠٩ — ١ — ٢١٣ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بليتان ١٩٠٩ — ٥٤٩ — ١٠٥٧ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٥ بليتان ١٩٢٥ — ١٣٥ — ٢٥٣ .

(٣) نقض جنائي ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٦ سري ١٩٠٠ — ١ — ٦٠ مع تعليق Roux ، ٧ أبريل سنة ١٨٩٨ سري ١٨٩٩ — ١ — ٤٣٠ ودالوز ١٩٠٠ — ١ — ١٣٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

كذلك تعد واقعة جديدة تلتى الشك الجسيم على حكم الادانة اذ
تقر الشاكى أن اقواله التى اقيم عليها الحكم قد صدرت منه بقصد الانتقام
من المحكوم عليها ، والثر لنزاع قديم (١) .

أما الوقائع الجديدة التى تولد عقيدة قانونية تثير الشك الجسيم فى
ادانة المحكوم عليه ، فمثلا حالة الحكم على حائك فى تهمة خيانة الامة لانه
تسلم قطعة من القماش من أحد الزبائن ولم يردها ، وكان المحكوم عليه قد
اعترف اناء المحاكمة بانه تسلم فعلا قطعة القماش ولكنه وضعها فى مكان

Attendu que la charge principale d'après l'arrêt, de renvoi et l'acte d'accu-
sation à la suite desquel sont intervenus le verdict du jury et la cond-
amnation prononcée le 23 nov. 1893, par la Cour d'assises de la Seine
contre Jamet, Léger et la dame Verney, pour crime de viol et complicité
de ce crime, consistait dans la déclaration d'Engénie Laroche, aujourd'-
hui rétractée, que cette rétractation cinq fois reproduite dans les mêmes
termes corroborés par la retractation de la femme Verney (qui avait
avoué partiellement les faits) serait de nature à établir, dans les circons-
tances de la cause, l'innocence des condamnés, que ces faits nouvelle-
ment constatés créent l'ouverture à revision prévue par l'art. 443-4 du
Code ins. crim.

انظر أيضا نقض جنائى ٧ نوفمبر سنة ١٩٠١ بليتان ١٩٠١ ،
٢٧٢ — ٥٠٩ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢ سبرى ١٩٠٤ — ١ — ٣٧٧ ، ٨ مارس
سنة ١٩٠٦ بليتان ١٩٠٦ — ١٢٠ — ٢١٣ ، ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧ بليتان
١٩٠٧ — ١٨١ — ٢٨٢ ، ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ٤٥٢ —
٨٦٥ ، ٢٨ يولية سنة ١٩٢٢ بليتان ١٩٢٢ — ٢٧٢ — ٤٤٨ .

وقد تجتمع الاقوال الجديدة مع العدول عن الشهادة التى تلم عليه
الحكم ، فيكون من شأنهما نقاء الشك الجسيم على مسئولية المحكوم
عليه ، كما فى حالة القبض على المتهم بسبب تثلله الاسماء ، وكان شاهد
الاثبت الوحيد فى الدعوى الذى سمعت اقواله فى التحقيق قد تلقى وعدا
من والدة المحكوم عليه باعطائه مبلغ ٨٠٠ جنيه تركى مقابل الانراج عنه
(١) نقض جنائى ٩ يوفية سنة ١٩٢٨ بليتان ١٩٢٨ — ١٧٠ — ٢٣٤٤ .

(١) نقض جنائى ١١ يولية سنة ١٩٢٨ بليتان ١٩٢٨ — ٢٠٨ —

لا يتذكره ، ولم يستطع العثور عليها . وبعد الحكم عثر على قطعة القماش واثبت التحقيق أن المحكوم عليه تد بذل جهدا كبيرا في البحث عن القماش الضائع (١) .

كذلك اذا صدر حكمان ضد شخصين في جريمة سرقة مستقلتين ، وقد صدر اولها من محكمة الاستئناف وصدر الثاني من محكمة اول درجة ، ثم ظهرت واقعة جديدة من شأنها احتمال ارتكاب جريمة السرقة من شخص واحد (٢) .

كذلك اذا عدل المحكوم عليه في جريمة السرقة من اعترافه ، وكشفت الظروف من أن كثيرا من الاشياء المسروقة وجدت في حيازة شخص يعرفه المسارق ، فهذه الواقعة من شأنها اثبات براءة المحكوم عليه (٣) . واذا قلت المجنى عليها انها وجدت علبة مصوغاتها كاملة داخل صندوق ، فان هذه الواقعة الجديدة تصلح لان يكون من شأنها اثبات براءة المحكوم عليه (٤) . واذا حكم بادانة شخص في جريمة السرقة ، ثم ثبت من التحقيق ان جزءا من السندات المسروقة قد اختلطت باقية المجنى عليها وقد اصدرت النيابة العامة قرارا بأن لا وجه لاقالة الدموى الجنائية ضدها عملا بنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ، وان بعض القرائن القوية التقت ظلا من الشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه بشأن اختلاس مبلغ من النقود ارتكب في نفسه

(١) نقض جنائي ١٣ مايو سنة ١٩١٠ بليتان ١٩١٠ — ٢٦٣ — ٢٧٦

وجاء بسبب هذا الحكم :

Attendu que la découverte du veston dans les conditions ci-dessus indiquées, et les déclarations faites par les témoins dans l'enquête à laquelle il a été procédé, constituent un fait nouveau qui a été ignoré du tribunal et qui est de nature à établir l'innocence du prévenu,...

(٢) نقض جنائي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بليتان ١٩٢٤ — ٤٠٥ —

١٧٣ .

(٣) نقض جنائي ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ بليتان ١٩٢٣ — ١٨٢ —

٣٠٦ .

(٤) نقض جنائي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بليتان ١٩٢٧ — ٣٢٤ —

١٠٠٣٣ .

الظروف (١) . وإذا حكم على أحد الأشخاص في جريمة سرقة عدد من الأوراق . وبلغ من النقود ، ثم اكتشف جزء من هذه الأوراق بين يدي الشاكي (٢)
 كذلك إذا وجدت بالمسكن القديم للمجنى عليه حافظة نقوده التي اعتقد انها سرقت منه (٣) . — في جميع هذه الحالات يكون من شأن التفسير القانوني للواقعة الجديدة اختفاء الجريمة ، ولكن الواقعة نفسها لم يبق دليل قاطع على صحتها ، ومن أجل ذلك تقضى محكمة النقض الفرنسية بـ«تنقض الحكم مع الاحالة» .

وخلاصة كل ما تقدم بشأن قضاء محكمة النقض الفرنسية انه في حالة الواقعة الجديدة التي تنفي البراءة على سبيل اليقين ، فإن المحكمة تقضى بالـ«تنقض دون احالة» . اما اذا كانت الواقعة تنفي الشك الجسيم في الادانة فإن المحكمة تقضى بالـ«تنقض مع الاحالة» . وما من شك في أن دراسة قضية دريفوس Dreyfus تضيء كثيرا من الضوء على هذا الاتجاه ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

٨٨٦ — ٣ — قضية دريفوس Dreyfus

لعل أشهر قضايا اعادة النظر في تاريخ القضاء الفرنسي هي قضية دريفوس ، فقد شغلت للرأي العام الفرنسي ، بل والعالمى ، طوال اثنى عشرة سنة ، وكثف التحقيق فيها عن فساد قادة الجيش الفرنسي الى الحد الذى ذهب معه البريء ضحية للخائن ، وتاه صوت الحق وسط

(١) نقض جنائى ٥ يناير سنة ١٩٢٩ بليتان ١٢ — ٢٣ .

(٢) نقض جنائى أول مارس سنة ١٩٢٩ . بليتان ١٩٢٩ ، ٧٠ —

(٣) ١٤٨١ وجاء بأسبابه هذا الحكم .

Attendu que, dans ces conditions, la découverte en possession de Lamy, d'une partie des titres qu'il avait prétendu lui avoir été volés constitue un fait nouveau non connu des premiers juges, de nature à rendre suspectes les déclarations des plaignants et à établir l'innocence de la condamnée ;

(٣) نقض جنائى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ . بليتان ١٩٣٠ — ٣٠٠ —

فصحيح الفساد المؤيد بنفوذ ذوى السلطان من حكاهم فرنسا . وقد بذل أنصار الحق — من قانونيين ومفكرين وأدباء — جهودا طائلة لنصرة المظلوم حتى توجت جهودهم بالحكم ببراءة دريفوس . ولم نجد قضية وضعت بشأنها مؤلفات عديدة تناولت جوانبها القانونية والتاريخية والسياسية والاجتماعية مثل قضية دريفوس (١) حتى أصبحت — بحق — مثلا يضرب لكل قضية تحتاج لالى بذل جهود طائلة أو تنال اهتمام الراى العام (٢) .

(١) أنظر فى هذا الصدد :

W.T. Stead, The Dreyfus case ; Henri Mazel, Histoire et psychologie de l'affaire Dreyfus.

وقد أشار هذا المؤلف الى كتب عديدة وضعت بشأن هذه القضية . كذلك يرى هذا المؤلف ان المجرم الحقيقى فى هذه القضية هو المحقق العسكرية الالمانى الكولونيل شنارتز كوبن Schwartz Koppen

(٢) ونظرا لاهمية هذه القضية فاننا سنوضح فيما يلى بشيء من التفصيل وقلمها والظروف السياسية الملائسة لها ، وسنكتفى فى المتن بتناول جوانبها القانونية : ولد الفريد دريفوس Alfred Dreyfus فى سنة ١٨٥٩ من اصل يهودى فى اقليم الألزاس . ولما بلغ العاشرة من عمره قامت الحرب بين فرنسا والمانيا (سنة ١٨٧٠) التى هزمت فيها فرنسا ، وترتب على ذلك فصل اقليم الألزاس وجزء من اقليم اللورين وضربهما الى المانيا ، فرحل آل دريفوس الى باريس . ولما بلغ الفتى الفريد الثالثة عشرة التحق بمدرسة الهندسة العسكرية (البوليتكنيك) وتخرج بعد سنتين وصار عضوا عابلا فى هيئة أركان الحرب .

وفى ذلك الوقت كان وزير حربية فرنسا هو الجنرال مرسىيه Mercier وكان رئيس إدارة المخابرات العسكرية هو الكولونيل « ساندهر » وكان يساعده كولونيك آخر يدعى « هنرى » وكان هذا الأخير خائنا حتى لقد باع للمحقق العسكرية الالمانى الكولونيل شنارتز كوبن Schwartz Koppen وثائق كثيرة ، ومن بينها تفصيل خطة التعبئة العامة للجيش الفرنسى فى حالة الحرب . وفى نهاية يولية سنة ١٨٩٤ تلقى المحقق العسكرية الالمانى من هنرى — عن طريق وسيطه المدعو « استر هازى » Esterhazy إشارة تتضمن ان وثائق خاصة بسلاح المدفعية وبمستعمرة مدغشقر وتسليحها تكاد تكون حاضرة بين يديه ، وأنه ذاهب الى المناورات ، ويأمل أن يستكمل هذه الوثائق فى خلال بضعة أيام .

وقد تقدم في هذه القضية طلبان لاعادة النظر ، تبث الاول الدوائر
المجتمعة لمحكمة النقض بحكمها الصادر في ٣ يونية سنة ١٨٩٩ واحالت:

وكلت السفارة الألمانية في باريس تستخدم في ذلك الوقت امراة
للتنظيف وجبج المهملات والنفايات من دارها كل مساء ، ناشرت ادارة
مخابرات الجيش الفرنسى هذه المرأة لكى تزودها بمحصول سلة المهملات
من الاوراق المزقة ، وببجرد وصول هذا المحصول اليوى الى ادارة
المخابرات يعكف عليه عدد من الضباط يقومون بلصق قصاصات الورق
المزقة لحاتولة فك رموزها .

فلما فرغ الملحق العسكرى الاكمانى من قراءة رسالة « هنرى » المحررة
بخط وسيطه « استر. هازى » مزقتها والقى بها في سلة المهملات . وفى
ذلك اليوم نفسه كانت الرسالة قد وصلت الى ادارة المخابرات فى الجيش
الفرنسى من طريق « جبهة القمامة » . وبعد فك رموزها ادرك المسئولون
انهم قد وضعوا ايديهم على الرجل الذى ظل يفشى اسرار الجيش للعدو
زمتا دون الوصول اليه .

وحامت الشبهات حول الضابط دريفوس لعدة اسباب اهمها .
١ - خط يده اذ زعم اعداؤه انه كتب الرسالة بخط يده . ٢ - المعلومات
التي تتضمنها وهى تتصل بالدفعية مما يفيد ان كاتبها من ضابط هذا
السلح . ٣ - اشارة كاتبها الى انه مزعم ان يشترك فى المناورات ، وكان
دريفوس مرشحا للاثتراك فيها . ٤ - مضمونها يفيد ان صاحبها من
ضباط هيئة اركان الحرب .

وفى اثناء ذلك كان « هنرى » قد شعر باكتشاف رسالته — الذى
كتبها بخط شريكه « استرهازى » عضو المخابرات السرية الفرنسية —
واذرك ضرورة تكديس الادلة المضللة التى تؤيد اتهام دريفوس . وكانت
المشكلة الكبرى ان الرسالة مؤرخة فى شهر مايو ، وفى ذلك الشهر كان
دريفوس يعلم انه لن يشترك فى المناورات ، ولكن هنرى تمكن من تغيير
تاريخ الاشارة فجعله شهر ابريل . وهكذا نسجت خيوط الاتهام ضد
الضابط المظلوم وتم اللقاء القبض عليه فى ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٤ .

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بدأت محاكمة دريفوس امام المجلس
العسكرى العالى فى باريس ، وقدمت الرسالة التى قيل انها بخطه ومعها
تقرير مصلحة تحقيق الشخصية الذى يزعم بان خط الرسالة مشابه

القضية الى مجلس الحرب بمدينة رن Rennes الذى قضى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ بمعلقة المتهم بالسجين لمدة عشر سنوات . ثم تقدم المحكوم عليه بطلب ثان لاعادة النظر بقضيته محكمة النقض فى ٥ مارس سنة ١٩٠٤ . وامرت باجراء تحقيق تكبلى ثم فصلت فى الموضوع بدواثرها المجتعبة فى ١٢ يولية سنة ١٩٠٦ . براءة المحكوم عليه .

تاما لخط المتهم . واتناء المحاكمة بعث وزير الحرية الى رئيس المحكمة بظروف محتوم فيه الملك النبرى الخاضع بالمتهم لقطع مليته المحكمة . وكان هذا الملف قد شغل بالمتفدات المؤيدة لخيانة دريموس واتحلاله وسوء خلقه الى حد اتجاره بشرف زوجته .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ صدر الحكم باجماع الآراء بلدانة دريفوس بالسجن المؤبد .

رقضى دريفوس عقوبته فى جزيرة الشيطان مكبلا بالاعلال فى يديه وتدينه امعلا فى التكلية به .

وفى اول يولية سنة ١٨٩٥ ترك « ساندهر » منصبه فى ادارة المخابرات السرية لظيفته الكولونيل « بيكار » Picquart . ثم حبط فى نهاية شهر مارس سنة ١٨٩٦ أن « جليعة القلعة » نقلت — فيها تنقل من قصاصات سلة مهملات السفرة الالمانية — رسالة صغيرة موجهة الى « استرهازى » عضو المخابرات السرية الفرنسية مطلوب فيها منه بعض الايضاحات الكتابية بشأن « المسألة موضوع البحث » . واهتم بيكار — الرئيس الجديد للمخابرات — بهذه الرسالة ، وتحرى سيرة استرهازى Esterhazy فوجده منخلا سلقا ، كما طلب « عينات » من خط يد استرهازى ، وكانت دهشته كبيرة عندما وجدها مطبقة لخط الرسالة التى ادين بسببها دريفوس . ومع ذلك فقد أقر المسئولون فى الجيش الفرنسى عدم اثاره الموضوع من جديد رغبة فى الإبقاء على هيبة النظام العسكرية امام الراى العام .

ومن ناحية اخرى فقد نشرت احدى الصحف تحقيقا صحفيا عن دريفوس ونشرت صورة زئوغرافية للرسالة التى نسبت اليه ، ولما كانت هذه الرسالة فى الواقع بخط « استرهازى » فقد اتزعج من نشرها وبادر بالفرار الى مدينة روان . وفى اكتوبر سنة ١٨٩٧ اكتشف سمسار فى البورصة يدعى « ديكترو » — كان يتولى شئون استرهازى المبرفنة —

وستستعرض فيما يلى كل طلب من طلبى اعادة النظر .

(١) الطلب الاول :

بنى هذا الطلب على واثنين : الاولى هى تقديم مستند لصالح الحكيم عليه فيند أن عبارة « هذا الوغد د. » cc canaille de D. لا يقصد بهما

ان الرسالة بخط جميله « استرهازى » ، فحصل خطب استرهازى الذى تحت يده الى نائب رئيس مجلس الشيوخ ، واتضح من المضاعفة مسدق اعتقاده ، فسارع شقيق دريفوس الى نشر بيان فى الصحف يتهم فيه استرهازى بأنه كاتب للرسالة .

وبدأت المعركة الرهيبة ، وانقسمت فرنسا بأسرها الى معسكرين : الاول يؤيد براءة دريفوس ، والثانى ضده . وفكر أعداؤه فى ارتكاب « تزوير مركب » فحرروا وثائق مزورة على أنها صادرة من « استرهازى » وترتب على ذلك التحقيق معه ، وكان طبيعيا أن يحكم ببرامته لان الوثائق مزورة ومندسوسة عليه ، ثم وجهوا الى بيكار تهمة التزوير فتبض عليه وأودع السجن ، وهكذا تم لهم ضرب عصافورين بحجر واحد : براءة استرهازى والتخلص من بيكار .

وفى ذلك الوقت انبرى للدفاع عن دريفوس اسام الراى العام الاديب الكبير اميل زولا B. Zola الذى نشر دفاعا فى الصحف بعنوان « انى اتهم » accusé ووجه اتهام صريحا الى وزارة الحربية بانها احتالت للحكم ببراءة استرهازى بقصد التستر على « جريمة » اذانة دريفوس (وقد حكم بادانة زولا على هذه الكتابة) .

واثرت المسألة امام البرلمان الفرنسى الذى انتخب فى ذلك الوقت « موقف وزير الحربية الجديد و أعلن ان دريفوس قد اعترف بجريمته ، وقدم للمجلس وثيقة مزورة تؤيد هذا الزعم وثار بيكار وكتب للصحف بأن الوثيقة مزورة فكل رد الحكومة القاء القبض عليه مرة اخرى وايداعه السجن . ولكن الضمير الاتسلى ابى على اللحتين الالماني والايطالى الا أن يعلن أن هذه الوثيقة مزورة ، وافضيا الى وزير الحربية بأن الذى زورها قام بذلك التزوير بإملاء الكولونيل « هنرى » نابر وزير الحربية بالقبض على هنرى وايداعه للسجن ، وبعد التحقيق معه اعترف بأنه قام بالتزوير فعلا ولكن « لمصلحة الجيش العليا » . وفى صباح اليوم التالي

فريغوس . والثانية عبارة عن تقرير يفيد ان الكتابة المنسوبة الى المحكوم عليه ليست بخطه ، وذلك خلافا لما ذهب اليه تقرير الخبرة الذي اعتمدت عليه المحكمة .

وقد ترتب على هاتين الواقعتين القاء ظل كئيف من الشك على حكم الإدانة ، ولذلك قضت محكمة النقض بدوائرها الميخنة في ٣ يونية سنة ١٨٩٩ . — بعد تلاوة تقرير رئيس المحكمة Ballot-Beaupré — بنقض الحكم مع الاحالة (١) .

وجد « هنرى » مقتولا في زنزانته بالسجن ، وما زال سيرا مصرعه غلظا حتى اليوم .

وأحدث اعتراف « هنرى » اثرا عنيقا لدى الراى العام ، فاستقال وزير الحربية ، واستقال قائد الجيش ، وفر استراهاى الى انجلترا .
وبتاريخ ٣ يونية سنة ١٨٩٩ قضت محكمة النقض بقبول طلب اعادة النظر واحالة القضية الى مجلس الحرب بمدينة رن Rennes لمحكمة المتبهم من جديد .

وبتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ قضى مجلس الحرب (بأقلية خمسة أعضاء ضد اثنين) بعد استعمال الرافعة بسجن فريغوس لمدة عشر سنوات .

وبتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ اصدر رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الحربية عفوا عن فريغوس ، وتم اطلاق سراحه على الفور .

ولكن « رجل المؤمن ببراعته لم ير في » عفو « رئيس الجمهورية ردا كافيا لاعتباره ، فواصل سعيه لاثبات براءته » وتقدم بطلب ثان لاعادة النظر في الحكم ، فقضت محكمة النقض في ٥ مارس سنة ١٩٠٤ بقبوله وأمرت باجراء تحقيق تكبيلى ، ثم فصلت فيه بدوائرها الميخنة في ١٢ يونية سنة ١٩٠٦ ببراءة المحكوم عليه واحقيقته في التعويض ونشر الحكم في خمسين صحيفة رئيسية — ثم اجتمع مجلس النواب واصدر قرارا بتوجيه الشكر الى كل من عاون في اظهار الحقيقة . كما ان الحكومة منحت فريغوس وسلم فرقة الشرف « الليجون دونون » واقام الجيش احتفالا كبيرا رد فيه للضابط البرى رفته العسكرية واعتباره الادبى .

(١) نقض (الدوائر الميخنة) ٣ يونية سنة ١٨٩٩ سرى ١٩٠٠ . —
لا — ٢٩٧ مع تعليق رو Roux ودالوز ١٩٠٠ — ١ — ١٨٠ .

والحقيقة أن تقرير رئيس المحكمة في هذه القضية يعد وثيقة قانونية غاية نظراً لكتيبته بأسلوب واضح وبلغة سليمة وكشفه عن اتجاه المحكمة في طلبات إعادة النظر - وقد استهل رئيس المحكمة تقريره بقوله : من المبادئ المقررة في المواد الجنائية أن الشك يفسر لمصلحة المتهم ، لأن الأصل في الإنسان البراءة إلى أن تثبت ادانته . وصدر حكم بثل حائز لهجية الشيء المحكوم فيه من شأنه أن يكون له أثر عكسي ، بمعنى أن يكون الأصل العلم في هذه الحالة هو ثبوت المحكوم عليه ، ويترتب على ذلك بداهة أن الشك البسيط ليس كفيًا في نظر المشرع لإلغاء حكم الإدانة . ولكن هل معنى ذلك أنه يلزم لقبول طلب إعادة النظر ثبوت براءة المحكوم عليه بصفة أكيدة ؟ الجواب بالنفي إذا يكنى وجود قرينة قوية على خطأ الحكم .

ومضى التقرير يقول : أن القانون لا يشترط في الوقائع الجديدة وجوب اثبت البراءة ، ولو كان قد فعل ذلك لتعذر فهم نص المادة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات (تقبل المادة ٤٤٦) من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي لم تفرق بين حالات إعادة النظر ، وإنما اكتفى القانون بأن تكون الوقائع الجديدة « من شأنها ثبوت » *de nature à établir* براءة المحكوم عليه . وقد يتضح من التخصيص الأخير لهذه الوقائع أنها لا تثبت براءة المحكوم عليه . ثم شرح التقرير نص المادة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي وبين متى تقضى محكمة النقض بالنقض مع الاحالة ومتى تقضى بالنقض دون احالة .

واختتم رئيس محكمة النقض الفرنسية تقريره بقوله : وبناء عليه يجب نقض الحكم على الرغم من عدم ثبوت براءة المحكوم عليه ما دامت الوقائع الجديدة من شأنها إمكان ثبوت البراءة ، وفي هذه الحالة يكون مع النقض الاحالة .

وبناء عليه قضت المحكمة بنقض الحكم مع احالة الدعوى الى مجلس الحرب بمدينة رن *Rennes* ولم تتصل بنفسها في موضوع الطلب بناء على ما قرره من أن البراءة ليست حالة ولم تثبت تمامًا بعد ، وأنها توافرت فقط مجرد وثائق جديدة يمكن أن يكون من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه .

(ب) الطلب الثاني :

تحققت الدوائر المجتعة بمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٠٦. (١) من براءة دريفوس استنادا الى الوثائق الجديدة الآتية :

١ — من بين المستندات التي قدمت الى مجلس الحرب بمدينة رن مسند صادر من ملحق اجنبي يشير الى أن المدعو « د » قدم له كثيرا من الاشياء الهامة beaucoup de choses intéressants ثم ثبت — بعد الحكم بالادانة — ان حرف « د » قد وضع بدلا من الحرف الحقيقي للشخص المتصود .

٢ — من بين المستندات التي أدت الى ادانة المحكوم عليه مسند سابق على القبض على دريفوس يثبت أنه يتخبر مع بعض الملتحقين الأجانب بشأن الوثائق السرية الخاصة بالنعبة العامة ، ثم ثبت أن هذا المستند حرر بعد القبض على دريفوس .

٣ — زعموا — أثناء محاكمة دريفوس — أن مستندا سريا بشأن النعبة العامة قد سرق من وزير الحربية ، ثم ظهر هذا المستند بعد الحكم بالادانة .

ومن هذه الوثائق الجديدة ظهرت بوضوح براءة المحكوم عليه ، ومع ذلك ثل البحث عما اذا كان من الواجب نقض الحكم مع الاحالة أم أن النقض يكون بدون احالة ؟ ومثار هذا البحث وجود رأى يقول انه يجب للنقض بدون احالة أن يثبت للمحكمة عدم وجود الجريمة من الناحية المادية in rem

(١) نقض (الدوائر المجتعة) ١٢ يولية سنة ١٩٠٦. سري ١٩٠٧

١. — ٤٩ مع تعليق Roux وجاء بأسباب هذا الحكم :
 Attendu en dernière analyse, que, de l'accusation portée contre Dreyfus, rien ne reste debout, et que l'annulation du jugement du conseil de guerre ne laisse rien subsister qui puisse à sa charge être qualifié crime ou délit ; — Attendu, dès lors, que par application du paragraphe final de l'art. 445, aucun renvoi ne doit être prononcé,...

أى أن يثبت أن الجريمة لم تقع أصلا ، لا من المحكوم عليه ولا من أى شخص آخر . أما إذا ثبت للمحكمة أن الجريمة متوافرة من الناحية المادية ولكنها لم تتوافر في حق المحكوم عليه شخصيا *in personam* ففى هذه الحالة يجب أن يكون النقض مع الاحالة (١) . وفى قضية دريفوس ثبت للمحكمة أن الجريمة وقعت فعلا وأن مرتكبها هو استرهازى *Esterhazy* وليس دريفوس ، أى أن الجريمة غير متوافرة في حق المحكوم عليه من الناحية الشخصية فقط *in personam* وان كانت موجودة من الناحية المادية *in rem* . وقد انتهت المحكمة لى نقض الحكم بدون احالة ، أى أنها أخذت بالرأى الفائل أنه يستوى أن تكون الجريمة غير قائمة من الناحية المادية أو غير متوافرة في حق المحكوم عليه من الناحية الشخصية ، ففى كلتا الحالتين يكون النقض بدون احالة (٢) .

٨٩ — ٤ — بعض الأحكام الاستثنائية :

بينما سبقنا القاعدة العامة التى اتبعتها محكمة النقض الفرنسية في الغالبية العظمى من أحكامها ، وهى : إذا كانت الواقعة الجديدة تليد يقيلا براءة المحكوم عليه ، فإن النقض يكون بدون احالة ، أما إذا كانت الواقعة الجديدة من شأنها إلقاء ظل كثيف من الشك الجسيم على حكم الادانة ، فإن النقض يكون مع الاحالة .

ومع ذلك فقد خرجت محكمة النقض الفرنسية على هذه القاعدة العامة في بعض الأحكام الاستثنائية ، فغضت بالنقض دون احالة على الرغم من أن الواقعة الجديدة لم تكن مؤكدة للبراءة ، وأنها كانت فقط بمثابة للشك الجسيم في ادانة المحكوم عليه . وقد لاحظ الأستاذ بيناتل *Pinatel* أن هذه الأحكام — باستثناء الحكم الصادر في قضية الصيدلى دانفال — صدرت كلها بشأن أحكام الادانة من المحاكم العسكرية إبان الحرب العالمية الأولى ، ولعل للقسوة التى اتسمت بها هذه الأحكام هى التى دعت محكمة النقض الى أن تخرج على للقاعدة العامة التى اتبعتها وتسلق سبيل التساهل في طلبات

(١) من هذا الرأى *Crouzillac*, p. 101-139 وخصوصا ص ١٢٠، ١٢١ .

Pinatel, n. 86.

(٢).

كمادة النظر فيها (١) ١٠

وفيما يلي نبين — على سبيل المثال — قضية الجندي Trémoulet الذي دانت المحكمة بناء على عدة تقارير طبية تثبت أنه أحدث تشويها بجسمه بقصد التهرب من الخدمة . ولكن حدث بعد الحكم عليه أن قرر بعض الضباط أنهم سمعوا ناكديا من « هول » قتل في الحرب أنه حارب جنبا إلى جنب مع الجندي تريموليه يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ وأن تريموليه جرح برصاصة المقلية ولم يتعمد تشويه جسمه ، كما أكد جنديان آخران هذه الواقعة أيضا ، وعلى الرغم من أن هذه الواقعة تثير الشك الجسيم في ادانة الجندي المذكور ، إلا أن محكمة النقض اقتنعت ببرأته وقضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩١٦ ، بنقض الحكم دون احالة (٢) .

وفي قضية دانفل — وقد سبق عرضها بالتفصيل (٣) — قضت المحكمة بالنقض دون احالة ، مع أن الواقعة العلمية كل من شأنها القاء الشك الجسيم على حكم الادانة .

وعلى كل حال فهذه الاحكام الاستثنائية لا تعبر من وجهة نظر محكمة

Pinatel, n. 88.

(١)

(٢) نقض جنائي ١١ مايو سنة ١٩١٦. دالوز الدوري ١٩١٦ — ١٧ — ١٢٣ ، انظر أيضا نقض جنائي ١٨ مارس سنة ١٩١٥ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ٢٨ يناير سنة ١٩١٦ دالوز الدوري ١٩١٦ — ١ — ١٢٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ١١٩ — ٢٠٥ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ٢٧٧ — ٤٧١ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ بليتان ١٩١٦ — ٢٩٩ — ٥٠٧ ، ٧ فبراير سنة ١٩١٨ بليتان ١٩١٨ — ٣٣ — ٤٨ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ١٠٦ — ١٧٠ .

انظر أيضا قضية السيدة Hurlin التي حكم عليها مع زفيلة لها بالاشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات في تهمة تعاونها مع الاعداء ، وقد تسبب اليها اعطاء اشارات ضوئية للامعاء من نافذة في مزرعتها ، ثم ثبت أنها لا علاقة لها بهذه الواقعة (نقض جنائي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ بليتان ١٩٢٠ — ١٠٧ — ١٦٧) .

(٣) انظر ما سبق بند ٧٣ .

النقض الفرنسية ، ولذلك لم نقف عندها طويلا ، واكتفينا بمجرد الإشارة إليها .

٩٠ — ب — عدم قبول طلب اعادة النظر :

إذا لم تكن الواقعة الجديدة مؤكدة لبراءة المحكوم عليه ، ولا من شأنها القاء الشك الجسيم على حكم الادانة ، فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على عدم قبول طلب اعادة النظر .

وفي هذه الحالة أيضا يسئوى ان يكون الغرض من الواقعة الجديدة توليد عقيدة نفسية أو عقيدة قانونية .

ومن أمثلة العقيدة النفسية ما إذا كانت أقوال الشهود الجدد موضع شك بحيث لا تثبت براءة المحكوم عليه ولا تثير الشك الجسيم في ادانته .
 وبتطبيقنا لذلك قضى بعدم قبول طلب اعادة النظر المبني على اعتراف بعض المحكوم عليهم بقصد تخليص احدهم من العقوبة المقررة بها (١) . وقضى أيضا بأن والد المحكوم عليه إذا حصل على حكم ببراءته ، ثم اعترف بمسئولية ذلك بأنه — وليس ابنه — هو مرتكب الجريمة ، فإن طلب اعادة النظر لا يكون مقبولا استنادا الى هذه الواقعة (٢) . كذلك قضى بعدم قبول طلب اعادة النظر المبني على اعتراف الغير بارتكاب الجريمة على اثر انقضاء الدعوى الجنائية بفضي المدة (٣) ، أو بناء على مدول أحد شهود الإثبات

(١) نقض جنائي ١٥ يناير سنة ١٩٠٢ بليتان ١٩٠٢ — ٢٣ — ٣٦ :
 ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بليتان ١٩٠٢ — ٣٥٥ — ٨٠٦٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ — ٥٤٢ — ٨٦٥ ، ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧ بليتان ١٩٠٧ — ٤٢ — ٦٩ : ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ بليتان ١٩٢٦ — ٦٢ — ١١٠ .
 (٢) نقض جنائي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بليتان ١٩٠٥ — ٥٨٠ — ١٢٨ .

(٣) نقض جنائي ٦ يوليو سنة ١٩٠٤ بليتان ١٩٠٤ — ٢١٧ — ٣٦٣ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que, dans ces conditions, la déclaration faite par Bouchard, alors qu'à raison de la prescription il était à l'abri de toute poursuite, ne saurait prévaloir contre les affirmations formelles et réitérées des gendarmes ;

نحن شهادته مع عدم ثباته على هذا العنوان (١) .

كذلك لا محل لاعادة النظر اذا ثبت لدى محكمة النقض من التحقيق الذي أمرت به ، أنه على الرغم من صدق بعض أقوال المحكوم عليه ، إلا أنها لا تدل على قيلم الخطأ القطعى (٢) .

ولا محل أيضا لاعادة النظر اذا ثبت من التحقيق التكميلى الذى أمرت به محكمة النقض ان واقعة اكراه شهود الاثبات لم يتم عليها دليل (٣) .

ونود ان ننبه الى أنه يستحيل وضع معيار موضوعى محدد للتمييز بين الوقائع الجديدة التى تلتقئ ظلا من الشك الجسيم على حكم الادانة .. وتلك التى لا تودى الى هذا الشك الجسيم ، وانما هناك بغض الاعتبار التى تؤثر في وجدان المحكمة ، مثل المناخ الادبى الذى قدم فيه طلب اعادة النظر . ومدى جدية أقوال الشهود (٤) .

ومن امثلة الواقعة الجديدة المقصود بها توليد عقيدة قانونية ، ولا تصلح لاعادة النظر في الحكم ، حالة صدور قرار بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة الاتهام تاسيسا على عدم الاطمينان بل أقوال الشهود .

(١) نقض جنائى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩ . بليتات ١٩٠٩ — ٢٧ — ٦٠ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ . بليتات ١٩٢٥ — ١٧٤ — ٣٣٥ وجاء بهذا الحكم :
Attends que, dès lors, la rétractation dans laquelle Elise Petit n'a pas persisté ne constitue pas un fait nouveau de nature à établir l'innocence du condamné

انظر أيضا نقض جنائى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ بليتات ١٩٢٩ — ٣٠ — ٦٣ .

(٢) نقض جنائى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠١ سبرى ١٩٠٢ — ١ — ٤٧٧ .

(٣) نقض جنائى أول أغسطس سنة ١٩٠١ بليتات ١٩٠١ — ٢٢٠ — ٤٠٣ .

Pinatel, n. 94

(٤)

انظر أيضا قضية Cellierin نقض جنائى في ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ . سبرى ١٩٠٢ — ١ — ٤٧٥ .

تُضد بمقتضى المتهمين ، فهذا القرار لا يصلح لاعتباره واقعة جديدة يبنى عليها طلب اعادة النظر في حكم الادانة الصادر ضد متهمين آخرين (١) . كذلك اذا صدر حكم واحد بادلانة جميع المتهمين ، فطعن فيه بعضهم بالاستئناف ولم يطعن البعض الآخر ، فقضت المحكمة الاستئنافية ببراءة المسئولين ، فهذا الحكم بالبراءة لا يمد واقعة جديدة تصلح وحدها لاعادة النظر في حكم الادانة الصادر ضد المحكوم عليهم الذين لم يستأنفوا الحكم (٢) . ولا محل لاعادة النظر في حكم صادر بادلانة المتهم في جريمة سرقة ، اذا كانت الواقعة الجديدة منسبة فقط على ظروف ارتكاب الجريمة (٣) . كذلك تضي يرفض طلب اعادة النظر في حكم صادر بادلانة في جريمة عدم اظهار بطانة تحقيق للشخصية المثبتة لهنة حاملها طبقا لنص المادة الاولى من قانون ٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ اذا تبينت المحكمة من الاوراق المقدمة ان طالب اعادة النظر كان يعلم أن من واجبه حمل هذه البطاقة (٤) .

(١) نقض جنائى ١٥ مارس سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ١٤٤ .

٢٠ ٢٩٨ .

(٢) نقض جنائى ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ بليتان ١٩١٧ — ٨٧ .

١٤٤ — وجاء بأسباب هذا الحكم :

...qu'il suit de là que l'arrêt du 26 juillet 1916, qui ne contient aucune constatation et déclare seulement qu'il y a doute sur la culpabilité, ne saurait constituer par lui-même un fait nouveau, au sens de l'art. 443, n. 4 du Code inst. crim. ;

انظر أيضا نقض جنائى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقد سبق عرض

هذا الحكم في بند ٧٥ .

(٣) نقض جنائى ٣ فبراير سنة ١٩٢٨ بليتان ١٩٢٨ — ٤٨ — ٩٧ .

٢ مايو سنة ١٩٤٦ سري ١٩٤٨ — ١ — ٥٧ وقد سبق عرض هذا الحكم

في بند ٨١ .

(٤) نقض جنائى ٦ فبراير سنة ١٩٣١ بليتان ١٩٣١ — ٤٢ — ١٧٧

وقضت أيضا بان المادة ٨٥ من مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٨٧٧ تنص على أن واقعة شفاء الحصان لا تعنى ملكه من ان يقدم لجهة الادارة بدلا من الحصان نفسه شهادة تفيد شفاء الحصان ، وان هذا الاخير لم يحصل تغييره . وبناء عليه نادا قضى بتفريم مالك الحصان ٢٥ فرنكا لانه لم يقدم

وواضح من هذه الاحكام أن الواقعة الجديدة لا تؤدي الى نفي قيام الجريمة ، اذ تبقى أركانها قائمة ، وبالتالي قضت محكمة النقض بعدم قبول طلب اعادة النظر .

٩١ - رابعا : اتجاه محكمة النقض المصرية :

لم نضع محكمة النقض المصرية مبدءا قانونيا بشأن معيار جسامته الواقعة الجديدة في طلب اعادة النظر ، الا في حكمها الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ (١) ثم اكدت هذا المبدأ في حكم آخر اصدرته في ٣١ يناير سنة

حاصله الى جهة الادارة ، فلا يتبل منه بعد ذلك طلب اعادة النظر في الحكم بجبة ان الحصان قد شفى في وقت سابق وان الشهادة المثبتة لذلك كانت قد تقدمت منه وقت الحكم وتم العثور عليها بعد ذلك (نقض جنائي في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ سري ١٩٠٠ - ١ - ٢٩٥) - ويلاحظ ان محكمة النقض الفرنسية قد اخذت في هذا الحكم بنظرية العقوبة المبررة ، وسرد الكلام عليها بند ١٢٢ .

(١) نقض جنائي ٣ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ١٠٠ ص ٥٥٥ وتخلص واقعات الطعن في أن النيلة العلية اتهمت طالبى اعادة النظر وآخر بانهم في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز سنورس محافظة اليوم : ضربوا مع سبق الإصرار والترصد عبد الستار مصطفى عبد الله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرين الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جراء أذاها عاهة مستديمة . . . ومحكمة جنائيات اليوم قضت بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ عملا بالمادتين ٢٣٢ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة بالاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات والزام المتهمين الثلاثة متضامنين أن يدفعوا للمدعى المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ، فظعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٦٥ برفض الطعن . وبتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٦٥ قدم وكيل طالبى اعادة النظر طلبا الى النائب العام لاعادة النظر في الحكم النهائى الصادر بإدانتها طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية والحق به طلبا آخر بتاريخ ١١ من

١٩٦٧ (١) . وفي هذين الطعنين قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلب ، وبناء على ما ثبت لها من أن الوقائع الجديدة لا تؤدي الى ثبوت براءة المحكوم عليهم ، واستخدمت في الحكيين عبارات تكاد تكون واحدة ، اذ قالت :

١ - يبين من نص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب اعادة النظر ، ومما ورد بمذكرتها الايضاحية ، ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه ، ان الحالات الاربع

اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، واسس طلبه بناء على أنه بعد الحكم البات ظهرت وقائع واوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وتخلص فيها الى : (اولا) ان المجنى عليه ووالده اقرا في مجلس الصلح الذي عقد تبيل صدور الحكم من موضوع الدعوى ببراءة المحكوم عليهما سالفى الفكر ، وان الاتهام ملق لها . (ثانيا) ان مجلس صلح آخر عقد بهيئة تحكيم في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٦٥ بعد ان قضى برغض الطعن المرفوع من الحكم الصادر في الدعوى وقد انتهى هذا المجلس الى الزام عائلة المجنى عليه بدفع مبلغ الف جنيه (ثلثا) ان المجنى عليه ووالده اقرا امام المجلس الاخير بان المحكوم عليهما سالفى الذكر لم يكونا موجودين بمكان الحادث وقت ارتكابه وان الاتهام قد الحق بهما لجرد الرغبة في الانتقام منهما والحرص على اماكن الحصول على ما عساه ان يقضى به من تعويض . (رابعا) ان اعضاء مجلس الصلح يشهدون بما تقدم . (خلسا) ان وكيل المحكوم عليهما قد حصل بعد تقديم طلبه الاول على تسجيل منوتين للمجنى عليه سجل فيه بكتبه اقراره الصريح بان المحكوم عليهما المذكورين لم يعتديا عليه . (سادسا) ان المجنى عليه قد اقر بعد تقديم الطلب الاول ايضا بموجب اقرار موقع عليه منه ومحضر بخط شقيق له بان المحكوم عليهما المذكورين لم يعتديا عليه وان الاتهام ملق لها (انظر في بيان هذه الاسباب بالتفصيل مذكرة مطبوعة على الالة الكاتبة للاستاذ مرقوق صافى المحلى عن طلبى اعادة النظر) - وقد اجرت النيابة العامة تحقيق الوقائع ثم رفع النائب العام تجلب اعادة النظر مع التحقيقات المشار اليها الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي اصدرت قرارها بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦ بقبوله واحالته الى محكمة النقض .

(١) نقض جنائى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض من ١٨ رقم ٢٧ ص ١٤٢ وقد عرضنا وقائع هذه القضية بالتفصيل فيما سبق بند ٧٩ ص

الاولى التى وردت فى المادة المبشر اليها هي حالات منضبطة يجمعها معيار
محدد أسسها ان الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما ان يبنى
عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا ، او بقيام
التناقض بين حكيمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، واما ان
يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة فى الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد
أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت فى
الدعوى أو إلغاء الأسس الذى بنى عليه الحكم ، والملاحظ أن القاتلون
المصرى كان فى صدد تحديد الحالات التى يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر
تشددا من القانون الفرنسى ، إذ بينها نص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١
من قانون الإجراءات الجنائية على « وجوب وجود الدمى قتله حيا » لاعتباره
وجها لاعادة النظر ، يترخص القاتلون الفرنسى فيكتفى بظهور أوراق من
شأنها ايجاد الامارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسى
أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الإجراءات ومع ذلك فقد أثر احترامه
لحجية الأحكام الجنائية الا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود
الدمى قتله حيا ، بل أوجب وجوده بلفظ حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم
لدينا لا يتحمل الدليل المحتمل ، بل أنه يتطلب التليل الجازم القطع بذاته فى
ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته (١) .

٢ — الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية :
وان جاء نصها عاما فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التى تظهر بعد صدور
الحكم بنوع معين الا ان المذكرة الايضاحية للقانون يجاء بها تعليق على
هذه الفقرة انه : « نص فيها على صورة عامة تنص عليها اغلب القوانين
الحديثة وهى حالة ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت
أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق
المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على
المتهم انه كان مصابا بالعمالة فى عقله وقت ارتكابها أو انه كان محبوسا
فى هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى الجنى عليه أو عثر على
ايصال برد الامنة » . وقد استمد الشارع حكم المادة سائفة البيان من المادة

(١) انظر نقد هذا الرأى فيها سبق — بند ٥٣ .

٤٤٣. من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥، التى صار موضعها المادة ١٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومن غير المقبول ان يتشدد الشارع فى الحالات الاربع الاولى للمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه فى الحالة الخامسة التى تستوعب بعمومها ما نقدها ، وانما قصد بها — فى ضوء الامثلة التى ضربتها المذكرة الايضاحية ان تكون الوقائع الجديدة او الاوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته او على تحمله التبعة الجنائية .

٣ — الغاية التى تغيهاها الشارع من اضافة الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الى حالات « الالتباس » الواردة فى الفقرات السابقة عليها ان تكون نصا احتياطيا ابتغاء ان يتدارك بها ما عساه ان يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها ، والتى قد يتعرض فيها اقامة الدليل على الوجه المطلوب قانونا ، كوفاة الشاهد او عنقه او تقادم الدعوى الجنائية قبله او لغير ذلك من حالات شبيهة ، مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بعمل مجرد لشاهد او منهم عما سبق ان ادلى به لدى محكمة الموضوع او بمجرد قول مرسل لشاهد امام محكمة اخرى ما لم يصاب هذا القول او ذلك العدول ما يحسم بذاته الامر ويقطع بترتيب اثره فى ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عاجلة لا افراط فيها او تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المسلس فى غير سبب جائز بقوة الشيء المقضى فيه جنائيا ، وهى من حالات النظم السلم العلم التى تمس مصلحة المجتمع وتقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، الامر الذى سجلته المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية حين نصت على انه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة » فاصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هى اقوى من الحقيقة نفسها ، مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غسيرة حاسمة ، كما لا يجوز ان تكون محلا للمساومة بين الافراد . والقسول بغير ذلك مضىعة لوقت

القضاء وهيئته ومجربة لتناقض أحكامه ما بقى الامر مطلقا بميثاقية المحكوم عليهم كلها خلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء .

وقد عادت محكمة النقض الى ترديد بعض هذه العبارات في حكمها الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٩، اذ قالت فيه : « لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ٥٥، على انه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة » يدل بذلك على ان حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصح النيل منه الا بالظمن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ من القانون المشار اليه ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من ذلك القانون قد اضافت الى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها أن تكون سببلا احتياطيا لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الجائرة إعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الامر الذى دلت عليه المذكرة الإيضاحية رقم ٣، من مشروع قانون الاجراءات الجنائية .» (١) .

وواضح مما سبق أن محكمة النقض قد أخذت بالمعيار الضيق بشأن جسامه الواقعة الجديدة ، فاشتطت أن تكون الواقعة « دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على أدانته أو على تحميله التبعة الجنائية » . وأسست محكمة النقض هذا التشديد بما يتمتع به الحكم الجنائي اللات من حجية تجعله « عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها » وبالتالي فمن مصلحة المجتمع احترام هذه الحقيقة وعدم المساس بها الا اذا كانت هناك مصلحة اجتماعية أخرى تقبل في كون الواقعة الجديدة من شأنها انقطع براءة المحكوم عليه ، وبذلك تقوم — كما تقول محكمة النقض — « موازنة عاجلة لا افراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس فى غير ما سبب يجازم بقوة الشيء المقضى فيه نهائيا » .

(١) نقض جنائى ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام النقض س ٢٠ رقم ٨٧ ص ٤٠١ .

• انظر ايضا : نقض جنائى ٣ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض س ٢١ رقم ١٥٣ ص ٤٦٦ .

٩٢. — خاتمتها : رأينا في معيار الجسامة :

تبين أن نوضح رأينا في المعيار الواجب الأخذ به في شأن جسامة الواقعة الجديدة ، نرى من واجبنا تحليل الاسانيد التي اعتمدت عليها محكمة النقض في أحكائها سאלفة الذكر. ونناقشها فيما يلي :

١. — ذهبت محكمة النقض الى أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة ٤٤١ : إجراءات جنائية « حالات منضبطة بجمعها معيار محدد » . وهذا فسر بعض الشراح هذه العبارة بان المقصود بها أن الحالات الأربع المذكورة يجمعها معيار واحد من حيث قوته في الإثبات ، أي بحيث ينتهي هذا المعيار الى ثبوت براءة المحكوم عليه (١) . والصحيح عندنا أن تلك العبارة قصدت بها محكمة النقض أن تتلوز بين الحالات الأربع الأولى والثالثة والخامسة من حيث تحديد الواقعة نفسها التي تصلح سببا لاعادة النظر في الواقعة في الحالات الأربع الأولى منضبطة ومحددة في حين أنها في الحالة الخامسة وردت في صورة عامة تستوعب بعمومها الحالات الأربع السابقة عليها .

٢ — استخدم القانون الفرنسي في المادة ٦٢٢/٤ من قانون الإجراءات الجنائية (والمادة ٤٤٣/٤ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى) تعبيرا مماثلا للتعبير الذي استخدمه القانون المصري في المادة ٤٤١/٥ من قانون الإجراءات الجنائية لوصف الواقعة الجديدة ، وهو أن يكون من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه (٢) . وما دام القانونان قد استخدمنا في وصف

(١) أحمد فتحي سرور — المقال السابق — ص ٢٤ ويقول أن الواضح من الحالة الثلاثة أنها لا تفيد قطعاً بثبوت براءة المحكوم عليه لأن انهيار أحد أدلة الدعوى (الشهادة أو الخبرة) لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في الإدانة على دليل آخر بعد إحالة الدعوى اليها لنظرها من جديد ، كما أن انهيار أساس الحكم الجنائي لا يعني حتماً ولزماً القضاء ببراءة المحكوم عليه ، فقد تعتمد المحكمة بعد إحالة الدعوى عليها من جديد في الإدانة على أساس قانوني آخر .

(٢) عبارة القانون الفرنسي كما يلي :

...de nature à établir l'innocence...

الواقعة الجديدة عبارات متباينة ، فلا تجوز المفارقة بينهما اعتبدا على المفارقة التي تمت في حالة مختلفة وهي التي تتعلق بوجود المدعى قتل حيا (١) وأكثر من هذا فقد بينا فيما سبق أنه لا خلاف في القول بوجود المدعى قتل حيا (النص المصري) والقول يظهر إشارات كفية على وجود المدعى قتل حيا (النص الفرنسي) لأن وجود المدعى قتل حيا يتم من خلال أدلة الدعوى ، ومن ثم فالمسألة مرجعها في النهاية الى نظرية الإثبات في المواد الجنائية (٢) .

وبناء عليه يائنا لا يتفق مع بحكمة النقض في قولها « ان القانون المصري كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسي » (٣) .

٣ - قلت محكمة النقض ان « حكم القضاء عنوان حقيقة هي اتوى من الحقيقة نفسها » (٤) . وهذه العبارة صحيحة في حلة واحدة فقط هي

أما عبارة القانون المصري طبقا لنصها الفرنسي فهي :
de nature à prouver l'innocence...

وقد بينا فيما سبق ان رئيس محكمة النقض الفرنسية ذهب في تقريره المقدم في الطلب الأول لإعادة النظر في قضية دريفوس الى أن عبارة : من شأن هذه الوقائع ... تدل على أن المشرع لا يستلزم أن تكون الوقائع دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه ، وأنها اكتفى أن يكون من شأنها ثبوت البراءة ، وقد يتضح من التمهيس الأخير لهذه الوقائع أنها لا تثبت براءة المحكوم عليه (انظر ما سبق ٨٨) .

(١) أحمد مفتي سرور - المقال السابق ص ٢٥ .

(٢) انظر ما سبق بند ٥٣ .

(٣) والملاحظ ان القانون المصري قد اضاع حلة من حالات إعادة النظر لم ترد في القانون الفرنسي وهي الواردة بالفقرة الرابعة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما ان المشرع المصري قد جعل الحكم بإدانة الخبير أو بتزوير ورقة مساويا للحكم بإدانة الشاهد من حيث جواز طلب إعادة النظر (مادة ٣/٤٤١) أما المشرع الفرنسي فقد اقتصر على الحكم بإدانة الشاهد - وقد سبق بيان ذلك بند ٦٠ .

(٤) هذه العبارة ليست جديدة على الفكر القانوني ، فقد قلها منسداً

حالة الحكم بالبراءة ، فالحقيقة التي يعبر عنها حكم البراءة — متى أصبح باتا — لا يجوز النيل منها بأى حال من الاحوال مهما ثبت بالادلة القاطعة ان هذه الحقيقة القضائية غير متفقة مع الحقيقة الموضوعية أو الواقعية ، فتشريعنا المصرى — شأن التشريع الفرنسى وكثير من التشريعات الأخرى — لا يعرف نظام إعادة النظر فى أحكام البراءة .

أما بالنسبة للأحكام الصادرة بالمتوبة فليس صحيحا ما قلته محكمة النقض من أن « حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها » . فالحقيقة التي يعبر عنها الحكم البات الصادر بالمتوبة هي حقيقة شكلية أو مفترضة جعل لها المشرع قوة الأمر المقتضى لأعتبارات تتعلق بالاستقرار للقانونى . ومن ناحية أخرى فان الحقيقة الواقعية أو الموضوعية اذا ما ثبتت لدى القضاء فمن الواجب أعمالها وتغليها على الحقيقة الشكلية أو المفترضة ، ومن أجل هذا شبرع طريق الطعن بأعادة النظر . ولذلك فالصحيح أن يقال أن حكم القضاء عنوان حقيقة لا يجوز النيل منها الا بدعوى حاسمة من طريق طلب إعادة النظر (١) .

٤ — قالت محكمة النقض ان أقامة الدليل من خلال الواقعة الجديدة على ثبوت براءة المحكوم عليه « هو ما يقيم موازنة عادلة لا انزاع فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس فى غير سبب جارم بقوة الشيء المقتضى فيه جنائيا » . وهذه العبارة قد يفهم

أكثر من مائة سنة الفقيه فستان هيلي عندما قال :
l'autorité de la chose jugée est souveraine, elle est plus forte que la vérité même. (Faustin Hélie, T. II, n. 978).

كذلك ردد هذه العبارة جارو :
la loi attache à la chose jugée par les juridictions de jugement une présomption de vérité "plus forte que la vérité même". (Garraud, T. VI, n. 2259).

(١) أحمد فتحى سرور — المقتال السابق ص ٢٦ ويضيف قائلا أنه بدون ذلك لا توجد سوى حقيقة واحدة هي التي يعبر عنها الحكم البات ، بل أن القول بأفضلية الحقيقة التي يعبر عنها هذا الحكم على أى حقيقة أخرى يسير إلى الاحتياج الواجب لهذا الحكم ويخضع مدلول الحقيقة

بأنها أن طلب إعادة النظر قد شرع صيانة لحق المحكوم عليه وأصلحته...
وحقيقة الأمر أن طلب إعادة النظر قد شرع لاعتبارات للعدالة والإنسانية...
وهي اعتبارات تمس مصلحة المجتمع العليا « شأن نفس اعتبارات الاستقرار
القانوني التي أملت قاعدة حجية الأمر المقضي فيه إجرائيا... وقد زادت
محكمة النقض الفرنسية في كثير من أحكامها كلمات « العدالة » و « الإنسانية »
بوصفها الاعتبارات التي شرع من أجلها طلب إعادة النظر... (١) »

وبعد أن انتهينا من مناقشة الأسانيد التي اعتمدت عليها محكمة
النقض في وضع مبدئها القانوني بشأن معيار جسيمة الواقعة الجديدة «
ينبغي رأينا في المعيار الواجب الأخذ به والمتفق مع نصوص القانون وروح
التشريع فنقول أن الواقعة الجديدة التي تصلح سببا لإعادة النظر يمكن أن
تكون من شأنها إلقاء ظل كثيف من الشك الجسيم على أدلة الادانة
مما يجعلها — أي للواقعة — دليلا مرجحا لبراءة المحكوم عليه... ونستطيع
أن ندلل على سلامة هذا الرأي بالحجج الآتية :

١ - نصت المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا

(١) نقض جنائي ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ سري ١٨٩٩ — (١٠٧٣)
وقد سبقت الإشارة إليه في بند ٧٩ — وجاء بأسباب هذا الحكم :
*Attendu que l'autorité de la chose définitivement et régulièrement
jugée, est un des principes fondamentaux de toute législation, que la
révision qui déroge à ce principe est par cela même une voie de recours
tout-à-fait exceptionnelle, qu'elle n'a été admise que dans un intérêt
supérieur d'équité et d'humanité, pour corriger l'erreur de fait qui pour-
rait se produire malgré l'observation des formes et des garanties léga-
les et la juste interprétation des textes...*

انظر أيضا نقض جنائي ٣١ يولية سنة ١٩٠٩ — بلتان ١٩٠٩ —
٤١٦ — ٨٠٤ ، ٣١ يولية سنة ١٩١٣ بلتان ١٩١٣ — ٢٨١ — ٧٣٥ وجاء
بهذا الحكم :

*Attendu que la révision, qui déroge au principe de l'autorité de la chose
jugée est, par elle-même une voie de recours absolument exceptionnelle,
admise dans un intérêt supérieur d'équité et d'humanité, et permettant,
d'une part, d'accorder à celui qui a été la victime...*

رأت محكمة النقض: « يقول الطلب تحكيم يلغاء الحكم ويتبطل براءة المتهم .
 ١٤١٣ « كانت البراءة ظاهرة » ، والا يتصل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت
 الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي اجراء
 بذلك بنفسها » . وواضح من هذا النص ان المشرع قد فرق بين حالتين :
 الأولى : حالة البراءة الظاهرة . وهنا تحكم محكمة النقض بقبول الطلب وتفصل
 في الموضوع ببراءة المتهم . والثانية حالة البراءة غير الظاهرة ، وهنا تقضى
 محكمة النقض بإحالة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل
 في موضوعها ما لم تر هي اجزاء ذلك بنفسها .

ويلاحظ ان نص المادة ٤٤٤ سالف الذكر لم يفرق بين حالة وأخرى
 عن حالات اعادة النظر ، بمعنى ان هذا النص يطبق — فيما يتعلق ببراءة
 الظاهرة والبراءة غير الظاهرة — على جميع حالات اعادة النظر الواردة
 بنص المادة ٤٤٤ ، وما في ذلك الحالة الخمسة الخاصة بالواقعة الجديدة .

٢ — نص المشرع على بعض حالات اعادة النظر التي لا تدل بذاتها
 على براءة المحكوم عليه ، وهي حالة ما اذا حكم على احد الشهود او الخبراء
 بالعموية لشهادة الزور ، او اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ،
 وكان للشهادة او تقرير الخبير او الوزعة تأثير في الحكم (مادة ٤٤١ / ٣ ، ١)
 وحالة ما اذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية او من احدى
 « محكمات الاحوال » الشيعية والبنى ، هذا ، الحكم (مادة ٤٤١ / ٤) — ومعنى
 هذا ان المشرع قد رأى ان بعض الوقائع التي لا تدل بذاتها على براءة المحكوم
 عليه تضلع لاعادة النظر في الحكم .

ولأوجه للتحديد في هذا الصدد بأن هذه الحالات منضبطة ومحددة ،
 بينما الواقعة الجديدة وردت في صورة عامة تستوعب بعمومها ما تقبها :
 فهذا العموم لا شأن له بمدى جسامه الواقعة ، اذ هو مسألة متعلقة بالحكم
 دون الكيف . واذا كان النص على الواقعة الجديدة هو — كما قالت محكمة
 النقض — نصا احتياطيا ابتغاء ان يتدارك به المشرع ما عساه ان يفلت
 من صور تتحاذى مع حالات الالتباس الاخرى ولا تفك عنها ، فمعنى
 هذا أنه يجوز أن توجد وقائع جديدة تتحاذى مع حالات اعادة النظر

المتوصل عليها بالنقريتين الثالثة والرابعة من المادة ٤٤١ من حيث عدم دلالتها بذاتها على براءة المحكوم عليه ، ومع ذلك تصلح سبباً لطلب إعادة النظر .

٣ - نظرا للنص على الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ في صورة عامة تستوعب بعمومها ما تقدمها ، فقد يجعل المشرع حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن (مادة ١/٤٤٣) . وأكثر من ذلك فإن طلب النائب العام في هذه الحالة لا يعرض مباشرة على محكمة النقض ، بل لابد من عرضه أولا على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١/٤٤٣ . ولهذا اللجنة أن تقبل الطلب أو لا تقبله فإذا رأت تبوله تأمر بإحالة إلى محكمة النقض (مادة ٢/٤٤٣) . ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله (مادة ٣/٤٤٣) . كل هذا يوضح أنه لا يمكن لما خشيته محكمة النقض من أن تكون حجية الأحكام « محلا للمساومة بين الأفراد » أو أن يؤدي الأمر إلى « مضيق لوقت القضاء وهيئة ونجاسة لطلب نقض أحكامه ما بقي الأمر ملقاً بمشينة المحكوم عليهم ، كلها حلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء » . فثابت - كما هو نص المادة ٤٤٣ - أن النائب العام وحده هو صاحب الحق في تقديم طلب إعادة النظر . وهو من ناحية أخرى لا يملك تقديمه مباشرة إلى محكمة النقض ، بل يجب أن يمر باللجنة الثلاثية التي يحق لها أن تصدر أمرا نهائيا بعدم قبوله .

٤ - تنص المادة ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض يجوز للطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون . - ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابقة الحكم بها عليه » وهذه الفترة الثانية تؤكد بوضوح أن محكمة الاحالة يفتقر لها - على الرغم من قبول الطلب من محكمة النقض وإحالة الدعوى إليها - أن تقضى بالعقوبة على المتهم بشرط ألا تكون أشد من العقوبة السابقة الحكم عليه بها . ويستنتج من هذا أن محكمة النقض - وقت أن قبلت طلب إعادة النظر وقررت إحالته إلى محكمة الاحالة - لم تكن أمامها واقعة تعد دليلا كاملا يفيد بذاته براءة المحكوم عليه ، أو يلزم منه حكما سقوط الطليل على ادانته أو مسئوليته الجنائية .

٥ — لا وجه للتعدي بأن حجية الامر المقضى فيه جنائيا لا يجوز النيل منها الا امام التاكيد من البراءة ، ذلك لان التاكيد من البراءة قد يحتاج الى تحييص ، وهو بذلك لا بد من كشفه ، وهذا يجعل الشك الجسيم في حكم الادانة كافيًا لقبول طلب اعادة النظر . ومن ناحية اخرى فمقد بينا فيما سبق كيف توصل انصار المعيار الواسع الى التوفيق بين اعادة النظر وحجية الامر المقضى فيه جنائيا ، بحيث يعتبر طلب اعادة النظر مدعيا للحجية وليس مناقضا لها ، او هو بمثابة « مصمل » يزيد الحجة قوة وحصانة (١) .

٩٢ — الخلاصة :

وخلاصة القول انه لا يلزم في الواقعة الجديدة ان تكون دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه ، بل يكفي ان تلقى ظلا كافيًا من الشك الجسيم على حكم الادانة ، بحيث يترتب عليها توافر دليل احتمالي على البراءة (٢) .

ويلاحظ ان تقدير الواقعة الجديدة التي يمكن ان تؤدي الى البراءة مسألة متعلقة باقتناع المحكمة وما قد يستقر في وجدانها من زمرة قوية للدلة التي تلم عليها حكم الادانة . فالمسألة ان لم تست مضبطة او محددة بحيث يمكن قياسها بطريقة هندسية ، الا اذا كانت البراءة لسبب قانوني يؤدي الى انهيار ركن من اركان الجريمة (٣) . وبناء عليه فلا يمكن رسم صورة دقيقة مسبقة لما يجب ان تكون عليه الواقعة الجديدة ، وانما يكفي القول بانها الواقعة التي تثير شكًا كبيرًا في حكم الادانة ويحتل بصفة جدية

(١) انظر ما سبق بند ٨٢ .

(٢) وهذا ايضا ما استقر عليه الفقه والقضاء في بلجيكا .

(Bras, n. 1475)

انظر ايضا نقض بلجيكي ٢ مارس سنة ١٩٢٥ باسيكريزي ١٩٢٥
١ — ١٥٩ وجاء بهذا الحكم انه يكفي ان توجد قرينة قوية يمكن ان تؤدي الى براءة المحكوم عليه . انظر ايضا حكم محكمة استئناف Gand ٦ يونيو سنة ١٩١٤ باسيكريزي ١٩١٤ ، ٢ — ٢٢٧ .

(٣) كما في حالة اثبات الجنسية في الجرائم التي لا تقسح الا من مواطنين
— انظر ما سبق بند ٨٦ .

أن تؤدي إلى البراءة ، فإذا بلغ هذا الاحتمال درجة اليقين بحيث أصبحت البراءة ظاهرة « كما تنص المادة ٤٤٦ » إجراءات ، نصبت محكمة النقض بنفسها في الموضوع بالبراءة ، أما إذا لم يبلغ الاحتمال الجدى درجة اليقين ، ولم ينحسم الشك الجسيم بالبراءة الظاهرة وراثت محكمة النقض أنه من حسن سير العدالة أن نترك للمحكمة التي أصدرت الحكم أمر الفصل في موضوع الدعوى ووزن الواقعة الجديدة في ضوء غيرها من وقائع الدعوى وظروفها وما تتضمنه من أدلة أخرى ، فإنها في هذه الحالة تقضى بتبطل طلب إعادة النظر وإحالة الدعوى إلى محكمة الإحالة .

أما الشك البسيط في أدلة الادانة فلا يصلح سببا لإعادة النظر في الحكم لأن الشك البسيط — كما قال رئيس محكمة النقض الفرنسية في تقريره المقدم في الطلب الأول لإعادة النظر في قضية دريفوس (١) — وإن كان يفسر لمصلحة المتهم لأن الأصل في الإنسان البراءة ، إلا أنه بعد صدور حكم بات بالادانة يصبح الأصل في المحكوم عليه تلوته ، ولا يحق له أن يدعى من كاهله هذا التوث إلا إذا أقام الدليل على وجود قرينة قوية على خطأ الحكم .

(١) انظر ما سبق بند ٨٨ . قارن : محمود نجيب حسنى — الإجراءات

الفصل الثالث

من يجوز لهم طلب إعادة النظر

٩٤ - تمهيد :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « في الأحوال الأربع من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفتودا أو لاتاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر » .

وتنص المادة ٤٤٣ على أنه « في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » .

وواضح من هذين النصوص أن المشرع قد فرق بين الحالات الأربع الأولى لطلب إعادة النظر وبين الحالة الخامسة ، فيما يتعلق بالأشخاص الذين يحق لهم طلب إعادة النظر في الحكم . ولذلك سنقسم هذا الفصل إلى بحثين : نتكلم في المبحث الأول عن حكم الحالات الأربع الأولى ، وفي المبحث الثاني عن حكم الحالة الخامسة .

البحث الأول

حكم الحالات الأربع الأولى

٩٥ — تقديم الطلب من النائب العام :

أجاز القانون للنائب العام طلب إعادة النظر في الحكم في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان طلب إعادة النظر لا يجوز إلا في الأحكام الصادرة بالعتوبة دون الأحكام الصادرة بالبراءة فمعنى هذا ان النائب العام يجوز له طلب إعادة النظر لصالح المتهم ، ولا يجوز له ان يطلب ذلك في أحكام البراءة (١) .

وواضح من النص ان الطلب في هذه الحالة يملكه النائب العام نفسه دون غيره من أعضاء النيابة العامة ، ولكن لا معنى ذلك ان هذا الحق مقرر للنائب العام في شخصه ، وانما هو مقرر لكل من يؤدي وظائفه سواء لغيره او لخلو منصبه ، فيستطيع ان يباشر هذا الحق النائب العام المساعد ثم اقدم المحلين العامين الاول اذا قام احدهم بمحل النائب العام (٢) .

٩٦ — لا يجوز الطلب من المدعى بالحقوق المدنية ولا من المسئول عنها .

لما كان طلب إعادة النظر مقصوراً على الأحكام الجنائية الصادرة بالعتوبة ولا شأن له بالتعويضات المدنية ، فان المدعى بالحقوق المدنية وكذلك المسئول عنها لا يقبل منهما هذا الطلب (٣) .

(١) العرابي — بند ٧٣٠ .

(٢) انظر : محكمة استئناف القاهرة ٨ مايو سنة ١٩٦٢. المجبوعة الرسمية س ٦٠ رقم ١٢٢ ص ٩٦٣ . تارن ايضا نقض جنائي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ١٦٦ ص ٨٦٥ — انظر ايضا : محمود نجيب حسنى — النيابة العامة ودورها في الدموى الجنائية — مجلة ادارة قضايا الحكومة — س ١٣ ص ٥ وما بعدها .

Garraud, T. V, n. 2030 ; Rónx, Cours de droit... ; n. 124 ; (٣) De Huls, n. 335

العرابي — بند ٧٣٠ ، أحمد متيب — بند ٧٣ ، محمود نجيب حسنى — الإجراءات — بند ١٤٣٧ .

ولكن المسئول عن الحقوق المدنية قد يكون ممثلا قانونيا للحكوم عليه
اذا كان هذا الاخير عديم الاهلية أو مفقودا ، كما قد يكون قريبا أو زوجا
له ، وفي هذه الحالة يجوز له طلب اعادة النظر في الحكم . ولكن ليس
بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية ، وانما بوصفه ممثلا للحكوم عليه
أو قريبا أو زوجا له .

٩٧ — المحكوم عليه أو من يمثله :

كذلك يجوز طلب اعادة النظر من المحكوم عليه . اما اذا كان هذا
الاخير عديم الاهلية أو مفقودا فان الطلب يقدم من يمثله قانونا . ويرجع
في بيان حالات انعدام الاهلية والفقد الى قواعد القانون المدني والشرعية
الاسلامية (١) .

اما اذا كان المحكوم عليه ناقص الاهلية فان هذا النقص لا يحول
دون حقه في طلب اعادة النظر في الحكم .

٩٨ — محامى المحكوم عليه :

اذا قدم الطلب من محامى المحكوم عليه ، فلا يشترط ان يكون المحامى
مقيدا في جدول المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض . والعلّة
في ذلك واضحة اذ ان للطلب يقدم الى النائب العام ، ولا يرفع الى المحكمة
مباشرة . ولكن اذا احيل الطلب الى محكمة النقض فلا يجوز ان يحضر
عن الخصوم امام المحكمة الا المحامون المقبولون للمرافعة امامها
(مادة ٤١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣) .

(١) تنص المادة ٣٢ من القانون المدني على ان « يسرى في شأن المفقودين
والغائبين الاحكام المقررة في قوانين خاصة » فان لم توجد فاحكام الشريعة
الاسلامية » . — انظر في هذا الموضوع : عباس طه — المفقود والغائب —
مجلة المحاماة الشرعية — س ٢٥ الاعداد ٧ — ١٠ (يولية — اكتوبر
١٩٥٤) ص ٣٢٤ ، جلال ابراهيم — الوضع القانوني للمفقود — مجلة
المحاماة — س ٦٤ عدد ١ — ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٤) ص ١٥٧
وما بعدها .

٩٩ — بعد موت المحكوم عليه :

طلب إعادة النظر هو طريق الطعن الوحيد الذي يبقى قائما بعد وفاة المحكوم عليه ، ومرد ذلك أن وفاة المحكوم عليه قبل انتهاء مواعيد الطعن الأخرى سواء كانت المعارضة أو الاستئناف أو النقض ، يترتب عليها سقوط الحق في اقلية الدعوى الجنائية ، لأنها لا تكون قد انقضت بحكم بات ، ويسقط الحق في اقلية الدعوى الجنائية يسقط كل حكم غير بات صادر فيها ، ومن ثم فلا يتصور الطعن في هذا الحكم . أما إذا انقضت الدعوى الجنائية بصور حكم بات فيها ، فإن وفاة المحكوم عليه لا تمحو هذا الحكم فيموت وهو موصوم بحكم يجئى بمعاقبته ، فلذا ما ثبت خطأ هذا الحكم فإن العدالة تقضى بإعادة النظر فيه انصافا لذكرى المحكوم عليه وتداركا لما عسى أن يكون قد لحق الورثة من أضرار أدبية أو مادية كما في حالة الغرامة والمصلحة (١) .

ويلاحظ أن نص المادة ٤٤٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية لم يفرق بين الأثر حسب درجة القرابة ، وبالتالي يجوز للقريب — مهما كانت درجة قرابته — أن يطلب إعادة النظر في الحكم ، ولا يقتصر هذا الحق على الورثة الذين ينول اليهم مائ المحكوم عليه (٢) ، إذ أن درجة القرابة ليست مقياسا لدرجة الولاء والاخلاص للمحكوم عليه ، كما أن التضامن

(١) المرابي — بنذ ٧٣٢ ، زهوت عبيد ص ١٠٤٣ — ويرى دى هلتس أنه إذا حكم بنفى أو إعدام شخص وتم تنفيذ الحكم بالفعل فإن هذا الشخص يأخذ حكم الموت ، ويجوز لأقربيه إذا ثبت لديهم تحقق إحدى حالات إعادة النظر في الدعوى أن يقدموا طلبا بها (De Hults, n. 338) — ويؤخذ على هذا الرأي أن الشخص الذي تم نفيه أو إعدامه يكن دائما حاملا على بكفة الواقع والحوادث التي تجري في البلد الذي أصدر الحكم خصوصا بعد التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات وتطور طرق الاتصال .

(٢) زهوت عبيد ص ١٠٤٣ — انظر أيضا التقرير الأول للجنة الإجراءات بجلس الشيوخ عن المسألة ٤٥٥ من المشروع Grandmoulin, n. 979

العللى يجعل لكل منهم مصلحة مستقلة في تقديم الغلب (١) .

ويحل ضمن اقارب المحكوم عليه اولاده غير الشرعيين (٢) . ويرى الشراح الفرنسيون ان الاولاد بالتبني يجوز لهم طلب اعادة النظر اسوة بالاولاد الشرعيين (٣) . ولكن يلاحظ ان نظام التبني غير معبول به في مصر ، ولذلك فلا يجوز لهؤلاء الاولاد طلب اعادة النظر (٤) .

اما بالنسبة لحق الزوج في طلب اعادة النظر فلم يفرق القانون بين الزواج الشرعى والزواج العرفى ، ففى كلتا الحالتين يجوز للزوج طلب اعادة النظر في الحكم الصادر ضد زوجته المتوفى .

كذلك تعتبر الزوجية نقلية حكما اثناء فترة العدة من طلاق رجعى ، ومن ثم لماذا توفى الزوج المحكوم عليه في اثناء هذه الفترة جاز لزوجته ان يطلب اعادة النظر في الحكم . ويلاحظ انه قد تكون للزوج مصلحة في هذه الحالة في طلب اعادة النظر اذ المعروف ان الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين اذا حدثت الوفاة اثناء العدة (٥) ، وبالتالي تكون مصلحة أحد الزوجين ظاهرة في طلب اعادة النظر في العقوبات المالية مثل الغرامة والمصادرة .

ولم يتحدث القانون عن قرابة النسب ، ولذلك فلا يجوز لهذا القريب ان يطلب اعادة النظر في الحكم الصادر ضد المحكوم عليه .

(١) العربى — بند ٧٢٣ — ولا يحجب أحد الاقرباء غيره من الاقارب
بهيئ كانت درجة قرابته (Du Hults, n. 339)
Garraud, n. 2031 ; Faustin Hélie, n. T. VIII, n. 4049 ; Roux, (٢)
n: 124.

(٣) Garraud, n. 2031 ; Faustin Hélie, n. 4049 , Sevestre, p. 205

(٤) ويتوسع بعض الشراح فيرون اجرة طلب اعادة النظر حتى لاصدقاء المحكوم عليه ، لان طلب اعادة النظر لا يهم المحكوم عليه فحسب وانما يهم المجتمع بأسره . (Manoir, p. 35) .

(٥) محمد أبو زهرة — أحكام التركات والمواريث — سنة ١٩٤٩ —

ويلاحظ انه لا يجوز للاقرب والإزواج طلب اعادة النظر في الحكم الا بعد وفاة المحكوم عليه . أما اذا كان المحكوم عليه ما يزال حيا فان تقديم الطلب يكون من حقه دون اقربيه أو زوجه (١) . وهذا واضح من نص المادة ٤٤٢/١ التي تقول : « أو لاقربيه أو زوجه بعد موته » ومعنا ذلك ان حقهم في طلب اعادة النظر لا ينشأ الا بعد موت المحكوم عليه ، ومن ثم فلا يجوز لهم تقديم الطلب حال حياته .

De Huls, n. 336

(١)

وهذه التفرقة كانت موجودة في ظل القانون الفرنسي القديم ، اذ يقول سفستر انه اذا كان المحكوم عليه ما يزال حيا فيكون له وحده ان يلتمس اعادة النظر في الحكم . أما بعد وفاته فيكون هذا الالتماس لزوجته وأولاده وورثته (Sevestre, p. 45) .

المبحث الثاني

حكم الحلة الخامسة

١٠٠ - النائب العام وحده :

أكدت المادة ٤٤٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق طلب إعادة النظر في الحكم استنادا إلى الحالة للخمس من المادة ٤٤١، « للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » .
وإذا نحن حقق طلب إعادة النظر في هذه الحلة مقصورون على النائب العام وحده (١) ، أما « أصحاب الشأن » المشار إليهم في المادة المذكورة ، فهم نفس أصحاب الشأن الذين ورد ذكرهم في المادة ٤٤٢/١. أي أنهم المحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو منقودا أو أقاربه أو زوجه بعد موته .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تبريرا لذلك أنه رأى منعا من التهجيم على حرمة الأحكام النهائية بغير مسوغ صحيح أن يكون طلب إعادة النظر فيها من حق النائب العمومي وحده ، وذلك منعا لاسراف أولى الشأن في تقديم طلبات لا أساس لها .

وتطبيقا لذلك تضمنت محكمة النقض بأن مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية ، أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخمسة فقد قصر هذا الحق على « النائب العام وحده » ، وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تنقضه مع

حكم آخر نهائى أو تأسيسه على حكم النفى ، أما الحالة الخلسة فليس الأمر فيها من الموضوع بمثل الحالات الأربع الأولى ، وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التى قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخلسة فمن الشارح لم يخول حق طلب إعادة النظر فى الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا التقييد ، بل وضع تيدا آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائيا ، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام الجنائية حتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام (١) .

وتفتت أيضا بأن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة فى أن حق طلب إعادة النظر فى الحالة الخلسة المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن (٢) .

١٠١ - القانون المقارن :

فى القانون الفرنسى يكون طلب إعادة النظر فى هذه الحالة (وهى الحالة الرابعة من المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية) مقصورا على وزير العدل وحده ، الذى يتعين عليه - قيل أن يتخذ قرارا بشأن الطلب - أن يأخذ رأى لجنة مكونة من ثلاثة من مديرى الإدارات لوزارة العدل وثلاثة من مستشارى محكمة النقض تختارهم سنويا من غير الدائرة الجنائية (مادة ٢٢٣/٣) وواضح أن اختيار المستشارين من غير الدائرة الجنائية مقصود به تفادى طرح طلب إعادة النظر على مستشارين سبق

(١) نقض جنائى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض
س ١٣ رقم ٤٨ ص ١٧٤ .

(٢) نقض جنائى ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٤
رقم ١٥٢ ص ٣٩٦ .

لهم . ابداء الرأي : في الطلب (١١) .

أما القانون الإيطالي فقد نص على أنه إذا كان طلب إعادة النظر مبنياً على ظهور وقائع أو أدلة جديدة ، فيجب تقديم الطلب الى ثانى التنفيذ (مادة ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية) . كما أن قاضي التنفيذ يقوم — مع اختلاف بسيط في الاختصاص — بالدور الذي يقوم به وزير العدل في فرنسا (٢) والنائب العام في مصر .

Bouzat, n. 1519

(١١)

وقد انتقد نازي تدخل وزير العدل على هذا النحو من ثلاث نواح :
١. — أن هذا التدخل يعد افتئاتاً على مبدأ الفصل بين السلطات .
٢. — أنه يسلب الطامن حقه في مباشرة الطعن بكل حل حريته . ٣ — قد يكون له ابلغ الاثر فيما يتعلق بالرغبة في استتيلب النظام والامن العام (Fazy, p. 76) . وذهب آخر الى أنه لا يوجد اى مبرر مشروع لتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية ، خصوصاً وان هذا التدخل يحتاج الى قدر كبير من عدم المحابة قلما يتوافر في السلطة التنفيذية (Mongibeaux, p. 113) . كذلك ينتقد الفقه السويسرى منسلك المشرع الفرنسى في هذا الصدد (Maunoir, p. 65)

ويرد الاستاذان ميرل وفيتو على هذا النقد بقولهما انه من الناحية العملية لا يوجد اى مبرر لهذا النقد اذ لا توجد حالة واحدة اساء فيها وزير العدل استعمال هذه السلطة (Merle et Vitu, n. 1297)

Pinnel, n. 132.

(٢)

الباب الثالث

اجراءات طلب اعادة النظر

١٠٢. - تقسيم :

سنبين في هذا الباب الشروط المتعلقة بـاجراءات طلب اعادة النظر والحكم فيه ١٠. وسنتناول ذلك في فصلين ١١: نتكلم في الفصل الاول من اجراءات الطلب ١٢ وفي الفصل الثاني عن الحكم في الطلب ١٣.

الفصل الأول

إجراءات الطلب

١٠٣. — لا يوجد ميعاد لطلب إعادة النظر :

لم ينص القانون على ميعاد محدد لتقديم طلب إعادة النظر ، فهو يجاز في أى وقت ، ولا يستقط الحق في تقديمه بمضى مدة معينة (١) . وفي هذا يمثل طلب إعادة النظر على سائر طرق الطعن الأخرى — المعارضة والاستئناف والنقض — التى حدد لها المشرع موعدا معلوما والا سقطت بحق نهيا .

وكان مشروع قانون الإجراءات الجنائية يقضى — نيبا يتعلق بالخلة الخامسة من حالات إعادة النظر — بأنه « لا يقبل الطلب في هذه الحالة اذا لم يقدم أصحاب الشأن طلبهم الى النائب العام في خلال سنة من وقت علمهم بالواقعة أو الورقة الجديدة » (٢) . وقد رأت لجنة الإجراءات الجنائية حذف هذا النص « لانه مادام ان حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مخول للنائب العام دون غيره فلا محل للنص على عدم قبول الطلب من أصحاب الشأن بعد سنة من وقت علمهم بالواقعة أو الورقة الجديدة » (٣) .

(١) العرابى — بند ٧٤٠ ، رموف هبيد — ص ١٠٤٤ .

Grandmoulin, n. 980.

(٢) وكان هذا النص مأخوذاً عن المادة ٤٠٤/٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى ، ولكن يلاحظ أن المشرع الفرنسى قد ألغى هذا النص بقانون ٧ يونية سنة ١٩٤٩ .

(٣) العرابى — بند ٧٤٠ — ولم يحدد قانون تحقيق الجنائيات المصير ولا للقانون الفرنسى قبل سنة ١٨٦٧ أى ميعاد لتقديم الطلب ، ولكن الشارع الفرنسى أصدر قانون ٢٩ يونية سنة ١٨٦٧ بتحديد ميعاد سنتين لتقديم المحكوم عليه خلالهما طلبه في بعض الحالات ، ثم أصدر قانون ٨ يونية سنة ١٨٩٥ بجعل الميعاد سنة واحدة وفي جميع الحالات ، ويبدأ هذا الميعاد من يوم علم المحكوم عليه بسبب الطلب — انظر ما سبق بند ١١ .

وتنظر فرق القانون ، فيما يتعلق بإجراءات طلب إعادة النظر ، بين ما اذا كان الطلب مبنيا على احدى الحالات الاربع الاولى من المادة ٤٤١ أو على الحالة الخامسة ، وذلك على التفصيل الآتى :

١٠٤ - أولا : الحالات الاربع الاولى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « اذا كان الطالب غير النزيهة العامة ، فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذى يستند اليه ، ويشغعه بالمستندات المؤيدة له » .

وواضح من هذا النص أن الطلب يجب أن يقدم الى النائب العام بعريضة مؤيدة بالمستندات ، فإذا قدم مباشرة الى محكمة النقض تعين عليها الحكم بعدم قبوله (١) . وقد حكمت محكمة استئناف القاهرة بأنه يجب أن يكون طلب إعادة النظر مشغوعا بالمستندات المؤيدة له والا كان عيضا لا طائل له (٢) . وذهب بعض الشراح الى أن الالتزام بتقديم الطلب الى محكمة النقض لا يتسنى الا اذا قدم للناظر المستندات المؤيدة له (٣) . ومن رأينا أن عدم تقديم مستندات تؤيد الطلب لا يحول دون قبوله ، ويتعين على النائب العام فى هذه الحالة أن يجرى التحقيقات اللازمة للتأكد من جدية الطلب . وما يؤيد هذا النظر أن المستندات التى يجب تقديمها قد لا تكون مقنعة او كافية ، ولذلك يجوز القانون فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٢ للنائب العام أن يجرى ما يراه من التحقيقات فى هذا الطلب .

وتنص المادة ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا يقبل للنائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يحل محله فى الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ الا اذا اودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة

Sevestre, p. 208 ; Merle et Viu, n. 1298.

(١).

على عبد الباقى ص ٥٩٦ .

(٢) محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ المجموعة الرسمية ص ٦٢ رقم ٤ ص ١٥ .

(٣) أحمد فتحى سرور - الوسيط - ج ٢، بند ٢٤٠ .

بجنيهاً كفالة : تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ . «
ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقران من لجنة المساعدة القضائية
بمحكمة النقض » (١) .:

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كان الطالب قد استند في
الوجه الاول من وجهي الالتماس الى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة ٤٤١ دون أن يقوم بسداد الكفالة المنصوص عليها في
القانون أو يحصل على قران من لجنة المساعدة القضائية بأعفائه منها ،
فانه يتعين القضاء بعدم قبول هذا الوجه (٢) .

وإذا بنى الطلب على إحدى الحالات الأربع الاولى وعلى الحالة
الخامسة ، ولم يتم الطالب بإيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة
المذكورة ، وجب على النائب العام ألا يقبل الطلب بالنسبة لأحدى الحالات
الأربع الاولى ، أما بالنسبة للحالة الخامسة فالامر فيها متروك لتقديره .

١٠٥. — رفع الطلب إلى محكمة النقض :

إذا كان الطلب مبنيًا على إحدى الحالات الأربع الاولى ، وجب على
النائب العام أن يرفعه الى محكمة النقض مهما كان رايه فيه ، ولا يستطيع
تعطله لأي سبب من الاسباب (٢) . بدوره في هذا الصدد كدور وزير العدل
في نرنا مقصور على إحالة الطلب الى محكمة النقض *un simple agent de*
transmission بحيث إذا تعمد عدم إحالة الطلب جاز أن تسند اليه جريمة

(١) وقد رُفِع مشروع قانون الاجراءات الجنائية الجديد مبلغ الكفالة
الى خمسة وعشرين جنيهاً (مادة ٣٧٢) ونصت الفقرة الثانية من هذه
المادة على الحكم بمصادرة الكفالة كلها إذا لم يقبل الطلب .

(٢) نقض جنائي ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ . سبقت الإشارة اليه . وكان
المحكوم عليه قد بنى طلبه على وجهين : الاول على الفقرة الثانية من
المادة ٤٤١ والثانية على الفقرة الخامسة من نفس المادة .

Sevestre, p. 207 ; Bouzat, n. 1520.

(٣) :

المرايى — بند ٧٣١ « محمود مصطفى — بند ٤٧٥ » وموقت عيسى

عن ١٠٤٢ . ١٠ .

إنكار المدالة (١) déni de justice كما يجوز أن ترفع عليه دعوى
المخاصمة (٢) .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٢ على أنه « يجب أن يرفع الطلب
إلى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديره » . ولكن المشرع لم يضع
أى جزاء على مخالفة هذا الميعاد ، ومن ثم فلا تثريب على النائب العام إذا
لم يقدم الطلب في خلال هذا الميعاد بسبب التحقيقات التي قد يرى إجراءها ،
كذلك لم يرتب القانون أى جزاء إذا لم يرفق النائب العام بالطلب تقريرا .
يبين فيه رايه والاسباب التي يستند عليها .

١٠٦. — الطعن في قرار النائب العام في حالة عدم عرض الطلب :

إذا لم يعرض النائب العام الطلب على محكمة النقض في الحالات
الاربع الاولى ، فإنه يكون قد خلف القانون ، ويجوز — في رأينا — الطعن
في هذا القرار بالاستئناف أمام محكمة الجنليات منعقدة في غرفة المشورة
في مواد الجنائيات ، أو أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة
في مواد الجنح (قارن مادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية معسذلة
بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١) ، كما يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم
للصادر في هذا الاستئناف .

ومما يؤيد هذا النظر أن المادة ٤٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية لم
تتمس على عدم قبول الطعن في قرار النائب العام الذي يتخذه بعدم رفع
الطلب إلى محكمة النقض في الحالات الاربع الاولى ، ولم يكن متصورا عقلا ان
ينص على ذلك ، طالما أن المشرع قد ألزم النائب العام بضرورة عرض الطلب
على محكمة النقض .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن المقابلة بين سلطات النائب
العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الاجراءات

Garraud, n. 2031 ; Vidal et Magnol, n. 888.

(١)

Bouzat, n. 1520.

(٢)

للجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان **الطلب مبنيا على الحالة المينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١** سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا (١) .

وواضح من هذا الحكم — بمفهوم المخالفة — أن قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر إذا كان مبنيا على الحالات الأربع الأولى يجوز للطعن فيه بالاستئناف .

١٠٧ — تقديم طلب صوري مبنى على إحدى الحالات الأربع الأولى :

وعلى الرغم من أن الإجماع منعقد على أن النائب العام ليست له سلطة تقديرية إذا كان الطلب مبنيا على إحدى الحالات الأربع الأولى ، بحيث يجب عليه حينئذ أن يعرضه على محكمة النقض ، إلا أن مقدم الطلب قد يؤسس طلبه — في الظاهر فقط — على إحدى الحالات الأربع بينما يكون في حقيقته مبنيا على الحالة للخبسة ، رغبة منه في عرض الطلب وجوبا على محكمة النقض ، فهل يستطيع النائب العام أن يمارس سلطته التقديرية بشأن هذا الطلب ، أم يجب عليه أن يعرضه حينئذ على محكمة النقض ؟ ١ ٨ .

ذهبت محكمة النقض إلى أنه لا يصح في القانون رفع هذا الطلب إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجهها لذلك ، وتكون المخالفة عن طريق اللجنة المشكل إليها في المادة ٤٤٣ ؛ وقلت في بيان هذا الرأي أنه : إذا كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسبياه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مما استندا إليه فيه الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ، ولما أصدر النائب العام قرارا برفض

(١) نقض جنائي ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ . مجموعة أحكام النقض
ص ١٣ رقم ٤٨ ص ١٧٤ .

الطلب طعننا في قراره املم غرفة الاتهام ثم طعننا في قرار الغرفة امام محكمة النقض وقبل ان تتصل المحكمة في ذلك للطعن مهذا الى تقديم طلب جديد اساسه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا الى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض مهلا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم ان حكما لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ ، ومن ثم فلن الطلب المطروح يكون — في حقيقته — لازال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العام وجها لذلك ، على ان تكون الاحالة عن طريق اللجنة المشكل اليها في المادة ٤٤٣ ، وهذا الذي اقدم عليه الطالبان لا يعدو ان يكون محاولة لظهار الطلب في اطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهي بعد محاولة يراد بها — افتنانا على الاوضاع المقررة في القانون — ان يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا وبباشرة وبغير الطريق السوى ، واذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فلعله يتعين للقضاء بعدم قبوله (١) .

ويؤيد بعض الشراح هذا القضاء بقولهم انه اذا رأى النائب العام ان المستندات المقدمة تجعل الطلب المبني على احدى الحالات الاربع الاولى متدرجا تحت الحالة الخامسة ، فتكون له سلطة تقدير الطلب وله ان يحفظه (٢) .

وعندنا ان هذا القضاء محل نظر ، لانه يترك للنائب العام سلطة تقدير جدية الطلب واعطائه التكييف الذي يراه . وقد يكون الطلب مبنيا على احدى الحالات الاربع الاولى ، ولكن نظرا لعدم تقديم المستندات المؤيدة له قد يرى النائب العام انه في حقيقته مبني على الحالة الخامسة ويصدر

(١) نقض جنائي ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ ، مجموعة احكام النقض
س ١٣ ، رقم ١٦ ، ص ٦٣ ، محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٣
المجموعة الرسمية س ١١ ، رقم ٤ ، ص ١٥ .
(٢) احمد فتحي سريوز — الإجراءات — يند ١١١١ ،

قراراً نهائياً بعدم قبوله (مادة ٤٤٣) معلة بلقنون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
وفي هذا مخالفة لنصوص القانون واجحاف بحقوق مقدم الطلب . ومن
ناحية أخرى فإن وضع هذه السلطة التقديرية في يدى النائب العام يؤدي الى
عدم جدوى نص للفترة الاولى من المادة ٤٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية
التي خولت حق طلب اعادة النظر في الاحوال الاربعة الاولى للمحكوم عليه او من
يطلبه ولا تليبه وزوجه بعد موته ، اذ ما قلدة أن يكون لكل هؤلاء حق طلب
اعادة النظر مادام زمام الامر كله مرجعه في النهاية الى النائب العام نفسه ،
الذى يملك ان يقول ان الطلب في حقيقته يندرج تحت الحالة الخامسة ثم يحتفظ
بامر غير قابل للطعن فيه ؟ ! وبعبارة أخرى نقول ان تخويل النائب العام
هذه السلطة التقديرية يؤدي عملا الى التسوية بين الحالات الاربعة الاولى
والحالة الخامسة من حيث الاشخاص الذين يحق لهم طلب اعادة النظر ،
اذ يصبح هذا الحق مقصوراً على النائب العام وحده . « سواء من تلقاء
نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » (مادة ٤٤٣) وبالتالي تزول الميزة
التي خولها الشارع لأصحاب الشأن فيما يتعلق بالحالات الاربعة الاولى .
ولذلك نالاقرب الى الصواب انه ما دام للطلب مبنياً على احدى الصالات
الاربعة الاولى فلا يملك النائب العام ان يسبغ عليه تكييفاً آخر بحيث يدرجه
تحت الحالة الخامسة ، ومن ثم يتمين عليه أن يحيله الى محكمة النقض
بتقرير يبين فيه رايه والاسباب التي يستند عليها . وهذا ما فعله النائب
العام بشأن الطلب الثاني المقدم في هذه القضية والمبنى على الفترة
الثالثة من المادة ٤٤١ ، فعلى الرغم من انه - أي النائب العام - قد انتفع
له ان الطلب في حقيقته مبنى على الفترة الخامسة وأنه لازال في حدوده
التي عرضت عليه من قبل ، إلا أنه قد اثار على الطلب بعرضه على محكمة
النقض وأرفق بالطلب مذكرة موثما عليها منه طلب فيها الحكم بعدم قبول
الطلب وتغريم الطالبين ببلغ خمسة جنيهاً .

١٠٨ - ثانياً : الحالة الخامسة :

إذا كان الطلب مبنياً على الحالة الخامسة فإن النائب العام يملك
بشأنه سلطة تقديرية لا معقب عليها ، فله ان يجزئ ما يراه من التحقيقات
بشأن الوقائع التي حدثت أو ظهرت أو الاوراق التي قدمت ، وعلى ضوء

ما يسفر عنه التحقيق يكون له مطلق التقدير ، فلذا رأى أن الطلب غير منتج أو لا يقول على أساس ثمر بعدم قبوله ، وقراره في هذا الصدد لا يتبن الطعن بأى وجه (مادة ٤٤٣ / ٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) . ولا تجوز مخاصمة النائب العام بمقتولة أن قراره بعدم صحة الطلب يعد خطأ مهنيا جسيما (١) .

ويلاحظ أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كان مقصورا على عدم جواز الطعن في الأمر الصادر من اللجنة الثلاثية آتفة الذكر ، ولكنه لم ينص على عدم جواز الطعن فى الأمر الصادر من النائب العام فى هذا الشأن . وقد ذهب البعض الى أن نص المادة ٤٤٣ — قبل تعديله — قاطع بطريق المقابلة بجواز الطعن فى قرار النائب العام ، إذ نصت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة على أنه لا يتبن الطعن فى الأمر الصادر من اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله ، ولم يرد مقابل لهذا القيد بالنسبة لقرار النائب العام فوجب لذلك إباحة حق الطعن فيه (٢) . ولكن محكمة النقض لم تأخذ بهذا النظر ، وقضت بـ أن حق طلب

(١) محكمة استئناف القاهرة ١٤ يناير سنة ١٩٦٢ سبقت الإضارة اليه .

(٢) انظر مذكرة الاستاذ البرت برسوم سلامة المحلى عن المحكوم عليه سعد اسكندر عبد المسيح فى الطعن بـلتنقض المحكوم فيه بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٥٣ ص ٣٩٦ . وتخلص واقعات الطعن فى أن النيابة العامة اتهمت سعد اسكندر عبد المسيح بتهمة قتل وزيرى فلم يرقس ومصطفى عبد الجواد عمدا مع سبق الإصرار ، وتهمة سرقة نقودا وأغشة من المبنى عليه الاول . وقدم لمحكمة جنائيات الاسكندرية فقضت عليه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ بالاعدام شنقا . . الخ فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بقبوله شكلا وبرفضه موشوعا . قسدم وكيل المحكوم عليه طلبا الى النائب العلم لاعادة النظر فى حكم محكمة الجنائيات المشار اليه . وبعد أن حققت النيابة فيما جاء بهذا الطلب قررت حفظه والسير فى تنفيذ الحكم ، فرفع المحكوم عليه اشكالا عن حكم محكمة الجنائيات أمام غرفة الاتهام ، وبعد أن دفعت النيابة فرعيا بعدم اختصاص غرفة الاتهام بالنظر فى طلب وقف التنفيذ ، قضت فيه بقبول هذا الدفع وبعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب ، فطعن المحكوم عليه فى هذا القرار بطريق النقض . .

اعادة النظر في الحالة الخمسة من المادة ٤٤١ ، انما خول للنائب العام وحده دون اصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه من اصحاب الشأن ، فان رأى له محلا رفعه الى اللجنة المشار اليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك نهائى لا معقب عليه ، والطعن في قراره في هذا الخصوص امام غرفة الاتهام غير جائز قانونا (١) .

وقد رأى المشرع تقنين هذا القضاء ، فعدل صياغة الفقرة الاخيرة من المادة ٤٤٣ تعديلا من مقتضاه الإشارة صراحة الى عدم جواز الطعن بأى وجه في القرار الذى يصدره النائب العام في طلب اعادة النظر في هذه الحالة (٢) .

كذلك ليس صحيحا الراى القائل بأن النائب العام لا يملك الفصل في الطلب المبني على الحالة الخمسة من المادة ٤٤١ ، بل يجب عليه ان يحيله الى اللجنة المشار اليها فى المادة ٤٤٣ ولهذه اللجنة وحدها حق الفصل في الطلب دون النائب العام (٣) . منصوص المادة ٤٤٣ صريح في ان النائب العام لا يرفع الطلب الى اللجنة الثلاثية المذكورة بالنص الا « اذا رأى له محلا » ومنذ ذلك ان الامر متروك لبطق تقدير النائب العام .

اما اذا رأى النائب العام أن الطلب منتج ، فلا يرفعه مباشرة الى محكمة النقض ، بل « يرفعه مع التحقيق التى يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من احد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها » (مادة ١٤٤٣/١) . وتصل هذه اللجنة في الطلب — الذى يجب أن تبين فيه

(١) نقض جنائى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ . سبقت الإشارة اليه .

(٢) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — انظر

ايضا نقض جنائى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ سبقت الإشارة اليه .

(٣) انظر مذكرة الدفاع في الطعن المرفوع من سعد اسكندر عبد المسيح وقد سبقت الإشارة اليها . ويبدو أن هذا الراى قد تأثر بالقانون الفرنسى الذى أوجب على وزير العدل قبل الفصل في الطلب أن يأخذ رأى اللجنة التى نصت عليها المادة ٤٤٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى الملغى والتي حلت محلها المادة ٦٢٣ من قانون الاجرامات الجنائية .

للواحدة أو الورقة التي يستند إليها (مادة ٤٤٣/١) . — « بعد الاطلاع على الاوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق وتأمر بحالته الى محكمة النقض اذا رأت قبوله » (مادة ٤٤٣/٢) .

ولا يقبل الطعن بأى وجه فى الامر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله (مادة ٤٤٣/٣ معلة بالتانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) .

ووضح مما تقدم أن اللجنة المذكورة هى فى الحقيقة سلطة احالة (١) لانها هى وحدها التى تملك احالة الطلب الى محكمة النقض ، ولا تنتظر فى موضوعه ولا تملك سلطة الفصل فيه .

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد الاطلاع على الاوراق ، فلا تسرع برائعات وانها يكون لها أن تستوفى ما تراه من التحقيق (٢) .

١٠٩ — لا محل لايذاع كفالة .

وما دام المشرع قد وضع — بشأن الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ — هذه القيود التى تكفل جدية الطلب وعدم اصدار حجية الاحكام بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه أو قرار يصنزه النائب العام ، بمنع الطبيعي الا يشترط أن يودع الطالب خزانة المحكمة الكفالة التى نص عليها بشأن الحالات الاربع الاولى (انظر مادة ٤٤٤) ولا الحكم بالغرامة عند رفض الطلب . (المادة ٤٤٩) .

١١٠ — تأثير الطلب على تنفيذ الحكم :

تنص المادة ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « لا يترتب على طلب اعادة النظر ايقاف تنفيذ الحكم الا اذا كان صادرا بالاعدام » . فما دام طلب اعادة النظر طريق طعن غير حادى فلا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم . ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال الحكم بالاعدام .

(١) العرابى بند ٧٢٨ .

(٢) العرابى بند ٧٢٨ .

أما القانون الفرنسي (مادة ٤٤٤) تحقيقاً بجنايات و ٦٢٤ إجراءات جنائية) فقد فرق بين حالتين : الأولى إذا لم يكن قد بدأ تنفيذ الحكم وقت تقديم طلب إعادة النظر ، وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم بقوة القانون *de plein droit* ابتداء من إحالة الطلب بواسطة وزير العدل إلى محكمة النقض ، وسواء كلفت العقوبة من العقوبات المالية أو العقوبات المقيدة للحرية (١) . كذلك يوقف تنفيذ الحكم بالتعويضات (٢) . والحالة الثانية إذا كان الحكم في دور التنفيذ ، فيجوز لوزير العدل أن يأمر بوقف التنفيذ إلى أن يقدم الطلب إلى محكمة النقض وعندئذ يكون لهذه المحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا رأت وجهاً لذلك (٣) . وواضح أن المقصود بذلك ألا يكون وقف تنفيذ الحكم موهناً بهيئة المحكوم عليه كلما حلا له رفع طلبات لا أساس لها لمجرد رغبته في وقف التنفيذ .

وفي رأينا أن مسلك المشرع الفرنسي في هذا الصدد أقرب إلى العدالة من مسلك المشرع المصري ، وحبذا لو أخذ مشروع قانون الإجراءات الجنائية بهذه الفقرة التي وضعها المشرع الفرنسي .

١١١. - اعلان الخصوم :

تنص المادة ٤٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل » ، والخصوم المشار إليهم في هذا النص هم المحكوم عليه أو غيره من الأشخاص الذين يحق لهم طلب إعادة النظر (مادة ٤٤٢) وإيضاً الخصوم في القضية المطلوب إعادة النظر في الحكم الصادر فيها ، فإذا كان في القضية بدع بحقوق مدنية أو مسئول عنها وجب على النيابة اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الطلب .

Sevestre, p. 212 ; Garraud, n. 2040 ; Bouzat, n. 1521 ; (١)

Stefani et Levasseur, n. 684. (٢)

(٣) أنظر أيضاً المادة ٥٥٩ من القانون الإيطالي إذا تنص على أنه يجوز لمحكمة النقض قبل أن تنصل نهائياً في طلب إعادة النظر أن تأمر بناء على طلب المحكوم عليه أو من تلقاء نفسها بالإفراج المؤقت عن المحكوم عليه .

ولكن اذا كان في القضية محكوم عليهم آخرون — غير طالب اعادة النظر — فلا تكلف النيابة العامة باعلانهم بالجلسة المحددة لنظر الطلب .

١.١٢. — التدخل في الطلب :

يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في طلب اعادة النظر ، سواء كان الطلب ما يزال في دور التحقيق بمعرفة النائب العام او منظوراً امام اللجنة الثلاثية او تمت احالته الى محكمة النقض .

ويعد من اصحاب المصلحة الاشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ٤٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكذلك المستول عن الحقوق المدنية .

ويعد ايضا صاحب مصلحة شاهد الزور او مرتكب التزوير او من ابلىغ كتاباً ضد المحكوم عليه ، وبالجمله اى شخص يمكن مطالبته بالتعويض في حلة الغاء الحكم والقضاء ببراءة المحكوم عليه (١) .

اما اذا لم تكن للمتدخل مصلحة فيتمتعين الحكم بعدم قبول تدخله .

١.١٣. — اتصال المحامي بطالب اعادة النظر :

تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون على ان : « يرخص لمحامي المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة العامة ، ومن قاضى التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها سواء اكلت المقابلة بدعوة من المسجون او بناء على طلب المحامي » .

اما المادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على حق المتهم في الاتصال دائماً بالمدايع عنه بدون حضور احد ، فلا يجوز لمطالب اعادة النظر ان يتمسك بها ، لان هذا النص قد ورد بشأن المحبوسين احتياطياً ، وبالتالي لا يستفيد منه المحكوم عليه بموجب حكم حائز لحجة

الشيء المحكوم فيه . وتطبيقا لذلك تضمنت محكمة استئناف القاهرة بان المادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي قررت حق المتهم في الاتصال دائما بالمدافع عنه دون حضور أحد وردت في الفصل التاسع من القانون المعلنون « في أمر الحبس » والمخصص للحبس الاحتياطي ، ومن ثم فهذه المادة بنصها وبمكاتها من القائلون اننا نتكلم عن حق المتهم المحبوس احتياطيا دون المحكوم عليه بحكم نهائي ، ذلك ان المشرع قد رأى أن يحيط المتهم المحبوس احتياطيا في مرحلة التحقيق بضمانات منها حق الاتصال بالمدافع عنه لما هو مغروض فيه من أنه برىء حتى يحكم بدانته ، ومن ثم فلا يجوز تقياس حالة المحكوم عليه عند طلب اعادة النظر في الحكم الصادر عليه بحالة المتهم المحبوس احتياطيا ، اذ لا يصح في القانون الجنائي الاخذ بالتقياس كطريق من طرق التفسير (١) .

اما في حالة الغاء الحكم واعادة المحاكمة ، فان « المحكوم عليه » يتحول الى « متهم » وتبرى بشأنه كافة القواعد الخاصة بالمتهمين ، وسيرد بيان ذلك (٢) .

(١) محكمة استئناف القاهرة ٨ مايو سنة ١٩٦٢ — المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ١٢٢ ص ٩٦٣ — ويلاحظ أن المحكمة قطعت بمضم جوائز الاخذ بالتقياس في القانون الجنائي ، مع أن الراجح أنه فيما يتعلق بتفسير نصوص قانون الاجراءات الجنائية ملته يجوز الاخذ بالتقياس . انظر على سبيل المثال : نقض جنائي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ — انظر ايضا : أحمد فتحي سبزو — الاجراءات — بند ٥ .

(٢) انظر ما يلي بند ١١٨ و ١١٩ .

الفصل الثاني

الحكم في الطلب

١١٤ - تهديد :

نص المادة {٤٦} من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع اموال النيابة العلية والخصوم ، وبعد إجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تنبئه لذلك » ، وإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، والا فتحيل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي إجراء ذلك بنفسها . سماع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتقه أو سقوط الدعوى الجنائية بضيء المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تلغى من الحكم الا ما يظهر لها خطؤه » . وجاء بالمفكرة الايضاحية لمبرور القانون شرحا لهذا النص : « وقد بينت المادة {٤٧} (أصبحت المادة {٤٦}) سلطة محكمة النقض في الطلبات التي تقدم اليها ، فإذا ثبت لها بعد سماع الدعوى وإجراء ما تراه من التحقيقات ، سواء بنفسها أو بواسطة من تنتدبه لذلك وجود خطأ قضائي ، تحكم بقبول الطلب ، فلذا كان الوجه المبني عليه الطلب مستوجبا براءة المتهم فانها تحكم مع قبول الطعن بالبراءة ، والا فتلغى الحكم وتحيل الدعوى الى المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها من جديد . ورئي أن تخول محكمة النقض في هذه الحالة حق الفصل في الموضوع إذا رأت ذلك ، على أنه لوحظ أن هناك حالات لا يمكن بعد قبول الطلب إعادة محاكمة المتهم فيها كما لو كان قد توفى أو أصيب بعمالة في عقله أو سقطت الدعوى الجنائية ضده بضيء المدة . ومن أجل ذلك نص على أنه في هذه الحالات تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تلغى

من الحكم الا ما يظهر لها خطأه » (١) .

وتنص المادة ٤٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا نوى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدما من أحد الاقرب أو الزوج ، تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكراه ، ويكون بقدير الامكان من الاغارب ، وفي هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بحو ما يمس هذه الذكري » .

ومن هذين النصين يتضح ان اجراءات الحكم في الطلب كما يلي :

١١٥ — أولا — سماع اقوال النيابة العامة والخصوم :

تبدا المحكمة بسماع اقوال النيابة العامة والخصوم ، اى ان محكمة النقض — على عكس اللجنة الثلاثية آتفة الذكر — تسمع مرافعت النيابة العامة والخصوم . وقد اطلق المشرع عبارة الخصوم دون تحديد ، ومن ثم يجب سماع اقوال جميع الخصوم الواجب اعلانهم بمعرفة النيابة العامة ، وقد سبق بيانهم (٢) .

وفي كل الاحوال يكون المحكوم عليه آخر من يتكلم (انظر مادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية) .

١١٦ — ثانيا — البحث في شروط وشكل الطلب :

تنظر المحكمة — بعد سماع مرافعات النيابة العامة والخصوم — في شروط الطلب ، فتبحث ما اذا كان الحكم مما يجوز طلب اعادة النظر فيه ام لا ، كما تبحث فيها اذا كلفت الاسباب التي بنى عليها الطلب — على

(١) والراى القائل باختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب اعادة النظر هو ما يجد تأييدا من الفقه ، اذ يجب ان تكون اعلى هيئة قضائية في البلاد هي المختصة بتقرير ما اذا كان الحكم قد شابته خطأ قضائي ام لا . وقد هجر الفقه الراى القائل بوجوب رفع طلب اعادة النظر الى المحكمة التي اصدرت الحكم (Maunoir, p 36)

(٢) انظر ما سبق — بند ١١١ .

(١٦) — اعادة النظر

عرض صحتها — تدخل ضمن الحالات التي نص عليها القانون أم لا (١). كما نتأكد من أن مقدم الطلب من بين الأشخاص الذين أجر لهم القانون تقديمه ، وما إذا كان الطلب قد استوفى إجراءات تقديمه . فإذا تحققت المحكمة من استيفاء هذه الشروط والإجراءات ، فإن الطلب يكون جائزاً ومقبولاً شكلاً .

١١٧ — ثالثاً — اتخاذ التحقيقات اللازمة :

إذا انتهت المحكمة إلى أن الطلب قد استوفى شروط تقديمه ثم استبانت من خلال مرافعة النيابة العامة والخصوم أن الطلب في حاجة إلى تحقيق ، فتمها تقوم بنفسها بإجراء هذا التحقيق ، أو تندب لذلك احد أعضائها أو النيابة العامة (٢) .

١١٨ — رابعاً — الفصل في الموضوع :

تنتقل المحكمة بعد ذلك إلى موضوع الطلب فتتأكد من صحة الأوجه

(١) Sevestre, p. 213 ; Faustin Hélie, n. 4052 ; Merle et Vitu, n. 1300.

ويلاحظ أن إجراءات الحكم في الطلب شبيهة بإجراءات الحكم في التماس إعادة النظر في المواد المدنية ، إذ أن الالتباس يمر بمرحلتين : الأولى مرحلة الفصل في قبول الطلب شكلاً وموضوعاً rescindant وفي هذه المرحلة تنظر المحكمة فيما إذا كان الالتباس قد رجع في الميعاد . عن حكم قابل للالتباس وينسأ على سبب من الأسباب الواردة بالقانون على سبب الحصر ، وتنتهى هذه المرحلة إما بصدور حكم بعدم قبول الالتباس ، وإما بالحكم بقبول الالتباس ، وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون فيه كله أو الجزء الذى قبل الالتباس فيه وتعود الخصومة إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وبذلك تدخل الدعوى فى مرحلتها الثانية وهى مرحلة الحكم فى الموضوع rescisoire وتنتهى بصدور حكم فى موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذى ألغى بقبول الالتباس . ولا يوجد ما يمنع المحكمة من أن تجمع بين المرحلتين فى حكم واحد يصدر بقبول الالتباس ويفصل فى موضوع الدعوى (رمزى سيف — بند ٦٣٨)

Merle et Vitu, n. 1300

(٢) عكس ذلك العربى — بند ٧٤٦ — إذ يرى أن القيلم بالتحقيق إجراء سلبى على البحث فى شكك الطلب

التي بنى عليها : فعلية أن تثبت — حسب الأحوال — من وجود الشخص المدعى قتله حيا ، أو من صدور حكيم متناقضين عن واقعة واحدة ، أو من صدور حكم نهائي بالعقوبة على شهاد الأثبات أو الخير ، أو تزوير الورقة المقدمة ، أو صدور حكم بإلغاء الحكم المسمى أو التبرع الذي بنى عليه الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، أو من أن هناك وثائق جديدة أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة (١) ، ولها في سبيل الوصول الى ذلك أن تتخذ ما تراه من تحقيقات (٢) .

وإذا تبينت المحكمة صحة الأوجه التي بنى عليها الطلب ، تقضى بإلغاء الحكم وببراءة المتهم إذا كفت البراءة ظاهرة ، ويستوى أن تبني البراءة على عدم وقوع الفعل أصلا أو انهيار ركن من أركان الجريمة أو عدم صحة إسناد الجريمة الى المحكوم عليه (٣) ، وبعبارة أخرى يستوى لدى المحكمة عدم وجود الجريمة من الناحية المادية *in rem ou objectivement* أو عدم ارتكاب المحكوم عليه للجريمة *in personam ou subjectivement* وإن كفت موجودة من الناحية المادية ، وقد سبق بيان ذلك عند الكلام في قضية دريفوس (٤) .

Garraud, n. 2044.

(١)

العراقي — بند ٧٤٦ .

Garraud, n. 2045.

(٢)

(٣) وبعبارة « إذا كانت البراءة ظاهرة » الواردة بنص المادة ٤٤٦ من

القانون المصري ، تتلها في القانون الفرنسي عبارة « لا يبقى ما يمكن وصفه بالجنائية أو الجنحة » (مادة ٤٤٥/٥ تحقيق و٥/٦٢٥ إجراءات) .

(٤) انظر ما سبق — بند ٨٨ — انظر أيضا قضية شايب (أو طيب)

ابن عمار وقد سبقت الإشارة اليها بند ٧٩ وقد لاحظ Crouzillac

على أسباب هذا الحكم أن محكمة النقض لم تقل ما قلته في الطعن الثاني

في قضية دريفوس من أن نقض الحكم بالنسبة للمحكوم عليه لا يترك على

ماتته *sa charge* ما يمكن وصفه بالجنائية أو الجنحة . وذلك

لان جريمة « طيب » لا وجود لها من الناحية المادية *in rem* وليس نقض

من الناحية الشخصية (Crouzillac, p. 109).

انظر أيضا Vidal et Magnol, n. 890/3

وقد بينا فيما سبق أن حالات إعادة النظر التي وردت بالمادة (٤١) لا يجمعها معيار واحد من حيث قوتها في الإثبات (١) . فإذا كفت الحالتان الأولى والثانية ، تؤيدان إلى براءة المحكوم عليه لوجود المدعى قتله حيا أو لقيام التناقض بين حكيم من أجل واقعة واحدة بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليها ، فإن الحالة الثالثة من شأنها أن تؤدي إلى انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة ، كما أن الحلقة الرابعة تؤدي إلى إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . وواضح أن الحالتين الأخيرتين لا يترتب عليهما ثبوت البراءة بصفة قطعية ، كذلك بينا أن الحالة الخامسة يكفي لقيامها أن تكون الواقعة الجديدة من شأنها إثارة الشك الجسيم حول حكم الإدانة (٢) .

وخلاصة القول أنه على الرغم من قبول الطلب شكلا وموضوعا فقد تكون البراءة غير ظاهرة ، وفي هذه الحالة تكون محكمة النقض بالخيرار بين أمرين : إما أن تحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ، وإما أن تفصل فيها بنفسها إذا رأت وجها لذلك .

والمحكمة التي تحال إليها الدعوى قد تكون المحكمة الجزئية أو الاستئنافية أو محكمة الجنايات حسب الأحوال .

ويلاحظ أن قضاء محكمة النقض بالأحالة يتضمن حتما إلغاء حكم

ويرى Crouzillac أن البراءة إذا كان مرجعها عسدم وجود واتعات الجريمة أو وجود واتعات لا تعد جريمة ، فهنا فقط يكون النقض بدون إحالة . أما إذا كفت للجريمة قلبية ولكن لا يمكن إسنادها إلى المحكوم عليه ، ففي هذه الحالة يكون النقض مع الإحالة . وبعبارة أخرى إذا كان عدم وجود الجريمة من الناحية المادية in rem فإن النقض يكون بدون إحالة ، أما إذا كان عدم وجود الجريمة من الناحية الشخصية in personam فإن النقض يكون مع الإحالة . (Crouzillac, p. 101).

(١) انظر ما سبق بند ٩٢ .

(٢) انظر ما سبق بند ٩٢ .

الادانة : اذ لا تقوم الدعوى أمام محكمة الاحالة الا اذا تم التواء ذلك الحكم بحيث يتحول « المحكوم عليه » الى مجرد «تهم» . ويُترتب على ذلك أن محكمة الاعادة لا تملك — في رأينا — رفض الطلب ومؤسساتها اذ ان حكم محكمة النقض بالاحالة قد تضمن قبوله (١) . وانما ما تملكه محكمة الاعادة هو اعادة محاكمة المتهم من جديد ويبحث الدعوى من جميع نواحيها ، بحيث قد ينتهى بها الامر الى ادانة المتهم ، ولكنها لا تملك أن تقضى عليه بأشدد من العقوبة السابق الحكم بها عليه (مادة ٤٥٣ / ٢) (٢) . وبعبارة اخرى نقول ان محكمة الاعادة لا تملك البحث لمعرفة ما اذا كان المحكوم عليه قد توافرت لديه احدى حالات طلب اعادة النظر أم لا ، فهذه مسألة فصلت فيها نهائيا محكمة النقض ، ولم يبق للمحكمة التي احيلت اليها الدعوى سوى البحث في مسألة تأثيم المحكوم عليه (٣) ، أى ان كل ما قبله هذه المحكمة هو الفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو بالعقوبة . ويلاحظ ان للرأى اتراجع في فرنسا هو ان هذه المحكمة ، اذا رأت ادانة المتهم وجب عليها ان توقع عليه عقوبة جديدة ، وان كانت هذه العقوبة الجديدة سوف تستنزل من مقدار العقوبة التي تكون قد نفذت في المحكوم عليه ، وهذا الاستئذان يتم بقوة القانون *de plein droit* دون حاجة الى النص عليه في الحكم النهائي (٤) .

(١) عكس ذلك رُفِعَ مبيد ص ١٠٤٦ اذ يقول ان محكمة الاعادة لا تنفل في الدعوى من جديد بكامل حريتها فلا تنقيد بالحكم الصادر من محكمة النقض ، بل لها ان ترفض الطلب موضوعا .

(٢) وتستطيع محكمة الاعادة ان تغير الوصف القانوني للجريمة (Garraud, n. 2084).

Sevestre, p. 224.

(٣)

وهو يقول في هذا الصدد :

il ne reste plus à la Cour de renvoi qu'à examiner la question de culpabilité.

وقريب من هذا المعنى ايضا قول دى تلمس انه اذا حكمت محكمة النقض بالاحالة الدعوى لتناقض الحكيم فلا يجوز لمحكمة الاعادة ان تقضى بان الحكيم ليس بينهما تناقض مطلقا (De Huls, n. 360)

Garçon, p. 34 ; Bouzat, n. 1523

(٤)

ويلاحظ أيضا أن المحكوم عليه في الفترة التي تمتد بين الحكمين : حكم محكمة النقض بالالغاء والاحالة وحكم محكمة الاعادة بالعقوبة الجديدة ، يعتبر في هذه الفترة متهما عاديا ، وبالتالي فلا تسرى في حقه العقوبات التبعية للعقوبة الاصلية . فمثلا اذا كانت العقوبة الاصلية المقررة بها هي عقوبة جنائية فلا يكون المتهم — في تلك الفترة — محروما من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ مقوبات ، ويترتب على ذلك ان اعماله الخلسة بإدارة أمواله أو التصرف فيها تعتبر صحيحة (١) .

١١٩ — خلاصا — عدم امكان اعادة المحاكمة :

اذا كان من غير الممكن اعادة المحاكمة ، كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو موته أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تلتزم من الحكم الا ما يظهر لها خطؤه (مادة ٢/٤٤٦) .

عكس ذلك Manau مشار اليه في جارسون ص ٣٣ . ويقول جارسون ان الرأي العكسي — القائل بان محكمة الاحالة لا يجوز لها ان توقع عقوبة جديدة — يؤدي الى نتائج غير عادلة ، مثال ذلك اذا حكم على أحد الأشخاص بعقوبة الجنسية ، وترتب على ذلك حرمانه من بعض الحقوق والمزايا التي ينص عليها القانون ، ثم تقدم المحكوم عليه بطلب لاعادة النظر وقبلت محكمة النقض الطلب والفت الحكم واحلت الدعوى الى محكمة الموضوع ، فاذا قيل ان محكمة الموضوع لا تملك توقيع عقوبة جديدة على المتهم اذا رأت ادانته ، فان الحرمان من الحقوق والمزايا — الذي تم الغاؤه كمعقوبة تبعية للعقوبة الاصلية التي اُغتيمت محكمة النقض — لا يمكن تنفيذه مرة أخرى ، وبالتالي يكون من حق هذا الشخص — على الرغم من ثبوت ادانته — ان يمارس هذه الحقوق والمزايا ، فله مثلا ان يتقدم اسمه في جداول الانتخاب أو ان يكون عضوا في أحد المجالس النيابية كذلك اذا قضى على المتهم بعقوبة السجن ثم قبلت محكمة النقض طلبه اعادة للنظر مع احالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، فالتقول بان محكمة الاحالة لا تملك توقيع عقوبة جديدة على الرغم من اعتنائها بادانة المتهم يؤدي الى انه يتعزز اعتبار المتهم عفدا اذا ارتكب بعد ذلك جنية أخرى وذلك لان الحكم الاول لم يعد له وجود ولم يحل محله حكم آخر .

(Garçon, p. 33-34)

Garçon, p. 28.

وواضح من النص المذكور أن أسباب عدم إمكان إعادة المحاكمة لم ترد على سبيل الحصر ، وهى قد تكون أسبابا مادية كلفاة أو أسبابا قانونية كلفته أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة (١) .

وذهب رأى الى أنه فى حالة العفو من العقوبة أو تنفيذها بأكملها ، يصبح من غير الممكن إعادة المحاكمة ، ويتمين على محكمة النقض أن تنظر موضوع الدعوى دون إحالتها الى المحكمة التى أصدرت الحكم ، اذ فى هذه الحالات يكون من العبث احالة الدعوى مادام أن محكمة الموضوع لن تستطيع الحكم بعقوبة أخرى لتعرض ذلك مع قاعدة عدم جواز المحاكمة مرتين عن الفعل الواحد *non bis in idem* وبعبارة أخرى فان محكمة الموضوع فى هذه الحالات — سوف تنتهى الى لا شيء مادامت لا تستطيع توقيع عقوبة جديدة . وإذا كان للقانون الفرنسى (مادة ٤٤٥) تحقيق ١٢٥ إجراءت) قد نص على عدم الاحالة اذا كانت للعقوبة قد سقطت بمضى المدة ، فانه — ومن بلب أولى — يجب عدم الاحالة اذا كانت العقوبة قد نفذت أو صغر علو عنها (٢) .

والرأى الراجع أن العفو عن العقوبة أو تنفيذها بأكملها ليس من شأنها

Crouzillac, p. 16.

(١)

(٢) من هذا رأى النائب العام Dupin فى تعليق على حكم النقض الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٥٠ دالوز الدورى ١٨٥٠ — ١ — ١٢٧ وهو يقول فى هذا الصدد :

A quoi d'ailleurs aboutiraient cette nouvelle poursuite, ces nouveaux débats ? Ils aboutiraient sinon à un acquittement, du moins à une déclaration qu'il n'y a point de peine à appliquer. — En effet, une condamnation quelconque dans ces circonstances serait une violation manifeste du principe non bis in idem, admis par toutes les législations et que la jurisprudence a toujours fait respecter.

ومن هذا رأى أيضا النائب العام Renouard فى تعليقه على حكم النقض الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٧٤ دالوز الدورى ١٨٧٥ — ١ — ١٨٦ و١٨٧ . — انظر أيضا رأى رئيس محكمة النقض الفرنسية Ballot-Beaupré فى تقريره المقدم فى الطلب الاول فى قضية زريفوس ٦ سبتمبر ١٩٠٠ — ١ — ٢٢٠ .

يجعل إعادة المحاكمة غير ممكنة ، وبالتالي يجوز لمحكمة النقض احالة الدعوى الى المحكمة التى اصدرت الحكم . وليس في ذلك اى اعتداء على قاعدة *non bis in idem* لان المنوبة التى ستقضى بها محكمة الموضوع لا تكون قابلة للتنفيذ (١) ، اى ان الحكم الثانى يحل محل الحكم الاول (٢) . وعلى هذا جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية (٣) . وبضيف جارسون قائلا انه يؤخذ على الراى الاول انه يعطى الحكومة امكانية تحديد اختصاص

Crouzillac, p. 70 ; Garçon, p. 39-40 ; Bouzat, n. 1524. (١)

Crouzillac, p. ١١6. (٢)

(٣) نقض جنائى ١٠ مايو سنة ١٨٥٠. دالوز الدورى ١٨٥٠. — ١ —

١٣٧ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que, si l'un des condamnés a subi la peine d'emprisonnement prononcée contre lui, cette circonstance ne peut faire obstacle à la revision.

انظر ايضا نقض جنائى ٩ نوفمبر سنة ١٨٥٥ دالوز الدورى

١٨٥٦ — ١ — ٢٣ ، أبريل سنة ١٨٦٩ دالوز الدورى ١٨٧٠ — ١ —

٢٣٨ ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٢ بليتان ١٨٧٢ — ٢٦٠ — ٤٤٦ ، ٢٣ نوفمبر

سنة ١٨٧٦ دالوز الدورى ١٨٧٧ — ١ — ٢٨٤ وجاء بهذا الحكم .

la loi ne distingue pas si la peine prononcée a été exécutée en tout ou partie ou si elle ne l'a pas été, qu'elle ne prescrit pas non plus d'annuler en même temps que la chose jugée, les effets légaux qu'elle a pu produire antérieurement, laissant sur ce point la question entière, pour être statué à cet égard, conformément à la loi, par la juridiction de renvoi ;

انظر ايضا نقض جنائى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٧ بليتان ١٨٧٧ —

٢٦٥ — ٥١١ ، ١٨ سنة ١٨٧٨ دالوز الدورى ١٨٧٨ — ١ — ٣٢٩ ،

١٦ مايو سنة ١٨٨١ دالوز الدورى ١٨٨١ — ١ — ٣٩٩ ، ٣ يوفية سنة

١٨٨١ دالوز الدورى ١٨٨١ — ١ — ٤٩٢ ، ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بليتان

١٨٨٣ — ٢٤٢ — ٤٠٥ وجاء بمذكرة النائب العام J.C. Barbier في هذه

القضية :

l'exécution de la peine par la femme Goulas n'est pas un obstacle à ce qu'il soit procédé à de nouveaux débats, elle ne rentre pas dans les prévisions de l'art. 446 du c. d'inst. crim.

محكمة النقض كلها حلا لها ذلك بإصدارها — أثناء عرض طلب إعادة النظر — عفوا عن العقوبة ، وبذلك يتمتع الاختصاص لمحكمة النقض بحيث لا تستطيع — طبقا لهذا الرأي — إحالة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم (١) .

وإذا توفى المحكوم عليه بعد تقديم الطلب فإن محكمة النقض تنظر للدعوى « في مواجهة من معينه للدفاع عن ذكراه » ويكون بقدر الامكان من الإلتزيم . وفي هذه الحالة تحكم مند الاقتضاء بمحوهما يمس هذه الذكري « (مادة ٤٤٧) (٢) .

وقد أثبت في فرنسا مسألة صدور حكم من محكمة النقض بقبول طلب إعادة النظر مع إحالة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم لنظرها

انظر اينسا نقض جنائي ١٨ يولية سنة ١٩٠١ دالوز التوري ١٩٠٢ — ١ — ٢٣١ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٢ سيرى ١٩٠٤ — ١ — ٣٧٧ . وبلاحظ انه في حالة العفو عن الجريمة ، اذا كان قانون العفو يجيز طلب إعادة النظر ، فمعتد تكون إعادة المحاكمة غير ممكنة ويتمين على محكمة النقض ان تنظر موضوع الدعوى — انظر نقض جنائي في ٢٠ بونية سنة ١٩٣٣ سيرى ١٩٣٥ — ١ — ١١٨ وجاء بأسباب هذا الحكم :
Attendu que le fait incriminé était amnistie pleine et entière est accordée pour contraventions de simple police commises antérieurement au 12 nov. 1931; que l'action publique se trouve, dès lors, éteinte et qu'ainsi qu'il a été dit ci-dessus, la juridiction correctionnelle n'a point été légalement saisie de l'action civile, et était, en l'état, incompétence pour en connaître, d'où il suit que la cassation doit avoir lieu sans renvoi...

Garçon, p. 40.

(١)

(٢) وتطبقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه اذا توفى المحكوم عليه أثناء طلب إعادة النظر ، فإن محكمة النقض تعين — بناء على طلب النائب العام — من يتولى الدفاع عن ذكرى المتوفى . وملا بنص المادة ٦٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية فإن الحكم بتعيين هذا الشخص يصدر من اقررة المشورة ؛ نقض جنائي ٩ مايو سنة ١٩٦٢ بليتقن ١٩٦٢ — ١٨٨ — ٣٨٧ .

من جديد ، ثم حدث اثناء نظر الدعوى امام محكمة الاعادة ان توفي المحكوم عليه أو أصيب بعمالة في العقل ، فهل يجوز لمحكمة النقض ان تعدل عن حكمها بالااحالة وتفصل في موضوع الطلب ؟ ! اجابت محكمة النقض الفرنسية على هذا للسؤال بالنفى ، وكان ذلك في قضية Durand فقد حكمت محكمة جنائيت للسين عليه بالاعدام ، ثم ألغى الحكم بناء على طلب اعادة النظر ، وأحالت محكمة النقض بحكمها الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩١٢ الدعوى الى محكمة الجنائيت للفصل في موضوعها ، ثم أصيب المحكوم عليه بلجنون الذي لا يرجى شفاؤه ، فتقدم ذووه بطلب الى محكمة النقض للفصل في الدعوى ، ولكنها قضت بعدم قبول الطلب لان القضية قد خرجت من حوزتها بحكمها الصادر بالااحالة الى محكمة الجنائيت ، ومن ثم فلا تملك المدولة من حكمها ونظر الدعوى من جديد حتى ولو كان ذلك برضاء الخصوم (١) ، ومن اجل ذلك صدر قانون ١٩ يولية سنة ١٩١٧ الذي أضاف فقرة جديدة الى المادة ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنائيت الفرنسي ، وأصبح بموجبها يتعين على محكمة النقض ان تفصل في الدعوى في هذه الحالة . وعملا بأحكام هذا القانون مرض الطلب من جديد على محكمة النقض فقضت اولا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ بإلغاء حكمها الصادر بالااحالة ، وبعد ان اجرت تحقيقات تكميلية قضت بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩١٨ بإلغاء الحكم الصادر بالمعقوبة (٢) . كذلك ورد النص على هذه الحالة بالمادة ٤/٦٢٥ من قانون

(١) نقض جنائي ٥ فبراير سنة ١٩١٤ سيري ١٩١٦ — ١ — ١٦٩.
مع تعليق Roux ودالوز ١٩١٦ — ١ — ١٠٢ وجاء بأسباب هذا الحكم :

En effet, elle est présentement appelée à prononcer une seconde décision , sur la seule demande en revision qui ait été formée et à laquelle l'arrêt précité du 9 août 1912 a donné la solution qu'elle comportait ; la Cour ne pourrait rendre cette nouvelle décision sans méconnaître le principe d'après lequel les tribunaux épuisent leurs pouvoirs en prononçant leur sentence et ne peuvent revenir sur celle-ci, même du consentement des parties.

(٢) نقض جنائي ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ سيري ١٩١٨ — ١ — ١٤٥.
مع تعليق Roux و١٥ يونية سنة ١٩١٨ J.O. ١٩١٨ — ٦ يولية سنة ١٩١٨.

الإجراءات الجنائية الفرنسية (١) .

وهذا الحل هو الواجب الاتباع في مصر. عملاً بنص الفترة الثانية من المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وخلاصة القول أن الحالات التي تفصل فيها محكمة النقض في موضوع الدعوى هي :

١ — إذا كانت البراءة ظاهرة (مادة ١/٤٤٦) .

٢ — إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة (مادة ٢/٤٤٦) .

٣ — إذا حدث بعد إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع ما يجعل إعادة المحاكمة غير ممكنة ، اذ يتعين على محكمة النقض أن تفصل في موضوع الدعوى .

٤ — في جميع الاحوال يحق لمحكمة النقض أن تفصل في موضوع الدعوى إذا رأت إجراء ذلك بنفسها .

١٢٠ — سادساً — هل تنقيد محكمة النقض بأسباب الطلب ؟ :

يذهب جبهور الشراح الى أن محكمة النقض مقيدة بالنظر في السبب

— ولا يجوز القول بأن محكمة الاحالة (وكذلك محكمة النقض عثمة تتعرض للموضوع) من واجبها أن تنقض بإلغاء الدعوى الجنائية اذا طرأ أثناء نظر الموضوع سبب من أسباب الانقضاء كلوثة . ذلك لان مجرد إلغاء الحكم الصادر ضد المحكوم عليه وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لا يحقق الغرض من إعادة النظر ، اذ يجب اصلاح الخطأ القضائي بصدر حكم جديد في موضوع الدعوى ، ولهذا أجاز الشارع نظر موضوع الدعوى على الرغم من وفاة المحكوم عليه أو عتبه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة (مادة ٢/٤٤٦ و ٤٤٧) .

(١) وتنص هذه الفقرة على ما يأتي :

« Si l'impossibilité de procéder à de nouveaux débats ne se révèle qu'après l'arrêt de la Cour de cassation annulant l'arrêt ou le jugement de condamnation et prononçant le renvoi, la Cour de cassation, sur la réquisition de son procureur général, rapporte la désignation par elle faite de la juridiction de renvoi et statue comme il est dit à l'alinéa précédent.

الذى بنى عليه الطلب ، ولا يجوز لها أن تبحث في غيره (١) . واحتجهم في ذلك ان طلب اعادة النظر طريق غير عادى للطعن في الحكم . وقد حصر المشرع الاسباب التى يبنى عليها الطعن فيجب على الطاعن ان يستند الى احداها ، كما ان المتبرع اجاز تجديد طلب اعادة النظر استنادا الى وقائع تختلف عن الوقائع التى بنى عليها للطلب الذى قضى برفضه ، مما مفاده تقيد المحكمة بالوقائع التى استند اليها الطلب . ولكن محكمة النقض الفرنسية ذهبت الى عكس ذلك (٢) ، بحجة ان المشرع اجاز لها ان تجرى بنفسها التحقيقات اللازمة (مادة ٤٥٥) لتحقيق جنليات فرنسية . مادة ٦٢٥ . اجراءات جنائية مرسى . وتقبلها المادة ٤٤٦ اجراءات جنائية مصرية) وبالتالي يجوز لها ان تأخذ بالنتيجة التى ينتهى اليها التحقيق اذا كان يكشف عن اسبب اخرى لاعادة النظر . غير تلك التى بنى عليها الطلب .

ومعنا ان قضاء محكمة النقض الفرنسية هو الواجب الاتباع ، فمادام نطلب اعادة النظر غير مقيد بموعد معين ، ولا يسقط الحق في تقديمه باية مدة ، فيجوز لمحكمة النقض — اقتصادا في الوقت والاجراءات — للتعرض لاسباب اخرى غير التى بنى عليها للطلب . والقول بغير ذلك يؤدى الى اطلالة

Garraud, n. 2042

(١) :

العرايى بند ٧٤٦ ، على عبد الباقي ص ٥٩٩ ، محمود نجيب حسنى —
بند ١٤٤٦ .

(٢) نقض (الدوائر المجتمعة) ٣ يونية سنة ١٨٩٩ سري ١٩٠٠ .

— ١' — ٢٨٧ (قضية دريفوس) ، نقض جنائى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧ ،
بليتان ١٩٠٧ — ٤٢ — ٦٩ وجاء باسباب هذا الحكم :

Attendu que, la Cour de cassation ayant été légalement saisie de la demande, il lui appartient de rechercher si les faits de la cause ne rentrent pas, à défaut du paragraphe 2 de l'art. 443, dans les prévisions d'un des autres cas de révision visés par ledit article ;

انظر ايضا نقض جنائى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ بليتان ١٩١٣ — ٤٨ —
٨٨ وجاء بهذا الحكم :

Attendu que, s'il n'existe pas, entre ces deux décisions, dont la seconde est par défaut à l'égard de l'un des trois prévenus, une inconcilabilité absolue, il résulte de la poursuite, et du jugement auquel elle a donné lieu, un fait nouveau de nature à établir l'innocence de Fouquet ;...

الإجراءات بلا مبرر ، اذ بعد رفض الطلب المبني على سبب معين ، يجوز تقديم طلب جديد بناء على سبب آخر ، في حين أن تعرض محكمة النقض لهذا السبب — الذي قد يتكشف من التحقيقات — بوثر على الطلب والحكمة معا بشقة تقديم طلب جديد بإجراءات جديدة . ومن ناحية أخرى فإن اصلاح الخطأ القضائي مسألة ترجع الى اعتبارات العدالة و الإنسانية (١) ، وهي بذلك تعنى النظم العلم ، ومن ثم يجوز لمحكمة النقض — اذا تكتشف املها هذا الخلل — أن تصححه حتى ولو كان طلب اعادة النظر غير مبني عليه .

١٢١. ب. سابعاً — رفض الطلب :

اذا تبينت محكمة النقض بسد قبول الطلب أن البراءة غير ظاهرة ولا محتملة ، فانها تقضى برفض الطلب ، ولا يحول دون ذلك أن تكون اللجنة الثلاثية قد قبلت الطلب المحال اليها من لائتاب العلم بناء على الحجة الخالصة من المادة ٤٤١ .

وتنص المادة ٤٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « اذا رفض طلب اعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها . » ومفاد هذا النص أنه يجوز تجديد الطلب بناء على اسباب أخرى (٢) .

اما اذا قضى بعدم قبول الطلب شكلاً ، فيجوز تجديده — بعد تصحيح الشكل — بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها (٣) .

١٢٢ — ثامناً — هل يجوز الاخذ بنظرية العقوبة المبررة ؟ :

ليس هنا مجال البحث في نظرية العقوبة المبررة ، وانما الذي يعنينا في هذا الصدد أن محكمة النقض الفرنسية قد طبقت هذه النظرية على بعض

(١) انظر ما سبق بند ٩٢ .

(٢)

العراقي — بند ٧٤٦ .

Garraud, n. 2047.

(٣)

طلبات إعادة النظر التي عرضت عليها (١). • ففي قضية تخلص واتعاتها في أن أحد الأشخاص حكم بتغريمه ٢٥ فرنكا لاهماله في تقديم حصانه المريض إلى جهة الإدارة ، ثم تبين بعد ذلك أن هذا الحصان قد شفى من مرضه مثلاً وقت بعيد ، وتم العثور على الشهادة المثبتة لذلك . وبناء على هذه الواقعة الجديدة تقدم المحكوم عليه بطلب لإعادة النظر في الحكم ، ولكن محكمة النقض رفضت برفض اللعن تأسيساً على أنه إذا كل من الواجب تبرئة المحكوم عليه من التهمة المسندة إليه ، إلا أنه على العكس من ذلك يعتبر مذنباً باهماله في تقديم الشهادة انطوية إلى جهة الإدارة بدلاً من الحصان نفسه ، وبالتالي تكون العقوبة مبررة بالنظر إلى التكيف السليم للوقائع المسندة إلى المتهم (٢)

وفي قضية أخرى كانت المتهمان قد حكم عليهما بعقوبة واحدة في عدة جرائم ، وعندما تقدمتا بطلب لإعادة النظر ، قضت محكمة النقض بقبول الطلب قبولاً جزئياً فيما يتعلق بادانتها في جريمة واحدة فقط هي جريمة السرقة ، وأحلت هذه الجريمة إلى محكمة استئناف روان Ronen للحكم فيها من جديد . أما بالنسبة لباقي الجرائم فقد أيدت المحكمة العقوبة المتعص بها ، إذ أن هذه الجرائم وحدها تكفي لتبرير هذه العقوبة (٣). وفي طلب لإعادة

(١) انظر في هذا الموضوع :

Maurice Patin, Essai sur la peine justifiée, thèse pour le doctorat, Paris, 1936, p. 66.

(٢) نقض جنائى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨. سىرى ١٩٠٠

— ١. — ٢٩٥ .

(٣) نقض جنائى ١١ مارس سنة ١٩٠٤ سىرى ١٩٠٦ — ١ — ٢٠١

مع تعليق Roux وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que ces deux décisions judiciaires sont inconciliables en ce qui concerne le fait Guérin, et que leur contradiction est la preuve de l'innocence, quant à ce fait, de l'une ou l'autre des condamnées, entre lesquelles d'après les documents produits, aucune coopération ou complicité n'a pu exister ; qu'il echet, en conséquence, d'annuler lesdites décisions, en ce qu'elles ont reconnu les nommées Delorinc et Lecouvey coupables l'une et l'autre du même vol commis au préjudice de Guérin ; mais que la

النظر في حكم صادر بعقوبة واحدة في عدة جرائم بلاغ كاذب ، قضت محكمة النقض في إحدى هذه الجرائم بحوز ما يمس ذكرى المحكوم عليه — الذي كان قد توفى — والغاء الحكم الصادر ضده بالتعويض المدني ، أما فيما عدا هذه الجريمة فقد أيدت المحكمة صراحة الحكم الصادر بالادانة والعقوبة (١) ، وقضت أيضا بأنه إذا كان حكم الادانة مبتئا على وقوع مستقلة عن الوقائع الجديدة التي أسس عليها طلب إعادة النظر ، وكانت الوقائع التي بنى عليها الحكم تكفى لتبرير العقوبة المتقاضى بها ، ففي هذه الحالة يتعين تأييد الحكم سواء فيما يتعلق بـ (٢) أو للعقوبة (٢) .

ويلاحظ أن نصوص القانون الفرنسي هي التي ساعدت محكمة النقض على الأخذ بنظرية العقوبة المبررة ، فالاصل في القانون الفرنسي أنه في حالة التعدد الحقيقي للجرائم لا يجوز الحكم بغير العقوبة المقررة لأشدها ، وهذه القاعدة كانت مقرره بنصر المادة ٣٥١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي :

« déclaration de culpabilité doit être maintenue relativement aux autres faits délictueux relevés à la charge de chacune des prévenus, aucun lien de connexité ou d'indivisibilité n'existant entre ces faits et le vol Guérin, et qu'il y a lieu de maintenir aussi les peines prononcées, lesquelles se trouvent justifiées par lesdits faits, abstraction faite du vol du ler juill. 1902 :..... »

نظر أيضا نقض جنائي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بـ (١) بـ (٢) ١٩٢٣ . —

٤٤٠ — ٧٤٦ وجاء بأسباب هذا الحكم :

...mais que la déclaration de culpabilité doit être maintenue relativement aux autres crimes retenus par la cour d'assises de la Marne à la charge de Dexemple et de Kerliden, aucun lien d'indivisibilité n'existant entre lesdits crimes et le vol qualifié ci-dessus spécifié : que, de même, il y a lieu de maintenir les peines prononcées contre Dexemple et Kerliden, lesquelles se trouvent justifiées par les autres crimes déclarés constants par le jury, abstraction faite du vol commis au préjudice de la Buzith et de Pincemin :...

(١) نقض جنائي ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ بـ (١) بـ (٢) ١٩٣٥ — ١٨

(٢) نقض جنائي ٢٩ يناير سنة ١٩٥٨ بـ (١) بـ (٢) ١٩٥٨ — ١٨٠

الملقى وقد تغير وضع هذا النص بالأمر الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨
فأصبح المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وهو المكان الطبيعي لهذا
النص لأنه يقرر قاعدة موضوعية ، ويقضى هذا النص بأنه « في حالة الإدانة
بجنايات أو جنح متعددة فإن أشد العقوبات هي وحدها التي يقضى بها » (١) ،
وبناء عليه فقد يصدر حكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم المسندة إلى المتهم «
ثم يتقدم بطلب لاعادة النظر في الحكم وتبين محكمة النقض أن العقوبة المأخوذة
بها مبررة بالنسبة إلى الجرائم الأخرى ، فتنتهي إلى تأييد الحكم بالعقوبة
رغم قبول الطلب تبولا جزئيا بالنسبة لبعض الجرائم (٢) .

أما في تشريعنا المصري فالمقاعدة العامة هي أن تتعدد العقوبات بتعدد
الجرائم (المواد ٣٣ و ٣٧ و ٣٨ عقوبات) والاستثناء هو ما نصت عليه المادة
٢/٣٢ عقوبات بقولها « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة
ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم
بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » ، أي أن ما يعتبر قاعدة عامة في
التشريع الفرنسي يعد استثناء في تشريعنا المصري (٣) . ولذلك فمن رأينا أن

Bouzat, T. I. n. 749.

(١).

(٢) وما من شك في أن النجاء محكمة النقض التي نظرية العقوبة المبررة
في هذه الحالة لا يخلو من أخطاء بحق المحكوم عليه ، ذلك لأن محكمة
الموضوع لو كانت قد تبينت أن المتهم لم يرتكب الجريمة الأشد ، لتغير
في الأغلب الأمر بتقديرها للعقوبة التي قضت بها . وبعبارة أخرى نقول أن
محكمة الموضوع لم تكن لتفطن للعقوبة التي قضت بها إذا كانت تعلم أن
المتهم لم يرتكب الجريمة التي عقوبتها أشد . ولذلك أجبنا مشروع قانون
الإجراءات الجنائية المصري لمحكمة النقض ، في حالة الأخذ بنظرية العقوبة
المبررة ، أن تخفف العقوبة أو التدبير ، إذ تنص المادة ٣٦٠ من المشروع
على أنه : « إذا اشتعلت أسبيل الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ
في ذكر نصوصه وكانت العقوبة أو التدبير المحكوم به مقررا في القانون
للجريمة تصحح المحكمة للخطأ الذي وقع ، ولها أن تخفف العقوبة أو التدبير
أو تحكم برفض الدعوى » .

(٣) انظر في تفصيل هذا الموضوع : الفونس ميخائيل حنا — تصدق
للجرائم وأثره في العقوبات والإجراءات — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة
سنة ١٩٦٣ — بند ١٧٤ ، انظر أيضا محمود نجيب حسني — المقال السابق
في قوة الحكم الجنائي — ص ٧٧٨ .

نصوص التشريع المصرى لا تسمح بتطبيق نظرية العقوبة المبررة في حالة قبول طلب اعادة النظر في الحكم . فمادامت العقوبات تتعدد بتعدد الجرائم فمعنى هذا ان كل جريمة تصدر بشأنها عقوبة محددة ، وبالتالي يكون طلب اعادة النظر محمدا كذلك بالجريمة أو الجرائم التى يطلب المحكوم عليه اعادة نظرها . وبعبارة أخرى نقول ان كل جريمة لها عقوبة مستقلة منصوص عليها في الحكم بحيث لا تمتد العقوبة المقضى بها في احدى الجرائم الى الجريمة الأخرى ، ويرتب على ذلك حتما ان طلب اعادة النظر يتحدد بالجريمة التى يطلب المحكوم عليه اعادة نظرها دون سائر الجرائم الأخرى ، وبالتالي لا يجوز التعرض للعقوبات الصادرة في الجرائم الأخرى التى لم يطلب المحكوم عليه اعادة نظرها .

أما في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ، فنل الغاء الحكم واعداده نظر الدعوى يستلزم حتما اعادة نظر جميع الجرائم المرتبطة بالجريمة ارتباطا لا يتبل التجزئة (١) ، وبالتالي فلا محل هنا أيضا لتطبيق نظرية العقوبة المبررة . وهذا واضح من قضاء محكمة النقض الفرنسية اذ اشترطت لتطبيق نظرية العقوبة المبررة عدم وجود ارتباط بين الجريمة المطلوب اعادة نظرها والجرائم الأخرى المسندة الى المتهم ، والمقضى فيها جميعا بعقوبة واحدة (٢) .

(١) انظر نقض جنائى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ . مجموعة احكام النقض س ٩ رقم ٢٦٧ . ص ١١٠١ . وجاء به : تتماسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتطور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة الى ان يتم الفصل فيهما . انظر أيضا نقض جنائى ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ٧٨ ص ٣٩٥ . — انظر فيما يتعلق بنقض الحكم في الجرائم المرتبطة : نقض جنائى اول أكتوبر سنة ١٩٥٦ . مجموعة احكام النقض س ٧ رقم ٢٦١ ص ٩٥٦ ، أول يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ٢ ص ١٠٠ ومن الاحكام الحديثة : نقض جنائى ١٨ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام النقض س ٣١ رقم ٥٠ ص ٢٥٥ ، ١٨ مايو سنة ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٢١ ص ٢٢٦ ، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١ س ٣٢ رقم ١٢٢ ص ٧٥٧ .

(٢) انظر اسباب الاحكام الفرنسية المسبوق الاشارة اليها في هذا
اليفند .

١٢٣. — عدم جواز الحكم بمعقوبة أشد :

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « لا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من المعقوبة السابق الحكم بها عليه » وهذا النص يسرى في جميع الأحوال ، أى سواء نظر الموضوع بمعرفة المحكمة التي أصدرت الحكم أو بمعرفة محكمة النقض ، وهو تطبيق لمساعدة أخذ الشارع بحكمها في جميع طرق الطعن ، ومفادها أن تظلم المحكوم ضده لا يصح أن ينقلب ويلا عليه (١) .

وإذا قضى على المحكوم عليه بمعقوبة جديدة فيجب أن تستنزل منها المعقوبة التي يكون قد نفذها طبقاً للحكم الأول (٢) .

١٢٤. — الطعن في الحكم الصادر بناء على إعادة النظر :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : « الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض ، يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون » . ومفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض في الطلب لا يجوز الطعن فيها ولو كانت صادرة في موضوع الدعوى (٣) . أما الأحكام التي تصدر من المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى ، فهي قابلة للطعن بجميع الطرق المقررة في القانون ومنها الطعن بإعادة النظر ، فيجوز طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بالمعقوبة من محكمة الإحالة (٤) .

(١) Garçon, p. 32 ; Vidal et Magnol, n. 891/3

محمود مصطفى — الإجراءات — بند ٤٧٩ .

(٢) Bouzat, T. II, n. 1523 , Vidal et Magnol, n. 891/3

(٣) محمود مصطفى — بند ٤٧٩ .

(٤) ومع ذلك فمن رأينا أنه كان يجب على المشرع أن ينص صراحة على أن أحكام محكمة النقض الصادرة في موضوع الدعوى يجوز طلب إعادة النظر فيها ، إذ لا محل للمفارقة بين الحكم الصادر بالمعقوبة من محكمة الإحالة والحكم الصادر بالمعقوبة من محكمة النقض ، إذ يجب — عدالة — أن يجيز المشرع للمحكوم عليه الطعن في كليهما بطلب إعادة النظر .

ويرى بعض الشراح ان الحكم بالبراءة اذا صدر من محكمة الاحكام
ملا يجوز الطعن فيه ، سواء من المتهم لانتفاء مصلحته أو من النيابة العامة
لان المساس بقوة الحكم الثابت — بناء على طلب اعادة النظر — انها يكون
لمصلحة المحكوم عليه وحده (١) .

ويلاحظ ان الاحكام الصادرة من محكمة النقض وان كانت غير قابلة
للطعن ، الا ان المحكمة كثيرا ما رجعت عن قضايتها بناء على تظلم المحكوم
عليه كلها رأت في هذا تحقيقا لحسن سير العدالة (٢) .

(١) محمود نجيب حسنى — بند ١٤٥٤ .

(٢) نقض جنلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ . مجموعة القواعد القانونية
ج ٦ رقم ٢٧ ص ٣٥ ، اول فبراير سنة ١٩٤٣ . رقم ٩٨ ص ١٣٩ ، ٤٢ .
فبراير سنة ١٩٤٩ ج ٧ رقم ٨٢٢ ص ٧٧٨ ، ٨ فبراير سنة ١٩٤٩
مجموعة احكام النقض س ١ رقم ١٥ ص ٤٣ ، ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ .
مجموعة احكام النقض س ١ رقم ١٤٧ ص ٤٤٦ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .
مجموعة احكام النقض س ١٣ ، رقم ١٩٨ ص ٨٢٤ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨
مجموعة احكام النقض س ١٩ رقم ٥٣ ص ٢٨٨ ، ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٨
مجموعة احكام النقض س ١٩ رقم ٩٢ ص ٤٨٦ .
ومن الاحكام الاحدية في هذا الصدد : نقض جنلى ٣ فبراير سنة ١٩٨٠ .
مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ١٣٩ ص ٤٨٦ .

الباب الرابع

آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه

١٢٥. — تمهيد :

إذا قضى برفض طلب إعادة النظر ، فإن الحكم المطعون فيه يبقى قائماً بجميع آثاره ، وإنما يجوز تقديم طلب جديد مبنى على وقائع مغايرة لتلك التى بنى عليها الطلب الأول ، وهذا مستفاد من نص المادة ٤٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد سبق بيان ذلك (١) .

ولكن الأمر يختلف في حالة قبول الطلب والقضاء ببراءة المحكوم عليه ، إذ يتعين في هذه الحالة محو الحكم الصادر خطأ على برئ ، كما يسقط الحكم بالتعويضات ، وكذلك كافة الأحكام الأخرى التى بنيت على حكم الإدانة . ومن ناحية أخرى يتعين القضاء للمحكوم عليه بتعويض مآدى وأذى عما أصابه من ضرر بسبب الحكم عليه خطأ .

ولذلك سنقسم هذا الباب الى الفصول الآتية :

الفصل الأول — محو الحكم المطعون فيه .

الفصل الثانى — سقوط الحكم بالتعويضات .

الفصل الثالث — أثر الحكم بالبراءة على الأحكام المدنية الأخرى .

الفصل الرابع — تعويض المحكوم عليه .

(١) انظر ما سبق بند ١٢١ .

الفصل الأول

مخو الحكم المطعون فيه

١٢٦ - مخو الحكم بائث رجعى :

إذا قضى ببراءة المحكوم عليه - سواء من محكمة النقض أو من محكمة الاحالة - فإن الحكم بالمعقوبة يحى محوا تاما وبائث رجعى *retroactivement* وكذلك تزول جميع آثاره الجنائية والتأديبية والمدنية ، اذ يعتبر الفعل الإجرامى المسند الى المحكوم عليه كأن لم يكن (١) ، وبعبارة اخرى يعودا كل شئ الى أصله قبل صدور الحكم بالمعقوبة *restitutio in integrum* « وزوال الحكم بائث رجعى مرده الى ثبوت براءة المحكوم عليه ، وليس الى حيلة قانونية كما فى حالة المنع من الجريمة (٢) .

وبناء عليه ، فإذا كلن المحكوم عليه تد نفذ الحكم بالغرامة والمصاريف فيجب رد هذه المبالغ اليه . كذلك يجب أن ترد اليه الاشياء المحكوم بمصادرتها الا اذا كانت من الاشياء التى لا يجوز تداولها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات (٣) ، ويحصل الرد بقوة القانون دون حاجة الى

(١) Garraud, n 2061 Roux, n. 124 , Merle et Vitu, n. 1301 ;

Grandmoulin, n. 988 ; Stefani et Levasseur, n. 687.

Vidal et Magnol, 891/1

(٢)

د زوال الحكم بائث رجعى يكون فى حدود الامكان *du possible* وبالتالي يوجد استثناءان لا تحى فيها آثار الحكم وهما :
١- لا يمكن ازالة العقوبات المقيدة للحرية أو البدنية التى نفذت على المحكوم عليه . ٢ - لا يجوز الاخلال بحقوق الفير حسن النية التى ترتبت على الحكم بالمعقوبة ، وسنبين ذلك فيها بعد .

Stefani et Levasseur, n. 687

Garçon, p. 12 ; Bouzat, n. 1525 ; Garraud, n. 2062 ;

(٣)

De Huls, n. 361 ; Grandmoulin, n. 988.

النص عليه في الحكم (١) .

ولا يقتصر محو الحكم على العقوبات الأصلية ، بل يشمل أيضا العقوبات التبعية والتكميلية ، نمثلا اذا قضى ببراءة المحكوم عليه بعقوبة جنسية غائبة يسترد جميع الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات ، واذا كان قد قضى بعزله من وظيفته أو من أحد المجالس الموضحة بالمادة سابقة الذكر فيجب اعادته اليها (٢) وتعتبر مدة العزل من الوظيفة أو المجلس كما لو كانت مدة عمل فعلية وتحسب في التقدمية ، ويمكن أن تجد تطبيقا عمليا لهذه الفكرة في الطعن الثاني المرفوع في قضية الضابط دريفوس (٣) . إذ بعد القضاء ببراءته اعتبر رئيس فرقة وضابطا عظميا من حاملي وسلم « النيجيون دوني » Légion d'honneur (٤) .

١٢٧ — صحة تصرفات المحكوم عليه :

قد يقوم المحكوم عليه — بعد الحكم عليه نهائيا وقبل الحكم ببراءته في إعادة النظر — ببعض الاعمال والتصرفات التي يتمتع عليه القيام بها والتي تعتبر باطلّة قانونا ، فهل يؤثر الحكم اللاحق بالبراءة على هذه التصرفات ، فيصحح البطلان الذي شلها ؟ ولزيادة الايضاح نضرب المثال الآتي : اذا قام المحكوم عليه بعقوبة جنسية بإدارة ائتماله الخاصة بأمواله وإملاكه أثناء اعتقاله أو تصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف ، فإن التزامه يعد باطلا ، أو كما تقول المادة ٢٥ عقوبات « يكون ملفيا من ذاته » . ولكن اذا حكم ببراءة المحكوم عليه ، فهل تؤثر هذه البراءة على أعمال الإدارة أو التصرفات التي أبرمها ، وبعبارة أخرى هل يصحح الحكم بالبراءة هذه الاعمال الباطلة قانونا ؟ !

Faustin Hélie, n. 4054.

(١)

Garçon, p. 14.

(٢)

(٣) انظر ما سبق بند ٨٨ .

(٤) كذلك المحامي الذي تم شطب اسمه من جدول المحامين بناء على الحكم الجنائي الصلح ضده ، يجب إعادة قيد اسمه بالجدول مع احتساب المادة التسابعة كما لو كانت مدة اشتغال بالمحاماة (Garraud, n. 2362)

ذهب رأى الى أن حكم البراءة لا يصحح البطلان الذى لحق هذه الاعمال^(١) فهى قد ثلجها ميب لا يمكن العدول عنه ، ويكون كل ذى مصلحة من الغير قد اكتسب حقا لا رجوع فيه بالتمسك بهذا البطلان (١) .

والراجح هو ما ذهب اليه جمهور الشراح من أن حسن سير العدالة يقتضى أن تعود للمحكوم عليه أهليته بانثر رجعى مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن للنية(٢) . وبناء عليه يكون المحكوم عليه كما لو لم يفقد أهليته فى أى وقت من الاوقات ، فتعتبر صحيحة العقود والتصرفات التى أبرمها قبل الحكم ببراءته وسواء كانت هذه التصرفات بمعوض أو من أعمال التبرع كلهبات والوصايا(٣) . وتبدو الاهمية العملية لهذا رأى فى حالة وفاة المحكوم عليه قبل الحكم بقبول دلب اعادة النظر ، فإذا كان قد أبرم عقد بيع أو حرر وصية أو غير ذلك من التصرفات فانها تعتبر صحيحة منذ تحريرها عملا بالقاعدة التقليدية :

Media tempora non nocent

^(١) ...

المرفصلوى — الاجراءات — يتد ٢٨٦^(٢)
Vidal et Magnol, n. 891/1
(٣)

الفصل الثاني

سقوط الحكم بالتعويضات

١٢٨ - سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب ردها :

تنص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون اخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة » . وواضح من هذا النص أن إلغاء الحكم بالعقوبة يترتب عليه حتماً سقوط الحكم بالتعويضات ؛ وسواء كان الحكم بها صادراً من المحكمة الجنائية أو المحكمة المدنية (١) ، فما دامت براءة المحكوم عليه قد ثبتت لدى المحكمة فلا محل بالتالي للحكم عليه بالتعويض للمدعى المدني ، ويتعين إلزام هذا الأخير برد ما قبضه من هذا التعويض استناداً الى قواعد الإثراء بلا سبب *in rem verso* (٢) .

ويلاحظ أن الحكم بالتعويضات يسقط عملاً بنص المادة ٥١ سالفه الذكر حتى ولو كان ذلك الحكم قد أصبح باتاً .

ومن رأينا أنه يتعين على المحكمة أن تقضى في حكمها الصادر بالبراءة ؛ بسقوط الحكم بالتعويضات وإلزام المدعى بالحق المدني — الذي يجب على

Bouzat, n. 1525.

(١)

انظر أيضاً نقض مدني — الدائرة الثانية — أول يولية سنة [١٩٥٤] دالوز ١٩٥٥ — ٥٠ مع تعليق المحامي Lemoine لعام وجاء بسبب هذا الحكم

...ces principes doivent recevoir leur application aussi bien lorsque des dommages-intérêts ont été alloués par la juridiction pénale de droit commun devant laquelle l'action civile des victimes de l'infraction a pu être exercée en même temps que l'action publique, que lorsqu'ils l'ont été séparément par le juge civil...

Garçon, p. 18 ; Sevestre, p. 229 ; Bouzat, n. 1525.

(٢)

التبلي العامة اعلانه للحضوز في هذه الحالة — برد ما قبضه منها ، وتلك دون حاجة الى طلب من المحكوم عليه .

١٢٩. — عدم سقوط الحكم بالتعويضات المبنى على الخطأ المفترض :

اذا قضت المحكمة المدنية بالزام المحكوم عليه بالتعويض للمضروور استنادا الى نصوص الخطأ المفترض الواردة بالقانون المدني ، وهى مسئولية حارس الحيوان (مادة ١٧٦ مدنى) ومسئولية حارس البناء (مادة ١٧٧ ، مدنى) ، ومسئولية حارس الاشياء (مادة ١٧٨ مدنى) فإن القضاء بالحكم بالتعوية بناء على طلب اعادة للنظر لا يترتب عليه سقوط الحكم بالتعويضات الصادر من المحكمة المدنية والمبنى على هذا النوع من المسئولية ، اذ ان التعويض المحكوم به في هذه الحالة لم يكن مبنيا على للجريمة المحكوم بالبراءة منها بناء على طلب اعادة للنظر .

١٣٠. — سقوط الحق في الاسترداد :

يحق للدمى المدنى ان يدفع بسقوط حق المحكوم عليه في استرداد ما ادفع من التعويضات بمضى المدة ، عملا باحكام المادة ١٨٧ من القانون المدني النص على ان « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد » وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق « . ويلاحظ ان دعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق تعتبر فرعا من دعوى الاثراء بلا سبب ، وترتب مطلقا على التزام لا ينشأ براءة صاحبه ، ولكن دعوى دفع غير المستحق تتميز بان قيمته الانتقار فيها تعدل قيمة الاثراء والدافع قد افترق بقيمة ما دفع ، والمفوع له قد اثرى بذات القيمة ، ولذلك يسترد الدافع ما دفع (١) .

وواضح من النص السابق ان دعوى غير المستحق تسقط باقصر المدتين الاتيتين : ١ — ثلاث سنوات تبدأ من يوم علم الدافع بحقه في الاسترداد ،

(١) عبد الرزاق احمد السنبورى — الوسيط في شرح القانون المدني — طبعة ثانية سنة ١٩٦٤ — بند ٨٢٦ .

ومن رأينا أن هذا العلم لا يبدأ إلا من يوم الحكم ببراءة المحكوم عليه . ٢٠ — خضى
عشرة سنة تبدأ من يوم دفع غير المستحق ، أى من يوم تنفيذ الحكم
بالتعويض الصادر ضد المحكوم عليه . فلذا انقضت هذه المدة قبل الفاء
الحكم بالمعقوبة الصادر ضد المحكوم عليه ، فإن حق هذا الأخير في استرداد
التعويضات المحكوم بها يكون قد انقضى .

ويلاحظ أن التقادم في المواد المدنية ليس من النظم العام ، ولا يجوز
للمحكمة أن تنقض بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على
طلب المدعى أو بناء على طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم
يتمسك به المدعى (مادة ٣٨٧/١. مدنى) .

وفى رأينا أن مدة التقادم المسقط لحق المحكوم عليه في استرداد ما دفع
من تعويضات ، تنقطع بمجرد إحالة الطلب الى محكمة النقض . وقد بينا
فيما سبق أن الاحالة وجوبية على النائب العام إذا كان الطلب مبنيا على
أحدى الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١. من قانون الإجراءات الجنائية (١).
أما إذا كان الطلب مبنيا على الحالة الخمسة من تلك المادة وأمر النائب
العام بحفظ الأوراق لأن الطلب لا محل له ، فلا تنقطع مدة التقادم المستحق
لحق المحكوم عليه في استرداد التعويضات . وهذا القول ينطبق أيضا على
اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣. ، بمعنى أن مجرد عرض الطلب عليها
لا يقطع التقادم ، وإنما يجب أن تأمر بإحالة الطلب الى محكمة النقض إذ أن
هذه الاحالة هى التى تنقطع التقادم . وسنذكر في هذا الرأى أن المادة ٣٨٣ من
القانون المدنى تنص على أن التقادم ينقطع « بالمطالبة القضائية » أى يجب
أن تقام الدعوى أمام المحكمة ، ولما كان الطعن في الحكم الجنائى باعساده
إنظر لا يجوز عرضه على محكمة النقض إلا عن طريق النائب العام (واللجنة
الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٤٤٣) لذلك فإن إحالة طلب إعادة النظر
الى محكمة النقض يترتب عليها اتصال الطلب بعلم المحكمة وبالتالي يتحقق
شريط المطالبة القضائية .

(١) انظر ما سبق بند ١٠٥ .

١٣١ — التزام المدعى المدني برد الفوائد :

تنص المادة ١٨٥ من القانون المدني على انه : « أولا — اذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلتزم ان يرد الا ما تسلم . ثانيا — اما اذا كان سىء النية فله يلتزم ان يرد ايضا الفوائد والارباح التى جناها : او التى قصر فى جنيها من الشيء الذى تسلمه بغير حق وذلك من يوم الوفاء . او من اليوم الذى اصبح فيه سىء النية . ثالثا — وعلى اى حال يلتزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد والثمرات من يوم رفع الدعوى » . وواضح من هذا النص ان المدفوع له لا يلتزم بالفوائد الا اذا كان سىء النية ، وفى هذه الحالة تسبرى الفوائد فى حقه من تاريخ قبض المبلغ المحكوم به . ومثل ذلك ان يكون المدعى المدني هو الشاهد الذى ادعت شهادته الى الحكم بالعقوبة ، ثم قضى بعد ذلك ببعثته هذا الشاهد بتهمة شهادة الزور . وفى هذه الحالة يعتبر المدعى المدني سىء النية ويلتزم بالفوائد من تاريخ قبض المبلغ المحكوم به ، فضلا عن التزامه بتعويض المحكوم عليه طبقا للقواعد العامة . وبعبارة اخرى فان المدعى بالحق المدني الذى قبض التعويضات المحكوم بها ، لا يلتزم بدفع فوائدها من تاريخ اللقبض الا اذا كان يعلم ان المحكوم عليه برىء (١) .

وعلى اى حال فان المحكوم عليه يستحق فوائد التعويضات المدفوعة من يوم رفع طلب اعادة النظر (مادة ٣/١٨٥ مدنى) .

١٣٢ — وجوب التزام الدولة بتعويض المدعى المدني :

اذا سقط الحكم بالتعويضات الصادر لمصلحة المدعى بالحق المدني وتضمنت محكمة النقض او المحكمة التى احيلت اليها الدعوى بالزامه برد التعويضات التى قبضها الى المحكوم ببرائته ، فقد يترتب على ذلك عدم استطاعة المدعى المدني الحصول على تعويض من الجائى الحقيقى بسبب عدم معرفته

(١) شارن Sevestre, p. 229 — ويلاحظ ان الحكم بالتعويض ليس مترتبا فى جميع الحالات على الحكم بالادانة ، فقد تقضى المحكمة الجنائية ببرائة المذنب والزامه بتعويض المدعى بالحق المدني . انظر : احمد فتحى سرور — الوسيط — ج ١ بند ٢١٤ .

أو بسبب سقوط حقه في التعويض بمعنى المدة (مادة ١٧٢/١ مئى) أو لا
سبب آخر (١) . وفى هذه الحالة نرى أنه من واجب الدولة أن تموض المدعى
المدنى أسوة بتعويض المحكوم عليه الذى ثبتت براءته .

ويؤسفنا أن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الأخير قد جاء خلوا
من النص على تعويض المدعى المدنى في هذه الحالة ، واكتفى بالنص على
تعويض المحكوم عليه الذى ثبتت براءته .

(١) ويلاحظ أنه قد تكمل مدة سقوط الحق في التعويض (١٥ سنة)
دون أن تكمل مدة سقوط الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق
(١٥ سنة أيضا) إذ أن المدة الأولى تبدأ من تاريخ وتسوع الجريمة ،
أما المدة الثانية فتبدأ من تاريخ دفع مبلغ التعويض المحكوم به . وبالنسبة
مقتد يمتنع على المدعى المدنى الدفع بسقوط حق المحكوم عليه في استرداد
التعويض الذى دفعه ، في حين يكون حقه في طلب التعويض — من الجانب
الحقيقى — قد سقط بالانقضاء .

الفصل الثالث

اثر الحكم بالبراءة على الاحكام الجنائية الاخرى

١٣٣. - حجبة الحكم الجنائي :

من المسلم به ان الحكم الجنائي — متى اصبحت باتا — يحوز حجبة الشيء المحكوم فيه قبل الكلفة *erga omnes* فهو حجبة امام القضاء الجنائي وامام القضاء غير الجنائي بجميع فروعه ، سواء كان قضاء مدنيا او تجليا او اداريا او تأديبيا او غير ذلك .^١

وقد يحدث ان تصدر بعض الاحكام استنادا الى حجبة الحكم الجنائي الصادر بالمعقوبة . فمثلا تنص المادة ١٤٠ من المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ، ببعض احكام الأحوال الشخصية على ان : « لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بمعقوبة متعدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ان تطلب الى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التخليق عليه باثنا للغير ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » فاذا استصدرت الزوجة حكما بتخليقها من زوجها المحكوم عليه بالمعقوبة آنفة الذكر ، ثم قضى ببراءة الزوج بناء على طلب إعادة النظر الممنوع منه ، فما هو تأثير هذه البراءة على حكم التخليق ؟ ! كذلك اذا استصدر الزوج المسيحي حكما بتخليقه من زوجته التي ثبت زناها بحكم جنائي صادر بمعاقبتها ، ثم قضى ببراءتها بناء على طلب إعادة النظر في الحكم ، فما تأثير هذه البراءة على الحكم الصادر بتخليقها من زوجها ؟! (١) . كذلك اذا صدر حكم نهائي بمعقوبة الوارث في جريمة قتل مورثه ، وتأسيسا

(١) اثار هذه المسألة خلافا في الفقه الفرنسي ، فذهب رأى الى انه في حالة الحكم بتخليق احد الزوجين استنادا الى حكم جنائي بمعاقبة الزوج الآخر ، يجوز للزوج — المحكوم ببراءته بناء على إعادة النظر — ان يطلب الحكم ببطالان الحكم بالتخليق وإعادة الحياة الزوجية الى ما كانت عليه اذا كان الزوج الآخر لم يتزوج بعد . والرأى الراجح انه اذا حصل

على هذا الحكم تضيح بحرمانه من الإرث فعلا بنص المادة الخمسة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، في شأن الموارث، ثم قضى ببراءة الوارثا مما أسند اليه، فما تأثير هذه البراءة على الحكم الصادر بحرمانه من الإرث ؟

هذه الأمثلة وغيرها يجعها ضابط واحد هو أن الأحكام الصادرة فيها كان مبناهما الحكم الجنائي الصادر بالعقوبة، فإذا قضى بإلغاء هذا الحكم فما أثر ذلك على الأحكام الأخرى التي بنيت عليه ؟

يلاحظ بادئ ذي بدء أنه إذا لم تكن المحكمة المدنية قد فصلت بحكم نهائي في الدعوى المدنية، فإن طلب إعادة النظر في الحكم الجنائي يترتب عليه حتما وقف الفصل في الدعوى المدنية حتى يتم الفصل في طلب إعادة النظر. أما إذا كان الحكم المدني قد أصبح نهائيا فمن المقرر تلقوا أن الحكم النهائي — أي كانت الجهة القضائية التي أصدرته — يظل ملما إلى أن يتم الفأوه بالطرق المقررة تلقوا، إلا إذا كان مما يطلق عليها تجاوزا اسم « الأحكام المنعقدة » فهي ليست بحلجة إلى الطعن فيها، ويجوز في أي وقت رفع دعوى أصلية لتقرير هذا الانعدام، وقد سبق بيان ذلك (١).

ولكن الحكم المدني المبني على حكم جنائي تم الفأوه لا يمكن اختياره حكما منعدا وذلك لما يأتي :

١ — الانعدام عيب يشوب الحكم وقت ولادته، فهو يولد ميتا كما في الحالات المعروضة فإن الحكم المدني قد ولد صحيحا ولكن حدث بعد ذلك أن ألغى الحكم الجنائي الذي كان أساسا له.

الزوج على حكم بالتطليق استنادا إلى الحكم الجنائي، فإن هذا التطليق يترتب جميع آثاره القانونية، وسواء تزوج المطلق بعد ذلك أم لم يتزوج — انظر في تفصيل ذلك :

Garçon, p. 17 ; Garraud, n. 2062 ; Bouzat, n. 1525 ; Merle et Vitu, n. 1300 ; Vidal et Magnol, n. 891/1.

(١) انظر ما سبق بند ٧.

٢ - جيمئ المشرع من إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم سببا لعل به إعادة النظر ، وهذا واضح بصريح النص في الجملة الرابعة من حالات طلب إعادة للنظر الواردة بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وهو مستنداً أيضاً من الحالة الثالثة من نفس المادة الخاصة بالحكم على اجد الشهود أو الخبراء بالمعقوبة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قذبت أثناء نظر الدعوى : وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم . كذلك نجد قانون المرافعات ينص على جواز التماس إعادة النظر في بعض الحالات التي يتم فيها إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم ، فتنص الحالة الثانية من المادة ٢٤١ على جواز التماس إعادة النظر « إذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضي بتزويرها » وكذلك تنص الفقرة الثالثة على حالة ما « إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضي بعد صدوره بأنها مزورة » .

١٣٤ - كيف يتم إلغاء الحكم المدني ؟

مادام الحكم المدني الصادر بناء على حكم جنائي تم إلغاؤه ، يظل قائماً الى ان يلغى ، فما هو السبيل الى إلغاء هذا الحكم ؟

ذهب رأى في الفقه الفرنسي الى أن الحكم المدني يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر استناداً الى نص الفقرة التاسعة من المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات الفرنسي وتقابلها الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات المصري التي تجيز التماس إعادة النظر اذا حصل اقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها للحكم أو قضي بتزويرها (١) .

وهذا الرأي غير صحيح ولا نرى الاخذ به للاسباب الآتية :

(١) Pierre Hébraud, L'autorité de la chose jugée au criminel sur le civil, thèse Toulouse, 1929, p. 223 ; Lacoste, note au Sirey 1899-1-129.

ويقول هبرو ان بعض الاحكام القضائية ذهبت الى اجازة التماس إعادة النظر في الحكم المدني في هذه الحالة ولكنها لم تضع اساساً لذلك « ثل ذلك حكم محكمة اورليان Orléans في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٤ (Hébraud, p. 222)

١ — ثابت من النص سالف الذكر أنه خُص بحالة الاتزان بتزوير ورقة أو الحكم بتزويرها . وهذه مسألة تختلف تباعاً عن مسألة إلغاء الحكم الجنائي عن طريق الطعن فيه بطلب إعادة النظر (١)؛ ولذا يشترط لقبول الالتباس في هذه الحالة أن يكون الحكم صادراً بتزوير الأوراق ذاتها وليس بتزوير نفس الحكم الصادر في موضوع الدعوى (٢) .

٢ — إعادة النظر في الحكم طريق طعن غير عادي ، وقد وردت حالاته على سبيل الحصر في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، ولا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها (٣) .

٣ — توجد أحكام مدنية كثيرة لا يجوز الطعن فيها بالالتباس إعادة النظر رغم قيام سببه ، مثل ذلك الأحكام الصادرة من محكمة النقض (المادة ٢٧٢ ، مرافعات) وكذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ مرافعات والتي تنص على أن « الحكم الذي يصدر برفض الالتباس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيها بالالتباس » . والأحكام الصادرة في دعوى المخاصمة (مادة ٥٠٠ مرافعات) . ويرى البعض أن الأحكام التي أصبحت انتهائية بسبب انقضاء ميعاد الاستئناف لا يجوز فيها بالالتباس (٤) ، وكذلك الأحكام الغيابية لا يجوز التماسها من جانب الخصم الحاضر ، مادام هناك ميعاد يصح للخصم للفتب المعارضة فيه (٥) ، وغير ذلك من الأحكام كثير (٦) .

Garçon, p. 19.

(١)

(٢) ناشد هنا — التماس إعادة النظر في الأحكام المدنية والتجارية

الانتهائية — ط أولى سنة ١٩٢٥ — القاهرة — بند ١٠٩ .

Vidal et Magnol, n. 891/2.

(٣)

أحمد منيب — بند ٦٢٩.

انظر أيضاً محكمة استئنافية القاهرة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ١٢٦ من ١٠١٠ ، نقض مدني ٥ مارس سنة ١٩٦٨ : مجموعة أحكام للنقض س ١٩ رقم ٧٣ من ٤٩٧ .

(٤) محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي — قواعد المرافعات —

بند ٢ سنة ١٩٥٨ بند ١٢٨٢ .

(٥) العشماوي — بند ١٢٨٢ .

(٦) العشماوي — بند ١٢٨٢ .

٤ — كذلك لا يكفي حلا لهذا الاشكال ما ورد بنص المادة (٥٥) منع قانون الاجراءات الجنائية بشأن اعادة النظر ، والتي تقول : « يترتب على انهاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون اخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة » اذا ظاهر من هذا النص انه مقصور على حله الحكم بالتعويضات (١) . اما الاحكام المدنية الاخرى الصادره بغير التعويضات ، والتي ذكرنا امثلة لها ، فلا يشملها النص .

٥ — كذلك لا يجوز ان تطبق في هذا الصدد نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات التي تقول « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ، ايا كانت النجبة التي اصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم اساسا لها » (٢) . نهذا القول مردود من ثلاث نواح : (١) ان هذا النص ورد في شأن الطعن بالنقض في الاحكام المدنية ، وليس له مقابل في شأن الطعن بالنقض في المواد الجنائية (الباب الثاني من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض) . (ب) ان هذا النص ليس له مقابل في شأن الطعن بطريق اعادة النظر ، ولا يجوز تطبيق قواعد وآثار النقض على اعادة النظر اذ ان كلا منهما طريق طعن مستقل عن الآخر . (ج) ان المشرع قد اختار من بين الاحكام المدنية الصادرة بناء على الحكم الجنائي الملغى ، نوعا واحدا منها هو الخاص بالاحكام الصادرة بالتعويضات ، ونص في المادة ٤٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على سقوط هذه الاحكام ، ولا يجوز القول بان المشرع قصد بهذا النص تطبيق قاعدة عامة ، هي ازالة كل اثر للاحكام المدنية ايا كان نوعها ما دامت قد بنيت على الحكم الملغى ، اذ لو كان هذا هو قصد المشرع لما خص الحكم بالتعويضات بنس خاص ، وانما كان يكفي ان يضع نصا عاما يشمل جميع الاحكام كما فعل في المادة ٢٧١ مرافعات بشأن نقض الحكم . وبناء عليه فلا يصح ان نحل نص المادة ٤٥١ من قانون الاجراءات الجنائية اكثر مما يحتمل ، ولا التوسع في تفسيره توسعا يتعارض مع مراعاة النص .

(١) انظر نقض فرنسي (الدائرة المدنية الثانية) اول بولية سنة

١٩٥٤ سبقت الاشارة اليه بند ١٢٨ .

(٢) انظر في هذا المعنى : Vidal et Magnol, n. 891/2.

وتخفيعة الأولى أنه يوجد نقص في تشريعنا المصري من هذه الناحية ، وإن كانت نادرة وجود هذه الحالة في العمل قد جعلت هذا النقص غير ملحوظ .

وؤسفنا أن قانون المرافعات الجديد قد جاء خلوا من النص على هذه الحالة — أي حالة إلغاء الحكم الجنائي الذي كان أساسا للحكم المدني — إلى حالات التماس إعادة النظر في الأحكام المدنية ، وذلك أسوة بما فعلته بشأن حالات طلب إعادة النظر في المواد الجنائية (مادة ٤٤١/٤) إجراءات جنائية) ، وأوضح أن قانون الإجراءات الجنائية قد نص صراحة على هذه الحالة ، ولم يكتب بها ورد بالفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ ، والتي تجيز طلب إعادة النظر إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، مما يقطع بأن حالة طلب إعادة النظر في حكم صدر بناء على حكم آخر تم الغاؤه ، تختلف عن طلب إعادة النظر المبنى على الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى . وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الحكم المدني الصادر استنادا إلى حكم جنائي تم الغاؤه لا يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ مرافعات .

ويلاحظ أن الحاجة إلى النص على هذه الحالة — أي حالة الطعن في الحكم إذا كان مبنيا على حكم آخر تم الغاؤه — في المواد المدنية أثبتت منها في المواد الجنائية ، نظرا لأن الحكم الجنائي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه قبل الإكامة ، وهو يقيّد المحكم المدنية ، وبالتالي فمن الواجب إعادة النظر في الحكم المدني إذا كان مبنيا على حكم جنائي تم الغاؤه في أعادة النظر .

وقد طلبنا المشرع — منذ أكثر من ربع قرن (١) — بأن يضيف هذه الحالة ، ومن ثم فلا يزال النقص بشوب تشريعنا المصري ، ونأمل أن يقوم المشرع بتداركه في وقت قريب .

(١) أنظر رسالتنا مسالفة الذكر الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ بند ١٦٢ .

الفصل الرابع

تعويض المحكوم عليه

١٣٥ - تمهيد :

لا يكفى ان يحصل المحكوم عليه على حكم ببراءته ، وانما يجب ايضا تعويضه عما اصابه من ضرر أدبى ومادى من جراء الحكم عليه . ولذلك سنتكلم أولا عن التعويض الادبى ، ثم عن التعويض المادى .

١٣٦ - أولا : التعويض الأدبى :

اقتصر القانون المصرى على هذا النوع من التعويض ، اذ تقول المادة ٤٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية : « كل حكم صادر بالبراءة بناء على اعادة النظر ، يجب نشره على نفقة الحكومة فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفى جريدتين يعينها صاحب الشأن » وواضح من هذا النص انه يسرى فى حالة الحكم بالبراءة ، ونرى أنه ينطبق أيضا فى حالة ما اذا كان من غير الممكن اعادة المحكمة ، بحيث اذا الفت محكمة للنقض ماظهر لها من خطأ الحكم فانه يجب نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية وفى جريدتين يعينها صاحب الشأن .

وعبارة « بناء على طلب النيابة العامة » الواردة بنص المادة ٤٥٠ سالفه الذكر ، تعد - فى رأينا - تزييدا من المشرع لم يكن له لزوم ، اذ يجب نشر الحكم بالبراءة سواء نللت النيابة العامة ذلك لو لم تطلب ، ولا يجوز أن يكون نشر هذا الحكم مرهونا بطلب النيابة العامة . ولعل المشرع قد تصد بهذه العبارة مجرد وضع قاعدة تنظيمية بشأن تحسديد الجهة التى تطلب النشر بالجريدة الرسمية، ولكنه لم يصادر حق المحكوم عليه فى طلب نشر الحكم الصادر ببراءته اذا لم تطلب ذلك النيابة العامة او تراخت فى هذا الطلب .

كذلك يجب نشر الحكم الصادر بالبراءة دون حاجة الى النص على

ذلك في الحكم (١) .

ونرى ان النشر يجب ان يشمل الحكم بأكمله ، اى بأسبابه ومنطوقه «
فلا يصح ان يقتصر النشر على منطوق الحكم فقط .»

١٣٧. — ثانيا : التعويض المادى :

من أبرز العيوب التى تشوب تشريعنا المصرى انه اكتفى بالتعويض
الادبى سالف الذكر ، ولم ينص على تعويض ملى تلزم به الدولة قيساً
الحكوم عليه (٢) .

ومع ذلك فانه طبقا للقواعد العامة في المسؤولية المدنية فقد يمكن
المحكوم عليه من الحصول في بعض الحالات على تعويض من الشاهد أو المبلغ
أو الجاني للحقوقي أو الدولة ، وذلك بشرط المطالبة بهذا التعويض امام
القضاء المدني بعد الحصول على حكم البراءة وبشرط اثبات الخطأ في جانب
المدعى عليه ، وسنبين ذلك فيما يلى :

١٣٨. — ١. — مطالبة الشاهد أو المبلغ بالتعويض :

يجوز للمحكوم عليه المقتضى ببرأته أن يطلب المبلغ وشاهد الزور (٣)
بتعويض مما أصابه من ضرر بسبب الحكم عليه . ويرى جارسون انه

Roux, n. 124.

(١)

(٢) يلاحظ ان المادة ٥٧ من الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١، تنص
على ان « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين
وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة
لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة
تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء » . ويعد هذا النص تقدماً وفتحاً جديداً
في مجال تعويض المضرور من الجريمة ، اذ ان الدولة نفسها تلزم بتعويض
عادل لمن وقع عليه الاعتداء حتى ولو كان مرتكب الجريمة فرداً عادياً . ناذة
كانت للدولة تلزم بالتعويض في هذه الحالة ، فانه ينبغى ان تلزم — ومن
باب أولى — بتعويض كل محكوم عليه عندما يقضى ببرأته بناء على طلب
اعادة النظر .»

(٣) ومثلها الخبير أو مقدم الورقة المزورة اذا كان يعلم بالتزوير .»

يستوى ان يكون المبلغ سئ النية أو انه قام بالتبليغ بغير ثرو أو تبصر ، فهو في كلتا الحالتين قد ارتكب خطأ يستوجب مسئوليته عن التعويض (١) .

وقد عرضت على محكمة النقض الفرنسية قضية تخلص في ان أنسة قد نسيت رداءها ايجليكت (في إحدى عربات الإجرة ، راتبت السائق بسرقة ، فغضت المحكمة بحبسه شهرا ، وبعد تنفيذ العقوبة ، ذهب المحكوم عليه الى نقابة السائقين يندب نها سوء حظه ، وهناك اشاروا عليه بلذهاب الى « مكتب الاشياء الضائعة » وبالسؤال عن هذا الرداء وجده مودعا بهذا المكتب منذ اليوم التالي لفقده . وبناء عليه فقد ثبت بوجه قاطع قيام الخطأ القضائي . ولكن نظرا لان النص على « الواقعة الجديدة » كسبب لطلب اعادة النظر في الحكم ، لم يكن قد أدخل في التشريع الفرنسى في ذلك الوقت ، فقد اضطر المحكوم عليه الى اعتبار الأنسة الشاكية شاهدة زور على الرغم من انها في حقيقة الامر لم تتوافر في حقها اركان جريمة شهادة الزور ، ولكنه ادعى مدنيا قبلها بمبلغ فرنك واحد على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٩٣ قضت محكمة جنح السين بتفريم هذه الأنسة بمبلغ فرنك واحد والزامها بدفع تعويض للمدعى المدنى قدره فرنك واحد ايضا في جريمة شهادة الزور . وبعد ذلك تقدم المحكوم عليه بطلب لاعادة النظر في حكم الحبس الصادر ضده تأسيسا على الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات (تتقبلها المادة ٢/٤٤١ من القانون المجرى) الخاصة بادانة شاهد الاثبات . وبتاريخ اول ديسمبر سنة ١٨٩٣ قضت محكمة النقض بتبول الطلب (٢) .

Garçon, n. 20 . Semestre, p. 160.

(١)

(٢) نقض جنائى أول ديسمبر سنة ١٨٩٣ بلبتان ١٨٩٣ — ٢٣٤ —

٥٠٧ وجاء بأسباب هذا الحكم .

Attendu que, postérieurement et par jugement, en date du 31 mai 1893, également passé en force de chose jugée, le tribunal correctionnel de la Seine a condamné la dite demoiselle Dupont à 1 franc d'amende et à 1 franc de dommages-intérêts envers Foulon, partie civile, pour délit de faux témoignage, à raison de sa déposition comme témoin à charge, dans la

١٣٩ - ٢ - مطالبة الجاني الحقيقي بالتعويض :

يجوز للحكوم عليه بعد الحصول على حكم ببراءته ان يطلب الجاني التعويض ما اصابه من ضرر ، ولكن بشرط أن يكون الجاني قد ارتكب بعض الطرق الاحتمالية التي أدت الى فضليل العدالة (١) . وهذا ما قضت به محكمة النقض الفرنسية في قضية شخص يدعى Perminjat كان قد ثلث أخته ، ولكي يهرب من العقاب توصل الى اتهام شخص يدعى Gaudian الذي تضى ببراءته بعد أن ظل محبوسا خبسا اختياطيا فترة من الزمن . وعندما قدم القائل الحقيقي — أى Perminjat — الى المحكمة الجنائية قبلت محكمة الجنايات تدخل السيد / Gaudian كمدع بالحقق المدنى ، وقضت له بتعويض قبل المتهم قدره ٥٠٠ فرنك . ولما طعن الحكم عليه بالنقض فى هذا الحكم رفضت المحكمة هذا الطعن (٢) .

١٤٠ - ٣ - مطالبة الدولة بالتعويض :

قد يكون الجاني الحقيقي مفسرا أو غير معروف ، فهل يستطيع المحكوم ببراءته ان يطلب الدولة بتعويض ما اصابه من ضرر ؟ . انخل المشرع الفرنسى فى سنة ١٨٩٥ تعديلا على المادة ٤٤٦ من قانون تخقيق الجنايات جعل بمقتضاه الدولة مسئولة من تعويض المحكوم عليه الذى يحصل على حكم ببراءته فى اعادة النظر . ويتولى جارسون ان هذه المسألة لها

=
poursuite dirigée contre Foulon ; d'où il suit que la demande en révision rentre dans les termes de l'art. 443-3, du Code d'inst. crim. et doit être accueillie ;

Garçon, P. 20.

(١)

(٢) نقض جنائى ٧ بولية سنة ١٨٤٧ أشار اليه فى جارسون ص ٢٠ — كما اشار الى حكم آخر لمحكمة النقض فى ١٩ بولية سنة ١٨٣٢ اينت نيه الحكم الصادر بقبول الادعاء المدنى من المتهم المحكوم ببراءته قبل الجاني الحقيقي .

وقد لاحظ جارسون ان القضاء الجنائى فتر مختص بلفصل فى طلب التعويض فى هذه الحالات ، ذلك لان الطرق الاحتمالية التى يرتكبها الجانى

=

يحتكون تاريخية تمتد الى عهد قضاء البرلمانات القديمة ؛ اذ تضمنت هذه البرلمانات في بعض الحالات بتمويض مالي للمحكوم عليه الذي كان ضحية الخطأ القضائي ، وقد توالت الصيغ التي طابقت بمنح هذا التعويض ؛ اذ سادى بذلك كثير من الفقهاء والفكرين امثال Lamoignon, Voltaire, Merlin, Dupin, Bonneville de Marsangy وكثير غيرهم ، كذلك نادى بهذه الفكرة سنة ١٨٦٧ كل من : Emile Olivier, Maurice Richard, Jules Favre ومع ذلك فلم ينص المشرع الفرنسي على حثق المحكوم عليه في مطالبة الدولة بالتعويض الا سنة ١٨٩٥ (١) .

وعلى الرغم من ان النصوص المنظمة لاعادة النظر في قانون الاجراءات الجنائية المصرية مأخوذة في مجملتها من القانون الفرنسي ، فقد اغفل المشرع

الحتيقي لتفصيل العدالة تعد جريمة مدنية مستقلة تهاجم من الجنائية التي ارتكبها ولاحقة عليها . والمعروف ان الدعوى المدنية التي يختص القضاء الجنائي بالفصل فيها يجب ان تكون بشأن الضرر النشئ مباشرة من نفس الواقعة الاجرامية . ولكن في الحالة المعروضة توجد واقتتان ، تميزتان deux faits distincts وبالتالي فان القضاء المدني وحده هو المختص بالفصل في طلب التعويض (Garçon, p. 23)

انظر ايضا تفصيل هذا الموضوع في كتابنا : اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية — الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ .
(١) Garçon, p. 23.

وللمزيد في هذا الموضوع انظر :

Nicolas, Des réparations aux victimes d'erreurs Judiciaires. Revue critique, 1888, p. 548 et suiv. ; Pascaud, De l'indemnité à allouer aux individus indûment condamnés ou poursuivis en matière criminelle, correctionnelle ou de police, Revue critique, 1888, p. 597 et suiv. ; Gaston péan, L'erreur judiciaire, thèse, Paris, 1895 ; Maurice Lailier et Henri Vonoven, Les erreurs judiciaires et leurs causes, Paris, 1897 ; René Floriot, Les erreurs judiciaires, Paris, 1968.

محمود مصطفى — مسئولية الدولة عن عمل السلطة القضائية — رسالة دكتوراه — القاهرة — سنة ١٩٣٨ ، أحمد ضياء الدين محمد خليل — مشروعية الدليل في المواد الجنائية — رسالة دكتوراه سنة ١٩٨٣ ص ٩٣١ وما بعدها .

المصري النص على حق المحكوم عليه في مطالبة الدولة بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء الحكم عليه . وبناء عليه نقله طبقا لتشريعنا المصري لا تكون الدولة مسؤولة عن تعويض الأضرار الناشئة عن الأخطاء القضائية (١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ بأنه لا جناح على محكمة الموضوع اذا اعتبرت من عناصر التعويض مآثر المطعون ضده من ضرر بسبب ما تضمنه قرار مجلس التأديب من وصمه بعدم النزاهة والامانة ، لان هذا المجلس لا يعتز هيئة قضائية لا تسال الدولة عن تصرفاتها ، وانما هو مجرد هيئة ادارية تمارس سلطة ادارية لان القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أسس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص او عام ، وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه شأنه في ذلك شأن كل قرار اداري (٢) .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى انه اذا ثبت خطأ القاضي أو عضو النيابة بناء على دعوى المخاصمة ، فانه يتعين الزامه بالتعويض للمحكوم عليه عملا بنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات الجديد .

ويلاحظ أيضا ان الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩٧ من قانون المرافعات

(١) رءوف عبيد ص ١٠٤٧ .

(٢) نقض مدني ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ص ١٨ رقم ٥٧ ص ٣٧٣ — انظر أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٨ يناير سنة ١٩١١ في قضية Nicolas Zakarioudakis على الحكومة المصرية ، منشور في :

Bulletin de Législation et de jurisprudence égyptiennes, 1910-1911, p. 114.

وجاء بأسفل هذا الحكم :

Attendu qu'il est généralement admis, par la doctrine et par la jurisprudence, que l'Etat n'est pas responsable quand ce n'est pas lui qui agit, quand il se borne à organiser et diriger un service public ; que la Justice est un service public, mais que ce n'est pas l'Etat qui juge, et les juges ne sont pas ses préposés, donc l'Etat n'est pas commettant et partant il n'est pas responsable ;

الملقى كانت تنص على أن : « تكون الدولة مسئولة عما يحكم به من التضمينات على القاضى وعضو النيابة بسبب هذه الاعمال ولها حق الرجوع عليه » (١) . ولكن قانون المرافعات الجديد جاء خلافا من هذا النص ، بما قد يثير اللبس بشأن مسؤولية الدولة في هذه الحالة . ومع ذلك فمن رأينا أن هذا النص يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٧٤/١ . من القانون المدنى والتي تنص على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته او بسببها (٢) . كما أن المادة ١٧٥ من القانون المدنى اجازت « للمسئول من عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا من تعويض الضرر » . ومسئولية الدولة في هذه الحالة مرددا الى وجود كفاءة قانونية تجعلها ملتزمة بالتضمينات التى يحكم بها على القاضى أو عضو النيابة ، ويحق لها بالتالى الرجوع عليها بما تدفعه (٣) .

١٤٩ — رأينا في الموضوع :

من رأينا أنه من واجب المشرع أن يقرر مبدأ مسؤولية الدولة بمشجرة وفي جميع الأحوال عن اخطاء الاحكام الجنائية الملقى بالغائها في اعاده للنظر ، وذلك اسوة بما فعله المشرع الفرنسى وكثير من التشريعات الحديثة . ولا يكون المحكوم ببراعته في هذه الحالة مكلفا بإثبات مصدر الخطأ أو سببه .

(١) انظر في هذا الصدد : نقض مدنى ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض س ١٣ رقم ٥٦ ص ٣٦٠ — والرأى البسائد هو أن دموى الخاصة يغلب فيها معنى تعويض الخصم المضرور من عمل القاضى ، فتعتبر دموى مسؤولية ترفع من الخصم المضرور على القاضى الذى تسبب في حدوث الضرر . (رمزى سيف — بند ٤٣) وبهذا المعنى أيضا حكم محكمة استئناف الاسكندرية ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ مجلة ادارة قضائيا الحكومة س ٣ عدد ٣ ص ٢٥٩ .

(٢) عكس ذلك حكم محكمة الاستئناف المخططة في قضية Zakarioudakis السابق الإشارة اليها .

(٣) من هذا الرأى : فتحى عبد الصبور — المسؤولية عن اعمال الشرطة — المجموعة الرسمية — س ٦١ عدد ١ (يناير سنة ١٩٦٤) ص ٢٥٢ . انظر أيضا : فتحى والى — الوسيط في قانون القضاء المدنى — سنة ١٩٨٦ — بند ١٠٣ .

«الوقوع فيه» بل من حقه الحصول على التعويض بمجرد اثبات براءته ،
للدولة يجب ان تتحمل تبعات تعويض الاضرار الناشئة عن حكم جنائي ثبت بالدليل ؛
القاطع انه صدر ظلما على برىء (١) من ناحية اخرى فالمدعى الجنائية
ترفع بلسم المجموع ولحسابه ، ومن ثم وجب ان يتحمل هذا المجموع — مثلا
في الدولة — تبعات تعويض الاضرار الناشئة عن حكم جنائي ثبت انه غير
صحيح وترتبت عليه اضرار مادية وأدبية بحقوق المحكوم عليه . واساس
هذه المسؤولية لا يقوم على الخطأ الثابت او المفترض ، وانما على مبادئ
العدالة والبر الاجتماعي بالمحكوم عليه ، ومن ثم فهي بحاجة الى نص
صريح يقرها . (٢) .

(١) رعوف عبيد ص ١٠٤٨ .

(٢) رعوف عبيد ص ١٠٤٨ .

والرأى الذى اتفق عليه اجماع الفقه الفرنسى هو ان المحكوم عليه
له « حق » تيل الدولة في تعويض ما اصابه من ضرر ، وان الدولة يتبع
على عاتقها التزام قانونى obligation juridique بتعويض هذا الضرر ،
وليس مجرد التزام أدبى obligation morale اسسه واجب مساعدة
المحكوم عليه devoir d'assistance — ولا ينال من صحة هذا الرأى
ما عبرت عنه المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . (وقد حطت
مطها المادة ٦٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية) من ان الحكم بالبراءة
« يمكن » pourra ان يمنح المحكوم عليه تعويضا بناء على طلبه . الخ .
هذه السلطة التحديرية انى منحها المشرع للقاضى لا تنال من فكرة
« حيوية الدولة » بهذا التعويض . وقد اعلن Béranger أمام مجلس
الشيوخ الفرنسى ان التعويض حق ، ولكن اعطاء هذا الحق يخضع
للتقدير (Vidal et Maghiol. n. 892-1 ; Gargon, p. 25) وبعبارة اخرى
« ان التعويض حق لا تجوز مناقشته من حيث المبدأ droit incontestable
en principe انظر في هذا المعنى : Mayer, p. 137 ; Gargon, p. 25 »
محمود مصطفى — الرسالة السابقة ص ٦٩) — ويرتبت على كون
التعويض حقا للمحكوم عليه ما يأتى : ١ — يجب ان يكون التعويض منقسما
للضرر الذى اصاب المحكوم عليه ، بغض النظر عن مركز او ثراء المضرور
(Merle et Vitu, n. 1301)

٢. — يجب ان يصدر حكم باعطاء التعويض ، ولا يمنح من جهة الادارة
(Vidal et Maghiol, n. 892-2)

وقد وجدت عدة نظريات يقوم عليها اساس التزام الدولة بالتعويض :

١. «نظريتنا الآتية»

وقد أخذ متروك قانون الإجراءات الجنائية الجديد، بمبدأ مسؤولية الدولة. من تمويض المحكوم عليه ، فنصت المادة ٣٧٨ على أنه : « إذا طلب المحكوم عليه تمويضه من الضيرر الذى أصابه من جراء الحكم الذى قضى بالغائه ، « جاز للحكمة ان تحكم له به فى الحكم البناير ببرامته — وإذا كان المحكوم

١. — نظرية الخطأ الاجتماعى *la faute sociale* الذى يمكن اسنده الى الدولة . ويرتب على هذه النظرية ان الدولة تستطيع ان تدرا المسؤولية عن كاهلها بالحيات الفاجئ *cas fortuit* أو القوة القاهرة *force majeure* أو غش المحكوم عليه *dol* كما يمكن تخفيف المسؤولية فى حالة خطأ المحكوم عليه . ولكن يقع على حائق المحكوم عليه فى جميع الأحوال عبء اثبات هذا الخطأ *l'obligation de prouver cette faute* حتى يستطيع المحكوم على التعميض .

٢. — نظرية مخطر المهنة *risque professionnel* التى يمكن ان تنشأ عن الوظيفة القضائية ، فكما ان حوادث العمل تعتبر بخاطر مهنية ناشئة من الصناعة أو التجارة أو الزراعة ، فكذلك تعتبر الدولة — بوسنها القائبة على ادارة مرفق القضاء — مسؤولة عن تمويض من يقع ضحية الخطأ القضائى . وطبقا لهذه النظرية لا ترتفع مسؤولية الدولة الا فى حلقى القوة القاهرة وغش المحكوم عليه ، ولكن مسؤوليتها تظل قائمة فى حالتى الحليث المفاجئ وخطأ المضرور .
(انظر فى نقد هاتين النظريتين)

Garraud, n. 2069 ; Sevestre, p. 286 ; Garçon, p. 24 ; Vidal et Magnol, n: 892-1.

٣. — نظرية العقد الاجتماعى *contrat social* وتقوم على ان التزام الدولة بالتعميض مبناه المبدأ الرئيسى فى القانون العام الحديث ، الذى تؤكد بنص المادة ١٣ من اعلان الحقوق الذى اصدرته الثورة الفرنسية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ والذى ينص على مساواة المواطنين أمام الاعباء العامة *l'égalité des citoyens devant les charges publiques* ومن نتائج هذا المبدأ ان للدولة لا تستطيع ان تفرض على أحد المواطنين تضحيات خاصة أو أكثر من تلك المفروضة على جميع المواطنين ، والعمل القضائى يتم — ايا كان نوعه — لمصلحة الجميع ، لأن المقلب هو أيضا من مصلحة الجميع (Garraud, n. 2069)

ويرى بعض الشراح ان المادة ٤٤٦ من قانون تحقيق الجنسيات

عليه ميتا عند اعادة النظر في الحكم الصادر عليه كان طلب التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من حق زوجه واقر به الى الدرجة الثانية . - ويجوز طلب التعويض في أى دور من ادوار اعادة المحاكمة . - وتحصل الدونة التعويض المحكوم به ، ولها ان ترجع به على المدعى بالحقوق المذنية أو على المفترى أو على شاهد الزور الذى كان سببا في صدور الحكم الذى قضى بالفائه . ويحصل التعويض بالطريقة التى تحصل بها الرسوم والمصاريف القضائية » .

وبلاحظ ان هذا النص قد اجاز للمحكمة ان تحكم بالتعويض مع الحكم ببراءة المحكوم عليه . ولكننا نفضل ان تكون صياغة النص بحيث توجب على المحكمة ان تنقض بالتعويض في هذه الحالة ، اذ ان التعويض « حق » للمحكوم عليه ، ومن ثم فلا خيار للمحكمة في القضاء به .

انفرنسى - التى اجازت الحكم بالتعويض للمحكوم عليه - قد انشأت قرينة على الخطأ الاجتماعى *une présomption de faute social* فالخبرون نيس مكلفا بإقامة الدليل على هذا الخطأ وانما عليه فقط اثبات ما أصابه من ضرر ، اما للدولة فتستطيع ان تدرك المسئولية عن كاهلها بالثبوت غش *dol* المحكوم عليه ، كما تستطيع تخفيف هذه المسئولية في حالة الخطأ المشترك *faute commune* أو الخطأ الشخصى للمحكوم عليه *faute personnelle* *du condamné* ويستفاد من الاعمال التحضيرية للمادة المذكورة ان الدولة لا تستطيع التخلص من المسئولية بالثبوت القوة القاهزية أو الحلفان المأجور (Garraud, n. 2070) - وتستطيع الدولة الرجوع بمبلغ التعويض المحكوم عليها به ، على من تسبب بخطئه في وقوع الخطأ القضائى سواء كان المدعى المذنى أو من ابلغ كذبا عن الجريمة أو شاهد الزور لإزالة آثاره تحقيقا لجنايات له .

خاتمة

- ١ - الأساس القانوني لطلب إعادة النظر «
- ٢ - أهم التعديلات الواجب إدخالها على تشريعنا المبرر «

١. — الأساس القانوني لطلب إعادة النظر

١٤٢. — الموازنة بين الاستقرار القانوني والعدالة :

بينما من خلال دراستنا السابقة أن طلب إعادة النظر لا يجوز إلا إذا كان الحكم الجنائي قد أصبح غير جائز الطعن فيه ، أى حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه . فما هو إذن الأساس القانوني الذى جعل المشرع يفتح باب الطعن من جديد فى الحكم الجنائي بعد صيرورته نهائيا ؟ .

المعروف أن الحكم متى أصبح غير قابل للطعن ، يعتبر عنوان الحقيقة % فلا يجوز البحث عن حقيقة أخرى غير التى مبر عنها هذا الحكم ، وهذا ما تضمنته القاعدة التى تقول : *Res judicata pro veritate habetur* وترجمتها لفرنسية : *La chose jugée est tenue pour vérité* وبناء عليه لا تجوز إعادة مناقشة الحكم النهائي لبيان وجه العيب فيه % فمن قضى ببراءته بحكم نهائي لا تجوز إعادة محاكمته حتى ولو ثبت على وجه قاطع أنه مرتكب الجريمة التى برئ منها . ومن أدين بحكم انقضت به الدعوى فى مواجهته ، لا تجوز إعادة محاكمته مرة أخرى حتى ولو ثبت بوجه لا يقبل الشك انه جدير بمقوبة اشد لتكشف ظروف مشددة .

والاستثناء الوحيد الذى سمح به المشرع هو طلب إعادة النظر فى :
الحكم الصادر بإدانة المتهم ، للوصول الى حكم ببراءته . فما هو الدانسم الذى هذا بالمشرع الى وضع هذا الاستثناء ؟ .

المعروف ان قاعدة حجية الشيء المحكوم فيه تقوم على فكرة « الاستقرار القانوني » *sécurité juridique* (١) وهى فكرة ضرورية لكل مجتمع منظم %

(١) ويفضل الفقه الايطالى عبارة « ثبات الحق *la certezza del diritto* »

(انظر رسالتنا مسالفة الذكر بند ٧١ والطبعة الثانية — سنة ١٩٨١ — بند ٤٨) — وتوجد نظريات أخرى تضع اسساً لحجية الامر المقضى %
متىما نظرية العدالة التى ابتدعها الفقه الالماني وتقضى بان من ارتكب جريمة لا يعاقب عنها سوى مرة واحدة ويجب أن يستقر وضعه على ذلك ، ونظرية السياسة الجنائية التى تقضى بأنه يجب وضع حد للاجراءات ونهاية للنزاع اذا القول بغير ذلك يخل بهيئة القضاء (Maunoir, p. 30) .

اذ من العسير أن يقبل المجتمع وجود مراكز قانونية ملزمة على نحو دائم لانها محل نزاع لا ينتهى ابدا ، فالنزاع مهما اتسع وتشعبت وجهات النظر فيه ، يجب ان يقف عند حد ، هو صدور حكم حائز قوة انتهاء الدعوى (١) وقد فضل المشرع اعتبار « الاستقرار القانوني » على اى اعتبار آخر اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم ، اذ لا تجوز اعادة النظر في هذا الحكم ولو ثبت خطؤه على نحو لا شك فيه ، وقد بينا فيما سبق النقد الموجه الى التشريعات التي تجيز طلب اعادة النظر ضد مصلحة المتهم (٢) . كذلك فضل المشرع اعتبار « الاستقرار القانوني » اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة في مخالفة .

اما اذا كان الحكم صادرا بالمعقوبة في جنائية او جنحة فان اشد مايؤذي العدالة ان يبقى هذا الحكم قائما على الرغم من ثبوت خطئه (٣) . وفي هذه الحالة يرجع المشرع اعتبار « العدالة » على اعتبار « الاستقرار القانوني » فيجيز اعادة النظر في الحكم بشروط وشكليات معينة تضمن جدية النزاع ، توصلنا الى حكم جديد يعبر عن الحقيقة المطلقة (٤) .

وبناء عليه يكون اساس طلب اعادة النظر هو رغبة المشرع في ترجيح اعتبار « العدالة » على اعتبار « الاستقرار القانوني » توصلنا الى ابراز الحقيقة الموضوعية وتغليبها على الحقيقة الشكلية المستندة من الحكم الملغون فيه (٥) .

(١) محمود نجيب حسنى — المقاتل السابق في قوة الحكم الجنائي ص ٢١ ، رسالتنا بند ٧١ ، والطبعة الثانية بند ٤٨ .
(٢) انظر ما سبق بند ٢٧ .

(٣) انظر محمود مصطفى — الرسالة السابقة ص ٣٧ .
(٤) وفي هذا الصدد يقول Faustin Hélie ان حجية الشيء المحكوم فيه تقوم على مصلحة المجتمع ، وهذه المصلحة نفسها تستلزم عدم بقاء الحكم اذا ما ثبت قيام الخطأ القضائي ، وفي هذه الحالة تسبوا العدالة على مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه ، كما ان القضاء يزيد قدرهم في نظر الجاهل عندما يقومون باصلاح الخطأ القضائي الذي وقعوا فيه (تقرير فستلن هيلي في قضية Lesurques مشار اليه في Sevestre, p. 4)

(٥) محمود نجيب حسنى — الاجراءات — بند ١٣٩٨ ، أحمد فتحي سرور — الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية — ج ٣ سنة ١٩٨٠ بند ٢٢٠ ،

١٤٣. — ضرورة فتح باب الطعن باعادة النظر :

نود ان ننبه الى ان أى تشريع للإجراءات الجنائية يغدو ناقصا اذا لم يرسم للمحكوم عليه ظلها طريق الطعن باعادة النظر لاثبت براءته واظهار الخطأ الذى تردى فيه الحكم . ولا يمكن الاستعاضة عن هذا الطريق من طرق الطعن بوضع ضملات كافية للمتهم فى التحقيق والدفاع ، فكل هذا لا يحول دون حدوث الخطأ القضائى ، فالقضاة بشر غير معصومين من الخطأ . وقد رأينا فيها سبق (١) كيف مر رجال الثورة الفرنسية بهذه التجربة . فاعتقدوا ان الإصلاحات التى ادخلوها على الاجراءات الجنائية والضمانات التى كفلوها للمتهم أثناء التحقيق والمحاكمة من شأنها القضاء الى الإبد على احتمال وجود الخطأ القضائى ، وبالتالي لم تنص تشريعات الثورة على حق المحكوم عليه فى الطعن بطريق اعادة النظر . ولكن سرعان ما تبين مشرع الثورة ان الخطأ القضائى لا يمكن تفاديه مهما كثرت الحقوق والضمانات المكولة للمتهم أثناء التحقيق والمحاكمة ، ولذلك عادت تشريعات الثورة الى النص على الطعن باعادة للنظر بعد بضعة سنوات قليلة من الفائه .:

وقد بينا فيها سبق (٢) كيف وفق بعض الشراح بين طلب اعادة النظر وحجية الشيء المحكوم فيه ، فاعتبروا طلب اعادة للنظر وسيلة من الوسائل الفنية التى تساعد فى الوصول الى الحقيقة الواقعة ، والتى عن طريقها يسترد مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه ككل قوته التى لا غنى عنها . وما من شك فى أن واجب المشرع هو التوفيق بين حجية الامر المقضى وحق المحكوم عليه ظلما فى طلب اعادة النظر . فاذا اطلق المشرع حق اعادة النظر دون قيد ولا شرط بالنسبة لكافة الاحكام ، فان ذلك يعد بلا شك اهدارا لحجية الشيء المحكوم فيه ، اما اذا اعتدل المشرع واجاز طلب اعادة النظر بشروط وقيد معينة ، فان هذه السلسلة من شأنها تأكيد وتدعيم حجية الشيء المحكوم فيه ، اذ تعتبر — كما يقول مونوار — بمثابة « مصل »

(١) انظر ما سبق بند ٩٠ .

(٢) انظر ما سبق بند ٨٢ .

vaccin يزيد الحجبة قوة وحصانة (١) .

١٤٤. — اعادة النظر حق المحكوم عليه :

مما لا شك فيه ان طلب اعادة النظر في الحكم الخاطيء هو « حق » للمحكوم عليه ، شأنه شأن سائر طرق الطعن الاخرى التى نص عليها القانون . والحق يطلب ولا يلتبس . ولذلك فليس صحيحا ان يطلق على هذا الطريق من طرق الطعن عبارة « التماس » اعادة النظر ، فعبارة « الالتماس » هى اثر تاريخى منذ كانت اعادة النظر فى الحكم عبارة عن « منحة » ياذن بها صاحب السلطان بناء على « التماس » من المحكوم عليه ، وقد كشفت عن ذلك دراستنا التاريخية لتطور طلب اعادة النظر (٢) . اما الآن فلم يعد طلب اعادة النظر منحة من السلطان ، وانما هو حق للمحكوم عليه يرتب له حقا آخر فى التمييز الادبى والمادى . ولذلك فقد احسن قانون الاجراءات الجنائية المصرى صنعا حين تجنب استخدام عبارة « التماس » واستعاض عنها بعبارة « طلب » ومع ذلك فلا تزال محكمة النقض تستخدم فى بعض احكامها عبارة « الالتماس » ويجريها فى ذلك بعض الشراح متأثرين بالعواين التاريخية وبمنصوص قانون المرافعات المدنية التجارية (٣) .

وأرجو ان تكون دراستنا لطلب اعادة النظر قد اتاحت الفرصة لابراز بعض المبادئ الاساسية التى تقوم عليها العدالة والحرية .

٢ — أهم التعديلات الواجب إدخالها على تشريعنا المصرى

١٤٥. — إيضاح أوجه النقص والقصور في تشريعنا المصرى :

بينما من خلال دراستنا السابقة أوجه النقص والقصور في تشريعنا المصرى المنظم لطلب إعادة النظر في الأحكام الجنائية . كما بينا التعديلات الواجب إدخالها حتى يكون تشريعنا أفضل مما هو عليه الآن .

ونرى من الواجب — في ختام دراستنا — الإشارة بإيجاز الى أهم هذه التعديلات لتكون تحت نظر المشرع وهو بصدد وضع قانون جديد للإجراءات الجنائية . أما التعديلات الأقل أهمية فقد أشرنا إليها في المكان المناسب من هذه الدراسة .

أولا : نرى الأخذ بما ذهب إليه قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى (مادة ٦٢٣) من استبعاد شرط أن يكون الحكم الجنائى صادرا بالعتوبة ، والاكتفاء بأن يكون الحكم صادرا باعتبار المتهم مرتكبا لجناية أو جنحة ، اذ بذلك يستطيع الشخص المحكوم ببراعته لماتع من موانع المسؤولية أو العتاب أن يطلب إعادة النظر في الحكم اذا كان الحكم قد اسند اليه ارتكاب الواقعة الإجرامية .

ثانيا : نرى ان يباحز المشرع الى فتح باب الطعن باعادة النظر في جميع الاحكام الجنائية الصادرة من المحاكم الاستئنافية ايا كان نوعها ، باعتبار المتهم مرتكبا لجناية أو جنحة . ذلك لانه اذا كان من المستساغ ان يحول المشرع دون طرق الطعن العادية في هذه الاحكام ، فان الذى لا يمكن استساغته اطلاقا ان يحرم المحكوم عليه من طلب إعادة النظر في الحكم على الرغم من ظهور أو حدوث وقائع جديدة من شأنها ثبوت براعته .

ثالثا : لا نتفق مع ما ذهب اليه محكمة النقض وجمهور الشراح في مصر من أن الواقعة الجديدة يجب ان تكون مجهولة من القضى والمحكوم عليه معا ابان المحاكمة بحيث اذا كان المحكوم عليه على علم بها فلا يجوز له

طلب إعادة النظر . والصحيح عندنا أنه يكفي لقبول طلب إعادة النظر ان تكون الواقعة غير معلومة من المحكمة وقت المحاكمة بغض النظر عما اذا كان المحكوم عليه على علم بها ام لا ؛ بل ويجوز للمحكوم عليه طلب إعادة النظر حتى ولو كان قد تعمد اخفاء الواقعة عن المحكمة . ولذلك فلتنا نؤيد ما ذهب اليه مشروع قانون الاجراءات الجنائية من النص صراحة على انه يكفي في الواقعة الجديدة ان تكون غير معلومة من قاضي الموضوع بغض النظر عما اذا كان المتهم على علم بها ام لا ، فكل واقعة لم يعلمها قاضي الموضوع تعد واقعة جديدة .

رابعا : بينا منذ أكثر من ربع قرن العيب الذي يشوب قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بحالات التماس إعادة النظر ، وقلنا انه كان من واجب المشرع ان يضيف حلة ما اذا كان الحكم المدني مبنيا على حكم جنائي ثم الفى هذا الاخير ، اذ بدون هذا النص يبقى قائما الحكم المدني المجني على حكم جنائي لم يعد له وجود . ويؤسفنا ان قانون المرافعات الحالي (الصادر سنة ١٩٦٨) قد جاء خلوا من هذا النص ، ولذلك فالتنازل ان يبادر المشرع الى تدارك هذا للنقص في وقت قريب .

خامسا : لا يزال تشريعنا المصرى مشوبا بقصور معيب بعدم النص على حق المحكوم عليه في الحصول من الدولة على تعويض ما اسببه من ضرر من جراء الحكم عليه . ولذلك فالتنازل نؤيد ما ذهب اليه مشروع قانون الاجراءات الجنائية من النص على حق المحكوم عليه الذي ثبتت برأته نى الحصول على تعويض من الدولة .

ولكن يلاحظ ان مشروع قانون الاجراءات الجنائية قد اغفل النص على حق المدعى بالحقوق المدنية في الحصول على تعويض من الدولة في حالة إلزامه برد التعويضات المحكوم له بها ، فقد بينا انه قد يتعذر عليه الحصول على تعويض من الجاني الحقيقي لعدم معرفته أو لسقوط حقه بخصم المدعى أو لاي سبب آخر ، وفي هذه الحالة يجب — عدالة — ان تعوضه الدولة عما حاق به من ضرر .

سادسا : يجب ان يفتح المشرع باب الطعن باعادة النظر في الحكم.

الصادر من محكمة النقض في موضوع الدعوى ، أسوة بالاحكام الاخرى
الصادرة في موضوع الدعوى من غير محكمة النقض (مادة ١٥٣ / ١ من قانون
الاجراءات الجنائية) ، اذ لا محل للمفارقة بين الحكم الصادر بالعقوبة من
محكمة الاحالة والحكم الصادر بالعقوبة من محكمة النقض ، اذ يجب
— عدالة — أن يكون للمحكوم عليه في كلتا الحالتين حق الطعن بطلب اعادة
النظر .

تم بحمد الله وتوفيقه

المراجع (١)

BIBLIOGRAPHIE

أولا - باللغة العربية

١. - كتب ورسائل

أحمد ضياء الدين محمد خليل :

مشروعية الدليل فى المواد الجنائية - رسالة دكتوراه -
جامعة عين شمس سنة ١٩٨٣ .

أحمد فتحى سرور :

الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - ثلاثة أجزاء - سنة
١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

- اصول تقون الاجراءات الجنائية - طبعة أولى سنة ١٩٦٩ .
- الاختبار القضائى - طبعة ثانية سنة ١٩٦٩ .
- الجرائم الضريبية - طبعة أولى سنة ١٩٦٠ .

أحمد محمد خليفة :

النظرية العامة للجريم - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة
- سنة ١٩٥٩ .

أحمد منيب :

التماس الاحكام المدنية النهائية علما وعملا بالمحكم الفرنسية
والمختلطة والاهلية - الطبعة الاولى - سنة ١٩٢٨ - القاهرة

السعيد مصطفى السعيد :

الاحكام العامة فى شرح قانون العقوبات - سنة ١٩٦٢ .

السيد حسن البغال :

طرق الطعن فى التشريع الجنائى واشكالات التنفيذ فتها
وقضاء - طبعة ثانية - سنة ١٩٦٣ - القاهرة .

.. (١) سنقتصر هنا على ذكر اهم المراجع ، اما المراجع الاخرى فقد اكتفينا
بالاشارة اليها فى الموضوع المناسب من صفحات هذا للكتاب .

الفونس ميخائيل حنا :

تعدد الجرائم واثره في العقوبات والاجراءات — رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٣ .

حسن صادق المصفاوى :

التجريم في تشريعات الضرائب — اسكندرية سنة ١٩٦٣ .
— اصول الاجراءات الجنائية — اسكندرية — سنة ١٩٦٤ .

رموفا عبيد :

مبادئ القسم العام في التشريع العقابى — الطبعة الرابعة سنة
١٩٧٩ — القاهرة .

— مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى — الطبعة
السادسة عشرة سنة ١٩٨٥ — القاهرة .

رمزى سيف :

الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية — طبعة
ثالثة سنة ١٩٦٩ — القاهرة .

رمسيس بهنام :

النظرية العامة للقانون الجنائى — سنة ١٩٦٥ — اسكندرية

سمير الجنزورى :

الغرامة الجنائية — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة —
سنة ١٩٦٧ .

عبد الرزاق احمد السنهورى :

الوسيط في شرح القانون المدنى — الجزء الاول — طبعة ثانية
سنة ١٩٦٤ — القاهرة .

عبدى عبد الباقي :

شرح قانون الاجراءات الجنائية — الجزء الثانى — سنة
١٩٥٣ — القاهرة .

على زكى العربى :

المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية — الجزء الثانى —
سنة ١٩٥٢ — القاهرة .

على فاضل حسن :

نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن — رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٧٣ .

عمر السعيد رمضان

مبادئ قانون الإجراءات الجنائية — قواعد المحاكمة — الطبعة
الثانية — سنة ١٩٨٤ .

قُدري نقولا عطية :

ذاتية القانون الخبري — رسالة دكتوراه — القاهرة —
سنة ١٩٦٠ .

مأمون محمد سلامة :

قانون الإجراءات الجنائية مطلقا عليه — الطبعة الاولى —
سنة ١٩٨٠ .

محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي :

قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن — الجزء الثاني
— سنة ١٩٥٨ .

محمد جودت الملط :

المسئولية التأديبية للموظف العلم — رسالة دكتوراه —
جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٧ .

محمد زكي أبو عامر :

سائبة الخطأ في الحكم الجنائي — رسالة دكتوراه — جامعة
الاسكندرية — سنة ١٩٧٤ .

محمد عصفور :

جريمة الموظف العام — سنة ١٩٦٣ — القاهرة .

محمد عيد الفريب :

المركز القانوني للنسبة العامة — رسالة دكتوراه — جامعة
القاهرة سنة ١٩٧٩ .

محمد محيي الدين عوض :

القانون الجنائي — إجراءاته — في التشريع المصري
والسوداني — الجزء الثاني — سنة ١٩٦٤ — القاهرة .

محمود إبراهيم اسماعيل

شرح الاحكام الناعمة في قانون العقوبات — الطبعة الثانية —
سنة ١٩٥٩. — القاهرة .

محمود محمود مصطفى :

شرح قانون العقوبات — القسم العام — طبعة سادسة سنة
١٩٦٤. — القاهرة .

— شرح قانون الاجراءات الجنائية — الطبعة الحادية عشرة
سنة ١٩٧٦. — القاهرة .

— الجرائم الاقتصادية — جزء اول — سنة ١٩٦٣. — القاهرة .
— مسؤولية الدولة عن عمل السلطة القضائية — رسالة
دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٣٨ .

محمود نجيب حسنى :

شرح قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٨٢ .
— شرح قانون العقوبات — القسم العلم — الطبعة الرابعة
— سنة ١٩٧٧ .

فائز حنا :

التماس اعادة النظر في الاحكام المدنية والتجارية الانتهازية —
طبعة أولى سنة ١٩٢٥. — القاهرة .

٢ — مقالات وتعليقات

أحمد فتحي سرور :

نظرية الخطورة الاجرامية — مجلة القانون والاقتصاد —
س ٣٤ عدد ٢ .

— الغرامة الضريبية — مجلة القانون والاقتصاد س ٣٠
عدد ٢ .

— الواقعة الجديدة في التماس اعادة النظر — مجلة القانون
والاقتصاد س ٣٨، عدد ١١ .

السيّد يسّين :

حركة الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي المعاصر — مجلة
مصر المعاصرة س ١٠، عدد ٣٣٥ (يناير سنة ١٩٦٩) .

فروت أنيس الاسيوطى :

فلسفة التاريخ العقبى — مجلة مصر المعاصرة — س ٦٠ عدد

• ٣٣٥ (يناير سنة ١٩٦٩).

جلال ابراهيم :

الوضع القانونى للمفتود — مجلة المحاماة س ١٤ عدد ١ — ٤

(يناير وفبراير سنة ١٩٨٤). •

حسن صادق المرصاوى :

آراء حول التدابير الاحترازية فى مشروعى العقوبت والإجراءات

الجنائية — المجلة الجنائية القومية — المجلد الحادى

عشر (مارس سنة ١٩٦٨). •

حسن علام :

نحو نظام موحد للجرائم الجنائية — المجلة الجنائية القومية

— المجلد الحادى عشر (مارس سنة ١٩٦٨). •

رمسيس بهنام :

العقوبة والتدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية —

المجلد الحادى عشر (مارس سنة ١٩٦٨). •

سعيد عيد السلام :

ظاهرة الخطأ فى الحكم الجنائى — مجلة المحاماة — س ٨٣

عدد ١ و ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٨٣). •

عادل يونس :

الدعوى التأديبية وصلتها بالدعوى الجنائية — مجلة إدارة

قضايا الحكومة س ١ عدد ٣ •

عبد الاحد محمد جمال الدين :

بعض سمات قانون الاحكام العسكرية — مجلة العلوم القانونية

والاقتصادية س ١١ عدد ١ •

على حسن فهمى :

الدولة والتفتون والعقب — المجلة الجنائية القومية —

مارس سنة ١٩٦٦ •

فتحى عبد الصبور :

التمييز بين القرار القضائى والقرار الإدارى — المجموعة
الرسمية س ٦٢ — عدد ١ .
— المسئولية عن أعمال الشرطة — المجموعة الرسمية
س ٦١ — عدد ١ .

مأمون محمد سلامة :

ملاتة القضاء العسكرى بالقضاء العادى فى ظل قانون الاحكام
العسكرية — مجلة القضاة س ١ عدد ١ .

محمد ابراهيم زيد :

التدابير الاحترازية القضائية — مستخرج من المجلة الجنائية
القومية — المجلد السابع — العدد الاول .
— دعوى التدابير الاحترازية — المجلة الجنائية القومية —
المجلد ١١ عدد ١ .

محمد عصفور :

استقلال السلطة القضائية — مجلة القضاة س ١ عدد ٣ .
— طبيعة الخطأ التأديبى — مجلة ادارة قضايا الحكومة
س ٦ عدد ١ .

محمد عوض الاحول :

الظعن فى قرارات واحكام المجالس العسكرية — مجلة ادارة
قضايا الحكومة — س ٤ عدد ٢ .

محمد عيد الفريب :

ضمانات النيابة العامة فى ضوء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤،
بشأن تعديل بعض احكام قانون السلطة القضائية — مجلة
ادارة قضايا الحكومة — س ٢٩ — عدد ٤ .

محمود محمود مصطفى :

الاتجاهات الحديثة فى قانون العقوبات — المجلة الجنائية
القومية — المجلد الحادى عشر، — العدد الثالث (نوفمبر
سنة ١٩٦٨) : ١٤

محمود نجيب حسنى :

النظرية العامة للتدبير الاحترازى — مجلة ادارة قضائيا

الحكومة س ١١ عدد ١ .

— قوة الحكم الجنائى فى انهاء الدعوى الجنائية — مجلة

التقنون والاقتصاد — س ٣٣ عدد ٣ و ٤ .

— النيلة العامة ودورها فى الدعوى الجنائية — مجلة

ادارة قضائيا الحكومة س ١٣ عدد ١ .

يسر انور على :

الامر الجنائى — دراسة مقارنة فى نظرية الاجراءات الجنائية

الاجبازية — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية — س ١٦

عدد ٢ .

٣ — مجلات ومجموعات

— المجلة الجنائية القومية .

— المجموعة الرسمية لاحكام المحكم .

— مجلة ادارة قضائيا الحكومة .

— مجلة العلوم القانونية والاقتصادية .

— مجلة القانون والاقتصاد .

— مجلة القضاة .

— مجلة المحاماة .

— مجلة مصر المعاصرة .

— مجموعة احكام النقض (المكتب الفنى) .

— مجموعة الاعمال التحضيرية لقانون الاجراءات الجنائية .

— مجموعة القواعد القانونية (مجموعة محمود عمر) .

— مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٢٥ عابا

(الدائرة الجنائية) .

— مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٢٥ عابا

(الدائرة المدنية) .

ثانياً — باللغتين الفرنسية والإنجليزية

١. — كتب ورسائل

- Bouzat (Pierre) et Pinatel (Jean)**, Traité de droit pénal et de criminologie, T. I et II par Bouzat, 2e éd. Paris, 1970.
- Braas (Le Chevallier)**, Précis de procédure pénale, 3e éd., T. II, 1951, Bruxelles.
- Cronzillac (F)**, De la cassation sans renvoi après révision des procès criminels et correctionnels, thèse, Paris, 1910.
- De Hults (E.)**, Du pourvoi en cassation et de la révision en droit pénal égyptien.
- Delogu (Tullio)**, La loi pénale et son application, cours de doctorat, 1956.
- Faustin Hélie**, Traité de l'instruction criminelle ou théorie du code d'instruction criminelle, 2e éd., T. VIII, Paris, 1867.
- Garraud (René et Pierre)**, Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, T. V, Paris, 1928.
- Grandmoulin (J.)**, La procédure pénale égyptienne, tome second, Le Caire, 1910.
- Guillien (Raymond)**, L'acte juridictionnel et l'autorité de la chose jugée, thèse, Bordeaux, 1931.
- Hébraud (Pierre)**, L'autorité de la chose jugée au criminel sur le civil, thèse, Toulouse, 1929.
- Jousse**, Traité de la justice criminelle de France, Paris, 1771, T. II.
- Laborde**, Cours élémentaire de droit criminel, 2e éd., 1898.
- Lacoste (P.)**, De la chose jugée en matière civil, criminelle, disciplinaire et administrative, Paris, 1914.
- Lailler (Maurice) et Vonoven (Henri)**, Les erreurs judiciaires et leurs causes, Paris, 1897.

Le Berre, De l'admissibilité de la révision et de la matérialité du fait nouveau en matière de révision, thèse, Paris, 1901.

Lemoine (Léon) De la révision des procès criminels et correctionnels thèse, Paris, 1896.

Martiz (Charles-Antoine-René), Des juridictions criminelles à Rome et Du pourvoi en cassation en matière criminelle, thèse Nancy, 1878.

Mauvois (Yves), La révision pénale en droit Suisse et genevois, thèse, Genève, 1950.

Mayer (S.), La question de la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes des erreurs judiciaires devant la Chambre et le Sénat, Paris, 1894.

Mazel (Henri), Histoire et psychologie de l'affaire Dreyfus.

Merle (Roger) et Vié (André), Traité de droit criminel, Paris, 1967.

Mougebeaux (Paul), Des solutions apportées en droit pénal français au problème de l'erreur judiciaire, thèse, 1906.

Muyart de Vouglans, Instruction criminelle suivant les lois et ordonnances du royaume, 1762.

Ortolan (J.), Eléments de droit pénal, 4e éd., par M.E. Bonnier, Paris 1875, T. II.

Patin (Maurice), Essai sur la peine justifiée, thèse, Paris, 1936.

Péan (Gaston), L'erreur judiciaire, thèse, Paris, 1895.

Pinatel (Jean), Le fait nouveau en matière de révision, thèse, Paris, 1935.

Roux (J.-A.), Cours de droit criminel français, 2e éd., T. II, procédure pénale, Paris, 1927.

Sévastre (André), De la révision des procès criminels et correctionnels et des indemnités à accorder aux victimes d'erreurs judiciaires, thèse, Paris, 1899.

Stead (W.T.), The Dreyfus case.

Striani (G.) et Levasseur (G.), Droit pénal général et procédure pénale, T. II, procédure pénale, précis Dalloz, 9e éd., 1975.

Vidal (Georges) et Magnol (Joseph), Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, 6e éd., Paris, 1927.

٢. مقالات وتعليقات

Chavanne (A.), Les problèmes posés par l'institution du juge à l'application des peines, rev. sc. crim., 1962.

Fridloff (Michel), Le Code de procédure pénale soviétique du 27 octobre 1960, rev. sc. crim., 1963.

Garçon (E.), Des effets de la révision des procès criminels, extrait du journal des parquets, Paris, 1903.

Garraud (R.), Recueil Dalloz Périodique. 1900-1-137.

Lacoste, Note au Sirey 1899-1-129.

Liégal (Alfred), Chronique de jurisprudence, rev. sc. crim., 1953.

Le poltvein, Rapport à la Société Générale des Prisons, revue pénitentiaire, 1895.

Nicolas, Des réparations aux victimes d'erreurs judiciaires, revue critique, 1888.

Pascaud, De l'indemnité à allouer aux individus indûment condamnés ou poursuivis en matière criminelle, correctionnelle ou de police, revue critique, 1888.

Roux, Note au Sirey, 1899-1-425.

Vengeon (P.) et Darmon (M.), Aspects caractéristiques de l'exécution des peines et des mesures de sûreté en Italie, rev. sc. crim., 1969.

Vite (A.), Une nouvelle juridiction d'exception : la Cour de sûreté de l'Etat, rev. sc. crim., 1964.

Voxin (Robert), L'arrêt Jacoud du 29 novembre 1965, rev. sc. crim. 1969.

٣. — مجلات ومجموعات

Bulletin des chambres civiles de la Cour de Cassation.

Bulletin de la chambre criminelle de la Cour de Cassation.

Dalloz ; Nouveau Répertoire.

Dalloz ; Recueil Dalloz de doctrine, jurisprudence et législation.

Dalloz ; Répertoire de droit criminel et de procédure pénale, mise à jour, 1967.

Dalloz Hebdomadaire (D.H.).

Gazette de Palais.

Juris-Classeur Périodique (J.C.P.).

Pasicrisie Belge, Recueil général de jurisprudence.

Revue critique de législation et de jurisprudence.

Revue de science criminelle et de droit pénal comparé.

Sirey.

الفهرس

للمنحة

٤

تقديم الطبعة الثانية

٥

مقدمة

٦

خطة البحث

الباب الاول

تاريخ طلب اعادة النظر

وتمييزه عن النظم المشيبه به

٩

الفصل الاول : التطور التاريخى لطلب اعادة النظر

٩

اولا — القانون الرومانى

١٤

ثانيا — القانون الفرنسى القديم

٢٥

ثالثا — تثيرمات الثورة الفرنسية

رابعا — قانون تحقيق الجنايات وتقبون الإجراءات

٢٨

الجنايية

٣٢

خلسا — القانون المصرى

٣٣

اعادة النظر حق للمحكوم عليه وليس التمسسا

٣٤

الفصل الثانى : تمييز اعادة النظر عن غيره من النظم

٣٤

— اعادة النظر وطرق الطعن الاخرى

٣٧

— اعادة النظر والعلو ورد الاعتبار

٣٩

— اعادة النظر وسلطة قاضى التنفيذ

٤٠

— اعادة النظر فى التدابير الصادرة ضد الاحداث

٤١

— اعادة النظر للخطأ فى سن المحكوم عليه

الباب الثانى

شروط طلب اعادة النظر

٤٧

الفصل الاول : الاحكام التى يجوز طلب اعادة نظرها

الصفحة

٤٨	المبحث الأول : الحكم الجنائي
٤٩	١ — المحاكم العادية
٤٩	٢ — الامر الجنائي
٥٥	٣ — المحاكم الاستثنائية
٦٢	٤ — قرارات سلطات التحقيق
٦٣	المبحث الثاني : الحكم بالمعقوبة
٦٣	١ — اعادة النظر لمصلحة المحكوم عليه
٦٥	٢ — لا يكفى تقرير مسئولية المتهم
٦٧	٣ — المعقوبة الجنائية
٧١	٤ — التدابير الاحترازية
٧٢	٥ — استثناء نوعين من التدابير
٧٤	٦ — الجرائم الاقتصادية
٨٢	٧ — الغرامة النسبية
٨٤	٨ — المصادرة
٨٦	٩ — الخلاصة
٨٧	١٠ — الغرامات الاجرائية
٨٩	١١ — الجزاءات التأديبية
٩١	١٢ — العفو عن المعقوبة ورد الامتياز
٩٢	١٣ — العفو عن الجريمة
٩٤	المبحث الثالث : الحكم النهائى
٩٦	١ — لا يشترط صدور حكم من آخر درجة
٩٧	٢ — يجب الا يوجد طريق قانونى آخر لاصلاح الخلق
٩٧	٣ — التفضيلى
٩٧	٤ — انواع الاحكام الباقية
٩٧	٥ — الحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة فى جنائية من محكمة
٩٧	٦ — الجنايات
٩٧	٧ — الحكم الغيابى الصادر بالمعقوبة فى جنحة من محكمة
٩٧	٨ — الجنايات

الصفحة

- ١٠٢ — لا يشترط تنفيذ الحكم
١٠٣ — الحكم الباطل والحكم المنعقد
١٠٧ المبحث الرابع : الحكم في جنلية أو جنحة
١٠٧ استبعاد الاحكام في المخالفات
١١٠ — ابدال العقوبة بأخف منها
١١٠ — ارتباط المخالفة بجنلية أو جنحة
١١٣ الفصل الثاني : حالات اعادة النظر
١١٥ المبحث الاول : وجود المدعى قتل حيا
١١٥ — الحكم في جريمة قتل
١١٦ — رأى محكمة النقض المصرية
١١٨ — وفاة المدعى قتل في وقت سابق على وقوع الجريمة
١١٩ المبحث الثاني : تناقض الحكيم
١١٩ أولا — صدور حكيم
١٢٦ ثانيا — صدور الحكيم على شخصين أو أكثر
١٢٨ ثالثا — وحدة الواقعة
١٢٩ رابعا — تناقض الحكيم
المبحث الثالث : الحكم على أحد الشهود أو الخبراء أو الحكم
١٣٢ بتزوير ورقة
١٣٣ أولا — صدور حكم بالادانة أو التزوير
ثانيا — ان يكون للشهادة أو التقرير أو الورقة تأثير
١٣٧ في الحكم
١٣٩ المبحث الرابع : الغاء الحكم الصادر من محكمة مدنية
١٣٩ — محاكم الاحوال الشخصية
١٤٠ — المحاكم المدنية
١٤٢ — تقيد القضاء الجنائي بالحكم في المسائل المعارضة
١٤٤ — الحكم المدني بمعناه الواسع
١٤٦ — القضاء المدني العادى والاستثنائى

الصفحة

١٤٦	— التعارض بين حكيم مدنيين
١٤٧	المبحث الخامس : الواقعة الجديدة
١٤٨	المطلب الاول : طبيعة الواقعة
١٤٨	— الوقائع الملحية والمرضى المعطى
١٥٢	— الواقعة العلمية
١٥٥	— التفسير الجديد لمسألة قانونية
١٥٧	— الحكم بالبراءة للشك في ثبوت التهمة ليس واقعة جديدة
١٥٧	— توليد عقيدة قانونية او عقيدة نفسية
١٥٨	— الورثة
١٥٩	المطلب الثانى : جدة الواقعة
١٥٩	— حدوث أو ظهور الواقعة
١٦٠	— العلم بالواقعة
١٦٠	— يجب الا تكون الواقعة قد عرضت على المحكمة
١٦٨	بأية طريقة
١٦٩	المطلب الثالث : جلسة الواقعة
١٦٩	— مذاهب التشريعات المختلفة
١٧٠	اولا — المعيار الضيق
١٧٣	ثانيا — المعيار الواسع
١٧٨	— القانون السويسرى
١٧٩	ثالثا — اتجاه محكمة النقض الفرنسية
١٨٠	١ — النقض دون احالة
١٨٦	٢ — النقض مع الاحالة
١٩٠	٣ — قضية دريفوس
١٩٤	١ — المطلب الأول
١٩٧	ب — المطلب الثانى
١٩٨	٤ — بعض الاحكام الاستثنائية

الصفحة

٢٠٠	٥ — عدم قبول طلب إعادة النظر
٢٠٣	رابعا — اتجاه محكمة النقض المصرية
٢٠٨	خامسا — رأينا في معيار الجسامة
٢١٤	الخلاصة
٢١٦	الفصل الثالث : من يجوز لهم طلب إعادة النظر
٢١٧	المبحث الأول : حكم الحالات الأربع الأولى
٢١٧	— تقديم الطلب من النائب العام
	— لا يجوز الطلب من المدعى بالحقوق المنية ولا من
٢١٧	المستأول عنها
٢١٨	— المحكوم عليه أو من يمثله
٢١٨	— محلى المحكوم عليه
٢١٩	— بعد موت المحكوم عليه
٢٢٢	المبحث الثاني : حكم الحلقة الخامسة
٢٢٢	— النائب العام وحده
٢٢٣	— القاتلون المتارن

الباب الثالث

إجراءات طلب إعادة النظر

٢٢٧	الفصل الأول : إجراءات الطلب
٢٢٧	— لا يوجد ميعاد لطلب إعادة النظر
٢٢٨	أولا — الحالات الأربع الأولى
٢٢٩	رفع الطلب الى محكمة النقض
	— الطعن في قرار النائب العام في حلة عدم
٢٣٠	مرض الطلب
	— تقديم طلب صوري مبنى على احدى الحالات
٢٣١	الأربع الأولى
٢٣٣	ثانيا — الحالة الخامسة

الصفحة

٢٣٦	— لا محل لايذاع كماله .
٢٣٦	تأثير الطلب على تنفيذ الحكم
٢٣٧	اعلان الخصوم
٢٣٨	التدخل في الطلب
٢٣٨	اتصال المحامي بطلب اعادة النظر
٢٤٠	الفصل الثاني : الحكم في الطلب
٢٤١	١ — سماع اقوال النيابة العامة والخصوم
٢٤١	٢ — البحث في شروط وشكل الطلب
٢٤٢	٣ — اتخاذ التحقيقات اللازمة
٢٤٢	٤ — الفصل في الموضوع
٢٤٦	٥ — عدم امكان اعادة المحاكمة
٢٥١	٦ — هل تنقيد محكمة النقض بأسباب الطلب ؟
٢٥٣	٧ — رفض الطلب
٢٥٣	٨ — هل يجوز الاخذ بنظرية العقوبة المبررة ؟
٢٥٨	عدم جواز الحكم بعقوبة اشد
٢٥٨	الطعن في الحكم الصادر بناء على اعادة النظر

الباب الرابع

آثار الحكم ببراءة المحكوم عليه

٢٦٣	الفصل الاول : محو الحكم المظنون فيه
٢٦٣	— محو الحكم بأثر رجعي
٢٦٤	صفة تصرفات المحكوم عليه
٢٦٦	الفصل الثاني : سقوط الحكم بالتعويضات
٢٦٦	— سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب ردها
	— عدم سقوط الحكم بالتعويضات المبني على
٢٦٧	الخطأ المفترض
٢٦٧	— سقوط الحق في الاسترداد

الصفحة

- ٢٦٩ — التزام المدعى المدني برد الفوائد
٢٦٩ — وجوب التزام الدولة بتعويض المدعى المدني
٢٧١: **الفصل الثالث : اثر الحكم بالبراءة على الاحكام المدنية الاخرى**
٢٧١: — حجية الحكم الجنائي
٢٧٢: — كيف يتم الفاء الحكم المدني ؟
٢٧٢: **الفصل الرابع : تعويض المحكوم عليه**
٢٧٧: اولا — التعويض الادبي
٢٧٨: ثانيا — التعويض المادي
٢٧٨ ١. — مطالبة الشاهد او المبلغ بالتعويض
٢٨٠: ٢ — مطالبة الجاني الحقيقي بالتعويض
٢٨٠: ٣. — مطالبة الدولة بالتعويض
٢٨٣: رأينا في الموضوع

خاتمة

- ٢٨٩: ١. — الاساس القانوني لطلب اعادة النظر
٢٩٢: ٢ — اهم التعديلات الواجب ادخلها على تشريعنا المبرر
٢٩٧: **المراجع**

اعتذار

نأسف لوتوقع بعض الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على فطنة القارئ .

المؤلف

- ١ — **جمعية الحكم الجنائي** امام القضاء المدني :
رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٠ ، والطبعة الثانية
سنة ١٩٨١.
- ٢ — **وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٢ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٧٨.
- ٣ — **اختصاص القضاء الجنائي بالفضل في الدعوى المدنية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٤ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٣.
- ٤ — **حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي أو المدني :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٦٦ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٤.
- ٥ — **اعادة النظر في الاحكام الجنائية :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٠ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٨٦.
- ٦ — **المساواة في تنظيم العدالة القضائية :**
بحث مقدم للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٧٠ ،
بالاشتراك مع الاساتذة : بول آمور Paul Amor — محمد
ابراهيم زيد — يسر انور على — سامي صادق الملا .
- ٧ — **شرح قانون العقوبات الليبي — القسم الخاص :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧١ ، والطبعة الثانية سنة ١٩٧٦ .
- ٨ — **الجرائم المخلة بالنفقة العامة في قانون العقوبات الليبي :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٢.
- ٩ — **جرائم المخدرات في التشريع الليبي :**
الطبعة الاولى سنة ١٩٧٣.

١٠. — الجرائم الجنسية في التشريع الليبي المقارن :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٣.

١١. — جرائم الموظفين في التشريع الليبي المقارن :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٥.

١٢. — مبادئ علم العقاب :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٥

١٣. — تاريخ النظم القانونية والاجتماعية :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٦.

١٤. — مجموعة بحوث قانونية :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٨.

١٥. — جرائم المخدرات في التشريع المصري :

الطبعة الاولى سنة ١٩٧٨

١٦. — الاجراءات الجنائية في التشريع المصري :

الطبعة الاولى سنة ١٩٨٠

رقم الايداع ١٩٨٦/٢٧٤١

هَذَا الْكِتَابُ

✽ يسر «دار الفكر العربى» أن تقدم الى القانونيين العرب الطبعية الجديدة من هذا الكتاب الذى يعتبر أول دراسة تأصيلية ، تفصيلية ، متعمقة باللغة العربية فى اعادة النظر فى الاحكام الجنائية .

✽ وهو يوضح تاريخ طلب اعادة النظر فى الاحكام الجنائية منذ عهد القانون الرومانى الى وقتنا الحاضر ، كما يميز بين طلب اعادة النظر والنظم الاخرى الشبيهة به .

✽ ويتناول الاحكام الجنائية التى يجوز طلب اعادة نظرها ، كما يبين حالات اعادة النظر فى التشريع المصرى المقلن ، ويحدد الاشخاص الذين يجوز لهم طلب اعادة النظر . كل هذا فى تفصيل وافاضة مؤيدة باحكام القضاة المصرى والاجنبى .

✽ ويشرح بالتفصيل اجراءات طلب اعادة النظر ، وكل ما يثار فى هذا الصدد من مشكلات . كما يبين اجراءات الحكم فى الطلب سواء امام محكمة النقض أو امام المحكمة التى تحل اليها الدعوى .

✽ ويبين الآثار التى تترتب على الفناء الحكم الجنائى والقضاء ببراءة المحكوم عليه ، فيوضح كيف يتم الفناء الحكم الجنائى بأثر رجعى ، وسقوط الحكم بالتعويضات ورد ما نفذ به منها ، وأثر الحكم بالبراءة على الاحكام المدنية التى صدرت تأسيسا على الحكم الجنائى الملفى ، كما يوضح حق المحكوم عليه فى التعويض الادبى والمادى .

✽ وفى ختام هذا الكتاب يبين المؤلف الاساس القانونى لطلب اعادة النظر . وأهم التمديدات الواجب ادخلها على تشريعنا المصرى .

دار الفكر العربى